

التوقيع الأخير في الكتب والمصنفات

الجزء الثاني



إعداد وتنظيم
السيد محمد السيد حسين الحكيم
إشراف وتقديم
مركز الدراسات والبحوث الإسلامية



الوقوف الأخير في الكتب والمصنفات

الجزء الثاني

إعداد وتنظيم
السيد محمد السيد حسين الحكيم

إشراف وتقديم



مركز الدراسات والبحوث الإسلامية
الطبعة الأولى ١٤٢٥ هـ





اسم الكتاب: التوقيع الأخير في الكتب والمصنفات / ج ٢
إعداد وتنظيم: السيد محمد السيد حسين الحكيم
إشراف وتقديم: مركز الدراسات التخصصية في الإمام المهدي عليه السلام
رقم الإصدار: ٢٠٢
الطبعة: الأولى ١٤٤٥ هـ
عدد النسخ: طبعة محدودة

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز

العراق - النجف الأشرف

هاتف: ٠٧٨٠٩٧٤٤٤٧٤

٠٧٨١٦٧٨٧٢٢٦

www.m-mahdi.com

info@m-mahdi.com





العلامة الحسنية النجاشي
مؤسسة الأديان والدراسات والبحوث الإسلامية

مُحَوِّثٌ عَلَمِيٌّ فِي الْقَضِيَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ

دِرَاسَةٌ خَلِيلِيَّةٌ جَدِيدَةٌ
فِي مَوْضُوعَاتٍ خَاصَّةٍ بِقَضِيَّةِ الْإِمَامِ الْمَهْدِيِّ (عج)

الجزء الأول
بُحُوثٌ فِي شَخْصِيَّةِ الْإِمَامِ الْمَهْدِيِّ (عج) وَعَصْرِ الْغَيْبَةِ

تأليف

آية الله - الشيخ جعفر الطباطبائي

مراجعة

الشيخ صفاء الدين الخزازي - الشيخ محسن المصطفى

إصدارات مؤسسة الدليل

لِلدِّرَاسَاتِ وَالْبَحْثِ الْعَقَدِيَّةِ

هوية الإصدار

اسم الإصدار: بحوثٌ علميةٌ في القضية المهدوية ج ١

المؤلف: الشيخ نجم الدين الطبسي

الإشراف العلمي: المجلس العلمي في مؤسسة الدليل

الدعم الفني: شعبة العلاقات العامة والإعلام في مؤسسة الدليل

- التقويم اللغوي: علي غيم
 - تصميم الغلاف: محمدحسن آزادگان
 - الإخراج الفني: فاضل السوداني
 - المطبعة: دار الوارث للطباعة والنشر / كربلاء المقدسة
- الطبعة: الثانية

سنة النشر: ٢٠١٩

الناشر: مؤسسة الدليل للدراسات والبحوث العقديّة

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق الوطنيّة العراقيّة ٤٥٨ لسنة ٢٠١٨

حقوق الطبع والنشر محفوظة لدى مؤسسة الدليل



مؤسسة الدليل
للدراسات والبحوث العقديّة
Al-Daleel Foundation
for Doctrinal Studies

<http://aldaleel-inst.com>

www.facebook.com/aldaleel.ins

الفصل لِسَادِسُ

السفارة والنيابة الخاصة

في عصر الغيبة

الدراسة

من الأبحاث المهمة في العقيدة المهدوية مسألة السفارة والنيابة في عصر الغيبة، وكثيراً ما تقع موردًا للدعاء والاستغلال، ففي نهاية الغيبة الصغرى وبداية الغيبة الكبرى للإمام صاحب الزمان عليه السلام بدأ عصر انقطاع الاتصال مع هذا الإمام العظيم الذي حيرت غيبته العقول، ونفت الرقاد عن العيون. والمقصود هنا من الانقطاع هو بنحو السفارة الخاصة التي كانت أحد الأبواب المخصصة التي فتحتها الإمام المهدي عليه السلام لشييعته؛ للتواصل معه عبر سفراء أربعة ذكرهم لنا التاريخ، فجاء ذكرهم في كتب الحديث والرجال بشكل واضح.

وقد كان الإمام المهدي عليه السلام يعين سفراء الخاصين ويسمّيهم للناس بأسمائهم، وإلا السفير الأول فقد عينه الإمام العسكري عليه السلام.

لكن بعد شروع الغيبة الكبرى أغلق الإمام المهدي عليه السلام هذا الباب بالكامل، وأعلن بداية الغيبة الكبرى إلى أن يأذن الله - تعالى - له بالظهور من جديد؛ ليملا الأرض قسطاً وعدلاً بعد ما ملئت ظلماً وجوراً. من هنا يُعدُّ البحث في مسألة النيابة والسفارة الخاصة في عصر الغيبة الكبرى من الأبحاث المهمة التي تعدُّ معرفتها أمراً ضرورياً ولازماً، ونفي السفارة الخاصة

في عصر الغيبة الكبرى يعني أنّه لن يكون للإمام المهدي ﷺ أيُّ نائبٍ خاصٍّ معيَّنٍ بالاسم حتّى زمن ظهوره المبارك.

وأقول بصراحةٍ إنّ الحاجة إلى هذا البحث تكمن حينما نعرف حجم الادّعاءات التي توالّت بعد الغيبة الكبرى عن الرؤية والمشاهدة، فقد كثرت دعوى السفارة والنيابة الخاصة للإمام المهدي ﷺ؛ لهذا السبب وبهدف الحذر والتنبيه لمثل هذه الدعاوى كانت هذه الدراسة السندية والدلالية للتواقيع الصادرة من الناحية المقدسة التي نفت أيّ دعوى للرؤية أو المشاهدة والأخذ المباشر عن الإمام المهدي ﷺ، وفي الوقت نفسه تُسقط دعوى السفارة والنيابة الخاصة لأيّ شخصٍ أو جماعةٍ.

إنّ بحثنا وتحقيقنا سيكون منصباً على عدّة محاور نحاول أن نستعرض عناوينها على شكل محاور مقتضبة:

المحور الأول: نقل الروايات

في هذا المحور نحاول أن ننقل الروايات المثبتة والنافية لدعوى المشاهدة أو الرؤية أو السفارة الخاصة، ثمّ نقوم بتحقيق أسانيدھا. وإذا ما دعت الحاجة فإنّنا سنقوم بتحقيق مصادرها أيضاً، فإذا كان هناك راوٍ واحدٌ مطعونٌ فيه في سند الرواية، فسيكون ذلك كافياً بالنسبة إلينا للقول بعدم اعتبار الرواية إلّا اذا اعتضدت برواياتٍ أخرى؛ ولهذا السبب قد تسقط الرواية أحياناً عن الاعتبار بسبب الضعف السندي، اللهمّ إلّا أن يكون هناك اطمئنانٌ وثقةٌ بالصدر، أو أن يكون هناك قرائن وشواهد على الصحة.

المحور الثاني: الشهرة الروائية

نتعرّض في هذا المحور إلى مطلبٍ آخر له أثرٌ في اعتبار الرواية، ونطرح تساؤلاً هو:

هل نقلَ روايةً أو علماء آخرون هذا الحديث أيضًا أو لا؟ أو كما يصطلح عليه: هل هناك شهرةً روائيةً أو لا؟ لأنَّ نَقْلَ الآخرين لروايةٍ ما إلى زماننا الحاضر هو خير دليلٍ على اعتناء هؤلاء الأعلام بهذه الرواية، وكما أنَّ عدم نقل الرواية أو عدم الاعتناء بنقلها من قبلهم ربّما يكشف عن إعراضهم عنها وعدم اعتبارها. هذا - طبعًا - في حال لم يكن هناك سببٌ آخر مَنَعَ من نقل مثل تلك الرواية؛ كعدم اطلاعهم عليها، أو عدم وجودها في الكتب الروائية المتداولة بينهم آنذاك، أو غيرها من الأسباب الأمنية أو السياسية أو الاجتماعية... إلخ.

المحور الثالث: فقه الحديث

في هذا المحور سنتعرّض إلى شرح الحديث وبيانه، أو كما يصطلح عليه بـ (فقه الحديث)، وذلك من خلال نقل كلمات كبار العلماء الأعلام؛ كالشيخ الصدوق، والمجلسي الأول والثاني، والفيض الكاشاني، وفي الوقت نفسه نحاول أن ننقل خلاصة الشروح والتعليقات التي وردت على هذه الروايات من عهد الشيخ الصدوق رحمته الله حتى يومنا هذا.

ومن أجل الإجابة عن الشبهات الواردة من أنحاء العالم الإسلامي كافةً على مسائلنا الاعتقادية والإيمانية؛ لا بدَّ لنا من الدخول إلى ميدان علوم

الحديث بشكلٍ علميٍّ واستدلاليٍّ، وبوعيٍّ واطِّلاعٍ كاملٍ، وبيدٍ ملأى بالعلوم والمعارف؛ لذا نستعرض هذه القضايا في محاور عدَّة:

المحور الأول: نقل الرواية

قال الشيخ الطبرسي رحمه الله: «أما الأبواب المرضيَّون، والسفراء الممدوحون في زمان الغيبة: فأولهم الشيخ الموثوق به أبو عمرو عثمان بن سعيد العمري، نصبه أولاً أبو الحسن علي بن محمد العسكري عليه السلام، ثم ابنه أبو محمد الحسن عليه السلام، فتولَّى القيام بأمرهما حال حياتهما، ثم بعد ذلك قام بأمر صاحب الزمان عليه السلام، وكان توقيعاته وجواب المسائل تخرج على يديه، فلما مضى لسبيله قام ابنه أبو جعفر محمد بن عثمان مقامه، وناب منابه في جميع ذلك، فلما مضى هو قام بذلك أبو القاسم حسين بن روح من بني نوبخت، فلما مضى هو قام مقامه أبو الحسن علي بن محمد السمرِّي».

ثم يضيف قائلاً: «ولم يقم أحدٌ منهم بذلك إلا بنصٍّ عليه من قبل صاحب الأمر عليه السلام، ونصب صاحبه الذي تقدّم عليه، ولم تقبل الشيعة قولهم إلا بعد ظهور آية معجزة تظهر على يد كلِّ واحدٍ منهم من قبل صاحب الأمر عليه السلام تدلُّ على صدق مقالته وصحة بابيتهم. فلما حان سفر أبي الحسن السمرِّي من الدنيا وقرب أجله قيل له: إلى من توصي؟ فأخرج إليهم توقيعاً نسخته: "بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، يا علي بن محمد السمرِّي، أعظمَ الله أجرَ إخوانك فيك، فإنك ميّتٌ ما بينك وبين ستّة أيام، فاجمع أمرك ولا توص إلى أحدٍ يقوم مقامك بعد وفاتك، فقد وقعت الغيبة الثانية، فلا ظهور إلا بعد

إذن الله عزَّ وجلَّ، وذلك بعد طول الأمد وقسوة القلوب، وامتلاء الأرض جوراً، وسيأتي شيعتي مَنْ يدَّعي المشاهدة، ألا فَمَنْ ادَّعى المشاهدة قبل خروج السفينائي والصيحة، فهو كذابٌ مفترٍ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العليِّ العظيم". فنسخوا هذا التوقيع وخرجوا، فلما كان اليوم السادس عادوا إليه وهو يجود بنفسه، فقال له بعض الناس: مَنْ وصيك من بعدك؟ فقال: لله أمرٌ هو بالغه، وقضى. فهذا آخر كلامٍ سُمع منه^(١).

يُفهم من مضمون هذا التوقيع أنه لا وجود بعد ذلك فصاعداً لأيِّ سفارة ونيابةٍ خاصّة، بل بالاستناد إلى ظاهر عبارة التوقيع نفهم بأنَّ دعوى المشاهدة هي كذبٌ محضٌ، ومدَّعيها كاذبٌ لا محالة.

لكن يأتي هذا التساؤل هنا: يا تُرى ما المقصود من تكذيب دعوى المشاهدة أو نفيتها؟ وهل يمكن لنا أن نكذب الدعاوى التي صدرت من بعض كبار العلماء أو الأشخاص الثقات الذين تشرفوا باللقاء؟! فهؤلاء العظماء هم موردٌ للوثوق والاطمئنان، ولا احتمال للكذب فيهم أبداً، هذا بالإضافة إلى أنهم لم يدَّعوا الرؤية علناً في حياتهم، ولا ادَّعوا السفارة والنيابة الخاصة، ولا الأخذ مباشرةً من الإمام صاحب الزمان عليه السلام.

وللإجابة عن هذا التساؤل نحاول أن نحقق في هذا الأمر إن شاء الله تعالى.

(١) الاحتجاج: ج ٢، ص ٢٩٦ و٢٩٧، توقيعات الناحية المقدسة.

التحقيق السندي للتوقيع الشريف

لا بدّ أن نتّجه أولاً إلى تحقيق سند هذه الرواية؛ لأنّها من أهم أدلّة المنكرين، ثمّ بعد ذلك نقوم ببيان دلالتها ومضمونها وشرح معناها بدقّة وتأمّل.

وبناءً على ذلك نقول: إنّ لهذه الرواية أكثر من ١٥ مصدراً، وجميعها نُقلت إمّا من كتاب (كمال الدين)، وإمّا أنّها نُقلت عن ابن بابويه بشكل مباشر، مع تفاوت بين النقل عن (كمال الدين) والنقل عن ابن بابويه؛ لأنّ الأوّل كان ينقل عن كتاب الشيخ الصدوق رحمته، والثاني لعلّه ينقل عن الشيخ الصدوق رحمته نفسه، أي عن شخصه سماعاً، وهذا يُعدّ بحمد ذاته طريقاً آخر للرواية، فتأمّل.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ التفاوت والاختلاف بين عبارات هذه المنقولات مختصر جدّاً، فمثلاً في بعض النسخ ورد هكذا: «قد وقعت الغيبة التامة»، وفي البعض الآخر ورد: «قد وقعت الغيبة الثانية»، وكذلك وردت هذه العبارة: «سيأتي إلى شيعتي من يدعي المشاهدة»، ولكنّها في نقل آخر وردت هكذا: «وسيأتي سبعون...». ويمكن القول بصراحة إنّ هذه الاختلافات ليست لها تلك الأهمية التي يمكن أن يُعتدّ بها وتغيّر مسار البحث.

ولكي يتّضح لنا مدى صحّة دعوى الإرسال والضعف في هذه الرواية؛ لا بدّ من تحقيق الطريق والسند:

يقول الشيخ الصدوق رحمته: «حدثنا أبو محمد الحسن بن أحمد المكتب، قال: كنت بمدينة السلام^(١) في السنة التي توفي فيها الشيخ علي بن محمد السمري رحمته، فحضرته قبل وفاته بأيام، فأخرج إلى الناس توقيعاً نسخته...»^(٢)، ثم نقل التوقيع الشريف.

إنَّ الشيخ الصدوق رحمته قد نقل سند هذا الحديث عن أبي محمد الذي نقل الحديث عن السفير الرابع. أمَّا السؤال المطروح في المقام فهو: هل يمكن اعتبار هذه الرواية مرسلّة؟ وهل التوقيعات الشريفة الأخرى هي مرسلّة أيضاً؟

نقول: إنَّ الشيخ الصدوق رحمته قد توفي سنة (٣٨١ هـ)، وفي عصر الغيبة الصغرى وحتى زمن السفير الرابع كان ما يزال على قيد الحياة، وبناءً عليه يمكن للشيخ الصدوق نفسه أن ينقل الرواية بواسطة واحدة عن السفير الرابع، إذن فلا إشكال من جهة الإرسال.

نعم، يقع الكلام في شخص أبي محمد الحسن بن أحمد المكتب الذي لم يرد له اسم في الكتب الرجالية، ولم يُذكر فيه مدحٌ أو ذمٌّ، وبحسب اصطلاح علماء الرجال فهو مُهمَل.

والجدير بالذكر أنَّ الشيخ الصدوق رحمته قد نقل عن أبي محمد هذا أحاديث في موارد عدّة، منها هذا التوقيع الشريف، ومنها الدعاء المعروف: «اللَّهُمَّ

(١) أي بغداد.

(٢) كمال الدين: ج ٢، ص ٥١٦، الباب ٤٥: ذكر التوقيعات، ح ٤٤.

عرّفني نفسك...»^(١)، وأدعية أخرى جاءت في كتاب (جمال الأسبوع)^(٢)، لكنّ هذه المنقولات عنه لا تحلّ لنا مشكلة إهماله؛ لذا لا بدّ من البحث عن ملاك الإهمال في الكتب الرجالية لا في الكتب الروائية؛ لأنّ التوثيق يجب أن يتمّ في الكتب الرجالية.

نعم، لو تبنيينا وقبلنا المبنى القائل بأنّ «مشايخ الإجازة ثقات»، فإنّ الحسن بن أحمد هذا يكون ثقة؛ لأنّه من مشايخ الصدوق رحمته الله وبالتالي يكون التوقيع معتبراً. أمّا لو قلنا بالتفصيل، أي قبلنا هذا المبنى، فإنّنا نعدّه توثيقاً بالنسبة إلى رواية مثل: أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي، ومحمد بن أبي عمير، وصفوان بن يحيى عن مشايخهم فقط، فلا يشمل غيرهم، ولكنّ هذا التفصيل لن يحلّ لنا مشكلة إهمال ابن المكتب أيضاً.

نعم، هناك مبنى آخر لتوثيق المشايخ، وهو كثرة النقل عنهم، كما فعل الشيخ الكليني رحمته الله وعلماء كباراً آخرون؛ إذ نقلوا في الكتب الأربعة أحاديث عن راوٍ واحدٍ أكثر من ألفي مرّة! كالأحاديث المنقولة عن سهل بن زياد، وكثرة النقل هذه تحكي عن أنّ سهلاً هذا كان معتمداً لدى هؤلاء العلماء ومحلاً لثقتهم، بل نستطيع القول: إنّهُ على هذا التقدير ليس بضعيف ولا

(١) المصدر السابق: ص ٥١٢، الباب ٤٥: ذكر التوقيعات، ح ٤٣.

(٢) جمال الأسبوع: ص ٥٢٢ - ٥٢٩، الفصل السابع والأربعون: فيما نذكره من الإشارة إلى صفة صلاة العصر يوم الجمعة وفيما يتقدّمها، وفيما نتخيّره من الذي رويناه في تعقيبها، ذكر دعاء آخر يدعى له رحمته الله.

متروك. ولَكُنَّا حتَّى لو قبلنا هذا المبنى الأخير فلا يكون شاملاً لهذا الحديث أيضاً، فلن ينفع في المقام.

ويمكن أن نقول في حلِّ هذا الإشكال: إنَّ الشيخ الصدوق رحمته قد أوردَ موضوعاً مهماً دون أدنى مناقشةٍ أو ترديدٍ، غاية ما في الأمر أنَّه ذكرَ شرحاً وتوضيحاً له، وهذا يحكي عن اعتماده على الراوي أو على صحَّة متن الرواية ومضمونها.

صحيحٌ أنَّه لا يمكن لنا أن نعمَّ هذا الكلام إلى كلِّ موردٍ وفي كلِّ مكانٍ، لكن حصل في هذا المورد اطمئنانٌ بصحَّة الرواية، الأمر الذي يكشف لنا اعتبار الراوي وصحَّة الرواية، والشهرة تؤيِّد صحَّة هذه الرواية أيضاً.

المحور الثاني: الشهرة الروائيَّة

في هذا المبحث نحاول أن نقف عند موضوع كثرة المصادر التي نقلتْ هذه الرواية أو قلَّتْها؛ لما في ذلك من تأثيرٍ على مدى استحكام الرواية أو عدم استحكامها.

مصادر الرواية

أمَّا مصادر هذه الرواية - بحسب الترتيب الزمني - فهي:

أ - (كمال الدين وتمام النعمة) للشيخ الصدوق رحمته

وكما ذكرنا سابقاً فإنَّ للشيخ الصدوق نفسه طريقاً إلى هذا التوقيع، قال رحمته: «حدَّثنا أبو محمَّد الحسن بن أحمد المكتب، قال: كنت بمدينة السلام في السنة التي توفِّي فيها علي بن محمَّد السَّمَرِيُّ، فحضرتَه قبل وفاته

بأيامٍ، فأخرج إلى الناس توقيعاً...»^(١).

بصراحةٍ: من خلال نظرةٍ علميةٍ دقيقةٍ فإنه يمكننا معرفة مدى اعتبار هذه الوساطة، فنقول: على فرض عدم تمكّنا من العثور على توثيقٍ لهذا الرجل، لكن من المؤكّد أنّ عالمًا كبيرًا كالشيخ الصدوق الذي يُعدّ من أساطين المذهب لا ينقل مطلبًا بهذه الأهميّة عن أيّ شخصٍ، وهذا يكشف لنا بالكشف الإتيّ عن أنّ هذا الشخص معتبرٌ يمكن الاعتماد على روايته.

ب- (الغيبة) للشيخ الطوسي رحمه الله

لقد نقل الشيخ رحمه الله هذا الحديث عن ابن بابويه، وقال: «أخبرنا جماعة»^(٢). وبناءً عليه فإنّ هذا التوقيع لا ينحصر في طريقٍ واحدٍ، بل هناك طرقٌ أخرى مختلفة نقلت هذا التوقيع، منها ما عن الشيخ المفيد رحمه الله الذي أشار إليه الشيخ الطوسي نفسه.

ج - (الاحتجاج) لأبي منصور الطبرسي رحمه الله

ويظهر أنّه نقل هذه الرواية مرسلًا^(٣)، لكنّه قال في مقدّمة كتابه المذكور: «... ولا نأتي في أكثر ما نورده من الأخبار بإسناده، إمّا لوجود الإجماع عليه، أو موافقته لما

(١) كمال الدين: ج ٢، ص ٥١٦، الباب ٤٥: ذكر التوقيعات، ح ٤٤.

(٢) الغيبة (للطوسي): ص ٣٩٥، الفصل السادس: ذكر أمر أبي الحسن علي بن محمّد السمرّي، ح ٣٦٥.

(٣) الاحتجاج: ج ٢، ص ٢٩٧، توقيعات الناحية المقدّسة.

دلّت العقول إليه، أو لاشتهاره في السير والكتب بين المخالف والمؤلف...»^(١).

د - (تاج المواليذ)^(٢) للطبرسي رحمه الله

هـ - (إعلام الوري)^(٣) للطبرسي رحمه الله

و - (الخرائج والجرائح)^(٤) للقطب الراوندي رحمه الله

ز - (الثاقب في المناقب)^(٥) لعلّي بن أبي حمزة الطوسي رحمه الله

أورد الرواية في باب معجزات الأئمة عليهم السلام التي أغلبها مراسيل.

ح - (كشف الغمة) للأربلي^(٦).

ط - (الصراط المستقيم) للبياض^(١).

(١) المصدر السابق: ج ١، ص ٤، مقدّمة المؤلف.

(٢) تاج المواليذ: ص ٦٨، في سفراء الإمام المهدي عليه السلام.

(٣) إعلام الوري: ج ٢، ص ٢٦٠، ذكر قسم الثاني من الركن الرابع، الباب ٣، الفصل الأول: النصوص على غيبته عليه السلام.

(٤) الخرائج والجرائح: ج ٣، ص ١١٢٨، الباب ٢٠: في علامات ومراتب نبينا عليه السلام، ح ٤٦.

(٥) الثاقب في المناقب: ص ٦٠٣، الباب ١٥: في ذكر آيات صاحب الزمان عليه السلام، الفصل الرابع: في بيان ظهور آياته عليه السلام من الأخبار بالغائبات، ح ١٦/٥٥١.

(٦) كشف الغمة: ج ٤، ص ٢٩٤، ترجمة الإمام المنتظر عليه السلام، الباب ٣: في بيان وجه الاستدلال بهذه الأخبار الواردة في النصوص على إمامته عليه السلام، الفصل الأول: الدلالة على إثبات غيبته عليه السلام.

ي - (منتخب الأنوار المضيئة) للعلامة النيلي^(٢).

ك - (إثبات الهداة) للحُرّ العاملي صاحب (وسائل الشيعة)^(٣).

ل - (بحار الأنوار) للعلامة المجلسي الثاني^(٤).

م - معادن الحكمة للفيض الكاشاني^(٥).

ن - منتخب الأثر لآية الله الشيخ لطف الله الصافي الكلبايگاني (من المعاصرين)^(٦).

س - معجم أحاديث الإمام المهدي ﷺ، وهو من تأليفنا بالاشتراك مع جمع من فضلاء الحوزة العلمية في قم المقدسة^(٧).

(١) الصراط المستقيم: ج ٢، ص ٢٣٦، الباب ١١: فيما جاء في المهدي وتملكه وبقائه ﷺ، الفصل الثالث.

(٢) منتخب الأنوار المضيئة: ص ٢٣٨، الفصل التاسع: في ذكر توقيعاته ﷺ، التوقيع إلى علي بن محمد السمرّي.

(٣) إثبات الهداة: ج ٣، ص ٦٩٣، الباب ٢٣: في معجزات صاحب الزمان ﷺ، ح ١١٢.

(٤) بحار الأنوار: ج ٥١، ص ٣٦١، تاريخ الإمام الثاني عشر، الباب ١٦: أحوال السفراء، ح ٧؛ ج ٥٢، الباب ٢٣: من ادّعى الرؤية في الغيبة الكبرى، ح ١.

(٥) معادن الحكمة: ج ٢، ص ٢٨٨، مكاتيب الإمام المنتظر ﷺ، الرسالة ٢٠١: توقيعه ﷺ إلى علي بن محمد السمرّي.

(٦) منتخب الأثر: ج ٢، ص ٥٢٠، الباب ٥: في حالاته ومعجزاته ﷺ في الغيبة الصغرى، الفصل الثالث: في حالات سفرائه ﷺ، ح ٨٧٨ / ١٦.

(٧) معجم أحاديث الإمام المهدي ﷺ، ج ٦، ص ١٥٨، توقيعات الإمام المهدي ﷺ، ما ورد عن علي بن محمد السمرّي، ح ٢/١٣٣٦.

النتيجة

من خلال هذه المصادر الكثيرة فإنه يمكن قبول هذا الحديث والاعتناء به، وإن لم يكن مقصودنا هنا الشهرة الاصطلاحية^(١)؛ وذلك لأن تكرار النقل في كتب كبار علماء المذهب من القدماء والمتأخرين والمعاصرين، ودون أي إشارة إلى الضعف أو الرد، يجعل الحديث من الشواهد إن لم يجعله من الأدلة.

المحور الثالث: فقه الحديث وأجوبة المحدث النوري رحمته الله

لقد ذكر المحدث النوري^(٢) قصصاً وقضايا كثيرة عن الذين تشرفوا لقاء الإمام المهدي عليه السلام، وهذه القصص تتعارض مع ظاهر الحديث والتوقيع الشريف؛ «إذ روى الشيخ الطوسي في كتاب (الغيبة) عن الحسن بن أحمد المكتب، والطبرسي في (الاحتجاج) مرسلًا أنه خرج التوقيع إلى أبي الحسن السمرّي: "يا علي بن محمد السمرّي، اسمع! أعظم الله أجر إخوانك فيك، فإنك ميت ما بينك وبين ستة أيام، فاجمع أمرك ولا توص إلى أحد فيقوم مقامك بعد وفاتك، فقد وقعت الغيبة التامة، فلا ظهور إلا بعد إذن الله

(١) «أما الشهرة الروائية فهي عبارة عن اشتهاار الرواية بين الرواة وتدوينها في كتب الأحاديث، ولا إشكال في كونها مرجحة لأحد المتعارضين، بل هي المراد من قوله عليه السلام في المقبولة: فإنّ المجمع عليه لا ريب فيه» [فوائد الأصول: ج ٤، ص ٢٩١، المبحث العاشر: في المرجحات، التنبيه على أمور، الأمر الثاني].

(٢) في كتابه (جنت المأوى) المطبوع ضمن الجزء ٥٣ من (بحار الأنوار).

تعالى ذكره، وذلك بعد طول الأمد وقسوة القلوب وامتلاء الأرض جوراً،
وسياًتي إلى شيعتي مَنْ يدّعي المشاهدة، ألا فَمَنْ ادّعى المشاهدة قبل خروج
السفياي والصيحة فهو كذابٌ مفترٍ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العليّ
العظيم".

وهذا الخبر بظاهره ينافي الحكايات السابقة وغيرها ممّا هو مذكورٌ في
(البحار)، والجواب عنه من وجوه:

الجواب الأول

أنّه خبرٌ واحدٌ مرسلٌ، غير موجبٍ علماً، فلا يعارض تلك الوقائع
والقصص التي يحصل القطع عن مجموعها، بل ومن بعضها المتضمّن
لكراماتٍ ومفاخر لا يمكن صدورها من غيره ﷺ، فكيف يجوز الإعراض
عنها لوجود خبرٍ ضعيفٍ لم يعمل به ناقله، وهو الشيخ في الكتاب المذكور
كما يأتي كلامه فيه، فكيف بغيره؟ والعلماء الأعلام تلقّوها بالقبول،
وذكروها في زبرهم وتصانيفهم، مُعَوِّلِينَ عليها معتنين بها^(١).

وخلاصة الجواب الأول: أنّ هذا الخبر هو خبرٌ مرسلٌ وضعيفٌ لا يصلح
ولا يرقى إلى درجة المعارضة لهذه القصص والحكايات، فضلاً عن عدم عمل
الشيخ الصدوق رحمه الله بهذه الرواية.

(١) جنة المأوى: ص ٣١٨، فائدتان مهمتان، الفائدة الأولى. (طبع لهذا الكتب في آخر ج ٥٣ من
بحار الأنوار).

نقد الجواب الأول

كما ذكرنا سابقاً أنَّ الحديث ليس مرسلًا، ودعوى عدم عمل الشيخ الصدوق رحمته الله بهذه الرواية بعيدة عن الحقيقة والواقع.

الجواب الثاني

«ما ذكره في (البحار) بعد ذكر الخبر المزبور ما لفظه: لعلَّه محمولٌ على مَنْ يدَّعي المشاهدة مع النيابة، وإيصال الأخبار من جانبه إلى الشيعة على مثال السفراء؛ لئلا ينافي الأخبار التي مضت، وسيأتي فيمن رآه رحمته الله، والله يعلم»^(١).

خلاصة هذا الجواب هو: أنَّ الهدف من المشاهدة هو أن تكون مصاحبة لادّعاء النيابة، والقرائن الداخلية والخارجية تؤيد هذا المعنى؛ لأنَّ البحث ليس عن إثبات أصل المشاهدة أو إنكارها، بل البحث هو عن ادّعاء النيابة والسفارة الخاصة عن الإمام المهدي رحمته الله^(٢).

ويفهم من كلام العلامة المجلسي الثاني رحمته الله أنَّه يقبل هذا الجواب، فهو لا يردّ سند التوقيع الشريف، بل يحاول توجيه دلالة الحديث كما هو واضح في بيانه.

(١) جنة المأوى: ص ٣١٩.

(٢) إنَّ هذا الرأي والتوجيه قد سمعته في المنزل من آية الله الشيخ مرتضى الحائري رحمته الله، وبحضور والدي آية الله الشيخ محمدرضا الطبسي رحمته الله، ولم يعترض الوالد رحمته الله على هذا الكلام، ولم يُبدِ أيَّ نقاشٍ أو ردّ.

أما ابن قولويه رحمه الله فإنه يعدُّ مثل هذا الادعاء للنيابة الخاصة بعد موت السفير الرابع كفرًا وضلالةً، ورد في غيبة الشيخ الطوسي رحمه الله ما نصّه: «أخبرني الشيخ أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان، عن أبي الحسن علي بن بلال المهلبّي، قال: سمعت أبا القاسم جعفر بن محمد بن قولويه يقول: أمّا أبو دلف الكاتب - لا حاطه الله - فكنا نعرفه ملحدًا ثمّ أظهر الغلو، ثمّ جُنّ وسلسل، ثمّ صار مفوضًا، وما عرفناه قطّ إذا حضر في مشهدٍ إلّا استخفّ به، ولا عرفته الشيعة إلّا مدّة يسيرةً، والجماعة تتبرأ منه وممن يومي إليه وينمس به.

وقد كنّا وجّهنا إلى أبي بكر البغدادي لما ادّعى له هذا ما ادّعه، فأنكر ذلك وحلف عليه، فقبلنا ذلك منه، فلمّا دخل بغداد مال إليه وعدل عن الطائفة وأوصى إليه، لم نشك أنّه على مذهبه، فلعنّاه وبرئنا منه؛ لأنّ عندنا أنّ كلّ من ادّعى الأمر بعد السّمريّ رحمه الله فهو كافرٌ منمسٌ ضالٌّ مضلٌّ، وبالله التوفيق»^(١).

الجواب الثالث

«ما يظهر من قصّة الجزيرة الخضراء، قال الشيخ الفاضل علي بن فاضل المازندراني: فقلت للسيد شمس الدين محمد، وهو العقب السادس من أولاده عليه السلام: يا سيدي، قد روينا عن مشايخنا أحاديث رويت عن صاحب

(١) الغيبة (للطوسي): ص ٤١٢، الفصل السادس: المذمومين الذين ادّعوا البايّة، ح ٣٨٥.

الأمر ﷺ أنه قال لما أمر بالغيبة الكبرى: مَنْ رَأَى بَعْدَ غَيْبَتِي فَقَدْ كَذَبَ.
 فكيف فيكم مَنْ يراه؟

فقال: صدقت، إِنَّهُ ﷺ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ فِي ذَلِكَ الزَّمان لكثرة أعدائه من
 أهل بيته، وغيرهم من فراعنة بني العباس، حتَّى أَنَّ الشيعة يمنع بعضها
 بعضًا عن التحدّث بذكره، وفي هذا الزمان تطاولت المدّة وأيس منه
 الأعداء، وبلادنا نائية عنهم وعن ظلمهم وعنائهم^(١).

ولهذا الوجه كما ترى يجري في كثير من بلاد أوليائه ﷺ.

خلاصة هذا الجواب: أَنَّ عدم إمكان رؤية الإمام المهديّ ﷺ إِنَّمَا هو أمرٌ
 كان مرتبطًا بزمان كثرة أعدائه ﷺ؛ إذ كان بعض أعدائه من داخل أسرته
 وعائلته كجعفر الكذاب، والبعض الآخر كان من خارجها، أمّا بعد تطاول
 مدّة الغيبة ويأس الأعداء منه، فرؤيته ممكنة، والدليل على هذا المدّعى قصّة
 الجزيرة الخضراء.

نقد الجواب الثالث

إنَّ موضوع الجزيرة الخضراء نفسه محلّ كلامٍ ونقاشٍ، وتعرّضنا للبحث
 عنه مفصّلًا في هذا الكتاب، فليراجع بحث ذرّيّة الإمام ﷺ، وبحث الجزيرة
 الخضراء، لكن باختصارٍ نذكر رأي المجلسي وكاشف الغطاء.

(١) جنة المأوى: ص ٣١٩، فائدتان مهمّتان، الفائدة الأولى. (طبع لهذا الكتاب في آخر ج ٥٣ من
 بحار الأنوار).

يقول العلامة المجلسي الثاني رحمته الله: «وجدت رسالةً مشتهرةً بقصة الجزيرة الخضراء في البحر الأبيض أحببت إيرادها؛ لاشتمالها على ذكر مَنْ رآه، ولما فيه من الغرائب. وإنما أفردت لها بابًا لأنِّي لم أظفر به في الأصول المعتبرة، ولنذكرها بعينها كما وجدتها...»^(١).

يقول الشيخ جعفر كاشف الغطاء ردًّا على قضية الجزيرة الخضراء: «كأنه لم ير الأخبار الدالة على عدم وقوع الرؤية من أحدٍ بعد الغيبة الكبرى، ولا تتبّع كلمات العلماء الدالة عليها»^(٢).

وفي جواب كلام المحدث النوري رحمته الله لا بدَّ من القول: في الوقت الذي يتعاطى فيه بطريقة التضعيف والإشكال مع أمثال هذه الرواية الشريفة - التوقيع - ويسعى لتضعيفها، ويورد عليها الإشكالات والمناقشات، كيف يعتمد ويستند في الوقت نفسه على قصة ذات أساسٍ متزلزلٍ بل لا أساس لها؟! وكيف يستدل برواية لم يعمل بها - على حدّ تعبيره هو - حتّى الشخص الذي رواها؟!

الجواب الرابع

«ما ذكره العلامة الطباطبائي في رجاله في ترجمة الشيخ المفيد بعد ذكر التوقيعات المشهورة الصادرة منه رحمته الله في حقّه ما لفظه: وقد يشكّل أمر هذا

(١) بحار الأنوار: ج ٥٢، ص ١٥٩، تاريخ الإمام الثاني عشر، الباب ٢٤: نادرٌ في ذكر مَنْ رآه رحمته الله في الغيبة الكبرى.

(٢) الحقّ المبين: ص ٨٧، المطلب الثامن في الاجتهاد والتقليد.

التوقيع بوقوعه في الغيبة الكبرى مع جهالة المبلغ ودعواه المشاهدة المنافية بعد الغيبة الصغرى. ويمكن دفعه باحتمال حصول العلم بمقتضى القرائن، واشتمال التوقيع على الملاحم والأخبار عن الغيب الذي لا يطلع عليه إلا الله وأوليائؤه بإظهاره لهم، وأنَّ المشاهدة المنفية أن يشاهد الإمام ويعلم أنه الحجة عليه السلام حال مشاهدته له، ولم يعلم من المبلغ ادّعاؤه لذلك».

وقال عليه السلام في فوائده في مسألة الإجماع بعد اشتراط دخول مَنْ لا نعرفه: وربّما يحصل لبعض حفظة الأسرار من العلماء الأبرار العلم بقول الإمام عليه السلام بعينه على وجه لا ينافي امتناع الرؤية في مدّة الغيبة، فلا يسعه التصريح بنسبة القول إليه عليه السلام فيُبرزه في صورة الإجماع؛ جمعًا بين الأمر بإظهار الحقّ والنهي عن إذاعة مثله بقول مطلق^(١).

خلاصة الجواب: أنَّ المشاهدة المنفية في الرواية هي الرؤية المُصاحبة لمعرفة شخص الإمام المهديّ عليه السلام، بمعنى أنَّ المُشاهد الذي يرى الإمام الحجة ابن الحسن عليه السلام يعرف حين اللقاء والتشرف به أنَّ هذا الشخص هو الإمام المهديّ عليه السلام نفسه.

والجواب أنَّ هذا التوجيه بعيدٌ جدًّا، فقد أوردته المحدث النوريّ عليه السلام ولم يذكر له أيّ دليل.

(١) جنة المأوى: ص ٣١٩ و٣٢٠، فائدتان مهمتان، الفائدة الأولى. (طبع هذا الكتاب في آخر ج ٥٣ من بحار الأنوار).

يقول العلامة بحر العلوم رحمته في رده على صدور التوقيع من الإمام عليه السلام إلى الشيخ المفيد رحمته: «يشكل أمر هذا التوقيع بوقوعه في الغيبة الكبرى مع جهالة المبلغ ودعواه المشاهدة المنافية لما بعد الغيبة الصغرى»^(١). ثم يدفع الإشكال بقوله: «ويمكن دفعه:

- ١- باحتمال حصول العلم بمقتضى القرائن.
- ٢- واشتمال التوقيع على الملاحم والإخبار عن الغيب الذي لا يطلع عليه إلا الله وأوليائه بإظهاره لهم.
- ٣- وأنَّ المشاهدة المنفية أن يشاهد الإمام ويعلم أنَّه الحجة عليه السلام حال مشاهدته له، ولم يعلم من المبلغ ادَّعَاؤه لذلك»^(٢).

الجواب الخامس

وخلاصته: أنَّ المنفي هو إمكان اللقاء لعامة الناس، أمَّا اللقاء فليس ممتنعاً في شأن الخواص، وإن اقتضاه ظاهر النصوص بشهادة الاعتبار ودلالة بعض الآثار. قال المحدث النوري رحمته نقلاً عن العلامة الطباطبائي بحر العلوم: «ما ذكره رحمته فيه أيضاً بقوله: وقد يمنع أيضاً امتناعه في شأن الخواص وإن اقتضاه ظاهر النصوص بشهادة الاعتبار ودلالة بعض الآثار. ولعل مراده

(١) خاتمة مستدرك الوسائل: ج ٣، ص ٢٢٩، الفائدة الثالثة.

(٢) جنة المأوى: ص ٣١٩، فائدتان مهمتان، الفائدة الأولى. (طبع لهذا الكتب في آخر ج ٥٣ من بحار الأنوار).

بالآثار الوقائع المذكورة هنا وفي (البحار)، أو خصوص ما رواه الكليني في (الكافي) والنعماني في غيبته، والشيخ في غيبته، بأسانيدهم المعتبرة عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: لا بدّ لصاحب هذا الأمر من غيبة، ولا بدّ له في غيبته من عزلة، وما بثلاثين من وحشة.

وظاهر الخبر كما صرح به شراح الأحاديث أنه عليه السلام يستأنس بثلاثين من أوليائه في غيبته، وقيل: إنّ المراد أنه على هيئة من سنّة ثلاثون أبداً، وما في هذا السنّ وحشة. وهذا المعنى بمكان من البعد والغربة، وهذه الثلاثون الذين يستأنس بهم الإمام عليه السلام في غيبته لا بدّ أن يتبادلوا في كلّ قرن؛ إذ لم يُقدّر لهم من العمر ما قدّر لسيّدهم عليه السلام، ففي كلّ عصر يوجد ثلاثون مؤمناً وليّاً يتشرفون بلقائه.

وفي خبر عليّ بن إبراهيم بن مهزيار الأهوازي المروي في (كمال الدين) وغيبة الشيخ ومسند فاطمة عليها السلام لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، وفي لفظ الأخير أنه قال له الفتى الذي لقيه عند باب الكعبة، وأوصله إلى الإمام عليه السلام: ما الذي تريد يا أبا الحسن؟ قال: الإمام المحجوب عن العالم. قال: ما هو محجوب عنكم، ولكن حجه سوء أعمالكم.

وفيه إشارة إلى أنّ من ليس له عمل سوء فلا شيء يحجبه عن إمامه عليه السلام، وهو من الأوتاد أو من الأبدال، في الكلام المتقدم عن الكفعمي رحمته الله.

وقال المحقق الكاظمي في أقسام الإجماع الذي استخرجه من مطاوي كلمات العلماء وفحاوي عباراتهم غير الإجماع المصطلح المعروف. وثالثها:

أن يحصل لأحد من سفراء الإمام الغائب عليه السلام العلم بقوله؛ إمّا بنقل مثله له سرّاً، أو بتوقيع، أو مكتوبة، أو بالسماع منه شفاهاً على وجه لا ينافي امتناع الرؤية في زمن الغيبة، ويحصل ذلك لبعض حملة أسرارهم، ولا يمكنهم التصريح بما اطلع عليه والإعلان بنسبة القول إليه، والاتكال في إبراز المدعى على غير الإجماع من الأدلة الشرعية؛ لفقدها.

وحينئذ فيجوز له إذا لم يكن مأموراً بالإخفاء، أو كان مأموراً بالإظهار لا على وجه الإفشاء أن يبرزه لغيره في مقام الاحتجاج بصورة الإجماع؛ خوفاً من الضياع، وجمعاً بين الامتثال للأمر بإظهار الحق بقدر الإمكان، وامتثال النهي عن إذاعة مثله لغير أهله من أبناء الزمان.

ولا ريب في كونه حجة: إمّا لنفسه، فلعلمه بقول الإمام عليه السلام، وإمّا لغيره فلكشفه عن قول الإمام عليه السلام أيضاً. غاية ما هناك أنه يستكشف قول الإمام عليه السلام بطريق غير ثابت، ولا ضير فيه بعد حصول الوصول إلى ما أنيط به حجة الإجماع^(١).

شواهد المحدث النوري رحمته الله

من أجل تقوية التوجيه الخامس ذكر المحدث النوري رحمته الله شواهد ومستندات، لكن حينما كان الدليل مخدوشاً دلالة أو مُرسلاً سنداً، لا

(١) المصدر السابق: ص ٣٢٠ و ٣٢١، فائدتان مهمتان، الفائدة الأولى. (طبع هذا الكتاب في آخر ج ٥٣ من بحار الأنوار).

يمكننا الاعتماد عليه. أما بخصوص هذه الرواية فنستنتج أنَّ رؤية الإمام المهدي ﷺ ومشاهدته هي مسألة ممكنة، وقد تقع للخواص، لكنَّ إثبات هذه الدعوى مشكّل.

ولأجل تأييد هذه الدعوى سوف نورد مجموعة من الروايات المختلفة لتكون شواهد لا أدلّة، تاركيين الحكم فيها للقراء الكرام:

الشاهد الأول

«محمّد بن يحيى، عن محمد بن الحسن، عن ابن محبوب، عن إسحاق بن عمّار، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: للقائم غيبتان: إحداها قصيرة والأخرى طويلة، الغيبة الأولى لا يعلم بمكانه فيها إلا خاصة شيعته، والأخرى لا يعلم بمكانه فيها إلا خاصة مواليه»^(١).

النقد

إنَّ هذه الرواية مخدوشة سندًا لا مضمونًا؛ وذلك لوجود إسحاق بن عمّار في طريقها، فهذا الرجل قد نقل أحاديث كثيرة شاذّة ونادرة^(٢)، وإن كان رأي البعض فيه أنّه ثقة أو موثّق، فهذا العلامة المجلسي الثاني رحمه الله يقول: «إسحاق بن عمّار ثقة»^(٣).

(١) الكافي: ج ١، ص ٣٤٠، كتاب الحجّة، باب في الغيبة، ح ١٩.

(٢) قاموس الرجال: ج ١، ص ٧٦٩، ترجمة إسحاق بن عمّار، رقم ٧١٩.

(٣) رجال المجلسي (الوجيزة): ص ١٥٨، ترجمة إسحاق بن عمّار، رقم ١٧٣.

والمقصود من مواليه في الحديث إمّا الخدم وأهله وأولاده، وإمّا عدّة من ثلاثين نفرًا قد أشير إليهم سابقًا في الروايات، فبعض الشيعة الخواص كانوا على علم وإطلاع بمكان حضرته المقدسة زمن الغيبة الصغرى.

الشاهد الثاني

«عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن عليّ الوشاء، عن عليّ ابن أبي حمزة، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: لا بدّ لصاحب هذا الأمر من غيبة، ولا بدّ له في غيبته من عزلة، ونعم المنزل طيبة^(١) وما بثلاثين من وحشة^(٢)».

النقد

لقد وصف العلامة المجلسي الثاني رحمته هذا الحديث بالضعيف أو الموثّق، ثمّ قال في شرحه: «والعزلة - بالضم - اسم الاعتزال، أي المفارقة عن الخلق. "ولا بدّ له في غيبته" في بعض النسخ: ولا له في غيبته، أي ليس في غيبته معتزلاً عن الخلق، بل هو بينهم ولا يعرفونه. والأوّل أظهر وموافق لما في سائر الكتب.

والطيبة - بالكسر - اسم المدينة الطيبة، فيدلّ على أنّه عليه السلام غالبًا في المدينة وحواليها، إمّا دائمًا أو في الغيبة الصغرى، وما قيل من أنّ الطيبة اسم موضع

(١) أي المدينة المنورة.

(٢) الكافي: ج ١، ص ٣٤٠، كتاب الحجّة، باب في الغيبة، ح ١٦.

يسكنه ﷺ مع أصحابه سوى المدينة فهو رَجْمٌ بالغيب، ويؤيد الأول ما مرَّ
 أنه لما سُئِلَ أبوه ﷺ: أين أسأل عنه؟ قال: بالمدينة.

"وما بثلاثين من وحشة" أي هو ﷺ مع ثلاثين من مواليه وخواصه، وليس
 لهم وحشة؛ لاستيناس بعضهم ببعض، أو هو ﷺ داخلٌ في العدد فلا يستوحش
 هو أيضاً، أو الباء بمعنى (مع) أي لا يستوحش ﷺ لكونه مع ثلاثين.

وقيل: هو مخصوص بالغيبة الصغرى، وما قيل من أن المراد أنه ﷺ في هيئة
 من هو في سنِّ ثلاثين سنة، ومن كان كذلك لا يستوحش، فهو في غاية البعد^(١).

وبناءً عليه إذا ما قبلنا التوجيه الأول فهذا يعضد ويدعم رأي
 المحدث النوري رحمه الله.

وفي موضع آخر يقول العلامة المجلسي الثاني رحمه الله: «وظاهر الخبر كما صرح
 به شراح الأحاديث أنه ﷺ يستأنس بثلاثين من أوليائه في غيبته. وقيل: إن المراد
 أنه على هيئة من سنِّه ثلاثون أبداً، وما في هذا السنِّ وحشة. وهذا المعنى بمكانٍ
 من البعد والغربة، وهؤلاء الثلاثون الذين يستأنس بهم الإمام ﷺ في غيبته لا بدَّ
 أن يتبدَّلوا في كلِّ قرنٍ؛ إذ لم يُقدَّر لهم من العمر ما قُدِّرَ لسيدهم ﷺ، ففي كلِّ
 عصرٍ يوجد ثلاثون مؤمناً ولياً يتشرَّفون بلباقه»^(٢).

(١) مرآة العقول: ج ٤، ص ٥٠ و ٥١، كتاب الحجَّة، باب في الغيبة، ذيل ح ١٦.

(٢) جنة المأوى: ص ٣٢٠، فائدتان مهمتان، الفائدة الأولى. (طبع هذا الكتب في آخر ج ٥٣ من
 بحار الأنوار).

والحاصل: أنه يكون مع الإمام عليه السلام في كل عصر ثلاثون نفرًا من أصحابه.

الشاهد الثالث

«أخبرنا أحمد بن محمد بن سعيد بن عقدة، حدّثنا القاسم بن محمد بن الحسن، حدّثنا عبيس بن هشام، عن عبد الله بن جبلة، عن إبراهيم بن المستنير، عن المفّضل بن عمر الجعفي، عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام، قال: إنّ لصاحب هذا الأمر غيبتين: إحداهما تطول حتى يقول بعضهم: مات. وبعضهم يقول: قُتل. وبعضهم يقول: ذهب. فلا يبقى على أمره من أصحابه إلّا نفرٌ يسيرٌ، لا يطلع على موضعه أحدٌ من وليّ ولا غيره إلّا المولى الذي يلي أمره»^(١).

النقد السندي والدلالي

إن تحدّثنا عن السند فسنجد أنّ هناك مبنى يقول بأنّ كلّ راوٍ يقع في أسناد تفسير القميّ، أو نقل عنه عليّ بن إبراهيم القميّ حديثًا فهو ثقة^(٢).

(١) الغيبة (للنعماني): ص ١٧٢، الباب ١٠: ما روي في غيبة الإمام المنتظر عليه السلام، الفصل الرابع، ح ٥؛ الغيبة (للطوسي): ص ١٦٢، ما ورد عن الأئمة في غيبته عليه السلام، ح ١٢٠ وانظر ص ٦١، الجواب عن الأخبار الدالة أنّ الكاظم عليه السلام هو القائم، ح ٦٠.

(٢) معجم رجال الحديث: ج ١، ص ٤٩، المقدّمة الثالثة، التوثيقات العامة، وهذا هو رأينا، لكن في سنة (١٤٢٨ هـ) عدلنا عن هذا الرأي خلال دروسنا في بحث خارج الفقه، فقد قمنا ببحثٍ واسعٍ عن هذا المبنى في جلساتٍ عديدةٍ، وعدلنا عن القول الأوّل. فراجع بحثنا الرجالي في محله.

ثم إنَّ هذا هو مبنى السيّد الخوئي رحمته؛ لذلك فإنَّ هذه الرواية لا إشكال فيها من جهة إبراهيم بن المستنير. لكنَّ في سندها القاسم بن محمّد، وهو مجهول^(١)؛ ولأجل ذلك فالرواية يُحكم بضعفها.

وأما الدلالة، فإنّه لا يمكن لمتن هذه الرواية أن يعارض التوقيع بنفي المشاهدة والرؤية؛ لأنَّ الرواية تثبت فقط إمكان مشاهدة الإمام عليه السلام، ومن هذا الوجه لا يكون في دلالتها أيُّ تنافٍ أو تعارضٍ مع التوقيع الشريف، إذ الرواية الأولى تثبت الاطلاع على موضع الإمام عليه السلام، والتوقيع ينفي دعوى المشاهدة، ولا ينفي الاطلاع على مكانه عليه السلام.

أما المحدث النوري رحمته ومن أجل تقوية التوجيه الخامس فقد استعرض أقوال بعض العلماء، فقال: «ولصحة هذا الوجه وإمكانه شواهد تدلّ عليه:

منها كثيرٌ من الزيارات والآداب والأعمال المعروفة التي تداولت بين الإمامية، ولا مستند لها ظاهراً من أخبارهم، ولا من كتب قدمائهم الواقفين على آثار الأئمة عليهم السلام وأسرارهم، ولا أمانة تشهد بأنَّ منشأها أخبارٌ مطلقة، أو وجوه اعتباريةٌ مستحسنة هي التي دعتهُم إلى إنشائها وترتيبها، والاعتناء بجمعها وتدوينها، كما هو الظاهر في جملة منها. نعم، لا نضائق ورود الأخبار في بعضها.

ومنها ما رواه والد العلامة وابن طاووس عن السيّد الكبير العابد رضي الدين محمّد بن محمّد الآوي إلى آخر ما مرَّ في الحكاية السادسة والثلاثين.

(١) ويشهد لذلك عدم تعرّض النمازي له في كتابه.

٢٠٤ بحوث علمية في القضية المهدوية ج ١

ومنها قصة الجزيرة الخضراء المعروفة المذكورة في (البحار)، وتفسير الأئمة عليهم السلام وغيرها.

ومنها ما سمعه منه عليّ ابن طاووس في السرداب الشريف.

ومنها ما علم محمد بن عليّ العلويّ الحسيني المصري في الحائر الحسيني وهو بين النوم واليقظة، وقد أتاه الإمام عليه السلام مُكرِّراً وعَلَّمَهُ إلى أن تعلّمه في خمس ليالٍ وحفظه، ثمّ دعا به واستجيب دعاؤه، وهو الدعاء المعروف بـ "العلويّ المصري" وغير ذلك.

ولعلّ هذا هو الأصل أيضاً في كثير من الأقوال المجهولة القائل، فيكون المطلع على قول الإمام عليه السلام لما وجدته مخالفاً لما عليه الإمامية أو معظمهم، ولم يتمكن من إظهاره على وجهه، وخشي أن يضيع الحق ويذهب عن أهله؛ جعله قولاً من أقوالهم، وربما اعتمد عليه وأفتى به من غير تصريح بدليله؛ لعدم قيام الأدلة الظاهرة بإثباته، ولعلّه الوجه أيضاً فيما عن بعض المشايخ من اعتبار تلك الأقوال أو تقويتها بحسب الإمكان؛ نظراً إلى احتمال كونها قول الإمام عليه السلام ألقاها بين العلماء؛ كي لا يجمعوا على الخطأ، ولا طريق لإلقائها حينئذٍ إلا بالوجه المذكور.

وقال السيد المرتضى رحمته الله في كتاب (تنزيه الأنبياء) في جواب من قال: فإذا كان الإمام عليه السلام غائباً بحيث لا يصل إليه أحد من الخلق ولا ينتفع به، فما الفرق بين وجوده وعدمه؟ قلنا: الجواب أوّل ما نقوله: إنّنا غير قاطعين على أنّ

الامام ﷺ لا يصل إليه أحدٌ ولا يلقاه بشرٌ! فهذا أمرٌ غير معلومٍ ولا سبيل إلى القطع عليه^(١).

وقال أيضًا: في جواب مَنْ قال: إذا كانت العلة في استتار الإمام خوفه من الظالمين، واتّقاءه من المعاندين، فهذه العلة زائلةٌ في أوليائه وشيعته، فيجب أن يكون ظاهرًا لهم: بعد كلامٍ له، وقلنا أيضًا: إنه غير ممتنع أن يكون الإمام يظهر لبعض أوليائه ممّن لا يخشى من جهته شيئًا من أسباب الخوف، وإنّ هذا ممّا لا يمكن القطع على ارتفاعه وامتناعه، وإنّما يعلم كلّ واحدٍ من شيعته حال نفسه، ولا سبيل له إلى العلم بحال غيره^(٢). وله في كتاب (المقنع في الغيبة) كلامٌ يقرب ممّا ذكره هناك^(٣).

وقال الشيخ الطوسي رحمه الله في كتاب (الغيبة) في الجواب عن هذا السؤال بعد كلامٍ له: والذي ينبغي أن يجاب عن هذا السؤال الذي ذكرناه عن المخالف أن نقول: إنّنا أوّلًا لا نقطع على استتاره عن جميع أوليائه، بل يجوز أن يظهر لأكثرهم، ولا يعلم كلّ إنسانٍ إلّا حال نفسه، فإن كان ظاهرًا له فعلته مزاحمةً، وإن لم يكن ظاهرًا له علم أنّه إنّما لم يظهر له لأمرٍ يرجع إليه، وإن لم يعلمه مفضلاً لتقصيرٍ من جهته^(٤).

(١) تنزيه الأنبياء: ص ٢٣٥، القائم المهدي ﷺ، في الوجه في غيبته عن أوليائه وأعدائه.

(٢) تنزيه الأنبياء: ص ٢٣٨، القائم المهدي ﷺ، في الوجه بيان علة استتاره.

(٣) المقنع والغيبة: ص ٥٧، إمكان ظهور الإمام ﷺ بحيث لا يمسّه الظلم.

(٤) الغيبة (للطوسي): ص ٩٩ و ١٠٠، علة غيبة الإمام ﷺ من أوليائه؛ انظر: تلخيص الشافي: ج ٤، ص ٢٢١، فصل في إمامة صاحب الزمان ﷺ.

٢٠٦ بحوث علمية في القضية المهدوية ج ١

وتقدّم كلماتٌ للسيد علي بن طاووس تناسب المقام خصوصاً قوله: مع أنه ﷺ حاضرٌ مع الله - جلّ جلاله - على اليقين، وإنما غاب من لم يلقه عنهم؛ لغيبته عن حضرة المتابعة له، ولربّ العالمين^(١).

قال السيد ابن طاووس رحمه الله: يخاطب ابنه قائلاً: «والطريق مفتوحةٌ إلى إمامك لمن يريد الله - جلّ شأنه - عنايته به، وتمام إحسانه إليه»^(٢).

ثم يختم المحدث النوري رحمه الله قائلاً: «وفيما نقلنا من كلماتهم وغيرها ممّا يطول بنقله الكتاب، كفايةً لرفع الاستبعاد، وعدم حملهم الخبر على ظاهره، وصرّفه إلى أحد الوجوه التي ذكرناها»^(٣).

كلمات الأعلام حول إمكان اللقاء بالمهدي ﷺ

١- وقال الآخوند الخراساني رحمه الله: «وربّما يتفق لبعض الأوحدي وجه آخر من تشرفه برؤيته ﷺ، وأخذ الفتوى من جنابه، وإنّما لم ينقل عنه، بل يحكي الإجماع لبعض دواعي الإخفاء»^(٤).

(١) كشف المحجة: ص ١٠٤، الفصل السابع والسبعون، غيبة الإمام المهدي ﷺ.

(٢) هذه العبارة لم تكن في (جنة المأوى)، ونقلناها عن المصدر مباشرة. انظر: كشف المحجة: ص ٢١٢، الفصل الخمسون والمئة: بيان بعض الأمور المتعلقة بالإمام المهدي ﷺ.

(٣) جنة المأوى: ص ٣٢١ و ٣٢٢، فائدتان مهمتان، الفائدة الأولى. (طبع هذا الكتاب في آخر ج ٥٣ من بحار الأنوار).

(٤) كفاية الأصول: ص ٢٨٨ و ٢٨٩، المقصد السادس: الأمارات، فصل الإجماع المنقول.

٢- قال الميرزا النائيني رحمته: «لأنَّ مسلك الدخول ممَّا لا سبيل إليه عادةً في زمن الغيبة، بل ينحصر ذلك في زمان الحضور الذي كان الإمام يجالس الناس ويجتمع معهم في المجالس؛ فيمكن أن يكون الإمام عليه السلام أحد المجمعين. وأمَّا في زمان الغيبة فلا يكاد يحصل ذلك عادةً. نعم، قد يتفق في زمان الغيبة للأوحدِّي التشرف بخدمته وأخذ الحكم منه عليه السلام، فيدعي الإجماع عليه، وأين لهذا من دعوى كون مبنى الإجماع على دخول شخصه في المجمعين؟»^(١).

٣- وقال السيّد الكلبايكاني رحمته: «بصورة عامّة لا يمكننا أن نشير إلى طريق يمكن سلوكه حتّى يحظى الإنسان بشرف لقاء الإمام عليه السلام. نعم، هناك ثلّة عرفت الإمام ومقامه ففازوا بلقائه، ومع ذلك يمكن أن يقال: إنّ الطريق إلى الوصول هو العمل بالتكاليف الشرعيّة واكتساب رضا»^(٢).

٤- وقال الشيخ عبّاس القمّي في ترجمة السيّد بحر العلوم: «السيّد محمّد مهديّ ابن العالم السيّد مرتضى ابن العالم الجليل السيّد محمّد البروجرديّ الطباطبائيّ، كان رحمته سيّد العلماء الأعلام، ومولى فضلاء الإسلام، علامة دهره وزمانه، ووحيد عصره وأوانه. قال شيخنا في (المستدرک): "قد أذعن له جميع علماء عصره ومن تأخّر عنه بعلوّ المقام

(١) فوائد الأصول: ج ٣، ص ٥٢، الفصل الثاني: في حجّة الإجماع المنقول، الأمر الثالث.

(٢) جلوه‌های پنهانی امام عصر عليه السلام: ص ١٣٩. [المصدر باللغة الفارسيّة]

والرئاسة النقليّة والعقليّة وسائر الكمالات النفسانيّة، حتّى أنّ الشيخ الفقيه الأكبر الشيخ جعفرًا النجفيّ مع ما هو عليه من الفقهارة والرئاسة كان يمسح تراب خفّه بحنك عمامته، وهو من الذين تواترت عنه المكرمات ولقاؤه الحجة عليه السلام، ولم يسبقه في هذه الفضيلة أحدٌ فيما أعلم إلا السيّد رضي الدين عليّ ابن طاووس، وقد ذكرنا جملةً منها بالأسانيد الصحيحة في كتابنا (دار السلام، وجنة المأوى، والنجم الثاقب)، لو جُمعت لكانت رسالةً حسنةً^(١).

٥- وقال المرحوم الشيخ محمد عليّ الواعظ الخراسانيّ والد الشيخ عبد الحسين الخراسانيّ: «إنّ الذين مع الله - تعالى - لا يريدون أن يبرزوا ويظهروا ما عندهم من الاتصال خلّاقًا لبعض المدّعين للتشرف، وأنّ المهديّ الآن واقفٌ خلفي! مع أنّه لو كان الأمر حقيقةً يجب أن لا يصرّح به من أراد أن يكون الإمام على صلةٍ معه، لا بدّ أن يتجاوز عن أنانيّته»^(٢).

النتيجة

اتّضح من مجموع البحوث والمطالب التي تعرّضنا لها أنّ أصل اللقاء والارتباط مع الإمام صاحب الزمان عليه السلام ليس محالاً عقلاً، لكنّ إثبات دعوى الرؤية واللقاء بحضرته الشريفة أمرٌ مشكّل. أمّا التوقيع الشريف

(١) الكنى والألقاب: ج ٢، ص ٦٨، ترجمة بحر العلوم.

(٢) مجلّته خلق [مجلة خلق]: شمارهى ٤ و٥، (از فروردين تا تير ١٣٨٧)، گفتگو با آيت الله واعظ خراسانى.

فإنّما ينبغي أصل النيابة ودعوى السفارة الخاصة، لا إمكانية المشاهدة أو التشرّف باللقاء.

الجواب السادس

قال المحدث النوري رحمته الله: «أن يكون المخفيّ على الأنام والمحجوب عنهم مكانه ومستقرّه الذي يقيم فيه، فلا يصل إليه أحدٌ، ولا يعرفه غيره حتّى ولده، فلا ينافي لقاءه ومشاهدته في الأماكن والمقامات التي قد مرّ ذكر بعضها، وظهوره عند المضطرّ المستغيث به، الملتجئ إليه الذي انقطعت عنه الأسباب وأغلقت دونه الأبواب.

وفي دعوات السيّد الراونديّ و(مجموع الدعوات) للتلعكبريّ و(قبس المصباح) للصهرشتيّ في خبر أبي الوفاء الشيرازيّ أنّه قال له رسول الله صلى الله عليه وآله في النوم: "وأما الحجّة، فإذا بلغ منك السيف للذبح، وأوماً بيده إلى الحلق، فاستغث به فإنّه يغيثك، وهو غياثٌ وكهفٌ لمن استغاث، فقل: يا مولاي يا صاحب الزمان، أنا مستغيثٌ بك". وفي لفظ: "وأما صاحب الزمان فإذا بلغ منك السيف هنا - ووضع يده على حلقه - فاستعن به فإنّه يعينك" ^(١).

ومما يؤيّد هذا الاحتمال ما رواه الشيخ والنعمانيّ في كتابي (الغيبة) عن المفصل بن عمر، قال: "سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: إنّ لصاحب هذا

(١) الدعوات: ص ١٩٢، الباب ٣: ذكر المرض ومنافعه، فصل في التداوي بترية مولانا وسيدنا أبي

٢١٠ بحوث علمية في القضية المهدوية ج ١

الأمر غيبتين: إحداها تطول حتى يقول بعضهم: مات. وبعضهم يقول: قُتل. وبعضهم يقول: ذهب. فلا يبقى على أمره من أصحابه إلا نفرٌ يسيرٌ، لا يطلع على موضعه أحدٌ من وليٍّ ولا غيره إلا المولى الذي يلي أمره^(١).

وروى الكليني عن إسحاق بن عمار، قال أبو عبد الله عليه السلام: "للقائم غيبتان: إحداها قصيرة، والأخرى طويلة. الغيبة الأولى لا يعلم بمكانه فيها إلا خاصة شيعته، والأخرى لا يعلم بمكانه فيها إلا خاصة مواليه"^(٢).

ورواه النعماني وفي لفظه بدون الاستثناء في الثاني، ورواه بسند آخر عنه عليه السلام، قال: "للقائم غيبتان: إحداها قصيرة، والأخرى طويلة. الأولى لا يعلم بمكانه إلا خاصة شيعته، والأخرى لا يعلم بمكانه إلا خاصة مواليه في دينه"^(٣).

وليس في تلك القصص ما يدل على أنَّ أحدًا لقيه عليه السلام في مقر سلطنته ومحل إقامته.

ثم لا يخفى على الجائس في خلال ديار الأخبار أنه عليه السلام ظهر في الغيبة الصغرى

(١) الغيبة (للنعماني): ص ١٧٢، الباب ١٠: ما روي في غيبة الإمام المنتظر عليه السلام، الفصل الرابع، ح ٥؛ الغيبة (للطوسي): ص ١٦٢، ما ورد عن الأئمة في غيبته عليه السلام، ح ١٢٠؛ انظر: ص ٦١، الجواب عن الأخبار الدالة أنَّ الكاظم عليه السلام هو القائم، ح ٦٠.

(٢) الكافي: ج ١، ص ٣٤٠، كتاب الحجّة، باب في الغيبة، ح ١٩.

(٣) الغيبة (للنعماني): ص ١٧٠، الباب ١٠: ما روي في غيبة الإمام المنتظر، الفصل الرابع، ح ٢.

لغير خاصته ومواليه أيضاً، فالذي انفرد به الخواص في الصغرى هو العلم بمستقره، وعرض حوائجهم عليه ﷺ فيه، فهو المنفي عنهم في الكبرى، فحالمهم وحال غيرهم فيها كغير الخواص في الصغرى، والله العالم^(١).

وكيف كان فإنه يمكن في هذا المقام الاستناد إلى التواقيع الشريفة المرسلة إلى الشيخ المفيد رحمه الله بعد بداية الغيبة الكبرى بسنين عديدة، ففيها تأييد وشاهد على إمكان الارتباط واللقاء بالإمام المهدي ﷺ.

قال المحقق التستري: «وذكر يحيى بن بطريق الحلي في محكي رسالة نهجه: وأما الطريق الثاني في تركية المفيد رحمه الله فما ترويه كافة الشيعة وتلقاه بالقبول: أن صاحب ﷺ كتب إليه ثلاث كتب في كل سنة كتاباً - إلى أن قال - ولهذا أوفى مدح وتركية».

وأشار ابن بطريق بالكتب إلى التوقيعات التي نقلها (الاحتجاج) عنه ﷺ إليه، منها: للأخ السديد والولي الرشيد الشيخ المفيد أبي عبد الله محمد بن محمد بن نعمان، أدام الله إعزازه - إلى أن قال - سلام الله عليك أيها الولي المخلص فينا باليقين - إلى أن قال - ونعلمك - أدام الله توفيقك لنصرة الحق وأجزل مثوبتك عن نطقك عنا بالصدق - أنه قد أذن لنا في تشريفك بالمكاتبة...»^(٢).

(١) جنة المأوى: ص ٣٢٤ و ٣٢٥، فائدتان مهمتان، الفائدة الأولى. (طبع هذا الكتاب في آخر ج ٥٣ من بحار الأنوار).

(٢) قاموس الرجال: ج ٩، ص ٥٥٣ و ٥٥٤، ترجمة محمد بن محمد بن نعمان، رقم ٧٢٤٤.

إشكال السيد الخوئي رحمه الله

إنَّ وصول هذه التواقيع الثلاثة إلى يد الشيخ المفيد رحمه الله التي تلاقاها الشيعة وعلمائهم بالقبول يتنافى مع نفي النيابة ودعوى السفارة بعد السفير الرابع؛ لأنَّه يُسأل هنا: مَنْ الَّذِي نقل الرسالة؟ هل هو نائبٌ خاصٌّ؟ والحاصل: أنَّ رسائل الشيخ المفيد رحمه الله تتعارض مع التوقيع الشريف.

ولهذا نصَّ كلام السيد الخوئي رحمه الله، حيث قال في ترجمة الشيخ المفيد رحمه الله: «... بقي هنا أمورٌ:

الأول: أنَّه حكى عن رسالة نهج العلوم ليحيى بن بطريق الحلي توقيعاتٍ صدرت من الناحية المقدسة إلى الشيخ المفيد رحمه الله، أولها:

للأخ السديد، والولي الرشيد، الشيخ المفيد أبي عبد الله محمد بن محمد بن النعمان (أدام الله إعزازه) من مستودع العهد المأخوذ على العباد، بسم الله الرحمن الرحيم. أمَّا بعد، سلامٌ عليك أيُّها الولي المخلص في الدين، المخصوص فينا باليقين...

وفي آخر هذا التوقيع: هذا كتابنا إليك أيُّها الأخ الولي، والمخلص في ودِّنا الصفي، والناصر لنا الوفي، حرسك الله بعينه التي لا تنام، فاحتفظ به ولا تظهر على خطنا الذي سطرناه بما له ضمناؤه أحدًا، وأدِّ ما فيه إلى مَنْ تسكن إليه، وأوص جماعتهم بالعمل عليه إن شاء الله، وصلى الله على محمد وآله الطاهرين.

والتوقيع الثاني: ورد عليه يوم الخميس الثالث والعشرين من ذي الحجة

سنة اثنتي عشرة وأربعمئة، نسخته: بسم الله الرحمن الرحيم سلام الله عليك أيها الناصر للحق، الداعي إليه بكلمة الصدق، فإنّا نحمد الله إليك الذي لا إله إلا هو، إلهنا وإله آبائنا الأولين، ونسأله الصلاة على سيدنا ومولانا محمد خاتم النبيين، وعلى أهل بيته الطاهرين.

وبعد، فقد كنّا نظرنّا مناجاتك - عصمك الله - بالسبب الذي وهبه الله لك من أوليائه، وحرسك به من كيد أعدائه - إلى أن قال - ونحن نعهد إليك أيها الولي المخلص، المجاهد فينا الظالمين، أيّدك الله بنصره الذي أيّد به السلف من أوليائنا الصالحين - إلى أن قال -

وكتب في غرة شوال من سنة اثنتي عشرة وأربعمئة، وفي آخره: هذا كتابنا إليك أيها الولي الملهم للحق العليّ بإملائنا، وخطّ ثقتنا، فاخفه عن كلّ أحدٍ، واطوه واجعل له نسخةً يطلع عليها مَنْ تسكن إلى أمانته من أوليائنا، شملهم الله ببركتنا إن شاء الله، الحمد لله والصلاة على سيدنا محمد النبي وآله الطاهرين.

والتوقيع الثالث مفقودٌ ولم تصل إلينا صورته. وأمّا هذان التوقيعان فقد ذكرهما الطبرسي في (الاحتجاج) في الجزء الثاني، في توقيعاتٍ واردةٍ من الناحية المقدّسة.

أقول: هذه التوقيعات لا يمكننا الجزم بصدورها من الناحية المقدّسة؛ فإنّ الشيخ المفيد رحمه الله قد ولد بعد الغيبة الكبرى بسبع أو تسع سنين، وموصل التوقيع إلى الشيخ المفيد رحمه الله مجهولٌ. هبْ أنّ الشيخ المفيد جزم

٢١٤..... بحوث علمية في القضية المهدوية ج ١

بقرائن أنَّ التوقيع صدر من الناحية المقدسة، ولكن كيف يمكننا الجزم بصدوره من تلك الناحية على أنَّ رواية (الاحتجاج) لهذين التوقيعين مرسله، والواسطة بين الطبرسي والشيخ المفيد مجهول^(١).

الجواب

إنَّ إشكال السيّد الخوئي رحمه الله هذا وقع موردًا للنقض والإبرام والقبول والرفض بين بعض العلماء، وهذا ما سنناقشه، فنقول:

إنَّ الذين قبلوا هذا الإشكال قالوا بأنَّ الشيخ الطوسي رحمه الله - وهو تلميذ الشيخ المفيد - لم ينقل هذا التوقيع في كتاب (الغيبة)، مع أنَّ له شرحًا مفصلاً ومبسوطاً وتحليلاً عن الغيبة هناك؛ لذا لو كان هذا التوقيع واقعياً ومعتبراً لكان من المناسب جداً أن يذكره ويبيّنه هناك، لكنّه لم يذكر أيّ شيء بهذا الاسم، ولا أثر ولا خبر لهذه الواقعة، لا في كتبه الرجالية ولا في الكتب التي تحدّثت عن الإمام صاحب الزمان عليه السلام.

والجدير بالذكر أنَّ السيّد المرتضى رحمه الله وهو من تلامذة الشيخ المفيد ليست لديه أيّ إشارة إلى هذه التوقيعات الشريفة أيضاً، وكذلك ابن إدريس في (المستطرفات) - الجامع لكتاب (عيون ومحاسن المفيد) - هو الآخر لم يذكر هذه التوقيعات، والكراجكي وابن داود لم يذكر ذلك أيضاً.

(١) معجم رجال الحديث: ج ١٧، ص ٢٠٨ و ٢٠٩، محمد بن محمد بن النعمان، رقم ١١٧١٧.

فائدة

قال ابن شهر آشوب: «لقبه بالشيخ المفيد صاحب الزمان عليه السلام، وقد ذكرت سبب ذلك في مناقب آل أبي طالب»^(١).

ولكن لم نجد في المناقب أي إشارة إلى هذه القصة، وإنما تحدثت مطالب الكتاب عن أحد عشر إماماً، وليس هناك أي مطلب عن الإمام صاحب الزمان عليه السلام.

ونتساءل هنا: من أين جاء ابن بطريق أو ابن شهر آشوب بتلك الرسائل؟ والجواب: يُحتمل أنهما أوردا ذلك نقلاً عن الشيخ الطبرسي؛ وذلك لأن ابن بطريق هذا كان معاصراً لابن شهر آشوب (المتوفى ٥٨٨ هـ) والطبرسي (المتوفى ٦٢٠ هـ). ولكن تبقى إشكالات السيد الخوئي رحمته الله واردة وقوية.

ويمكن في مقام الجواب عن إشكال السيد الخوئي رحمته الله أن يقال: إن الشيخ الطبرسي رحمته الله قد ذكر في مقدمة كتابه (الاحتجاج) ما نصه:

«ولا نأتي في أكثر ما نورده من الأخبار بإسناده؛ إمّا لوجود الإجماع عليه، أو موافقته لما دلّت العقول إليه، أو لاشتهاره في السير والكتب بين المخالف والمؤلف، إلّا ما أورده عن أبي محمد الحسن العسكري عليه السلام، فإنه ليس في الاشتهار على حدّ ما سواه، وإن كان مشتملاً على مثل الذي

(١) معالم العلماء: ص ١١٣، ترجمة الشيخ المفيد، رقم ٧٦٥؛ ذرائع البيان: ج ٢، ص ٨٩، ترجمة الشيخ المفيد، رقم ٩.

٢١٦..... بحوث علمية في القضية المهدوية ج ١

قدّمناه؛ فلأجل ذلك ذكرت إسناده في أوّل جزء من ذلك دون غيره؛ لأنّ جميع ما رويت عنه عليه السلام إنّما رويته بإسناد واحد من جملة الأخبار التي ذكرها عليه السلام في تفسيره^(١).

وفي هذه الصورة يبقى إشكال السيّد الخوئي رحمه الله بلا جواب أيضاً؛ لأنّ هذه التواريخ ليس مجمّعا عليها ولا هي مشهورة، ولعلّ لهذا هو رأي السيّد الخوئي رحمه الله في إشكاله. ومرجع إشكال السيّد إلى أنّ الشيخ المفيد رحمه الله لم يكن من السفراء الخاصين، ولم يكن هناك من نواب خاصين للإمام عليه السلام في عصره.

وقد ردّ البعض على إشكال السيّد الخوئي رحمه الله بما حاصله:

نحن نلتزم بعدم السفارة الخاصّة، ولكن يمكن أن تكون الرسالة قد وصلت إلى الشيخ المفيد رحمه الله عبر مبعوث خاصّ، وهذا لا يتنافى مع الالتزام بنفي السفارة الخاصّة بعد السفير الرابع، بمعنى أنّنا نفرّق بين السفراء الخاصين وبين الأفراد العاديين الذين قد تُوكل إليهم بعض المهمّات؛ كإيصال الرسالة إلى شخص أو مكان ما. ومثال ذلك في زماننا جيّ وواضح، فقد تُوكل مهمّة إيصال رسالة خاصّة من قبل رئيس الدولة إلى شخص أو رئيس آخر مع وجود السفارة والسفير في ذلك البلد^(٢).

(١) الاحتجاج: ج ١، ص ٤، مقدّمة المؤلف.

(٢) وقد ألمح السيّد الخوئي إلى هذا المعنى في كتابه. انظر: معجم رجال الحديث: ج ١، ص ٣٠٣، ترجمة إبراهيم بن مهزيار، رقم ٣١٨ وص ٧٥، المقدّمة الرابعة، المورد الخامس، وكالة الإمام.

والجدير بالذكر أنه في قصة الشيخ المفيد رحمته وفي توقيعات الإمام عليه السلام إليه لم يدع الشيخ المفيد ولا المبعوث النيابة الخاصة، بل ولا أحد من الشيعة ادّعاها للشيخ رحمته، ونحن لا نلتزم بانقطاع الصلة الكاملة بيننا وبين الإمام في عهد الغيبة الكبرى، بل هناك وسائط وارتباطات لا تتنافى مع غلق باب السفارات الخاصة، وإليك شواهد:

الشاهد الأول: قصة المرجع الكبير السيّد أبي الحسن الأصفهاني رحمته

لما آلت إليه زعامة الحوزة العلميّة في النجف الأشرف، بدأت الحكومة الإجراميّة الملكيّة بإيذاء المعتمين والعلماء، واشترطت عليهم الاجتهاد شرطاً لللبس العمامة. ومن أجل الحفاظ على العمامة وعلى هذا الزي، ومن أجل صدّ مؤامرة إضعاف العلماء في إيران؛ بدأ السيّد الأصفهانيّ بإعطاء إجازات الاجتهاد لكلّ معتمٍ إلى حدّ اعترض جمعٌ من العلماء على السيّد الأصفهانيّ بسبب هذا التصرف، فأجاب السيّد: أنا مأمورٌ.

فقلق البعض وتوهموا أنّه مأمورٌ من قبل السلطة الملكيّة، فالتجأ السيّد إلى كشف الحقيقة والواقع وإفشاء السرّ على مضضٍ، فأراهم رسالةً قائلاً: إنّها من قبل الإمام المهديّ عليه السلام، وأنّه هو الذي أمره بذلك.

الشاهد الثاني

إنّ هذه القصة مرتبطةٌ بالحادث الأليم الذي أصاب السيّد أبا الحسن الأصفهانيّ، وهو مقتل ابنه السيّد حسن، فأوقف السيّد نشاطه المرجعيّ، وأغلق باب بيته واعتزل الناس، وألغى كلّ لقاءاته ومواعيده، فجاءه الشيخ

محمد الكوفي وهو معروف بالزهد والتقوى، وقال: إِنَّ الإمام ﷺ أمره بأن يسلم إليك رسالة، وكان مضمون الرسالة: افتح باب بيتك نحن ننصرك^(١).

إذن يمكن لنا القول: إِنَّ لمثل هذه النيات والوسائط وجوداً لا يمكن إنكاره، لكنها ليست نيابة خاصة؛ لأنَّ النيابة والسفارة الخاصة مرتبطة بالسفراء الأربعة ومنحصرة فيهم عليهم السلام.

وبناءً على ما تقدّم فنحن نقبل أصل التوقيع والرسالة، ونقبل تكرار هذه اللقاءات أيضاً، وهي لا تتنافى بأيّ شكلٍ من الأشكال مع التوقيع الشريف الصادر من الإمام صاحب الزمان ﷺ إلى السفير الرابع، ولكن لا يعني هذا قبول دعوى اللقاء والتشرف من أيّ شخص؛ لأنَّ إثبات ذلك مشكل جداً.

خلاصة البحث

إِنَّ هذا التوقيع الشريف يمتاز بصحة السند وسلامة المتن وقوة المضمون، وبحسب الظاهر أنه لا مجال لردّه أو تضعيفه، أو لا أقلّ هو موردٌ للقبول عند العلماء. ومن جهةٍ أخرى فإنّ هناك نصوصاً كثيرة دالة على التشرف واللقاء، ولا نستطيع أن نردّها كلّها؛ لأنَّ فيها تواتراً إجمالياً ومعنوياً؛ لذا نقول في مقام الجمع بين آراء كلا الطائفتين: إِنَّ مورد النفي وعدم القبول هو ادّعاء السفارة والنيابة الخاصة فقط، لا أصل التشرف واللقاء مع حضرته المقدسة؛ لأنَّ

(١) مشاهير دانشمندان اسلام: ج ٤، ص ٣٧٥، استدراكات، (ترجمة آية الله الإصفهاني).

إمكان التشرف بلقائه غير محال في عصر الغيبة الكبرى، لكن إثبات ذلك يحتاج إلى دليل.

ونقول كذلك: إن لقاء الإمام عليه السلام ليس أمرًا سهلاً ومتيسرًا للجميع بحيث يستطيع أي شخص أن يدعي ذلك؛ لذا نحن نرى دعوى الكثير من المدّعين للتشرف بلقاء الإمام عليه السلام موردًا للنظر ومحلاً للبحث والتأمل، خاصة فيما لو ادّعوا اللقاء الاختياري.

نعم، إن اللقاء غير الاختياري^(١) يمكن أن يكون موردًا للقبول، وهذا الأمر مشروط بوثاقة صاحب هذا التشرف واللقاء أو الناقل له، والله العالم بحقائق الأمور.

(١) وهو اللقاء الذي لا يكون عن توقيت وتنسيق مسبق، وعادة ما يرافق عدم معرفة الإمام (روحي لتراب مقدمه الفداء).

تزئيفه المكديوية

رد علمي تحصيلي على مدعيات أحمد الحسن



تأليف

عبد الهادي الديالي

الفصل الثاني

بحث في السفارة

من الأمور التي لا تكاد تخفى على الأمة الإسلامية: أمر السفارة المهدوية، فإن الشيعة الإمامية دخلوا بعد شهادة الإمام العسكري (ع) عام ٢٦٠ للهجرة الشريفة، وتسلم الإمام المهدي (ع) مقاليد الإمامة بعد أبيه (ع)، مرحلة جديدة وهي غياب الإمام (ع) عن الأنظار، واتصاله بالشيعة الإمامية لحلّ ما يعرض لهم من المشاكل عن طريق السفراء الذين هو عيّنهم، طيلة فترة الغيبة الصغرى، التي دامت أكثر من سبعين عاماً.

والسفراء هم: عثمان بن سعيد العمري، وابنه محمد بن عثمان العمري، والحسين بن رَوْح النوبختي، وعلي بن محمد السّمري. وهذه المرحلة ليست بالجديدة الصرفة على شيعة أهل البيت آنذاك، بل سبق أن حصل ما يُشابهها في حياة الإمامين العسكريين (ع)، وكان ذلك تمهيداً منهم لهذه المرحلة الصعبة التي ستواجه الشيعة.

ثم بعد أن بدأت السفارة مباشرة أعمالها، وتالت الأيام حتى انتهى الأمر إلى السفير الرابع علي بن محمد السّمري، فلم تمض الليالي والأيام إلا وأخبر الإمام المهدي (ع) سفيره الرابع علي بن محمد السمري، أن يعهد عهده، فإنه على رحيل ولا سفارة بعده، كما ورد في آخر توقيع صدر عن الناحية المقدسة، الذي نقله الشيخ الصدوق، حيث قال: حدثنا أبو محمد الحسن بن أحمد المكتب قال: كنت بمدينة السلام في السنة التي توفي فيها الشيخ علي بن محمد السّمري فحضرته قبل وفاته بأيام، فأخرج للناس توقيعاً نسخته:

بسم الله الرحمن الرحيم

يا علي بن محمد السّمري، أعظم الله لك أجر إخوانك فيك، فإنك

٢٤تزييف المهدوية

ميت ما بينك وبين ستة أيام، فاجمع أمرك، ولا توص إلى أحد فيقوم مقامك بعد وفاتك، فقد وقعت الغيبة التامة، فلا ظهور إلا بإذن الله تعالى ذكره، وذلك بعد طول الأمد وقسوة القلوب، وامتلاء الأرض جوراً. وسيأتي لشيعتي من يدعي المشاهدة، ألا فمن ادعى المشاهدة قبل خروج السفيناني والصيحة، فهو كذاب مفتر، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم^(١).

ومن هذا التوقيع تظهر لنا عدة أمور، وهي:

الأول: أن السفارة إذا عين لها شخص من قبل الإمام عليه السلام أمر الإمام عليه السلام سفيره الذي شارف على الرحيل بأن يعين للناس السفير اللاحق ويسميه لهم، كما هي سيرة النبي صلى الله عليه وآله في تعيين الوصي، وسيرة كل الأئمة كذلك.

الثاني: انقطاع السفارة والنيابة الخاصة عن الإمام المهدي عليه السلام طيلة زمان الغيبة الكبرى.

الثالث: أنه عليه السلام يعطي علامات عامة لزمان الظهور، مثل طول الأمد، وقسوة القلوب، وامتلاء الأرض جوراً، ومع كل ذلك فظهوره عليه السلام معلق على الإذن الإلهي.

الرابع: أن الإمام عليه السلام يخبر عن المستقبل الذي ينتظر الشيعة، وظهور من يدعي الرؤية والمشاهدة للإمام والسفارة عنه عليه السلام من باب أولى. وقد يناقش في هذا التوقيع من حيث السند، ويقال بضعفه، ولكن هذه المناقشة على سقيمة، وذلك لوجود عدة أمور تثبت صدور هذا

(١) كمال الدين وتمام النعمة ص ٥١٦، الفصول العشرة ص ١٠، الغيبة للطوسي ص ٣٩٥، تاج المواليد ص ٦٨، الخرائج والجرائح ج ٣ ص ١١٢٩، كشف الغمة ج ٣ ص ٣٣٨، معجم أحاديث الإمام المهدي ج ٤ ص ٣١٧، الغيبة الصغرى للشهيد الصدر ص ٤١٥.

التوقيع الشريف، منها:

١- أن سند هذا التوقيع معتبر بلا إشكال، لأن ناقله هو الحسن بن أحمد المكتب وهو من مشايخ الصدوق، وترحم عليه الصدوق^(١)، والترحم دال على حسن الرجل، إن لم نقل بدلالته على التوثيق، خصوصاً على القول بتوثيق مشايخ الإجازة بنحو عام، فيحكم حينئذٍ بوثاقة الحسن المكتب، أو حسنه على أقل تقدير.

وعليه فبناءً على المدح فقط، تكون رتبة هذا التوقيع من حيث السند (حسن)، وإذا بنينا على توثيق مشايخ الإجازة تكون رتبته (صحيح)، وعلى كلا الأمرين يندفع إشكال ضعف السند.

وأما القول بأنه مرسل، فهو بلا دليل، حيث أن سنده متصل لقرب الصدوق من عصر صدور هذا التوقيع، ولو قلنا بأنه لم يكن معاصراً فهو لا يحتاج في الإطلاع عليه إلا إلى واسطة واحدة لا أكثر، وذلك لقصر الفاصل الزمني بين صدور التوقيع وبين زمان الصدوق، وعليه فالسند متصل لا محالة.

٢- أن أعظم فقهاء الطائفة الشيعية والذين يعدون من الطبقة الأولى من الفقهاء المتقدمين، رويوا هذا التوقيع مثل الصدوق، والمفيد^(٢) والطوسي^(٣)، ومن المتأخرين رواه القطب الراوندي^(٤) والسيد ابن طاووس^(٥) والاربلي^(٦)، فكل هؤلاء الفقهاء الأجلاء الذين نقلوا هذا التوقيع لم يعقبوه بالقدح في سنده، بل أخذوه أخذ المسلمات لسلامة

(١) معجم رجال الحديث ج ٥ ص ٢٧٢ رقم ٢٧٢٦.

(٢) الفصول العشرة ص ١٠.

(٣) الغيبة ص ٣٩٥. تاريخ المواليد ص ٦٨.

(٤) الخرائج والجرائح ج ٣ ص ١١٢٩.

(٥) جمال الأسبوع ص ٣١٥.

(٦) كشف الغمة ج ٣ ص ٣٣٨.

سنده من القدح.

وهذا التسالم الذي نلمسه من خاصة الخاصة، المتشرعة العارفين بكلام أهل البيت عليه السلام، والمعبر عنه في علم الأصول بأنّ (عمل الأصحاب جابر وإعراضهم كاسر) يكشف لنا كشفاً إنياً عن صحة صدور هذا التوقيع حيث لو لم يكن صادراً لما تسالموا عليه مع معرفتهم بالحديث.

٣- أنّ متنه معتضد ببعض الروايات، مثل الروايات التي تنصّ على أنه عليه السلام يملأ الأرض قسطاً وعدلاً بعد ما ملئت ظلماً وجوراً^(١)، كما جاء في التوقيع (وذلك بعد طول الأمد وقسوة القلوب، وامتلاء الأرض جوراً). ومثل الروايات التي أكدت ظهور الكذابين والدجالين قبل ظهور الإمام عليه السلام، ومن ذلك ما جاء عنهم عليهم السلام: (ويخرج دجال من دجلة البصرة وليس مني وهو مقدمة الدجالين كلهم)^(٢) وغيرها من الروايات الموافقة لما جاء في التوقيع (وسياتي لشيعتي من يدعي المشاهدة، إلا فمن ادعى المشاهدة قبل خروج السفيناني والصيحة فهو كذاب مفتر).

ومثل الروايات التي تعرضت لذكر العلامات الحتمية ومنها السفيناني والصيحة، فعن أبي عبد الله عليه السلام قال: (السفيناني من المحتوم وخروجه في رجب)^(٣)، وعنه عليه السلام أنه قال: (خمس علامات قبل قيام القائم: الصيحة، وخروج السفيناني، والخسف بالبيداء، وقتل النفس الزكية، واليماني)^(٤).

٤- بل الواقع الخارجي المحسوس لكل الشيعة، بل لكل إنسان هو:

(١) الامالي للصدوق ص ٧٨ الحديث ٣. كتاب سليم بن قيس ص ١٣٤ / ص ١٨٤.

(٢) الملاحم والفتن ص ١٢٣.

(٣) كمال الدين وتمام النعمة ص ٦٥٢ الحديث ١٥. كتاب الغيبة للنعماني ص ٢٥٧ الحديث ١٥.

الحنميات ص ١٩١.

(٤) الكافي ج ٨ ص ٣١٠ الحديث ٤٨٣، الحنميات ص ٣٨٣.

الفصل الثاني: بحث في السفارة..... ٢٧

انقطاع السفارة المهدوية، بعد رحيل السفير الرابع علي بن محمد السمرى، فلو كان باب السفارة مفتوحاً لما احتجنا إلى الاجتهاد، ولما وقعنا في كل هذا العناء، وهذا الواقع مما اعترف به أحمد الحسن فقال: (أما بالنسبة للإمام المهدي عليه السلام، فقد أرسل سفراء أربعة في غيبته الصغرى التي استمرت ما يقارب السبعين عاماً، ثم انقطعت السفارة والإرسال من الإمام المهدي عليه السلام)^(١).

وهذا الانقطاع الواقعي خير شاهد على صدق هذا التوقيع، بل نفس من ادعى السفارة يعترف بأنها انقطعت بعد رحيل السمرى رضوان الله تعالى عليه.

إلى هنا اتضح لنا: ثبوت صحة صدور هذا التوقيع عن الناحية المقدسة، وخلاصة مضمونه: أن السفارة المهدوية كان بابها مفتوحاً في زمان الغيبة الصغرى المتمثلة بالفترة الزمنية الواقعة ما بين عام (٢٦٠) وعام (٣٢٩) للهجرة، وختمت السفارة بالسفير الرابع علي بن محمد السمرى، وبعد ذلك بدأت الغيبة الكبرى عام (٣٢٩) للهجرة إلى يومنا هذا، وانسد باب السفارة والمشاهدة.

(١) رسول الإمام المهدي في التوراة والانجيل والقرآن ص ٨ س ٢٣.

(٢) قصة اللقاء ص ١ س ٣٥.

رؤية الامام المهدي

في زمن الغيبة الكبرى بين الإمكان والعدم



بحث

يتناول ادلة القائلين بإمكان الرؤية
وادلة القائلين بالعدم

تأليف

الشيخ محمد جليل الأذيرجاوي

القسم الثاني

تحقيق حول مسألة المشاهدة

وروى الشيخ الصدوق رحمه الله قال : حَدَّثَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ الْمَكْتَبِيُّ قَالَ : كُنْتُ بِمَدِينَةِ السَّلَامِ فِي السَّنَةِ الَّتِي تُوفِّيَ فِيهَا الشَّيْخُ أَبُو الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ السَّمَرِيُّ قَدْ سَرَهُ ، فَحَضَرْتُهُ قَبْلَ وَفَاتِهِ بِأَيَّامٍ فَأَخْرَجَ تَوْقِيعاً نَسَخْتُهُ :

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ السَّمَرِيُّ عَظَّمَ اللَّهُ أَجْرَ إِخْوَانِكَ فِيكَ فَإِنَّكَ مَيِّتٌ مَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ سِتَّةِ أَيَّامٍ فَاجْعِ أَمْرَكَ ، وَلَا تَوْصِرْ إِلَى أَحَدٍ يَقُومُ مَقَامَكَ بَعْدَ وَفَاتِكَ فَقَدْ وَقَعَتِ الْغَيْبَةُ الثَّانِيَّةُ ((وَفِي رِوَايَةِ الشَّيْخِ الطُّوسِيِّ فِي الْغَيْبَةِ : التَّامَةِ)) فَلَا ظَهْوَرَ إِلَّا بَعْدَ إِذْنِ اللَّهِ تَعَالَى ذَكَرَهُ ، وَذَلِكَ بَعْدَ طَوْلِ الْأَمَدِ ، وَقَسْوَةِ الْقُلُوبِ وَامْتِلَاءِ الْأَرْضِ جَوْرًا ، وَسَيِّئَاتِي شِيعَتِي مَنْ يَدَّعِي الْمَشَاهِدَةَ ، أَلَا فَمَنْ ادَّعَى الْمَشَاهِدَةَ قَبْلَ خُرُوجِ السَّفِيَّانِي وَالصَّيْحَةِ فَهُوَ كَاذِبٌ مَفْتَرٌ ((وَفِي رِوَايَةِ الطُّوسِيِّ فِي الْغَيْبَةِ ، وَالطَّبْرَسِيِّ فِي الْاِحْتِجَاجِ ، وَالْعَلَامَةِ الْمَجْلِسِيِّ فِي بَحَارِ الْأَنْوَارِ)) «كَذَّابٌ مَفْتَرٌ» وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ .

قال : فنسخنا هذا التوقيع وخرجنا من عنده ، فلما كَانَ الْيَوْمُ السَّادِسُ عَدْنَا إِلَيْهِ وَهُوَ يَجُودُ بِنَفْسِهِ فَقِيلَ لَهُ : مَنْ وَصِيكَ مِنْ بَعْدِكَ ؟

فقال رحمه الله : الله أمرُ هو بالغه ، ومضى عليه السلام ، فهذا آخرُ كلامٍ سَمِعَ منه رحمه الله ^(١) .

أثار هذا التوقيع الأخير جدلاً حول مسألة رؤيته عليه السلام وعدمها وقد وقع الخلاف بين أعلام الطائفة في هذا الخصوص ، حيث نتج عن ذلك اعتقادان عن إمكانية الرؤية وجوازها ، وعدم الإمكان وامتناع الرؤية في زمن غيبته عليه السلام فمنهم مَنْ ذهب إلى الإمكان ، ومنهم من نفى ذلك على ما سوف نقف على التفاصيل .

وقبل توضيح ذلك علينا أن نذكر بأنه لاشك ولا ريب عند أعلام الطائفة الإمامية جميعاً ، أن الإمام المهدي عليه السلام كان في عصر الغيبة الصغرى على اتصال دائم بشيعته ولم ينقطع عنه ، إذ كان يتقصى الشيعة ويتفقد أخبارهم ، وهكذا يتفقدون أخباره غير سفرائه الأربعة الذين مثلوا حلقة الوصل بينه وبينهم ، فكانت تردُّ عليه كتبهم ، ورسائلهم فيجيبُ عنها ويردُّ على أسئلتهم ، وتخرجُ إليهم توابيع من ناحيته المقدسة ، وقد وردت في بعض كتب الأعلام ودونها الثقات مَنْ لا يرد أدنى شك أو شبهة في صدقهم وإخلاصهم ، فقد أورد الشيخ الطوسي رحمه الله توابيع خرجت من الناحية المقدسة إلى جملة من الثقات الأخبار كأبي الحسين محمد بن جعفر الأسدي ^(٢) وأورد غيره من الأعلام توابيع لآخرين خرجت من ناحيته المقدسة ، كما خرجت توابيع أخر عديدة تلعن الذين ادَّعوا النيابة الخاصة كذباً وزوراً

(١) كمال الدين / ٤٨٠ ، الغيبة / ٢٤٢ - ٢٤٣ ، الاحتجاج / ٢٩٧ ، بحار الأنوار / ١٥ / ٣٦١ .

(٢) الغيبة / ٤١٥ .

وتتبرأ منهم وأشخاصهم كالشَّرِيعيِّ، ومحمد بن نصير النُميريِّ، وأحمد بن هلال الكرخيِّ، والشلمغاني وغيرهم^(١).

كما وفق جماعة من خواصَّ الشيعة وثقاتهم لفيض لقائه عليه الصلاة والسلام في مواطن عدَّة، بل كانَّ الشيعةُ يشدُّون الرِّحال إلى العراق والحجاز - لاسيَّما في أيام الحجِّ وعند أداء مناسِكِهِ - بحثاً عنه وابتغاء الفوزِ بِشَرَفِ لقائه عَلَيْهِ السَّلَامُ فكمَّ من هؤلاء قد أدركوا ونوابه الخواصَّ، وأيقنوا بوجودِهِ وسَلَموهم الوجوه الشرعية وأدَّوا إليهم الحقوق التي كانت عليهم وتلقوا إجابات وردوداً على أسئلتهم التي بعثوها إلى ناحيته المقدسة واشتهر ذلك عند الشيعة حتى غدا من المسلَّات لديهم لا تعتريه شكٌّ ولا شبهة، حرصاً منهم على تقصِّي أخبار إمامهم، وتفقُّد أحواله، وتثبيت عقائدهم وترسيخ دعائم إيمانهم بأدلة قطعية من العلم والوجدان، وتطهير معتقداتهم من الخرافة والأوهام.

فقد أوَّردَ الشَّيْخُ الصَّدُوقُ رحمه الله أسماء جماعة ممن أدركوا المأمول وتحققت لهم آمالهم بمشاهدته والفوز بلقائه وقرت أعينهم برؤية حُسينه وجماله الملكوتي^(٢).

(١) ذكرنا ذلك مفصلاً في كتابنا حيلة السفراء الأربعة للإمام المهدي.

(٢) كمال الدين / ٤٣٤.

المشاهدة في الغيبة الكبرى

لَقَدْ بَدَّلَ الشَّيْعَةُ اهْتِمَاماً خَاصّاً بِمَوْضُوعِ الْإِمْكَانِ الْوَقُوعِيِّ لِرُؤْيَا الْإِمَامِ الْمُهْدِيِّ عَجَّلَ اللَّهُ تَعَالَى فَرَجَهُ ، وَشَرَفَ الْلِقَاءَ بِهِ فِي عَصْرِ الْغَيْبَةِ الْكُبْرَى وَأَلْفَوْا فِي ذَلِكَ كِتَاباً اسْتِدْلَالِيَةً تَبَحُّثُ الْإِمْكَانِ وَعَدَمِهِ ، فَهَلِ الرُّؤْيَا مُمَكِّنَةٌ فِي هَذَا الْعَصْرِ أَوْ لَا ؟ وَعَلَى فَرَضِ الْإِمْكَانِ فَمَا حُدُودُ الرُّؤْيَا الْمُمَكِّنَةِ ؟ هَلِ مُمَكِّنَةٌ لِكُلِّ أَحَدٍ أَمْ لِلْخَوَاصِّ وَالْأَوْحِدِيِّ مِنَ الشَّيْعَةِ ؟ وَهَلِ هِيَ مُخْتَصَّةٌ بِظُرُوفِ طَارِئَةٍ أَمْ لَا ؟ وَهَلِ يَعْرِفُهُ الرَّائِي عِنْدَ الْلِقَاءِ أَمْ لَا يَعْرِفُهُ ؟ وَهَلِ يُمْكِنُ اخْتِذُ مَعَالِمِ الدِّينِ وَالْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ عَنْهُ ؟ وَهَلِ تُطْرَحُ عَلَيْهِ الشُّبُهَاتُ فَيَجِيبُ عَنْهَا ؟ فَمَا الَّذِي نَطَقَتْ بِهِ الْأَحَادِيثُ وَالْأَخْبَارُ فِي هَذَا الْخُصُوصِ ؟ وَمَاذَا قَالَ عُلَمَاءُ الطَّائِفَةِ فِي ذَلِكَ ؟

وَقَعَ الْخِلَافُ فِي أَصْلِ الرُّؤْيَا وَإِمْكَانِ الْلِقَاءِ بِالْإِمَامِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي عَصْرِ الْغَيْبَةِ الْكُبْرَى ، بَيْنَ أَعْلَامِ الطَّائِفَةِ ، فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ بِالْإِمْكَانِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ نَفَى ذَلِكَ مِنَ الْأَسَاسِ ، ثُمَّ إِنَّهُمْ اخْتَلَفُوا فِي مَعْنَى الرُّؤْيَا وَالْمُرَادِ مِنْهَا ؟ لَذَا عَلَيْنَا أَنْ نَبْحَثَ هَذِهِ الْأَبْحَاثَ عَلَى نَحْوِ التَّفْصِيلِ ، مِنْ ذِكْرِ مَعْنَى الرُّؤْيَا ، وَذِكْرِ أَدْلَةِ الْمُثَبِّتِينَ لَهَا ، ثُمَّ ذِكْرُ أَدْلَةِ النَّافِينَ وَالْإِجَابَةِ عَلَيْهَا لِكَيْ تَتَّضِحَ الصُّورَةُ جَلِيّاً عَلَى تِلْكَ الْأَسْئَلَةِ الَّتِي لَا زَالَتْ تُشْغِلُ حِيزاً مِنْ بَلَدِ الطَّائِفَةِ صَغِيرِهِمْ وَكَبِيرِهِمْ ، وَشَرِيحَةً وَاسِعَةً مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَعُلَمَاءِ الطَّائِفَةِ رَغْمَ كَثْرَةِ التَّأْلِيفِ وَالتَّصْنِيفِ وَالتَّحْقِيقِ فِي هَذَا الْبَابِ .

الفرق بين الرؤيا والمشاهدة

الرُّؤْيَةُ هي أعمُّ من الرؤية مع المعرفة ، والرؤية من غير معرفة به ﷺ
إذ الرؤية تُطْلَقُ على ما رآه الإنسانُ بعينه مطلقاً ، سواء كانت مقرونة بالمعرفة
أو كانت خالية من المعرفة .

وبعبارة أخرى : الرُّؤْيَةُ هي الإبصار أعمُّ من كونها مع المعرفة الحالية أو
المتأخرة ، أو عدم المعرفة بالمبصر المرئي أصلاً ، لا في الحال ولا في المستقبل .
بيان ذلك : أنَّ المرء قد ينال شرف رؤية الإمام الغائب ﷺ وهو لا
يعرفه حينئذٍ ، بل يجهله ساعة رؤيته له ﷺ وهو ربما عرفه بعد ذلك أي بعد
ما غاب عنه وفارقه وغادر ذلك المكان ، لظهور قرائن قطعية دالة على أنه
الإمام صاحب الأمر صلوات الله عليه أو لشواهد وقرائن باعثة على
الاطمئنان ، وقد يبقى جاهلاً به طيلة حياته - ويظلُّ في جهله لا يعرفه دهرًا
بل دهوراً وربما حالفه الخطُّ وشمله التوفيق فنالَ شَرَفَ العلم وحاز على مرتبة
المعرفة بأنَّه هو الإمامُ أرواحنا فداه .

فالرُّؤْيَةُ هي الابصار مطلقاً بغضِّ النظر عن المعرفة وعدم المعرفة ،
وهي :

١- إمَّا خالية من المعرفة أصلاً سواء المعرفة الحالية أو المستقبلية المتأخرة
عن زمن الرؤية .

٢- وإمَّا ملحوقة بمعرفة بالمرئي والمبصر بعد ذَهَابِهِ وغيابه ومغادرته
المكان ، وهي تسمى المعرفة اللاحقة أو المتأخرة .

٣- وإما أن تكون مصحوبة بالعلم والمعرفة ، فيكون الرائي حل رؤيته عارفاً بالرئي معرفة عينية خالية من كل شائبة ، وتسمى المعرفة الحالية أو المتصلة أو المتزامنة ، وتسمى هذه الرؤية بالمشاهدة .

وهذا النوع من الرؤية - أعني المشاهدة - على قسمين ووجهين أيضاً :
أ- المشاهدة الحالية من الحادثة .

ب - المشاهدة التي ترافقها الحادثة والحوار والسؤال والجواب .
وهذا الأخير : إما الصُّحبة لساعات أو يوم أو أيام ، وإما من غير صُحبة كذلك .

فالمشاهدة التي هي من أقسام الرؤية ، لكنها الرؤية الخاصة عبارة عن المعاينة مع الحضور الحقيقي - الجسماني - والمعرفة العينية ، بحيث يعرف المرئي بشخصه ويميزه عن سواه .

وقال صاحب كتاب اللمعة البيضاء : الشهادة تحيء بمعنى الحضور والمعاينة يقال : شاهده متعدياً بنفسه ، أي حضره وعاینه ، ومنه الشاهد يرى ما لا يراه الغائب و﴿فَنَنْشُهِدُ مِنْكُمْ الشَّهْرَ فَلْيَصْنُهُ﴾^(١) .

والشهود والشهادة حضور مع المعاينة والمشاهدة ، سواء كان بالبصر أو البصيرة ، والثاني يرجع إلى معنى العلم ، والأولى أن يستعمل في الحضور المجرد - الشهود - وفي الحضور مع المشاهدة - الشهادة - وإن الشهادة قد تطلق على القول الصادر من العلم الحاصل بالبصر أو البصيرة إلى أن يقول : ومنه

(١) سورة البقرة الآية / ١٨٥ .

المشاهدة بمعنى المعاينة ، وهو أعمُّ من الحضور لجواز الاطلاع من بعد بدون صِفَةِ الحضور^(١).

وذكرَ الراغبُ أنَّ : الشَّهودَ والشَّهادة الحضورُ مع المشاهدة ، إمَّا بالبصر أو بالبصيرة ، لكنَّ الشَّهود بالحضور المجرد أولى ، والشَّهادة مع المشاهدة أولى ، ويُقالُ للمحضر مشهد^(٢).

وقال ابن منظور : والمشاهدة : المعاينة ، وشهد شهوداً أي : حضره فهو شاهد^(٣).

ومن يدَّعي مشاهدة صاحب الأمر أرواحنا له الفداء ، فهو يدَّعي رؤيته العينية مع العلم به ومعرفة شخصه عليه السلام وقد يزيدُ عليها أدعاء المحادثة والمخاطبة والمجالسة ، قليلاً أو كثيراً وطويلاً أو قصيراً .

وهذا القسم الأخير أعلى مراتب التوفيق ، وأعظم درجات المعرفة والتَّعَمُّق ، حيث لا يناله إلا ذو حظٍّ عظيمٍ من الخواصِّ ، بل أخصَّ الخواصِّ . وهناك الرؤيا المنامية : وهي ليست من الرؤية العينية ، لأنها عن رؤية الشيء أو الشخص في المنام لا في اليقظة .

وأخرى تسمَّى برؤية الكشف والشهود : وهي عبارة عن حصول العلم والمعرفة بوجود الإمام عليه السلام وحياته عن طرق السير والسلوك وتهذيب النفس والرياضات النفسانية والمكاشفات والإشراقات الروحانية ، كأنَّ يدرك

(١) اللعة البيضاء / ٣٦٦ .

(٢) مفردات الراغب الاصفهاني / ٣٦٧ .

(٣) لسان العرب / ٣ / ٢٣٩ ، والصحاح / ٢ / ٢٩٤ ، وكتاب العين / ٣ / ٢٩٧ .

أهل الكشف والشهود والعارفون الصادقون بما لهم من قوى إشرافية مدركة لحقائق العوالم العلوية والسفلية والأكوان والطبيعة وما وراء الطبيعة أنه لابد من حياته ويعرفونه بعينه ، وقد يزعمون رؤيته بالعين المجردة أيضاً عن طريق المكاشفة الحضورية والارتباط به ﷺ كذلك .

فهذه أربعة أنواع - أي الرؤيا الأعم ، والمشاهدة بالبصر أو البصيرة ، والرؤيا المنامية ، ورؤية الكشف والشهود - أساسية من وجوه وطرق اللقاء والرؤية والتشرف بمحضر مولانا صاحب الأمر وقطب دائرة الإمكان صلوات الله وسلامه عليه .

والكلام في مبحثنا هذا عن الرؤية بمعنى المشاهدة والمشاهدة بجميع أقسامها ووجوهها لأنها موضع الشاهد والابتلاء .

وقد ذكرنا بأنه وقع النزاع في إمكان المشاهدة في عصر الغيبة الكبرى بين مثبت وناق فيقع الكلام فيها ، وفي المسألة قولان :

الأول : عدم الإمكان الوقوعي قطعاً ، أي لا يمكن المشاهدة لأحد قبل الظهور ، وهو امتناع وقوعي واستحالة وقوعية .

الثاني : إمكانها واختصاصها بالأولياء ، وأخص الخواص والأوحدي من الناس .

وأما الكلام في القسم الأول وهو الرؤية مع الجهل المطلق ، والقسم الثاني من الرؤية ، وهو الرؤية مع المعرفة المتأخرة فخرج عن محل الابتلاء بالتخصص ، لعدم ترتب أثر على الرؤية مع الجهل المطلق به ﷺ .

كما أن الكلام في القسمين الآخرين ، أعني : الرؤية المنامية والرؤية الكشفية الشهودية خارجان عن الموضوع بالتخصص لتأكيد النصوص ولأن الأدلة والنصوص منعت وقوع المشاهدة ولم تمنع إمكان وقوع الرؤية مع المعرفة اللاحقة ، ولا وجه لردّ مثل هذه الدعاوى إن كانت تستند إلى شواهد ودلائل وقرائن قطعية ، وتنبعث من كرامات ومعجزات ، وتعتمد عليها تورث العلم واليقين ، أو على الأقل ظنية تفيد وتبعث على الاطمئنان ، وقد أورد الشيخ الطوسي رحمه الله هذا القسم وذكر جملة من الأحداث والقصص الحقّة التي في عصره وقبل زمانه ، الدالة على وقوع الرؤية مع جهل بشخصه عليه السلام ثم معرفته بعد غيابه عليه السلام عن الأنظار وخصّ باباً من أبواب كتاب الغيبة بمن رأوه ثم عرفوه^(١).

(١) الغيبة / ٢٥٣ .

ذكر من قال باستحالة الرؤيا

دَهَبَ جَمْعٌ مِنَ الْأَعْلَامِ وَالْحَقِّقِينَ إِلَى امْتِنَاعِ الْإِتِّصَالِ بِالْإِمَامِ الْحُجَّةِ صَلَوَاتِ اللَّهِ عَلَيْهِ مطلقاً ، لا بطريقِ الرُّؤْيَةِ ولا اللَّقَاءِ ولا الحضور ولا المشاهدة ، وقالوا بوجوبِ تكذيبِ مدَّعي ذلك مطلقاً ، أيّاً كان وبأيِّ نحوٍ يكون وأبرز هؤلاء الأعلام هم :

١- الشيخ أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن جعفر الكاتب المعروف بأبن أبي زينب النعماني المتوفى سنة ٣٦٠ هـ صاحب كتاب الغيبة .

قال رحمه الله بعد أن ساقَ جملةً من روايات الغيبة : هذه الروايات التي قد جاءت متواترة تشهدُ بصحة الغيبة وبلخفاء العلم ، والمراد بالعلم الحجة للعالم ، وهي مشتملة على أمرِ الأئمة للشيعة بأنَّ يكونوا فيها على ما كانوا عليه ، لا يزولون ولا ينتقلون ، بل يشتون ولا يتحولون ، ويكونون متوقعين لما وعدوا به ، وهم معذورون في أن لا يعرفوه بعينه واسمه ونسبه ، ومحظور عليهم الفحص والكشف عن صاحب الغيبة والمطالبة باسمه أو موضعه أو غيابه أو الإشادة بذكره ، فضلاً عن المطالبة بمعاينته ، وقال لنا : إياكم والتنويه وكونوا على ما أنتم عليه ، وإياكم والشك ، فأهلُ الجهل لا علم لهم بما أتى عن الصادقين عليه السلام من هذه الروايات الواردة للغيبة وصاحبها يطالبون بالإرشاد إلى شخصه والدلالة على موضعه ، يقترحون إظهاره لهم وينكرون غيبته لأنهم بمعزلٍ عن العلم .

وأهل المعرفة مسلمون لما أمروا به ، ممتثلون له ، صابرون على ما ندبوا إلى الصبر عليه وقد أوقفهم العلم والفقه مواقف الرضا عن الله والتصديق لأولياء الله والامثال لأمرهم ، والانتها عما نهوا عنه ، حذرون ما حذر الله في كتابه من مخالفة رسول ﷺ والله والأئمة الذين هم في وجوب الطاعة بمنزلة لقوله ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾^(١) ولقوله ﴿وَاطِيعُوا اللَّهَ وَاطِيعُوا الرَّسُولَ وَاحْذَرُوا فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَأَعْلَمُوا أَنَّمَا عَلَى رَسُولِنَا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾^(٢).

وفي الحديث الرابع من هذا الفصل - حديث عبد الله بن سنان : «كيف أنتم إذا صرتم في حال لا ترون فيها إمام هدى ، ولا علماً يرى» دلالة على ما جرى ، وشهادة بما حدث من أمر السفراء الذين كانوا بين الإمام وبين الشيعة من ارتفاع أعيانهم ، وانقطاع نظامهم ، لأن السفير بين الإمام حال غيبته وبين شيعته هو العلم ، فلما تمت الحنة على الخلق ارتفعت الأعلام ولا ترى حتى يظهر صالح الحق ﷺ ووقعت الحيرة التي ذكرت^(٣).

٢- الشيخ المفيد أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان المتوفى سنة ٤١٣ هـ الذي خص ذلك كله بخدام الإمام ﷺ .

قال رحمه الله : فأما بعد انقراض من سمّيناه من أصحاب أبيه وأصحابه ﷺ فقد كانت الأخبار عمّن تقدّم من أئمة آل محمد ﷺ متناصرة بأنه : لا بدّ

(١) سورة النور الآية / ٦٣ .

(٢) سورة المائدة الآية / ٩٢ .

(٣) الغيبة النعماني / ١٦٤ .

للقائم المنتظر من غيبتين ، إحداهما أطول من الأخرى ، يعرف خبره الخاص في القصوى ، ولا يعرف العام له مستقراً في الطولى ، إلا مَنْ تولى خدمته من ثقات أوليائه ، ولم ينقطع عنه إلى الاشتغال بغيره^(١).

٣- الفيض الكاشاني المتوفى سنة ١٠٩١ هـ في كتابه الوافي في بيان الحديث المتضمن أنَّ الغيبة الكبرى لا يعرفه إلا الخواص ، قال رحمه الله : كأنه يريد بخاصة الموالي الذين يخدمونه ، لأنَّ سائر الشيعة ليس لهم فيها إليه سبيل ، وأما الغيبة الأولى فكانَ له ﷺ فيها سُفراءُ تخرج إلى شيعته بأيديهم توقيعات وكان أولهم...^(٢)

٤- الشيخ جعفر كاشف الغطاء المتوفى سنة ١٢٢٨ هـ في كتابه الحق المبين في معرض رده على زعم بعض الأخباريين وجود الإمام ﷺ وعياله في الجزيرة الخضراء المزعومة بقوله رحمه الله : وكأنَّه لم ير الأخبار الدالة على عدم وقوع الرؤية من أحدٍ بعد الغيبة الكبرى ، ولا تتبع كلمات العلماء الدالة على ذلك^(٣). وغير ذلك من الاعلام .

وقد استدلوا بروايات كثيرة دالة على هذا المعنى وهي على أربعة أصناف :

- ١- التواقيع ، كتوقيعه ﷺ لعلي بن محمد السَّمري رحمه الله .
- ٢- الروايات الدالة على عدم معرفة الناس به وخفاءه عليهم .

(١) مجموعة مؤلفات الشيخ المفيد / المسائل العشرة في الغيبة / ٩٢ ، الرسالة الأولى في الغيبة / ١٢.

(٢) الوافي / ٢ / ٤١٤ ، كتاب الحجة .

(٣) الحق المبين في تصويب المجتهدين ونخطة الأخباريين ط الذخائر ٨٠ ، والطبعة الحجرية / ٨٧ .

٣- الروايات الدالة على عَدَمِ رؤية النَّاسِ له عَلَيْهِ السَّلَام في موسم الحجَّ وعدم ظهوره لهم ، أو عدم معرفتهم له وهم يرونه .

٤- الرواياتُ الدالةُ على امتحانِ الشَّيعة واختبارهم وغَرَبَلَتِهِمْ في زَمَنِ الغيبة .

أدلة النافين لرؤيته بعد الغيبة الكبرى

أهم الأدلة القائمة على نفي المشاهدة في الغيبة الكبرى وأبرزها هو التوقيع الذي خرَّجَ من الناحية المقدسة عن السِّفير الرابع عليّ بن محمد السَّمري رحمته، وقد رواه أكثر علمائنا في كتبهم الروائية كالشيخ الصدوق^(١) وشيخ الطائفة^(٢) وأمين الإسلام الطبرسي^(٣) والسيد ابن طاووس^(٤) والأربلي^(٥) والعلامة المجلسي^(٦) والفيض الكاشاني^(٧) والقطب الراوندي^(٨) والحر العاملي^(٩) العاملي^(٩) وغيرهم وجميعهم نقل الرواية عن الشيخ الصدوق عن كتابه كمال الدين وقد استفاد النافي من قوله عَلَيْهِ السَّلَام ((وسياتي شيعتي مَنْ يدعي المشاهدة، ألا فمن ادّعى المشاهدة قبل خروج السفّيان والصّيحة فهو كاذبٌ مفتر)).

(١) كمال الدين / ٥١٦ .

(٢) الغيبة / ٣٩٥ .

(٣) الاحتجاج / ٤٧٨/٢ ، اعلام الورى بأعلام الهدى / ٤١٧ .

(٤) مجمع الرجال القهبائي / ١٨٩/٧ ، نقلاً عن ربيع الشيعة ابن طاووس .

(٥) كشف الغمة في معرفة الأئمة / ٣ / ٣٢٠ .

(٦) بحار الأنوار / ٥١ ، ٣٦١ ، ومראה العقول / ٤ / ٥٣ .

(٧) نواذر الأخبار / ٢٣٣ .

(٨) الخرائج والجرائح / ٣ / ١٢٨ اخديث ٤٦ .

(٩) إثبات الهداة / ٣ / ٦٩٣ اخديث ١١٢ .

الدليل الأول : نفى الرؤية مطلقاً ، وذلك بمقتضى التوقيع المذكور وأن المدعي أعم من يطمئن إلى صدق ادعائه ، أو كان كاذباً في ما يدعيه ، أو التبس عليه الأمر فتوهم ذلك حقاً ، فسواء كان محققاً في دعواه بالأدلة والبراهين أو كان كاذباً أو متوهماً وجب تكذيبه ، وردّ دعواه إليه بعدم الاكتراث إليه ولا ترتيب الأثر على مزاعمه وتقولاته أو تصديقه في الصورة الأولى وتكذيبه إذا ادعى المشاهدة من غير دليل ساطع وبرهان قاطع .

والجواب على ذلك : يكون في عدة أجوبة :

الجواب الأول : حمل التوقيع الشريف على دعوى المشاهدة مع ادعاء الوكالة أو السفارة - معاً - عنه عليه السلام وإيصال الأخبار من جانبه إلى الشيعة على مثل السفراء في الغيبة الصغرى ، وهذا الجواب للعلامة المجلسي ^(١) . وهذا الجواب عليل لعدم وجود شاهد أو دليل على هذا الحمل فقد حمل العلامة المجلسي بالجمع التبرعي وهو مما ليس له وجه وجيه .

الجواب الثاني : إن المشاهدة التي نفاها التوقيع هي الوكالة منه عليه السلام مباشرة ومشافهة دون السفارة معاً لعلم المدعي بانتهاء السفارة بموت السفير الرابع عليه السلام وكون الوكالة مما قام عليها الدليل للفقهاء في الغيبة الكبرى ، وهو - أي التوقيع - إخبار منه عليه السلام بما سيقع في المستقبل وهو من القرائن التي تشهد بصحة الرواية ، وقد شهدنا اليوم هذه النماذج ، فمن ادعاه في المدة المبيّنة إنما هو كذاب مفتر كما قال الإمام المهدي عليه السلام . وهذا هو جوابنا على ذلك .

(١) بحار الأنوار / ٥٢ / ١٥١ .

الجواب الثالث : إِنَّمَا قُلَّ عَلَيْهِ عليه السلام ذلك في ذلك الزمان لكثرة أعدائه من أهل بيته وغيرهم من فراعنة بني العباس ، حتَّى أَنَّ الشيعةَ يَمْنَعُ بعضها بعضاً عن التحدُّث بذكره ، وفي هذا الزمان تطاولت المدة وأيس منه الأعداء^(١) . وهذا الجوابُ نَقَلَهُ الشَّيْخُ الفاضل المازندراني .

وان كان هذا الجواب فيه شائبة من الصحة إلا أن الروايات التي دلت على النهي بذكر اسمه من زمن الإمام أمير المؤمنين إلى زمن الإمام العسكري عليه السلام كافية بالحفاظ عليه وعلى شيعته ، ويضاف أنه توجد روايات مقابل روايات النهي تصرح باسمه المبارك وتعين شخصه وزمن ولادته ، ونصب العداء له ولشيعته لم ينقطع بل ازداد أكثر كلما مر الزمان وانصرمت الأيام وخير دليل ما نشاهده اليوم من زماننا كيف تكالبت علينا الأعداء من كل حذب وصوب . فلي حفظ له ولشيعته ترتجي من هذا التوجيه .

الجواب الرابع : ما ذَكَرَهُ السَّيِّدُ بحر العلوم رحمه الله في ترجمة الشيخ المفيد بعد ذكر التوقيعات المشهورة الصادرة منه عليه السلام في حَقِّهِ ما لَفْظُهُ : وقد يُشْكَلُ أمرَ هذا التوقيع بوقوعه في الغيبة الكبرى مع جهالة المبلِّغ ودعواه المشاهدة المنافية بعد الغيبة الصغرى ، ويمكن دَفْعُهُ بلحتمالِ حُصولِ العلم بمقتضى القرائن ، واشتمالِ التوقيع على الملاحم ، والإخبار عن الغيب الذي لا يَطْلُعُ عليه إلا الله وأولياؤه ، بإظهاره لَهُمْ ، وأنَّ المشاهدةَ المنفية أن يشاهد الإمام عليه السلام وَيَعْلَمُ أَنَّهُ الْحُجَّةُ عليه السلام حال مشاهدته له ، ولم يعلم من المبلِّغ ادِّعَاؤُهُ لذلك .

(١) الزام الناصب في اثبات الحجة الغائب / ٨٥ / ٢ .

وقال رحمه الله في فوائده - في مسألة الإجماع بعد اشتراط دخول كُلِّ مَنْ لا يعرفه - : وربما يحصل لبعض حفظة الأسرار من العلماء الأبرار العلم بقول الإمام عَيْنِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ بعينه على وَجْهِ لا يُنَافِي الرؤية في مدّة الغيبة ، فلا يسعه التصريحُ بنسبة القولِ إليه عَلَيْهِ السَّلَامُ فيبرزه في صُورَةِ الإجماعِ جمعاً بين الأمرِ بإظهار الحقِّ النهي عن إذاعة مثله بقولٍ مطلق^(١).

قال اخذتُ النُوري رحمه الله : ويمكن أن يكونَ نظره في هذا الكلامِ إلى الوجه الآتي^(٢).

الجوابُ الخامس : ما ذَكَرَهُ رحمه الله فيه أيضاً بقوله : وقد يمنع أيضاً امتناعه في شأنِ الخواصِّ وإنَّ اقتضاءَ ظاهرِ النصوصِ بشهادة الاعتبار ودلالة بعض الآثار .

وَيُعْلَقُ المحدثُ على كلامِهِ هذا بقوله : ولعلَّ مراده بالآثار ، الوقائع السابقة والتي من جُمَلَتِها وقائعه ، أو الخبر الذي رواهُ الحُضَينِي في كتابه عن أمير المؤمنين عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قال : يظهرُ صاحبُ الأمرِ وليس في عنقِهِ بيعةٌ لأحدٍ ولا عَهْدٌ ولا عَقْدٌ ولا ذِمَّةٌ ، يغيبُ عن الخلقِ إلى وقتِ ظهوره .

قال الرّاوي : يا أمير المؤمنين ! لا يرى قبل ظهوره ؟

قال : بل يرى وقت مولده ، وتظهرُ براهينُ ودلائلُ ، وتراهُ عيون العارفين بفضلِهِ الشّاكرين الكاملين ، وَيُبَشِّرُ به من يَشْكُ فيه .

(١) رجال بحر العلوم / ٣ / ٣٢٠ - ٣٢١ .

(٢) جنة المأوى / ٣٢٠ .

أو أن المقصود مثل الخبر الذي رواه الشيخ الكليني ، والتعماني ،
والشيخ الطوسي ، بأسانيد معتبرة عن الإمام الصادق عليه السلام أنه قال : لا بُدَّ
لصاحب هذا الأمر من غيبة ، ولا بُدَّ له في غيبة من عزلة ، وما بثلاثين من
وَحْشَةٍ^(١) . يعني : يستأنس عليه السلام في غيبته بثلاثين نفر من أوليائه وشيعته ، فلا
يستوحش من الخلق في عزلته ، كما فهمه شارحوا الأحاديث من هذه العبارة .
وقل بعضهم : أنه عليه السلام في سنّ الثلاثين سنة دائماً ، وصاحب هذا
السن لا يستوحش أبداً^(٢) .

وهذا المعنى بعيدٌ للغاية^(٣) .

ويَحْتَمَلُ أن يكون المراد أنه عليه السلام على هيئة من سنة ثلاثون سنة أبداً
وما هذا السن من وحشة .

ثم قال رحمه الله : والظاهر أن هؤلاء الثلاثين نفر هم الذين يستأنس
بهم الإمام عليه السلام أيام غيبته ولا بُدَّ أن يبدلوا في القرون والأعصار ، فإنه لم
يثبت لهم من العمر ما ثبتَ لسَيِّدِهِمْ ، فلا بُدَّ أن يُوجَدَ في كُلِّ عَصْرِ ثلاثون
نفر من الخواص الذي يفوزون بشرفِ الحضور .

وبرواية الطبري أنه عندما التقى بذلك الفتى هو أحد خواصه بل أحد
أقربائه المختصين به قال له ذلك الفتى : ما الذي تُريدُ يا أبا الحسن ؟
قال : الإمامُ المحجوبُ عن العالم .

(١) الكافي / ١ / ٣٤٠ رقم الحديث ١٦ ، غيبة النعماني / ١٨ ، غيبة الطوسي / ١٦٢ ، وفي بعض المصادر
اختلاف يسير .

(٢) شرح أصول الكافي الملا محمد صالح المازندراني / ٦ / ٢٤٤ .

(٣) النجم الثاقب / ٢ / ٤٠٨ .

قال : ما هو محجوبٌ عنكم ، ولكنَّ حَجَبَهُ سُوءُ أَعْمَالِكُمْ ...^(١)
وفي هذا الكلام إشارة إلى أنَّ مَنْ ليس له عَمَلٌ سُوءٌ وكان عَمَلُهُ وَقَوْلُهُ
طاهراً ومطهراً من الأرجاس وما يُنافي سيرة أصحابه ، فليس هناك ما يحجبه
عن لقائه ﷺ .

وقال السيد المرتضى في كتابه تنزيه الأنبياء في جواب مَنْ قال : فإذا كانَ
الإمامُ ﷺ غائباً بحيث لا يصلُ إليه أحدٌ من الخلق ، ولا يُتَنَفَّعُ به ، فما
الفرقُ بين وجوبه وعدمه ..

قلنا : الجوابُ : أولُ ما نقولُهُ : أنا غيرُ قاطعينِ على أنَّ الإمامَ لا يصلُ
إليه أحدٌ ، ولا يلقاهُ بشرٌ ، فهذا أمرٌ غيرُ معلومٍ ، ولا سبيلَ إلى القطعِ عليه ...
وقال أيضاً في جواب مَنْ قال : إذا كانتُ العلةُ في استتارِ الإمامِ خوفُهُ
من الظالمينِ واتقائه من المعاندين فهذه العلةُ زائلةٌ في أوليائه وشيعته فيجبُ
أنَّ يكونَ ظهراً لهم .

وقل بعد كلامٍ له : وقلنا أيضاً أنَّه غيرُ ممتنعٍ أنَّ يكونَ الإمامُ ﷺ
يَظْهَرُ لبعضِ أوليائه مَنْ لا يَخْشَى من جهته شيئاً من أسبابِ الخوفِ ، فإنَّ هذا
مما لا يُمْكِنُ القطعُ على ارتفاعِهِ وامتناعِهِ ، وإنما يَعْلَمُ كُلُّ واحدٍ من شيعته
حل نفسه ، ولا سبيلَ له إلى العالم بحالٍ غيره^(٢) .
وهذا الجواب متين جداً .

(١) دلائل الإمامة ابن جرير الطبري ٢٩٦ ، وفي المطبوع ((ولكن جَنَّهُ سُوءُ أَعْمَالِكُمْ)) .

(٢) تنزيه الأنبياء / ١٨٢ - ١٨٤ .

وقد صرَّح العلماء الأعلام ومَهَرَةُ فنِّ الأخبار بإمكانِ الرُّؤيةِ في زَمَنِ الغيبةِ الكبرى^(١).

الجوابُ السَّادِسُ : إنَّ المخفيَّ والمستورَ عن الأنام إنَّمَا هو مكانُهُ و مستقرُّهُ ﷺ فلا طريقَ لأحدٍ إليه ولا يَصِلُ إليه بشرٌ ، ولا يَعْرِفُهُ أحدٌ حتَّى خواصِّه وأولادِهِ^(٢).

فلا يَنَافِي لقائه ومشاهدته ﷺ في الأماكن العامَّة مع ظهورِهِ ﷺ عند المضطرِّ المستغيث به الملتجئ إليه الذي انقطعت عنه الأسبابُ والواله في وادي الشبهات ، والخيَران في مهالك الفلوات ، بأنَّ إجابةَ الملهوفِ وإغاثةَ المضطرِّ إحدى مناصبه ﷺ .

ويؤيِّدُ هذا الاحتمالَ الخبرُ المرويُّ في الكافي عن إسحاقِ بنِ عَمَّارٍ أنَّه قال : قال أبو عبد الله ﷺ للقائم غيبتان إحداهُما قصيرة ، والأخرى طويلة . الغيبة الأولى لا يعلم بمكانِهِ فيها إلَّا خاصَّةُ شيعتِهِ ، والأخرى لا يعلم بمكانِهِ فيها إلَّا خاصَّةُ موالِيهِ^(٣).

وروى الشيخُ الطوسيُّ والشيخُ النعمانيُّ في كتابِ الغيبةِ بسندٍ معتبرٍ عن الفضلِ بنِ عمرٍ أنَّه قال : سَمِعْتُ أبا عبد الله ﷺ يقولُ : إنَّ لصاحب هذا الأمرِ غيبتينِ إحداهُما تطولُ حتَّى يقولُ بعضُهُم مات ، ويقولُ بعضهم

(١) النجم الثاقب / ٤٠٩/٢ .

(٢) نحنُ في صَدَدِ ثَقَلِ هذا الاحتمالِ وإلَّا لم يَثْبُتْ أَنَّهُ ﷺ عنده أولاد وعائلة ، كما يتوَهَّم البعضُ فيُمكنُ حَلُّ لَفْظِ الأولاد أو الزوجات كما تَشِيرُ إليه بعضُ الروايات الغير مُعتبرة بالأصحاب أو موالِيهِ أو الخواصِّ أو خواصِّ الخواصِّ وغيرها وليس هنا محلُّ التفصيل .

(٣) الكافي / ٣٤٠ / ٨ .

قتل ، ويقولُ بَعْضُهُمْ دَهَبٌ ، حَتَّى لَا يَبْقَى عَلَى أَمْرِهِ مِنْ أَصْحَابِهِ إِلَّا نَفَرٌ سِيرٌ ، لَا يَطَّلِعُ عَلَى مَوْضِعِهِ أَحَدٌ مِنْ وَلَدِهِ ، وَلَا غَيْرِهِ إِلَّا ((المولى)) الَّذِي يَلِي أَمْرَهُ^(١).

وروى الشيخُ النعمانيُّ عن إسحاق بن عمارٍ أَنَّهُ قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ : لِلْقَائِمِ غَيَّتَانِ إِحْدَاهُمَا طَوِيلَةٌ ، وَالْأُخْرَى قَصِيرَةٌ ، فَلأَوَّلَى يَعْلَمُ بِمَكَانِهِ فِيهَا خَاصَّةً مِنْ شِيعَتِهِ ، وَالْأُخْرَى لَا يَعْلَمُ بِمَكَانِهِ فِيهَا إِلَّا خَاصَّةً مَوَالِيهِ فِي دِينِهِ^(٢).

وَلَا يَخْفَى إِنَّ خَبَرَ إِسْحَاقَ هَذَا هُوَ نَفْسُ خَبَرِ إِسْحَاقَ الْمُرَوِّىِّ فِي الْكَافِي ، وَفِي بَعْضِ النُّسخِ كَمَا ذَكَرْنَاهُ ، وَفِي بَعْضِهَا يَطَابِقُ نَسْخَةَ الْكَافِي ، وَفِي النُّسخَتَيْنِ جَوَابٌ لِأَصْلِ الْمَقْصُودِ ، فَعَلَى خَبَرِ الْكَافِي فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ خَاصَّةَ مَوَالِيهِ يَعْلَمُونَ بِمَسْتَقَرِّهِ وَمَكَانِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الْغَيْبَةِ الْكُبْرَى وَهُوَ يُؤَيِّدُ الْجَوَابَ الْخَامِسَ .

وَعَلَى بَعْضِ نُسَخِ النُّعْمَانِيِّ فَيَكُونُ الْمَقْصُودُ مِنْهَا إِنَّ خَاصَّةً فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ لَا يَعْلَمُونَ بِمَحَلِّ إِقَامَتِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَهِيَ لَا تَنْفِي الْمَشَاهِدَةَ وَالرُّؤْيَا فِي الْأَمَاكِنِ الْآخَرَى ، وَلَيْسَ فِي الْقَصَصِ دَلَالَةٌ عَلَى مَلَاقَةِ أَحَدٍ لَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي ذَلِكَ الْخَلِّ وَاللَّهُ تَعَالَى هُوَ الْعَالِمُ^(٣).

(١) غيبة النعماني / ١٧١ ، غيبة الطوسي / ١٦٢ .

(٢) غيبة النعماني / ١٧٠ .

(٣) النجم الثاقب / ٤١٦ / ٢ .

الجواب السابع : وهو أن قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ «ألا فمن ادعى المشاهدة قبل خروج السفينائي والصيحة فهو كاذب مفتر» هي قضية مهمة غير مسورة من أدوات سور القضية ، فتكون بقوة القضية الجزئية ، ونتيجتها بعض وليس كل ، بمعنى أن البعض كاذب وليس الجميع مما ادعى المشاهدة في زمن الغيبة الكبرى . وهذا الجواب لنا أيضاً .

الجواب الثامن : هو من حيث الجنبه الفلسفية يقع تحت قانون الإمكان وتقريره : إن الرؤية واللقاء ممكن عقلاً ، ضرورة هذا الإمكان وشدة بدايته إذ لا يمنع العقل ولا يحيله ، بل يمنع خلافه بضرورة إمكان الرؤية والمشاهدة لكل مخلوق ذي جانب مادي ، وكافة الأجسام والطبيعات ، وهو صلوات الله عليه مخلوق روحاني نوراني في قالب مادي جسماني .

الدليل الثاني : الاستدلال بالأخبار الدالة على أن الإمام عَلَيْهِ السَّلَامُ يحضر مجالسهم ويطأ فرشهم ، ويشهد الموسم ويعرفهم ولا يعرفونه ، على أنها دالة على نفي الرؤية مطلقاً كرواية الإمام الصادق عَلَيْهِ السَّلَامُ عن أمير المؤمنين صلوات الله عليه : لو خلت الأرض ساعة واحدة من حجة الله لساخت بأهلها ولكن الحجة يعرف الناس ولا يعرفونه ، كما كان يوسف يعرف الناس وهم له منكرون^(١) .

ورواية سيد الموحدين أمير المؤمنين صلوات الله عليه :
 إن حُجَّتْهَا عَلَيْهَا قائمة ماشية في طرقها ، داخله في دورها وقصورها جواره في شرق هذه الأرض وغربها ، تسمع الكلام ، وتسلم على الجماعة

(١) الغيبة النعماني / ١٣ .

تَرى ولا تُرى إلى الوقت والوعد ونداء المنادي من السَّماء ، ألا ذلك يوم سرور ولد علي وشيعته .

وقد علّق النعماني رحمه الله على الرواية بعد أن نقلها قائلاً :
وفي هذا الحديث عجائب وشواهد على حقيقة ما تعتقده الإمامية وتدين به ، والحمد لله ، فمن ذلك قول أمير المؤمنين صلوات الله عليه ((حتى إذا غاب المتغيّب من ولدي عن عيون الناس)) أليس هذا موجباً لهذه الغيبة وشاهداً على صحة قول من يعترف بهذا ويدّين بإمامة صاحبها ؟
ثمّ قوله عَلَيْهِ السَّلَام ((وماج الناس بفقده أو بقتله أو بموته ... وأجمعوا على أن الحُجَّةَ ذاهبة ، والإمامة باطلة)) أليس هذا موافقاً لما عليه كافة الناس الآن من تكذيب قول الإمامية في وجود صاحب الغيبة ؟ وهي محققة في وجوده ، وإن لم تَره ، وقوله عَلَيْهِ السَّلَام ((ويحجّ الناس في تلك السنة للتجسّس)) وقد فعلوا ولم يروا له أثراً .

وقوله عَلَيْهِ السَّلَام ((فعند ذلك سبّت شيعة علي سبّها أعداءها ، وظهرت عليها الأشرار والفسّاق بالاحتجاجها)) يعني بالاحتجاجها عليها في الظاهر ، وقولها : فأين إمامكم ؟ دلّونا عليه ، وبهم لهم ، ونسبتهم إياهم إلى النقص والعجز والجهل ، لقولهم بالمفقود العين ، وإحالتهم على الغائب الشخص وهو السبّ ، وهذا القول من أمير المؤمنين عَلَيْهِ السَّلَام في هذا شاهد لهم بالصدق ، وعلى مخاليفهم بالجهل والعناد للحق^(١) .

(١) نفس المصدر / ١٤٤ .

وقول الصادق عليه السلام : فما تنكر هذه الأمة أن يكون الله يفعل ما فعل بيوسف ، وأن يكون صاحبكم المظلوم المحجوب حقه صاحب هذا الأمر ، يتردد بينهم ويمشي في أسواقهم ويطأ فرشهم ولا يعرفهم حتى يذن الله له أن يعرفهم ، نفسه كما أذن ليوسف حين قال له إخوته ﴿ أَتُنْكَل لَنَا يَوْسُفُ قَالَ أَنَا يُوسُفُ ﴾^(١).

وما روي عن مولانا الرضا صلوات الله عليه في معرض ردِّه على السؤال عن القائم عجل الله فرجه حيث أجاب عليه : لا يرى جسمه ، ولا يسمى باسمه^(٢). وهكذا ما روي عن مولانا الإمام العسكري عليه السلام : إنكم لا ترون شخصه ، ولا يحل لكم ذكره باسمه^(٣).

والجواب على ذلك :

أولاً : أن كل ما يستفاد من تلك الروايات أن الأرض لا تبقى من غير حجة الله ولا تستقر بدونه ، وهي بعيد عما نحن بصده .

ثانياً : توضّح جملة من تلك الروايات إن الإمام صلوات الله عليه يعيش بيننا ويشاركنا همومنا ويتنقل بين ظهرانينا وفي أسواقنا وطرقنا ، بل يدخل بيوتنا فلا نعرفه ، وهو يعرفنا كيوسف عليه السلام وإخوته .

ثالثاً : أن الناس لا يرونه حتى يسمعوا النداء السماوي والصيحة المخبرة عن ظهوره عليه السلام .

(١) سورة يوسف الآية / ٩٠ ، وانظر غيبة النعماني / ١٤٦ .

(٢) كمال الدين / ٣٧٠ .

(٣) الكافي / ١ / ٣٣٢ .

رابعاً : لا يذكر اسمه صلوات الله عليه ، وقد ذكرنا بأن ذلك يكون في زمن الغيبة الصغرى ، وهذا كما ترى لا يصلح الاستدلال بهذه الروايات لإثبات الدعوى .

الدليل الثالث : استدلال النافون بروايات الحج ، كقول مولانا الصادق عليه السلام : للقائم غيبتان : يشهد في إحداهما المواسم ، يرى الناس ولا يرونه^(١) . واستدلوا أيضاً بقول مولانا الصادق : يَفْقِدُ الناسُ إمامهم ، فيشهد الموسم فيراهم ولا يرونه^(٢) . وقد نقله النعماني بسند آخر عن أبي علي محمد همام عن الكليني^(٣) .

والجواب عن ذلك :

أما الرواية الأولى فيجيب عنها : بأن المراد من هذه الغيبة هي الكبرى والمراد من الرؤية في هذا الحديث هي الرؤية مع المعرفة - أي المشاهدة - أي يرونه ولا يعرفونه خلافاً للغيبة الصغرى ، حيث كان يعرفه السّفراء وبعض خواص مواليه وخدمه ممن يتشرفون بلبقياه .

ويحتمل أن المراد من هذه الغيبة هي الغيبة الصغرى ، والمعنى ((يرى الناس)) أي يراه الناس ، وهم الخواص والموالي ، ولا يراه عموم الناس أي لا يرونه رؤية عن معرفة فلا يُشَاهِدُهُ إِلَّا خَاصَّةُ مَوَالِيهِ وَأَصْحَابِهِ^(٤) .

(١) الكافي / ٣٣٩ / ١ ، وغيبة النعماني / ١٧٦ .

(٢) الكافي / ٣٣٧ / ٧ ، غيبة الشيخ الطوسي / ٢٥١ ، كمال الدين / ٤٤٠ ، الوافي / ٤١٣ / ٢ .

(٣) غيبة النعماني / ١٧٥ .

(٤) مرآة العقول العلامة المجلسي / ٤٧ / ٤ .

وأما الرواية الثانية ، فقد حمل العلامة المجلسي رحمه الله هنا على الرؤية مع المعرفة مستدلاً بما رواه الحميري عن محمد بن عثمان العمري رحمتهما وهو : والله إنَّ صاحب هذا الأمر ليحضر الموسم كل سنة فيرى الناس ويعرفهم ويروونه ولا يعرفونه^(١). وعن زُرارة قال : سمعتُ أبا عبد الله عليه السلام يقول : إنَّ للقائم غيبتين يَرْجِعُ في إحداهما ، والأخرى لا يرى أين هو ، يشهد المواسم ، يرى الناس ولا يروونه . وبعد سرده للرواية علّق عليها قائلاً :

بيان : لعلّ المراد برجوعه ، رجوعه إلى خواصّ مواليه وسفرائه ، أو وصول خبره إلى الخلق^(٢).

فقد يُوفّق الكثير من الناس في الغيبة الكبرى لرؤيته في موسم الحج ، لكنهم يروونه ولا يعرفونه ، وأما في الغيبة الصغرى فإنَّ مَنْ كان يعرفه من الأخيار كان يراه مع الحجيج ويعرفه كما حصل لسفيره محمد بن عثمان العمري رحمتهما الذي قال مجيباً عن سؤال الحميري : فقلتُ له : أرايت صاحب هذا الأمر ؟ فقال : نعم آخر عهدي به عند بيت الله الحرام وهو يقول : «اللهم أنجز لي ما وعدتني»

وقوله عليه السلام : رأيتُ صلوات الله عليه متعلقاً بأستار الكعبة في المستجار وهو يقول : اللهم انتقم لي من أعدائي^(٣).

(١) كمال الدين / ٤٤٠ . من لا يحضره الفقيه / ٢ / ٥٢٠ .

(٢) بحار الأنوار / ٥٢ / ١٥٦ .

(٣) كمال الدين / ٤٤٠ .

ويعودُ السَّبَبُ في ذلك إلى أنَّ أحدًا من النَّاس لا يَعْرِفُهُ في زمن الغيبة الكبرى بخلافِ الصَّغرى التي كان بعض الأخيار قد ارتبط به وعرفه : إمَّا منذ صباه في دار أبيه الإمام العسكري عليه السلام ، أو بنيل شرف لقائه في عصر السفراء .

الدليل الرابع : تمسك بعضهم لنفي إمكان الرؤية والمشاهدة بما جاء في رواياتٍ عديدةٍ بلغت حدَّ التواتر عن أئمة الهدى صلوات الله عليهم أنَّ لطول غيبته حكمةٌ تمحيصٌ شيعته ليخرج الخبيث منهم ويميز الخبيث من الطيب حتَّى يخرج دعة التشيع ويتميزوا عن الشيعة الصادقين بالقول والفعل ، فيرتد كثير منهم ولا يبقى إلَّا العسل الخالص المصفى ، قالوا : لو أمكنت المشاهدة لما بقي معنىً لإنكارهم إياه عليه السلام ، وارتدادهم عن الحق وسقوطهم في هاوية الاختيار ، إذ يمكنهم مشاهدته ، أو التصديق بوجوده المقدس من خلال إخبار من شاهدته من الصالحين ، فلا يبقى مجالٌ للغرْبلة والتمحيص وقد أمروا أنَّ يؤمنوا بالغيبِ أي بكلِّ آياتِ الله وحُجَجِهِ الغائبة عن الأنظار والمحجوبة عن الأبصار ، ولهذا علَّلَ الشيخُ محمد حسين كاشف الغطاء رحمه الله في كتابه : اختبار الناس بطول الغيبة ليميز المؤمنين المخلصين الصادقين^(١).

ومن جملة تلك الروايات الدالة على هذا المعنى :

ما روي عن مولانا أمير المؤمنين صلوات الله عليه : للقائم منا غيبة أمدها طويلٌ كأنني بالشيعة يجولون النعم في غيبته ، يطلبون المرعى فلا يجدونه

(١) جنة المأوى / ٢٦٦ .

أَلَا فَمَنْ يَثْبُتُ مِنْهُمْ عَلَى دِينِهِ لَمْ يَقْسُ قَلْبُهُ لَطُولَ أَمَدٍ غَيْبَةٍ إِمَامِهِ ، فَهُوَ فِي دَرَجَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ^(١).

وعنه صلوات الله عليه أيضاً : ولكن بَعْدَ غَيْبَةٍ وَحِيرَةٍ فَلَا يَثْبُتُ فِيهَا عَلَى دِينِهِ إِلَّا الْمَخْلُصُونَ الْمُبَاشِرُونَ لِرُوحِ الْيَقِينِ^(٢).

وما رُوي عنه صلوات الله عليه : حَتَّى إِذَا غَابَ الْمُتَغَيِّبُ مِنْ وَلَدِي عَنْ عَيُونِ النَّاسِ وَحَاجَ النَّاسُ بِفَقْدِهِ أَوْ قَتْلِهِ أَوْ بِمَوْتِهِ أَطْلَعَتِ الْفِتْنَةُ وَنَزَلَتِ الْبَلِيَّةُ وَالتَّحَمَّتِ الْعَصْبِيَّةُ ، وَغَلَا النَّاسُ فِي دِينِهِمْ ، وَأَجْمَعُوا أَنَّ الْحُجَّةَ ذَاهِبَةٌ ، وَالْإِمَامَةُ بَاطِلَةٌ وَيَحْجِ النَّاسُ فِي تِلْكَ السَّنَةِ مِنْ شِيعَةِ عَلِيٍّ وَنَوَاصِبِهِ لِلتَّجَسُّسِ وَالتَّحَسُّسِ عَنْ خَلْفِ الْخَلْفِ ، فَلَا يَعْرِفُ لَهُ خَبْرٌ وَلَا خَلْفٌ^(٣).

ولهذا أفرَدَ النعماني فصلاً من كتابه الغيبة للبحث عن امتناع المشاهدة في عصر الغيبة الكبرى مُصَرِّحاً بِذَلِكَ وَبَعْدَمِ جَوَازِ السَّعْيِ إِلَى الْمَشَاهِدَةِ أَيْضاً وَعَثَرَهُمْ عَنْ حُجَّتِهِمْ وَامْتِنَاعِ الرُّؤْيَةِ وَالْمَشَاهِدَةِ عَلَيْهِمْ قَائِلاً : وَمَحْضُورٌ عَلَيْهِمُ الْفَحْصُ عَنْ صَاحِبِ الْغَيْبَةِ وَالْمَطَالِبَةِ بِاسْمِهِ أَوْ مَوْضِعِهِ أَوْ غِيَابِهِ أَوْ الْإِشَارَةِ بِذِكْرِهِ فَضْلاً عَنِ الْمَطَالِبَةِ بِمَعَانِيَتِهِ^(٤).

سَيِّمًا إِذَا عَلِمْنَا أَنَّ مِثْلَ هَذَا الْكَلَامِ خَرَجَ مِّنْ قِطْعِ الْفِيَاثِ وَالْبَرَارِي وَانْتَقَلَ مِنْ بَلَدٍ إِلَى بَلَدٍ لِيَصْنَفَ كِتَابَهُ هَذَا بَعْدَ جَهْدٍ جَهِيدٍ وَعَنَاءٍ شَدِيدٍ ، فَهُوَ رَحَلَ إِلَى شِيرَازٍ وَبَغْدَادٍ وَطَبْرِيقَةِ الْأُرْدُنِّ وَدِمَشْقَ وَحَلَبَ كُلَّ ذَلِكَ سَعياً وَرَاءَ

(١) كمال الدين / ٣٠٣ .

(٢) كمال الدين / ٣٠٤ .

(٣) غيبة النعماني / ١٤٣ .

(٤) غيبة النعماني / ١٦٠ .

التفحص والتحقيق^(١). لكن عَنْهُ الْبَحْثُ وكثرة السفر والتنقل من بلد لبلد لا يعني يقطع كالمصنف بعدم الرؤية .

والجواب عليه :

ويمكنُ الجوابُ على ذلك بأنَّ هذا الارتداد قد وَقَعَ بعد وفاة الإمام العسكري عليه السلام كما بحثنا ذلك فيما سبق ، وليس له دخلٌ بالمشاهدة وعدمها فموضوعُ الروايات غريبٌ مما نحنُ بصددِ الْبَحْثِ عنه ، هذا أولاً ، وثانياً لو فرضنا صحةَ دعوى أنَّ التمحيصَ مانعاً للمشاهدة فلا يرتفعُ بمجردُ مشاهدة فردٍ أو فرين حتى لو وصلَ العددُ إلى المائة ، فإنه يرتفعُ بمجردُ أنَّ أصبحت المشاهدة حالةً مؤلفةً وكثيرةً ، إضافةً إلى ذلك أنَّ روايات التمحيص ناظرة مطلقاً الغريبة والاختبار وليس هناك دليلٌ أو قرينةٌ تدلُّ على وقوع التمحيص في زمنِ الغيبة الكبرى دون سواها .

(١) خاتم الأوصياء الحلقة الثانية / ٤٥٠ .

ذَكَرُ مَنْ قَالَ إِمْكَانَ الرُّؤْيَةِ وَالْمُشَاهَدَةِ

في قبال ذلك ذَهَبَ جَمْعٌ غَفِيرٌ مِنَ الْأَعْلَامِ - لَا سِيَّما الْمُتَأَخِّرِينَ مِنْهُمْ - إِلَى إِمْكَانِ الْمُشَاهَدَةِ ، وَأَوَّلُ مَنْ اخْتَارَ هَذَا الرَّأْيَ هُوَ السَّيِّدُ الْمُرْتَضَى عَلِمَ الْهُدَى رَحِمَهُ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ تَنْزِيهِ الْأَنْبِيَاءِ ، وَرِسَالَةِ فِي الْغَيْبَةِ ، وَالشَّافِي ، وَالْمَقْنَعِ ، فَإِنَّهُ قَالَ فِي مَعْرِضِ الرَّدِّ عَلَى مَنْ سَأَلَ عَنْ فَائِدَةِ إِمَامٍ غَائِبٍ عَنِ الْأَنْظَارِ لَا يَنْتَفِعُ بِهِ ؟

الجواب : قلنا أَوَّلَ مَا نَقَرَّ لَهُ إِنَّا غَيْرُ قَاطِعِينَ عَلَى أَنَّ الْإِمَامَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَا يَصِلُ إِلَيْهِ أَحَدٌ وَلَا يَلْقَاهُ بَشَرٌ ، فَهَذَا أَمْرٌ غَيْرُ مَعْلُومٍ ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى الْقَطْعِ عَلَيْهِ^(١) .

وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ : نَحْنُ نَجُوزُ أَنْ يَصِلَ إِلَيْهِ كَثِيرٌ مِنْ أَوْلِيَائِهِ وَالْقَائِلِينَ بِإِمَامَتِهِ فَيَنْتَفِعُونَ بِهِ^(٢) .

وَقَالَ أَيْضاً : لَسْنَا نَقْطَعُ عَلَى أَنَّ الْإِمَامَ لَا يَظْهَرُ لِبَعْضِ أَوْلِيَائِهِ وَشِيعَتِهِ بَلْ يَجُوزُ ذَلِكَ ، وَيَجُوزُ أَيْضاً أَنْ لَا يَكُونَ ظَاهِراً لِأَحَدٍ مِنْهُمْ ، وَلَيْسَ يُعْرَفُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَّا إِلَّا حَالُ نَفْسِهِ ، فَإِذَا حَالَ غَيْرُهُ فَغَيْرُ مَعْلُومٍ لَهُ ، وَلِأَجْلِ تَجَوُّزِنَا أَنْ لَا يَظْهَرُ لِبَعْضِهِمْ أَوْ لْجَمِيعِهِمْ مَا ذَكَرْنَا الْعِلَّةَ الْمَانِعَةَ مِنَ الظُّهُورِ... وَمَعَ هَذَا فَمَا نَمْنَعُ مِنْ ظُهُورِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِبَعْضِهِمْ إِمَّا لِتَقْوِيمٍ أَوْ تَأْدِيبٍ أَوْ وَعْظٍ وَتَنْبِيهِ وَتَعْلِيمٍ غَيْرَ أَنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ وَاجِبٌ ، فَيَطْلُبُ فِي فَوْتِهِ الْعِلْلُ ، وَتُتَمَحَّلُ لَهُ الْأَسْبَابُ وَإِنَّمَا

(١) تَنْزِيهِ الْأَنْبِيَاءِ / ١٨٢ .

(٢) رِسَائِلُ الْمُشْرِيفِ الْمُرْتَضَى / ٢٩٧/٢ .

يَصْعَبُ الْكَلَامُ وَيُشَبِّهُ إِذَا كَانَ ظُهُورُهُ لِلْوَلِيِّ وَاجِباً مِنْ حَيْثُ لَا يَنْتَفِعُ أَوْ يَرْتَدُّ إِلَّا مَعَ الظُّهُورِ ، وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ خِلَافَ ذَلِكَ سَقَطَ وَجُوبُ الظُّهُورِ لِلْوَلِيِّ ، لَمَّا دَلَّلْنَا عَلَيْهِ مِنْ حَصُولِ الْإِنْتِفَاعِ وَالْإِرْتِدَاعِ مِنْ دُونِهِ ، فَلَمْ تَبَقْ شَبْهَةٌ^(١).

وَقَالَ أَيْضاً فِي مَوْضِعٍ آخَرَ : أَنَّهُ غَيْرُ مَمْتَنِعٍ أَنْ يَكُونَ الْإِمَامُ يَظْهَرُ لِبَعْضِ أَوْلِيَائِهِ مَنْ لَا يَخْشَى مِنْ جِهَتِهِ شَيْئاً مِنْ أَسْبَابِ الْخَوْفِ ، وَإِنَّ هَذَا مِمَّا لَا يُمْكِنُ الْقَطْعُ عَلَى ارْتِفَاعِهِ وَامْتِنَاعِهِ ، وَإِنَّمَا يَعْلَمُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ شِيعَتِهِ حَالِ نَفْسِهِ ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى الْعِلْمِ بِحَالٍ غَيْرِهِ^(٢).

ثُمَّ اشْتَهَرَ بَيْنَ الْأَعْلَامِ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ كَالشَّيْخِ الطُّوسِيِّ وَالْحَقِّقِ الْكَرَاجِكِيِّ وَالْمُحَدِّثِ النَّوْرِيِّ وَغَيْرِهِمْ طَيْبَ اللَّهُ ثَرَاهُمْ وَأَعْلَى دَرَجَاتِهِمْ ، فَالطَّبْرَسِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ أَوْرَدَ فِي أَعْلَامِ الْوَرَى دَعْوَى السَّيِّدِ الْمُرْتَضَى^(٣).

وَهَكَذَا الْإِرْبِلِيُّ فِي كَشْفِ الْغَمَّةِ^(٤) وَاسْتَعَانَ سَائِرُ مُعَاَصِرِيهِ بِنَقْلِ قَوْلِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الرَّدِّ عَلَى نَفْسِ الشُّبْهَةِ كَمَا صَنَعَ الْكَرَاجِكِيُّ فَإِنَّهُ قَالَ : وَلَسْنَا مَعَ ذَلِكَ نَقْطَعُ عَلَى أَنَّ الْإِمَامَ لَا يَعْرِفُهُ أَحَدٌ ، وَلَا يَصِلُ إِلَيْهِ ، بَلْ قَدْ يَجُوزُ أَنْ يَجْتَمِعَ بِهِ طَائِفَةٌ مِنْ أَوْلِيَائِهِ تَسْتَرُ اجْتِمَاعَهَا بِهِ وَتُخْفِيهِ^(٥).

(١) الْمُقْنَعُ فِي الْغَيْبَةِ / ٧٨ - ٧٩ .

(٢) الْمُقْنَعُ / ٣٣٣ .

(٣) أَعْلَامُ الْوَرَى / ٤٤٠ .

(٤) كَشْفُ الْغَمَّةِ / ٣٢٨ / ٣ .

(٥) كَنْزُ الْفَوَائِدِ الْكَرَاجِكِيِّ / ٢١٨ / ٢ .

ومنهم العلامة سديد الدين الحمصي في المنقذ من التقليد^(١)، وشيخ الطائفة الطوسي في كتاب تلخيص الشافي، وكتاب الغيبة، فإنه قال: إنا أولاً: لا نقطع على استتاره عن جميع أوليائه، بل يجوز أن يظهر لأكثرهم، ولا يعلم كل إنسان إلا حال نفسه، فإن كان ظاهراً له فعلته مزاحة وإن لم يكن ظاهراً له علم أنه إنما لم يظهر له لأمر يرجع إليه، وإن يعلمه مفصلاً من جهته^(٢).

ظهر مما تقدم أن احتمال المشاهدة وإمكان الرؤية كانت مسألة محسومة لدى جميع من أعلام الطائفة المتقدمين حتى صارت قضية يقينية مسلماً بها منذ السيد علم الهدى حتى أصبحت من المشهورات في عهد السيد ابن طاووس رحمه الله المتوفى سنة ٦٦٤ هـ بعد ما نقلت عنه لقاءاته الشهيرة بالإمام عليه السلام وإن سبقتها حكايات ابن قولويه رحمه الله ٣٣٩ هـ كما نقلها القطب الراوندي المتوفى ٥٧٣ هـ^(٣)، وهي قصة الحجر الأسود الذي رده القرامطة بعد أن سرقوه وأعادته الإمام إلى موضعه.

ونفهم من كلام هؤلاء الأعلام طيب الله ثراهم في معرض الرد على شبهة المعاند كون الانتفاع بوجود الإمام عليه السلام لا تتحقق إلا بالرؤية والمشاهدة لذا كان جوابهم مرتكزاً على نقطتين مهمتين:

(١) المنقذ من التقليد / ٢ / ٣٧٨.

(٢) تلخيص الشافي / ٤ / ٢٢١ ما بعدها، الغيبة / ٩٩.

(٣) الخرائج والجرائع / ٨ / ٤٧٥.

الأولى : كون الرؤية والملاحظة متحققّة في زمن الغيبة الكبرى ، ولكن لا يعلم من هم ، وليس من سبيل للقطع بعدم إمكان ذلك .
والثانية : أنّه بمجرد ثبوت وجود الإمام عليه السلام تتحقق الغاية ، وامتناع اللقاء به لا ينفي سائر وجوه الانتفاع به والحاجة إليه ، وهي كثيرة وضرورية للغاية ، فسواء أمكنت الرؤية والملاحظة أو امتنعنا بقيت الحاجة إليه ولو بقاعدة اللطف .

أما النقطة الأولى فقد ركّز عليها علم الهدى رحمه الله وقدم إجابات ثلاث مرّ ذكرها ، وقال أيضاً : لأنّهم مع علمهم بوجوده بينهم ، وقطعهم على وجوب طاعته عليهم ولزومها لهم لأبّد من أنّ يخافوه ويهابوه في ارتكاب القبائح ويخشوا تأديبه ومؤاخذته فيقلّ منهم فعل القبيح ويكثر فعل الحسن ، أو يكون ذلك أقرب ، وهذه جهة الحاجة العقلية إليه^(١).

كما أنّ الطبرسي في أعلام الوريّ قدّم أربع إجابات عن تلك الشبهة^(٢) وركّز على ما ركّز عليه علم الهدى .

أما النقطة الثانية فقد ركّز عليها الشيخ المفيد رحمه الله بقوله : الدليل على ذلك أنّ كلّ زمان لأبّد فيه من إمام معصوم ، وإلاّ لخلا الزمان من إمام معصوم مع أنّه لطّف ، واللّطف واجب على الله تعالى في كل زمان^(٣).

(١) رسائل الشريف المرتضى / ٢ / ٢٩٩ .

(٢) أعلام الوريّ / ٤٤٠ .

(٣) مجموعة مؤلفات الشيخ المفيد ، النكت الاعتقادية / ٤٤ .

كما ذكرنا بأن الشيخ المفيد لا يتمسك باحتمال المشاهدة في معرض رده على شبهة الانتفاع ، وإنما جعل نفس معرفة الإمام وانتظار فرجه الشريف من فوائد وجوده خلف حجاب الغيب .

"وقال الخواجة الطوسي في التجريد : انحصار اللطف فيه معلوم للعقلاء ووجوده لطف وتصرفه لطف آخر وعدمه مناً^(١) .

كما ذكر آخرون : أن للإمام عليه السلام تأثيراً معنوياً على بواطن ونفوس المؤمنين وأرواحهم ، وإن غاب عن أبصارهم الظاهرة ، وهو حق أيضاً لا شك فيه كما كان لموسى عليه السلام تأثيراً معنوياً قبل خروجه تأثير معنوي على نفوس بني إسرائيل تحت وطأة فرعون والأقباط ، وهكذا لسائر الأنبياء على أقوامهم عند غيابهم عنهم^(٢) .

(١) تجريد الاعتقاد / ٢٢٢ .

(٢) الشيعة في الإسلام العلامة الطباطبائي / ١٥٢ .

أدلة القائلين بإمكان الرؤية والمشاهدة

للمثبتين أدلة وبراهين وشواهد على إمكان الرؤية والمشاهدة في زمن الغيبة الكبرى وهي على أصناف أربعة :

الأول : الروايات الدالة على المشاهدة .

الثاني : التوقيع الشريف الصادر من الناحية المقدسة .

الثالث : الإجماع .

الرابع : القصص والحكايات والشواهد الصادقة .

الدليل الأول : وردت روايات كثيرة فيها إشارة واضحة ، والبعض منها فيه تلويح يستفاد منه بإمكان الرؤية والمشاهدة في زمن الغيبة الكبرى .
منها - كما في الكافي - عن مولانا الصادق عليه السلام : لا بد لصاحب هذا الأمر من غيبة ولا بد له في غيبته من عزلة ، ونعم المنزل طيبة ، وما بثلاثين من وحشة^(١) .

ووجه الاستدلال بهذه الرواية - بغض النظر عن صحة سندها حيث علّق البعض منهم بأنها ضعيفة بعلي بن أبي حمزة البطائني زعيم الواقفة ولكن يمكن قبولها من سند آخر صحيح ، كما رواه النعماني في الغيبة .
هذا ويحتمل جداً أنه روى علي بن أبي حمزة قبل انحرافه كما تساعد على ذلك بعض القرائن ليس هنا محل اثباتها .

(١) الكافي / ١ / ٣٤٠ .

وعلى كُلِّ حالٍ فوجهُ الاستدلال حيثُ حملوا معنى الوَحْشَةِ على زمن الغيبة الكبرى ، فلا معنى حينئذٍ لحملها على زمن الغيبة الصَّغرى^(١) فإنَّها لا تتحقَّق الوحشة فيها ، فإنَّه كان يستأنس بالسَّفراء وبخاصة الأولياء .

ويعلِّق العلامة المجلشي قائلاً : وظاهر الخبر كما صرَّح الأحاديث أنه عليه السلام يستأنس بثلاثين من أوليائه في غيبته ، وقيل : إنَّ المراد أنَّه على هيئة مَنْ سِنَّهُ ثلاثون أبداً ، وما في هذا السنَّ وحشة ، وهذا المعنى غريب ، بمكان من البعد والغربة ، هؤلاء الثلاثون الذين يستأنس بهم الإمام عليه السلام في غيبته لابدَّ أن يتبادلوا في كلِّ قرن ، إذ لم يقدر لهم من العمر ما قدر لسيدهم ففي كلِّ عصرٍ يوجَد ثلاثون مؤمناً ولياً يتشرفون ببلقائه^(٢) . واختار العلامة في مرآة العقول المعنى الأول أعني ((لا بد له في غيبته من عزلة))^(٣) .

الرواية الثانية : واستدلَّ القائلون أيضاً بموثقة عمَّار عن مولانا الصادق عليه السلام : للقائم غيبتان : إحداهما قصيرة والأخرى طويلة ، الغيبة الأولى لا يعلم بمكانه إلا خاصة شيعته ، والأخرى لا يعلم بمكانه فيها إلا خاصة مواليه^(٤) . ورواها النعمانيُّ عن ابن عقدة والكليني باختلاف يسير في السند^(٥) وقوله عليه السلام ((إلا خاصة مواليه)) أي خدمه وأهله وأولاده أو الثلاثين الذين مضى ذكرهم ، وفي الغيبة الصَّغرى كان بعضُ خواصِّ شيعته مطلعين

(١) الوافي / ٤١٣ / ٢ ، وقد ذكرنا عبارته هناك .

(٢) بحار الأنوار / ٣٢٠ / ٢٥ ، وقد ذكرنا ذلك .

(٣) مرآة العقول / ٤ / ٥٠ .

(٤) الكافي / ٨ / ٣٤٠ .

(٥) غيبة النعماني / ١٧٠ .

على مكانه كالسُّفراء وبعض الوكلاء^(١). وقال المازندراني رحمه الله ((المراد من خاصة مواليه حواريوه ع))^(٢).

الرواية الثالثة : الدالة على إمكان الرؤيا والمشاهدة في زمن الغيبة الكبرى كما في الغيبة عن المفضل بن عمرو عن مولانا الصادق ع : إن لصاحب هذا الأمر غيبتين إلى قوله ع : لا يطلع على أحدٍ من ولي ولا غيره إلا المولى الذي يلي أمره^(٣).

هذا وقد يُوجدُ في بعض كُتب الحديث لفظ : ((من ولده ولا غير)) بدل ((من ولي ولا غير))^(٤) عن غيبة الشيخ الطوسي رحمه الله ، حيث نرى أنَّ الشيخ رواه بلفظين تارة بلفظ ((من ولده))^(٥) كما في البحار ، وتارة أخرى خالياً من عبارتي ((من ولده)) و ((من ولي)) كليهما مكتفياً بلفظ ((من غيره))^(٦)، وقد وافق المتقي الهندي ما جاء في غيبة النعماني راوياً إليه عن الإمام الحسين ع^(٧).

(١) مرآة العقول / ٥٢ / ٤ .

(٢) شرح الكافي / ٢٤٥ / ٦ .

(٣) غيبة النعماني / ١٧١ .

(٤) بحار الأنوار / ٥٢ / ١٥٣ .

(٥) غيبة الطوسي / ١٦٢ .

(٦) غيبة الطوسي / ١٦١ .

(٧) منتخب الأثر / ٢٥٣ .

وكل هذا التغير لا يضرُّ بوجه الاستدلال بالرواية فإنَّ المؤدى واحد وهو كونُ الإمام عليه السلام في غيبته الكبرى يوجدُ مَنْ يرعاه ويراه ويشاهده سواء أكان ولياً أو غيره .

الدليل الثاني : وهو التوقيعُ الصَّادر من النَّاحية المقدَّسة ، وقد مرَّ ذكره واستفاد منه مَنْ يقول بإمكانِ الرؤية والمشاهدة ، ولذلك لأمرين : أي الثاني وهما الصنعة المنطقية والجنبه الفلسفية كما ذكرنا سابقاً .

ولو لم يكن دليل على إمكان الرؤية والمشاهدة غيرهما لكفى ذلك ولا يمكن دفعهما .

الدليل الثالث : الإجماع ، ومعناه : أنَّ يسمع بعضُ العلماء كلاماً أو حكماً فقهياً من الإمام الحجة أرواحنا فداه مباشرةً لا بالواسطة ، معتبرة غاية الاعتبار ، فينقله في قالب دعوى الاجماع خشيةً تكذيبه وردّه إليه ، يقول التستري رحمه الله في كشف القناع في إثبات الاجماع وأقسامه ما حاصله :

أنَّ جماعة من حملة أسرارِ أهل البيت عليهم السلام يقطعون بكلام الإمام الغائب يعلمون به بواسطة نقل أحد السفراء أو مواليه عليهم السلام لهم في السرِّ بحيث يحصل من نقله القطع واليقين بصحة نسبته إليه عليه السلام أو أنَّ يبلغه ذلك بتوقيع ومراسلة من جهة الإمام عليه السلام أو أنَّ يسمع كلامه مباشرة من غير واسطة في البين ، بحيث لا ينافي امتناع الرؤية في زمن الغيبة الكبرى .

ولما كان مثل هذه الجماعة لا يجراون على التصريح بذلك وإيصال قول الإمام عليه السلام إلى شخصه مخذور امتناع ادعاء المشاهدة ، بل المشاهدة ذاتها كما حققناه هنا ، وليس له دليل من الكتاب والسنة أو العقل عليه إلى أن يقول

مضافاً إلى عدم تكليفه الكتمان ، فهو حينئذٍ لا يجد بُدّاً من ادّعاء الإجماع عليه
للافصاح عنه والإدلاء به ، ولعلّ هذا الأصل هو المسوّغ الشرعي الذي
تستندُ إليه الكثير من الزيارات والآداب والأعمال التي اشتهرت بين الإمامية
مما لا سنَدَ ظاهر لها من الأخبار وكتب السلف والمُؤلفين^(١).

وهذا الإجماع يسمّى تارة بالإجماع الدخولي ، وأخرى يسمّى الإجماع
اللطفي ، وقد وقع بين الأعلام خلاف حول حجّيته ، فمنّ قلّ به أجاز الرؤية
والمشاهدة في هذا العصر اعتماداً عليه ، ومن أرادَ المزيد والتفصيل فعليه
بكتب الأصول^(٢).

الدليل الرابع : القصص والحكايات والشواهد الصادقة ، فقد ورد في
كثيرٍ من الكتب والمؤلّفات قصصٌ وحكاياتٌ جُمّة تدلُّ على إمكانِ المشاهدة
ووقوعها صراحةً ممّن ادّعوا الرؤية والمشاهدة وعمّن نسبت إليهم بعض تلك
الحكايات ، وحكايات تدلّ على إمكانِ الرؤية والمشاهدة ضمناً لا صراحةً
وأوّل هذه الحكايات - بحسب الظاهر - هي حكاية نُصِبِ الحَجَرِ الأسودِ عام
٣٣٩ هـ المتعلقة والمنسوبة إلى ابن قولويه المتوفى ٣٦٩ هـ ، والذي نقلها
القُطُبُ الرَّاوندي المتوفى ٥٧٣ هـ في كتابه الخرائج والجرائع^(٣).

(١) كشف القناع عن وجوه حجّية الإجماع / ٢٣٠ حجري .

(٢) الذريعة ، علم الهدى ، فرائد الأصول الشيخ الاعظم الانصاري ، منتقى الاصول محمد الروحاني ،
كفاية الاصول الاخوند ، درر الفوائد الشيخ عبد الكريم الخائري ، اصول الفقه محمد رضا المظفر ،
مبحث الإجماع ، وقد فصلنا ذلك من حيث المنشأ التاريخي للإجماع في كتابنا المسار التاريخي لنظرية
التقليد في الأحكام الشرعية .

(٣) الخرائج والجرائع / ٤٧٥ .

ثم جاء السيد ابن طاووس رحمه الله المتوفي ٦٤٤ هـ بذل اهتماماً مضاعفاً ليجمع ويروي جملة غفيرة من هذه القصص والحكايات^(١).

ومن عني بنقل تلك الحكايات المحدث التوري رحمه الله في كتابه النجم الثاقب ورسالته جنة المأوى وذكرَ فيهما شواهد وقرائن لا تبقى معها ريبة ، ونجد أيضاً سعي العلامة المجلسي رحمه الله لجمع تلك الحكايات في كتابه بحار الأنوار ، وحاول الجمع بين هذه الحكايات والقصص ، وبين التوقيع الشريف من جهة أخرى بتأويل المشاهدة إلى خلاف ظاهر اللفظ ، كما سمعنا ذلك .

وازدادت هذه الحكايات وروايتها ودُعائها يوماً بعدَ يومٍ حتى غدا أمر الرؤية والمشاهدة ضرورياً مسلماً .

والحقُّ أن يقال : أنَّ تلك القصص والحكايات لا يمكن لها أن تكون دليلاً ومقيّدةً لإطلاق التوقيع الذي ينفي الرؤية والمشاهدة مطلقاً ، كما فهمه بعضهم ولا حاجة لتأويل ظاهر لفظ التوقيع جمعاً بينه وبين تلك القصص والحكايات الدالة صراحةً على وقوع المشاهدة ، ولعلَّ أولَ مَنْ تَفَطَّنَ لهذا التأويل هو العلامة المجلسي في كتابه بحار الأنوار ، فلو كان هذا التأويل معروفاً ومشهوراً عند أعلام الطائفة كالشيخ والسيد وغيرهما لنقل واشتهر من بعدهم ، ولا ننسى أن هؤلاء الأعلام الذين لم يدّخروا وسعاً في البحث عن المخارج لهذه المآزق كما اجتهدوا كثيراً في التصنيف والتأليف والرواية والتحقيق فيما يخصُّ أمرَ الحُجَّةِ صاحب الأمر أرواحنا فداه .

(١) فرج المموم / ٢٤٧ .

ويضاف إلى ذلك أن كثيراً من الأعلام ممن يقول بإمكان الرؤية والمشاهدة - فضلاً عما لم يقل بذلك - لم يسلم بها بل رَفَضُوها وعدَّوها من خيال القصاصين ، كالعلامة المحقق الشيخ الآغا بزرك الطهراني^(١) والشهيد القاضي رحمه الله معلّقاً على مقولة المحدث النوري وروايته للقصص والحكايات لاسيما قصة الجزيرة الخضراء ما هذا نصه :

وأما حيلة مولانا الإمام المهدي المنتظر أرواحنا فداه وإثباتها ، فلا احتياج لنا في إثباتها إلى هذه الحكايات والقصص وسردها في الكتب ، مع أن الله تعالى على كل شيء قدير ، ودلالة الآيات القرآنية والأخبار المتواترة بطرق السنة والشيعة ، وضرورة مذهب الإمامية كافية في إثباتها مع إثبات العلم اليوم إمكان الخلود للإنسان في الدنيا ألفاً من السنين ، وكذا لا احتياج إلى القول بأنه ﷺ يعيش في الإقليم الثامن أو في جابلقا أو جابلسا ، أو يعيش ببدنه المثالي البرزخي ، وأمثال هذه الأقاويل المنكرة المزخرفة المخالفة لضرورة مذهب الإمامية فإنها من الدعاوى التي لا دليل عليها أصلاً^(٢).

هذا وأن التأمل في حكاية الجزيرة الخضراء يرى أن صاحب الحكاية المزعومة الذي يدعي أن نسبه ينتهي إلى الإمام صاحب العصر صلوات الله عليه بست وسائط يصرّح أنه لم ير الإمام ولم يشاهده مع ادّعاء جبرته ورغم ادّعائه النيابة الخاصة ، خلافاً لنصّ التوقيع والضرورة والمذهب وإجماع أهل الحل والعقد ، فكيف بمن يدعي السفارة والجرة فضلاً عن القرابة للإمام

(١) طبقات أعلام الشيعة - القرن الثامن / ١٤٥ .

(٢) تعليقة الشهيد القاضي على الأنوار النعمانية / ٦٩/٢ . نقلاً عن كتاب خاتم الأوصياء .

١٠٠.....التوقيع الأخير في الكتب والمصنفات/ ج ٢

أروحنا له الفداء ولا يدّعي رؤيته ولقائه ، بينما يراء الآخرون ؟ ! أليس يبدو الأمر غريباً ؟ فلا داعي حينئذٍ أن يتمسك بهذه القصص والحكايات التي هي من خيال القصاصين ، لإثبات الرؤية والمشاهدة .

مقارنة بين القولين

إذا ما قارنا بين القولين نجدُ فيهما ثغرات واضحة من حيث الضعف السندي تارةً والمتن أخرى ، وكذا نجدُ القوةَ السنديةَ والمتنَ في كلا القولين وحال أدلة النافين يَعْتَمِدُ على أمرٍ واحدٍ وهو النفي الوارد في التوقيع تارةً والنفي الوارد في الروايات مثل قوله : «يعرف الناس ولا يعرفونه» خصوصاً إذا أمعنا النظر في أداة النفي الداخلة على الفعل المضارع وهي (لا) التي لا تؤكدُ النفيَ المؤبَّدَ بخلافِ أداة (لن) فهي تؤكدُ مؤبداً ماضياً ومستقبلاً وحالياً لذا نرى الإمامَ عبَّـرَ بـ(لا) ولم يقل : «لن يعرفونه» .

أمَّا في أدلة المثبتين فنجد النفيَ يأتي من بعديه استثناء وهو مما يؤكدُ انقطاعَ النفي مثل قوله : «إلا خاصة موالیه» على أنَّ ذلك يحتاجُ للقرائن التي تفيدُ الانقطاع وتؤكدُ على أنَّ استمرارَ الكلام ليس مرادَ المتكلم ، وهذا هو ملموسٌ في أدلة المثبتين أكثر ما هو موجود في أدلة النافين ، ويضافُ إلى ذلك أنَّ أدلة المثبتين متنوعة من الإثبات اللفظي والعقلي والمنطقي والنحوي أمَّا ما نجده من الطرف الآخر ليس له إلا نوعاً واحداً من الاستدلال هو الدليل اللفظي ، وكذا نرى الروايةَ ضعيفةَ السند ، وأخرى قوية السند ، ولكنها قابلة للمناقشة من حيثُ المتن كما ذكرنا ذلك ، لذا نجدُ أنَّ أدلة المثبتين أمتن وأقوى من الطرف الآخر .

توضيح رأي الحديث النوري

يُذَكَّرُ أَنَّ أَوَّلَ مَنْ أَشْكَلَ عَلَى التَّوْقِيعِ وَطَعَنَ فِيهِ دَلَالَةً وَسِنْدًا هُوَ الْحَدَّثُ النَّوْرِيُّ خَاتَمَةُ الْحَدِيثِ رَحِمَهُ اللَّهُ ، وَتَبِعَهُ فِي ذَلِكَ جَمْعٌ غَفِيرٌ مِمَّنْ عَاصَرُوهُ أَوْ تَخَلَّفُوا وَتَأَخَّرُوا عَنْهُ ، قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ جَنَّةُ الْمَأْوَى : أَنَّهُ خَبَرٌ وَاحِدٌ مَرْسَلٌ غَيْرُ مُوجِبٍ عِلْمًا ، فَلَا يُعَارِضُ تِلْكَ الْوَقَائِعَ وَالْقَصَصَ الَّتِي يَحْصُلُ الْقَطْعُ عَنْ مَجْمُوعِهَا ، بَلْ وَمِنْ بَعْضِهَا الْمُتَضَمِّنُ لِكِرَامَاتٍ وَمَفَاخِرٍ لَا يُمْكِنُ صُدُورُهَا مِنْ غَيْرِهِ عليه السلام فَكَيْفَ يَجُوزُ الْإِعْرَاضُ عَنْهَا لَوْجُودِ خَبَرٍ ضَعِيفٍ لَمْ يَعْمَلْ بِهِ نَاقِلُهُ وَهُوَ الشَّيْخُ فِي الْكِتَابِ الْمَذْكُورِ ... فَكَيْفَ بغيره ، وَالْعُلَمَاءُ الْأَعْلَامُ تَلَقَّوْهَا بِالْقَبُولِ وَذَكَرُوهَا فِي زُبُرِهِمْ وَتَصَانِيفِهِمْ مَعُولِينَ عَلَيْهَا مَعْتَنِينَ بِهَا .

وَقَدْ أَعَادَهَا بِتَفْصِيلٍ أَكْبَرَ فِي كِتَابِهِ النَّجْمُ الثَّاقِبُ بَعْدَ أَنْ أَوْرَدَ تِسْعًا وَخَمْسِينَ حِكَايَةً ، ثُمَّ سَلَقَ التَّوْقِيعَ الشَّرِيفَ فِي الْفَائِدَةِ الْأُولَى مِنْ أَصْلِ فَائِدَتَيْنِ مُهِمَّتَيْنِ : ((وَهَذَا الْخَبَرُ بظَاهِرِهِ يُنَافِي الْحِكَايَاتِ السَّابِقَةَ وَغَيْرَهَا مِمَّا هُوَ مَذْكُورٌ فِي الْبَحَارِ...))^(١) . وَهَكَذَا تَطَرَّقَ لَهُنَّ الْإِرَادَاتُ صَاحِبِ مُنْتَخَبِ الْأَثَرِ عَلَى نَحْوِ آخِرٍ^(٢) . وَالْحَاصِلُ أَنَّهُمْ أَوْرَدُوا عَلَى التَّوْقِيعِ الشَّرِيفِ إِشْكَالَاتٍ أَرْبَعَةً :

١- التوقيع خبر واحد لا يصحُّ الاعتماد عليه .

٢- خبرٌ مرسل وضعيف لا يوجب علمًا .

(١) النجم الثاقب / ٤٨٤ .

(٢) منتخب الأثر في الإمام الثاني عشر / ٤٠٠ الصافي الكلبايكاني .

السيد محمد السيد حسين الحكيم ١٠٣

٣- الذي نقله وهو شيخ الطائفة الطوسي رحمه الله لم يعمل به .

٤- أعرض عنه الأصحاب لأنهم رووا ونقلوا أخباراً وقصصاً وحكايات

كثيرة عن الأخبار والصُّلحاء ممن نالوا شرف لقائه ﷺ .

الردّ على الحديث النوري

ويردّ على الاشكال الأول والثاني : وهو الإشكال السندي أنّ التوقيع ليس مُرسلاً ولا ضعيفاً ، بل هو خبرٌ واحدٌ ينتهي إلى أبي محمد المكتّب رحمه الله مما ثبتت حُجّيته في مباحث الأصول ، وأمكن الاستناد إليه والاعتماد عليه ولا معنى للخدش فيه ، ولم يختلف علماء الأصول - سيّما المتأخريين ومتأخري المتأخريين إلى يومنا هذا - في حُجّيته كما لم ينكر حُجّيته من المتقدمين سوى السيد المرتضى علم الهدى رحمه الله ، فهو حُجّة بلا أدنى شك ، ولعلّ أخذت النوري رحمه الله ظنّاً أنّ الشيخ الطوسي قد تفرّد بنقل التوقيع ولهذا عدّه مرسلاً ضعيفاً أيضاً .

والذي ثبت بالقطع واليقين أنّ التوقيع السالف الذكر مُسنَدٌ ليس بمرسَل ، ذلك أنّ الشيخ الصدوق رحمه الله قام بنقله عن سماعٍ بالمباشرة عن الشيخ أبي محمد المكتّب من غير إرسال ، وأبو محمد هذا من مشايخ الصدوق واستنسخه أبو محمد عن الأصل في دار السمرى الذي خرّج إليه التوقيع من الناحية المقدسة وكان هو المعنى بها ، فالصدوق نقله بواسطة واحدة ، لأنه لم يدرك السمرى .

وقد وقّع خلطٌ واشتباه وتصحيفٌ في اسم وكنية راوي هذا التوقيع وهو أبو محمد الحسين بن إبراهيم بن أحمد بن هشام المكتّب المؤدّب الرازي والمكتّب يعني الخطاط ومعلم الكتابة ، وهو يناسب ادّعائه استنساخ التوقيع في دار علي بن محمد السمرى خاتم السفراء كان معاصراً لعلي بن عبد الله

الوراق ، ومحمد بن أحمد السناني بمدينة الري الشهيرة يشتغلون جميعاً بالكتابة والرواية عن مشايخ الشيعة^(١) ، والمؤدب أي : مربّي القرآن ومعلّمه وقد اشتهر عنه أنّه كان كاتباً خطاطاً ، ومعلّماً للقرآن ، ومربياً للصبيان ، فكلُّ هذه الألقاب والافصاف تناسب الشخص المزبور .

ولعل هذا الخلط والاشتباه والتصحيّف منشأ التعدّد الذي ذكره الشيخ الصدوق رحمه الله في بعض كتبه من الألقاب والافصاف لشيخه أبي محمد كما روى في علل الشرائع عن الحسين بن إبراهيم بن أحمد بن هشام المؤدّب في ثمانية مواضع وأضاف إليه نسبة الرازي في موضعين^(٢) .

وفي كتابه الخصال بلفظ «المكتب» وفي موضع آخر «المؤدّب» وقد علّق عليها في الحاشية أنّ كلا اللقبين «المكتب و المؤدّب» يرجعان إلى شخص واحد والمراد منهما واحد^(٣) .

وفي معاني الأخبار ذكر - طبقاً للمطبوعة - باسم الحسن بن إبراهيم ابن أحمد بن المؤدّب ، ومكّنّى بأبي عبد الله ، وذكر جدّ أبيه هاشماً دون هشام المعروف ، وذكره أخرى بهشام المكتب^(٤) .

وقد اشتبه الحال على صاحب كتاب مجمع الرجال حيثُ ظنَّ أنّ الحسن ابن أحمد المكتب بدلاً من الحسين بن إبراهيم المكتب^(٥) وادّعوا - بناءً على

(١) أمالي الصدوق / ١٥ .

(٢) علل الشرائع / ٦٩ ، ٤٠٣ .

(٣) إخصال / ٣٦٤ ، ٣٣٠ ، ٤٥١ ، ٥٤٣ .

(٤) معاني الأخبار / ٢٤٥ ، ٢٥٠ ، ٢٩١ ، ٣٨٧ ، ٣٤٥ .

(٥) مجمع الرجال / ٧ / ١٩٠ .

حاشية القهبائي - أنَّ الحسين بن إبراهيم هو جدُّ أبي محمد المكتَّب حيث جعلوا التوقيع من مرويات أبي محمد الحسن بن أحمد بن إبراهيم^(١).
وأيضاً اشتَبَهَ الحُلَّ على المحدث النوري رحمه الله حيثُ نُقِلَ في سند التوقيع بلفظ «المؤذن» بـ «المؤدب»^(٢).

هذا وعن روى عنهم أبو محمد الحسين بن إبراهيم بن هشام المكتب المؤدب الرازي هم : أبو علي محمد بن همام ببغداد ، ومحمد بن يعقوب الكليني ، وأبو الحسين محمد بن جعفر الأسدي بمدينة الري ، وعلي بن إبراهيم بن هشام بمدينة قم الذي روى عنه عام ٣٠٧ هـ ، وهؤلاء هم أركان الحديث والسند عند المدرسة الشيعية .

وكيف كان فليسَ الخبرُ واحداً ضعيفاً ولا مرسلأ ، بل الحقُّ أنه خبر واحد مسندٌ بسندٍ صحيح أو مقبول أو معتبر لرواية الصدوق له عن مشايخه المعتمدين ، وما قيل خلاف ذلك فليس بشيء ، سيّما إذا علمنا أنَّ الطاعنين في سنده بعدما أوضحنا اللبس الواقع عليهم إنّما أثاروا ضعف السند وإرساله لغرض إثبات تلك القصص والحكايات الصادقة التي لا يطروها شك ولا شبهة - على حدّ زعمهم - والتّصديق بها إلّا أنّه كان الأحرى بهم أن يبحثوا عن مخرج آخر للجمع بين التوقيع الشريف وتلك الوقائع والدّعاوى الصادقة من غير حاجة أو توسُّل إلى إنكار المرويّ والإعراض عنه لا سيّما أنّ ذلك يُعدُّ من معاجز الإمام وكراماته عليه السلام إذ أخبره عن تاريخ

(١) مكمل المكارم / ٥٠٧/٢ .

(٢) مستدرک الوسائل / ٦٥٧/٣ .

وفاته ، وإنكاره يستلزم إنكاراً لمعجزة مسلمة وهو إذن قبيح من وجهين وجهتين ولهذا أورده المحدث الحرّ العاملي في باب معجزاته عليه السلام^(١).

وأما الردّ على الإشكال الثالث : وهو أنّ الشيخ الطوسي رحمه الله أعرض عنه ونقضه ورّدّه حينّ بادر إلى نقل تلك الحكايات والقصص الصّادقة الدالة على إمكان المشاهدة بل وقوعها .

ويجابُ عنه بوجهين الأول : بملاحظة تلك الوقائع والرجوع إليها في كتاب الغيبة يتّضح للمتأمل جلياً أنّ تلك الأحداث والقصص إنّما تختصّ بزمن الغيبة الصّغرى ولا علاقة لها بالغيبة الكبرى ، والحال أنّ التوقيع الشريفَ ناظرٌ إلى زمن الغيبة الكبرى وبالتالي فما قصد لم يقع وما وقع لم يقصد إذ لم يدع أحد امتناع المشاهدة في عصر الغيبة الصّغرى ، بل لم يناقش أحد في إمكانها ، ذلك أنّ جملةً منها ترتبط بمشاهدته أو لقائه ورؤيته حال صغره عليه السلام وعلى عهد أبيه العسكري عليه السلام وذكر تواريخ بعض تلك الوقائع كالتي وقّعت عام ٢٦٤ ، ٢٩٣ ، ٣٠٠ ، ٣٠٦ ، ٣٠٩^(٢) ، فلا وجّه حينئذٍ لما أورّده المحدث النوري على أنّه لا علاقة لجملة منها بالمشاهدة ، بل هي من قبيل الرؤية مع جهل الرائي له في الحال ، وهو خارج عمّا نحنُ بصدد البحث فيه نفيّاً وإثباتاً .

أمّا الجواب الثاني : هو أنّ الشيخ الطوسي رحمه الله إنّما ذكر ذلك في مقام بيان احتمال المشاهدة للردّ على المخالفين ، وأنّه ذكر التوقيع الشريف

(١) إثبات الهداة / ٣ / ٦٩٣ .

(٢) غيبة الطوسي / ٢٥٣ ، ٢٢٧ ، ٢٢٤ ، ٢٢٣ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٣ .

في الأبواب التالية بعد قوله : «والذي ينبغي أن يُجاب عن السؤال الذي ذكرناه عن المخالف أن نقول : إنا أولاً لا نَقْطَعُ عن استتاره عن جميع أوليائه ، بل يجوز أن يظهر لأكثرهم ولا يعلم كل إنسان إلا حال نفسه ، فإن كان ظاهراً له فَعَلْتَهُ مَزَاحَةً...»^(١).

لتكذيب دُعاة المشاهدة وبيان عدم المنافاة بين التوقيع الشريف وبين إمكان تشرف بعض الأولياء ، وحصول التوفيق لهم للانتفاع غير المباشر بوجود الإمام صلوات الله عليه ، أو نيلهم شرف لقائه من غير ادعاء المشاهدة فهو رحمه الله يرى إمكان الرؤية والمشاهدة غير أن من نالها لا يدعيها ولا يكشف عنها ولا يفشيها ، ومن ادعاها وكشف عنها فهو كذاب مفتر .

وأما الرد على الإشكال الرابع : وهو أن الأصحاب وأكابر القوم قد أعرضوا عنه وخالفوه فباطل أيضاً ، ذلك أن مَنْ أوردوا التوقيع الشريف من أعلام الطائفة مَنْ تأخروا عن الشيخ الصدوق لم يחדشوا ولم يطعنوا في سننه ودلالته ، بل نقلوه وأخذوا به أخذ المسلّمات كالشيخ الطوسي في الغيبة ، والطبرسي في إعلام الوري ، والإربلي في كشف الغمّة ، وابن طاووس في ربيع الشيعة ، رُغم أنهم ذكروا تلك الحكايات ، والوقائع وتنقلوها في كتبهم ولا دلالة على نقل تلك الحكايات على إعراضهم عن التوقيع ولا قرينة تدلّ على رفضهم وإنكارهم له سنداً ولا دلالة .

(١) الغيبة / ٩٩ .

أما راوي التوقيع الشريف فقد ذكر في كتب القوم بغاية الاحترام والتبجيل ، وُعدَّ من مشايخ الشيخ الصدوق وقد ترحم عليه كثيراً في كتبه عندما يروي عنه بعض الأحاديث .

المهدي، سيّام المؤمن عوّاد

دروس في تاريخ الإمام المهدي
وعلاّمات ظهوره



دار الحكمة للدراسات والبحوث

السيرة والتاريخ

سلسلة المعارف التعاليمية



دار المعارف الإسلامية

الكتاب: المهدي الموعود ﷺ
دروس في تاريخ الإمام المهدي ﷺ وعلامات ظهوره

إعداد: مركز المعارف للمناهج والمتون التعليمية

إصدار: دار المعارف الإسلامية الثقافية

تصميم وطباعة: DB UH
0096 13 3362 18

الطبعة: الأولى - 2020 م / 1441 هـ

ISBN 978-614-467-151-1

books@almaaref.org.lb

00961 01 467 547

00961 76 960 347

الدرس الخامس عشر

إمكانية رؤية الإمام المهدي عليه السلام في عصر الغيبة الكبرى

أهداف الدرس

على المتعلم، مع نهاية هذا الدرس، أن:

1. يفسر ماهية غيبة الإمام المهدي عليه السلام وخفائه.
2. يلخص الأدلة إمكانية رؤية الإمام في عصر الغيبة الكبرى وأدلة النافين لها.
3. يتعرف إلى أقسام الروايات الدالة على رؤية الإمام عليه السلام.

أدلة نفي رؤية الإمام ﷺ في الغيبة الكبرى

يذهب الاتجاه الثاني إلى القول بأن رؤية الإمام المهدي ﷺ والتقاءه في غيبته الكبرى غير تام. ويستند هذا الاتجاه على التوقيع الذي صدر عن الناحية إلى السفير الرابع: «ألا فمن ادعى المشاهدة قبل خروج السفينائي والصيحة فهو كذاب مفتر»، بدعوى أن المشاهدة هي الرؤية، وبالتالي لا يصح الأخذ بأي حديث عن رؤية الإمام ﷺ. ونحن مضطرون إلى تأويل الأحاديث المشيرة إلى إمكانية رؤيته، أو رد علمها إلى أهلها. وقد روى التوقيع كل من الشيخ الصدوق في كمال الدين⁽¹⁾، والشيخ الطوسي في الغيبة⁽²⁾، والشيخ الطبرسي في الاحتجاج⁽³⁾، والشيخ الراوندي في الخرائج والجرائح⁽⁴⁾. والرد على هذه الدعوى أن يقال: إن الربط بين المعنى المطروح للغيبة، بحسب الأطروحتين السابقتين، وبين «من ادعى الرؤية فلا تصدّقه، بل هو كذاب مفتر»؛ يخلص إلى أنه يمكن حمل الرؤية الواردة في هذا التوقيع على أحد هذه المحامل، وهي:

المحمل الأول: أن المقصود من الرؤية الرؤية مع السفارة والنيابة؛ يعني من ادعى أنه رآني وأناي وكلته فلا تصدّقه؛ لأن المفروض أنه في زمن الغيبة الكبرى لا توجد نيابة شخصية؛ يعني أن الإمام ﷺ لم يستنب شخصاً بعينه، وإنما النيابة العامة للفقهاء العدول.

المحمل الثاني: أن المقصود بالرؤية الرؤية التي يراد منها ترتيب آثار معينة على قول الرائي؛ لأن هذا أمر سيؤدّي إلى فتح باب تصديق دعوى كل من يدعي الرؤية فيما يُنقل عن الإمام، وهذا ما سوف يولّد إرباكاً كبيراً في الأحكام وفي عقائد ومفاهيم الشريعة الإسلامية.

ومن المعلوم أنه، في زمن الغيبة الكبرى، من رأى الإمام ﷺ، وأيقن في ما بينه وبين

(1) الشيخ الصدوق، كمال الدين وتمام النعمة، مصدر سابق، ص 516.

(2) الشيخ الطوسي، الغيبة، مصدر سابق، ص 395.

(3) الشيخ الطبرسي، الاحتجاج، مصدر سابق، ج 2، ص 297.

(4) قطب الدين الراوندي، الخرائج والجرائح، مصدر سابق، ج 3، ص 1129.

الله أنه رأى الإمام، فرويته حجة عليه. أما سائر الناس فلا يكون ذلك حجة عليهم.

المحمل الثالث: أنه من ادعى الرؤية باعتبار أن الذي يدعي الرؤية يتكلم عن أنه متيقن برؤية الإمام (عليه السلام)، يقول: رأيتُه هو، وهذا بحسب الظاهر من كثير من الروايات الواردة أنه تشخيص يقيني لمن يرى الإمام في زمن الغيبة الكبرى، والتشخيص اليقيني عادة لا يحصل، والظن القوي يحصل، حتى العلماء الذين نُقلت عنهم قضايا كثيرة، وقصص كثيرة أنهم التقوا بالإمام (عليه السلام)، لم يُنقل عنهم بعنوان اليقين، بل يُنقل قضية يظهر من قرائن فيها أن الذي رآه هو الإمام (عليه السلام)، أما أن يجزم، فهذا ليس مألوفاً من طريقة علمائنا في نقل لقاءاتهم بصاحب الأمر (عليه السلام).⁽¹⁾

(1) الشيخ فاضل المالكي، الغيبة الصغرى والسفراء الأربعة، مصدر سابق، ص 61.

المفاهيم الرئيسة

1. إن في غيبة الإمام المهدي ﷺ أطروحتين، وهما: أطروحة خفاء الشخص: وهي أن الإمام المهدي ﷺ يختفي جسمه عن الأنظار. فهو يرى الناس ولا يرونه، وعلى الرغم من أنه قد يكون موجوداً في مكان، إلا أنه يُرى المكان خالياً منه. والثانية: أطروحة خفاء العنوان: والمقصود بها أن الناس يرون الإمام المهدي ﷺ بشخصه من دون أن يكونوا عارفين أو ملتفتين إلى حقيقة.
2. استدل على ترجيح أطروحة خفاء العنوان بالأخبار التي تؤكد كلها على صحة هذه الأطروحة. وإلا فلا يمكن فهم تلك الروايات، وتوجيهها على الأطروحة الثانية.
3. إن رؤية الإمام المهدي ﷺ في الغيبة الكبرى، لا تكون بمجرد حصول إرادة عند المكلف لرؤيته. وبناءً على الأطروحة الأولى، لا يمكنه رؤيته ﷺ إلا بوجود مصحلة خاصة يراها المهدي ﷺ. وبحسب الأطروحة الثانية يكون لدينا ثلاثة مستويات من المقابلة: مقابلته بشخصية ثانية، مقابلته بصفته الحقيقية من دون الالتفات إلى أنه المهدي، ومقابلته بصفته الحقيقية مع الالتفات إلى أنه المهدي ﷺ.
4. أكد العلماء على إمكانية رؤية الإمام المهدي ﷺ، واستدل على ذلك بروايات عدة تشير إلى إمكانية رؤيته ﷺ، ويؤيده ما ورد من رؤية العديد من العلماء والصالحين له ﷺ.
5. لقد استدل على نفي رؤية الإمام بدعوى أن المشاهدة الواردة في التوقيع هي الرؤية، إلا أن الربط بين المعنى المطروح للغيبة وبين «من ادعى الرؤية فلا تصدقه»، يؤدي بنا إلى حمل العبارة على أحد ثلاثة محامل، وهي: المحمل الأول: أن المقصود من الرؤية الرؤية مع السفارة والنيابة. المحمل الثاني: أن المقصود بالرؤية الرؤية التي يُراد منها ترتيب آثار معينة على قول الرائي. المحمل الثالث: اعتبار أن الذي يدعي الرؤية يتكلم عن أنه متيقن برؤيته ﷺ.



سفارة البدعة



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

انقطاع السفارة بعد عصر الغيبة الكبرى

اتفق الشيعة منذ القدم على انقطاع كل سفارة أو نيابة عن صاحب الامر (عليه السلام) ودليلهم في ذلك التوقيع الصادر من الامام المهدي الى السفير الرابع علي بن محمد السمرى (عليه السلام).

وقد استدّلوا على ذلك بعدة أدلة، ولعلّ العمدة فيها هي الرواية المعروفة بتوقيع السمرى والمشهورة في كتب الحديث ونصها:

عن أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه قال: حدثني أبو محمد الحسن بن أحمد المكتب قال: كنت بمدينة السلام في السنة التي توفي فيها الشيخ أبو الحسن علي بن محمد السمرى (عليه السلام) فحضرته قبل وفاته بأيام فأخرج إلى الناس توقيعاً نسخته: "بسم الله الرحمن الرحيم يا علي بن محمد السمرى أعظم الله أجر إخوانك فيك: فانك ميت ما بينك وبين ستة أيام فاجمع أمرك ولا توص إلى أحد فيقوم مقامك بعد وفاتك، فقد وقعت الغيبة التامة فلا ظهور إلا بعد إذن الله تعالى ذكره وذلك بعد طول الامد وقسوة القلب وامتلاء الارض جوراً وسيأتي شيعتي من يدعي المشاهدة ألا فمن ادعى المشاهدة قبل خروج السفىاني والصيحة فهو كذاب مفتر، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم".

قال: فنسخنا هذا التوقيع وخرجنا من عنده فلما كان اليوم السادس عدنا إليه وهو يجود بنفسه، فقليل له: من وصيك من بعدك؟ فقال: لله أمر هو بالغه وقضى فهذا آخر كلام سمع منه رضي الله عنه وأرضاه^(١).

وقد عمل فقهاءنا بهذه الرواية، فرواها هم الشيخ الصدوق (رحمته) وشيخه أبو محمد الحسن بن أحمد المكتب الذي ذكره مترضياً كما جاء في كتابه عيون الاخبار حيث قال:

حدثنا محمد بن موسى المتوكل (رحمته) ومحمد بن محمد بن عصام الكليني وأبو محمد الحسن بن أحمد المؤدب وعلي بن عبد الوراق وعلي بن أحمد بن محمد بن عمران الدقاق (رحمته)^(٢).

ويقول السيد محمد علي الأبطحي عندما ترجم له:

الحسين بن إبراهيم بن أحمد بن هشام المؤدب المكتب، ذكره ابن حجر في لسان الميزان ج ٢ / ٢٧١ قائلًا: الحسين بن إبراهيم بن أحمد روى عن أبي الحسين محمد بن جعفر الاسدي وغيره قال علي بن الحكم في مشايخ الشيعة: كان مقيماً بقم، وله كتاب في الفرائض أجاد فيه، وأخذ عنه أبو جعفر محمد بن علي بن بابويه وكان يعظمه. قلت: لم أقف له على ترجمة في كتب أصحابنا غير علي بن الحكم على ما

(١) بحار الأنوار ج ٥١ ص ٣٦١.

(٢) عيون اخبار الرضا: ج ١ ص ١٨٨.

ذكره ابن حجر وكان الحسين من مشايخ الصدوق (ره) روى عنه في كتبه كثيرا مترضياً مترحماً عليه. وقد كناه بأبي محمد كما في الاكمال باب ٤٩ / ٤٧٦ قائلا: أبو محمد الحسين بن احمد المكتب حدثنا ابو محمد الحسن ابن احمد المكتب (رحمته) قال كنت بمدينة السلام الخ^(١).

وفي هذا النص دلالة واضحة في أن كل من يدعي السفارة أو النيابة في عصر الغيبة وقبل الصيحة والسفياي فهو مفتر كذاب، وعدم الاعتناء بدعوته، وبما أن أحمد إسماعيل يدعي السفارة قبل العلامتين المذكورتين فالواجب هو تكذيبه.

فعلى هذا تكون الرواية صحيحة ولا إشكال في سندها بل هناك مجموعة من الشواهد تشير الى صحتها مثلاً:

١. اشتملت هذه الرواية على ذكر وفاة السفير الرابع السمرى كما جاء في نصها:

«أعظم الله أجر إخوانك فيك، فإنك ميّت ما بينك وبين ستّة أيّام»، وبالتأكيد فإن هذا إخبار بالغيب وهو أمر معجز لا يمكن صدوره الا من قبل الامام (عليه السلام)، وهذه الواقعة لم تكن بمعزل عن الناس او هو الشخص الوحيد الذي وصلها كتاب الامام (عليه السلام) بل الذي يقطع به ان الناس كان عندهم علم بهذا، وهذا ما يدل عليه مقطع من الرواية حيث جاء فيها (فحضرت قبل وفاته بأيّام، فأخرج إلى الناس توقيعاً)،

(١) تهذيب المقال في تنقيح كتاب الرجال ج ٢ ص ٢٧٣.

فهل يمكن ان يكون حدث بهذا المستوى من الالهية يخفى على الشيخ الصدوق سيما وإنه في تلك الفترة شاباً في عمر الثمانية عشر عاماً؟

٢. إن هذا الخبر بلغ من الشهرة حتى تناقله أساطين علماء الامامية كالشيخ الطوسي في (الغيبة)، والشيخ الصدوق (تتمة) في (كمال الدين وتمام النعمة)، والشيخ الطبرسي في (الاحتجاج).

٣. لا يوجد تنافي بين هذه الرواية والروايات الاخرى الصحيحة الثابتة عن المعصومين (عليه السلام) فقد دلت جملة منها على غيبتين لصاحب الامر (عليه السلام) فعن عبد الواحد بن عبد الله قال: حدثنا أحمد بن محمد بن رباح، قال: حدثنا أحمد بن علي الحميري قال: حدثنا الحسن بن أيوب، عن عبد الكريم بن عمرو، عن العلاء بن رزين، عن محمد بن مسلم الثقفي، عن الباقر أبي جعفر (عليه السلام) أنه سمعه يقول: " إن للقائم غيبتين يقال له في إحداهما: هلك ولا يدري في أي واد سلك " (١).

وعن محمد بن يعقوب قال: حدثنا محمد بن يحيى ؛ وأحمد بن إدريس، عن الحسن ابن علي الكوفي، عن علي بن حسان، عن عبدالرحمن بن كثير، عن المفضل بن - عمر قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: " إن لصاحب هذا الامر غيبتين، يرجع في إحداهما إلى أهله والاخرى يقال: هلك، في أي واد سلك، قلت: كيف نضع

إذا كان ذلك؟ قال: إن ادعى مدع فاسأله عن تلك العظائم التي يجب فيها مثله^(١).

٤. إن السفير الرابع علي بن محمد السمرى لم يعهد الى أحد من بعده ولم يوكل اليه أمور السفارة، فقد روى المجلسي (تَبَيَّنَ) في بحاره قال: وأخبرني محمد بن محمد بن النعمان والحسين بن عبيد الله، عن أبي عبد الله أحمد بن محمد الصفواني قال: أوصى الشيخ أبو القاسم إلى أبي الحسن علي بن محمد السمرى فقام بما كان إلى أبي القاسم فلما حضرته الوفاة، حضرت الشيعة عنده وسألته عن الموكل بعده ولمن يقوم مقامه، فلم يظهر شيئاً من ذلك وذكر أنه لم يؤمر بأن يوصي إلى أحد بعده في هذا الشأن^(٢).

٥. إن شيعة أهل البيت (عليهم السلام) سلموا بنص هذه الرواية واعتبروا أن موت السمرى هو بداية الغيبة الكبرى، فليس في تراثهم الروائي أو العقائدي أي ذكر لمسألة السفارة الخاصة في هذه الفترة.

أقوال علماء الامامية في انقطاع السفارة:

١ [الشيخ أبو القاسم بن محمد بن قولويه (تَبَيَّنَ):

(١) نفس المصدر.

(٢) بحار الأنوار / جزء ٥١ / صفحة ٣٦٠.

حكى الشيخ الطوسي في كتاب الغيبة عن الشيخ أبي القاسم بن محمد بن قولويه . صاحب كتاب كامل الزيارات، وهو أستاذ الشيخ المفيد، وكان زعيم الطائفة في وقته معاصراً للصدوق في أوائل الغيبة الكبرى، قال: "إِنَّ عِنْدَنَا أَنَّ كُلَّ مَنْ ادَّعَى الْأَمْرَ بَعْدَ السَّمَرِيِّ . وَهُوَ النَّائِبُ الرَّابِعَ . فَهُوَ كَافِرٌ مَنَّمَسٌ، ضَالٌّ مُضِلٌّ" (١).

٢ [الشيخ ابن أبي زينب محمد بن ابراهيم النعماني (مُتَرَشِّطٌ):

والغيبة الثانية هي التي ارتفع فيها أشخاص السفراء والوسائط للأمر الذي يريد الله تعالى، والتدبير الذي بمضيه في الخلق، ولوقوع التمحيص والامتحان والبلبل والغربة والتصفية على من يدعى هذا الامر كما قال الله عز وجل: " مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ حَتَّىٰ يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ " (٢).

٣ [الشيخ محمد بن محمد بن النعمان المعروف بالشيخ المفيد، (مُتَرَشِّطٌ):

والقائم بالحق المنتظر لدولة الايمان وله قبل قيامه غيبتان: أحديهما أطول من الاخرى، كما جاءت بذلك الاخبار، فأما القصرى منهما منذ وقت مولده إلى انقطاع السفارة بينه وبين شيعته وعدم السفراء بالوفاة (٣).

(١) فقه علائم الظهور ص ١١ .

(٢) الغيبة ص ١٧٤، والآية: آل عمران: ١٧٩ .

(٣) الارشاد في معرفه حجج الله على العباد ج ١ ص ٣٢٤ .

معنى المشاهدة في توقيع السمري

ان المراد بالمشاهدة ليس المشاهدة البصرية لشخص الامام المهدي (عليه السلام) فالكثير من الأخبار دلت على تشرف جملة من الناس بلفائه الشريف، لكن المعنى المراد من المشاهدة هو السفارة أو النيابة عن الامام المهدي (عليه السلام) وهذا ما يراه العلامة المجلسي (رحمته الله)، فيقول:

لعله محمول على من يدعي المشاهدة مع النيابة وإيصال الاخبار من جانبه (عليه السلام) إلى الشيعة، على مثال السفراء لئلا ينافي الاخبار التي مضت وستأتي فيمن رآه (عليه السلام) والله يعلم^(١).

لكن قد يرد إشكال على هذا التوجيه وهو: كيف يمكن حمل المشاهدة على السفارة أو النيابة مع العلم أن المشاهدة في اللغة لا تدل على أي من المعنيين فهناك الكثير من الناس قد تشرفوا برؤيته لكنهم لم يدعوا النيابة أو السفارة؟

والجواب عن ذلك: حتى لو قيل إن المشاهدة هي الرؤية البصرية فهذا التوجيه يستلزم بالضرورة نفي السفارة والنيابة، فكيف يكون الشخص سفيراً للإمام وهو لم يره قط؟ ثم على فرض أن يكون الكلام والتوجيه بين الامام وبين سفيره بواسطة غير الرؤية

(١) بحار الأنوار / جزء ٥٢ / صفحة ١٥١.

البصرية فإنَّ تكذيب من يدَّعي المشاهدة يستلزم أيضاً تكذيب من يدَّعي ما هو أعظم منها وهي السفارة بالأولوية.

بعض الأدلة والشواهد التي تدل أن المقصود بالمشاهدة هي النيابة والسفارة:

الشاهد الأول: إن هذه الرواية مدارها حول النيابة والسفارة انتهائها بموت علي بن محمد السمرى ولا دخل لها من قريب أو بعيد بمسألة الرؤية أو الالتقاء بالإمام (عليه السلام) وهذا ما يفهم من سياق كلام الإمام (عليه السلام) الوارد في التوقيع المقدس.

الشاهد الثاني: إن السفير الرابع علي بن محمد السمرى (عليه السلام) لم يصرح بوجود سفير يخلفه في منصبه، والمعروف أن المعهود بين السفراء الأربعة أنه كان أحدهم ينص على الآخر ما يعني أن زمن الغيبة الصغرى لم ينتهِ بعد، وبما أن السمرى لم يوصِ فهذا معناه انتهاء السفارة وبدء زمن الغيبة الكبرى.

الشاهد الثالث: إن الإمام المهدي (عليه السلام) أراد أن يحصن شيعته من أصحاب الدعوات المنحرفة التي تدعي الارتباط به زوراً وبهتاناً، فلذا نجد أن توقيع الشريف وصف المدعي بأنه (كذاب مفتر) وهذا ما يؤيد أن المقصود بالمشاهدة هو خصوص السفارة فليس كل من ادعى الرؤية البصرية ادعى السفارة.

وانما عبر عن السفارة بالمشاهدة لاختصاصها بالسفراء في زمن الغيبة الصغرى فهم فقط من كانوا يتشرفون برؤيته (عليه السلام) المباشرة لذا فكانت المشاهدة لازمة للسفارة فهي من باب تسمية الشيء بالازمة.

الشاهد الرابع: دل النقل سواء من الروايات الشريفة أو أخبار المؤمنين وبالأخص العلماء منهم على تشرفهم بلقاء الامام المهدي (عليه السلام) فيكون المقصود من أمر الامام (عليه السلام) هو تكذيب خصوص من ادعى السفارة.

شبهة ورد:

قد يقال أن قول الامام (عليه السلام) الوارد في التوقيع الصادر الى السمرى والذي جاء فيه:

(من ادعى المشاهدة قبل خروج السفينائي والصيحة فهو كذاب مفتر) فهذه القضية غير مسورة والقضية الغير مسورة لا تفيد الكلية بل تفيد الجزئية أي ليس كل من ادعى المشاهدة فهو كذاب؟!!

والجواب عن ذلك:

ان هذه القضية تسمى موجبة كلية وسورها موجود وهو كلمة (من) فهذه الكلمة تفيد العموم وتوجد الكثير من الآيات والروايات . بغض النظر عن هذا البيان . تفيد ان أمثال هكذا قضايا تفيد العمومية، كقوله تعالى:

(ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً فيها و غضب الله عليه ولعنه وأعد له عذاباً عظيماً) ^(١).

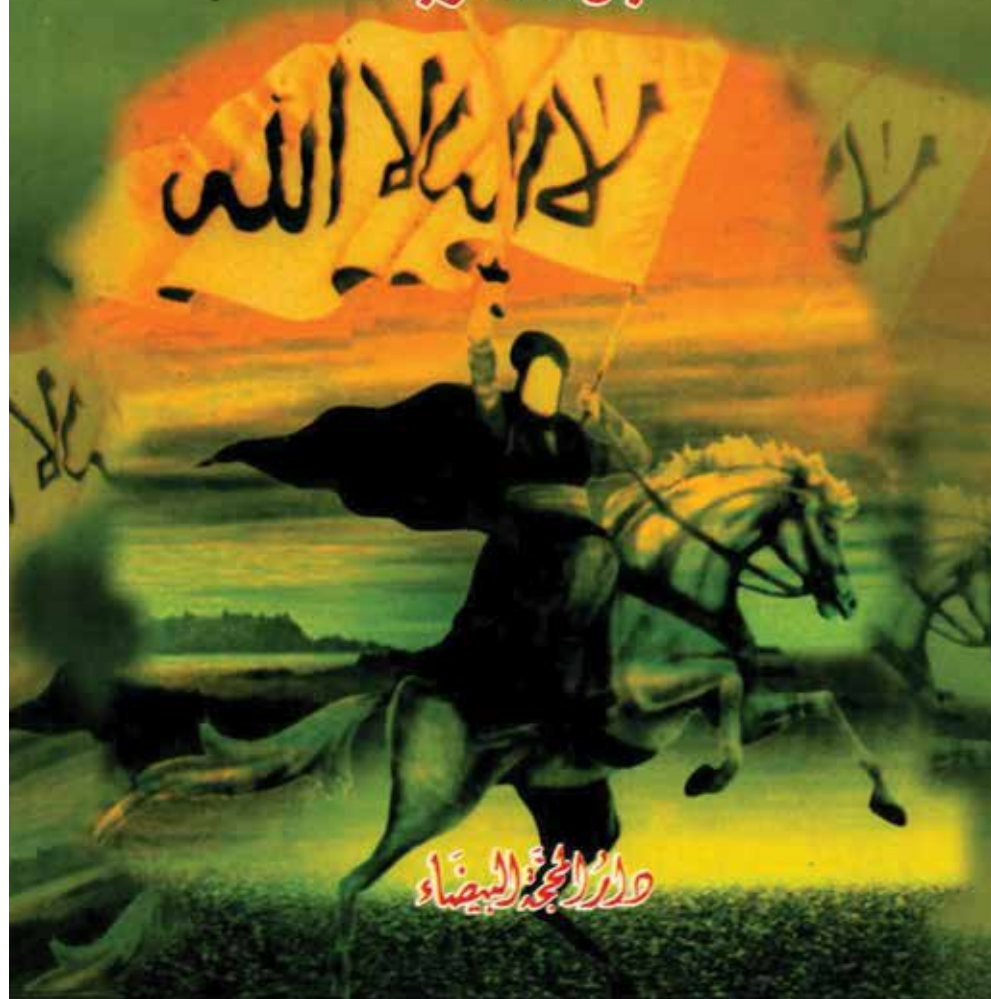
فهل يعقل أن يكون معنى كلام الباري تعالى أن بعض من يقتل المؤمنين يخلد في جهنم والبعض الآخر لا؟!

وكذلك حديث الغدير الشريف (من كنت مولاه فهذا علي مولاه) الذي لا يشك بعموميته حتى من لا يعرف القراءة والكتابة لأنه من غير المعقول أن يكون كلام رسول الله (ﷺ) موجهاً الى البعض دون البعض الآخر

الشيخ إبراهيم خازم العاملي

أنباء الحجة

عجل الله فرجه



جميع الحقوق محفوظة
الطبعة الأولى: ١٤٢٦ هجرية قمرية
الطبعة الثانية: ١٤٢٨ هجرية قمرية

حارة حريك - شارع الشيخ راغب حرب - قرب نادي السلطان

ص.ب: ٥٤٧٩ / ١٤ - هاتف: ٢٨٧١٧٩ / ٠٣ - تليفاكس: ٥٥٢٨٤٧ / ١

E-mail: almahajja@terra.net.lb

www.daralmahaja.com

info@daralmahaja.com



مناقشة مضمونية تمهيدية في خبر السمرى

ورد في توقيعه - عجل الله فرجه - لآخر نوابه الخواص قبل وقوع الغيبة الكبرى تكذيب المشاهدة، وسوف نتعرض لأكثر من هذه المناقشة المضمونية التمهيدية وذلك في الخاتمة إن شاء الله تعالى، ولكن لا بأس هنا بذكر هذه المناقشة المضرونية التمهيدية في توقيعه هذا عجل الله فرجه، فقد ذكر جماعة من الفضلاء حمل التكذيب في هذا التوقيع على تكذيب من

يدعى المشاهدة على نحو ما كان لنوابه الخواص في الغيبة الصغرى، وليس بنحو مطلق، فقد اتفقت لجماعة من الفقهاء والأولياء والعرفاء وخواص الشيعة، اتفقت المشاهدة وتواترت بطرق الثقة بل العدول بما لا يفضي إلى الشك في مثل ما رواه من قصص المشاهدات في زمن الغيبة الكبرى.

ولكن الحمل على هذا المعنى من دعوى المشاهدة المقصودة في التوقيع أي الحمل على أن تكون على نحو ما لنوابه الخواص، هذا الحمل موقوف على ثبوت التوقيع من جهة السند، ولو صح بسنده فإننا نلاحظ عبارة: وسيأتي شيعتي من يدعي المشاهدة، فإنها - على فرض التسليم بالورود بهذه الصيغة - ظاهرة في رد دعوى المشاهدة التي يدعيها غير الشيعي وقبول دعوى المشاهدة من الشيعي، فإن المأتي بدعوى المشاهدة هو شيعته - عجل الله فرجه - مما يعني في الفهم العرفي أن الآتي بدعوى المشاهدة هو من غير شيعته عجل الله فرجه، فيظهر أن غير الشيعي لا يشاهده قبل خروج السفيناني والصيحة، فمن قوله عجل الله فرجه: وسيأتي شيعتي نستظهر أن الشيعة سيأتون بمُدَّعي المشاهدة المأمور بتكذيبه وليس هم من سيأتون بها أي دعوى المشاهدة المأمور بتكذيبها، وقد نفهم منه من بعض الوجوه أن دعوى المشاهدة ممن هم من شيعته - عجل الله فرجه - غير مشمولة للأمر بالتكذيب، فلا يمكن تكذيبها، وهذا يوافق أدلة إمكانية المشاهدة التي سنسوقها في أخبار الخاتمة إن شاء الله تعالى، لكن يجاب عنه بالقول خلافاً لما استظهرناه: إنه لا وجه لتخصيص دعوى المشاهدة المأمور بتكذيبها بغير الشيعي لإمكانية صدور الدعوى الكاذبة من الشيعي، فإن بعض الشيعة ادعوا ذلك والعيان يغني عن البيان، وغاية ما يستوجب ادعاء المشاهدة المحضة الفسق ما لم يفض إلى إدخال ما ليس من الدين في الدين، ولا يمكن إخراج أمثال هؤلاء عن التشيع لمجرد هذه الدعوى فاعتبارهم من فساق الشيعة أوجه، إلا إذا قلنا: إن من شروط التشيع عدم ادعاء المشاهدة المحضة، فحينئذ لا يقال لمدعي المشاهدة المحضة أنه شيعي، وله وجه في قبوله، إلا أن أحداً لم يلتزم به، وعليه فاعتبار

مدعي المشاهدة المحضة من فساد الشيعة أوجه، والله العالم، علماً بأن المشاهدة المدعاة قد تكون مفضية لإدخال ما ليس من الدين في الدين بنحو تُنَكَّرُ فيه بعض الضرورات، فلو كانت المشاهدة المدعاة كذلك فهي مع الإصرار وعدم الندم والتوبة والرجوع تكون مما يُخرج المدعي عن رتبة الشيعة، ويكون من مصاديق ما استظهرناه من قوله - عجل الله فرجه - في التوقيع: وسيأتي شيعتي.

وقد التوقيع من الناحية الزمنية الدعوى المأمور بتكذيبها بدعوى المشاهدة في مرحلة ما قبل خروج السفيناني والصيحة، وهاتان العلامتان وإن كانتا من العلامات الحتمية قبل ظهوره عجل الله فرجه، لكن ثمة فترة زمنية تفصل بين ظهوره - عجل الله فرجه - والعلامتين، وقد تطول هذه الفترة إن شاء الله سبحانه أن يشملهما بالبداء، فإن إمكانية أن يبدو له عز وجل في هاتين العلامتين واردة على ما سنستدل عليه في نبا العلامات الحتمية، فهذا التقييد في التوقيع بهذه المرحلة دليل على إمكانية المشاهدة من غير من هو من الشيعة في هذه المرحلة، أي ما بين العلامتين والظهور بناءً على الفهم الذي قدمناه، وإذا كان هذا القيد دليلاً على ذلك - أي إمكانية مشاهدة غير الشيعي في هذه المرحلة - فمن باب أولى أن يكون دليلاً على إمكانية المشاهدة من الشيعي في هذه المرحلة، وعلى كل حال هذه مناقشة مضمونية تمهيدية في خبر السمرى، وسيأتي مزيد عليها في الخاتمة إن شاء الله تعالى.

وبالعودة إلى الحديث حول نوابه - عجل الله فرجه - نقول: إن العلماء والفقهاء اصطلاحوا على تسمية نيابة النواب الأربعة بالنيابة الخاصة له - عجل الله فرجه - في مقابل النيابة العامة التي تكون للفقهاء العدول الأمناء على حلال الله وحرامه في زمن الغيبة الكبرى، ونحن لم نجد ما يمكن الإعتماد عليه لإثبات النيابة الخاصة لغير هؤلاء الأربعة، وإن سبقت الإشارة لما نقله المحقق الخوانساري أعلى الله مقامه، ولكننا لم نقف على مستنده، وهو من الأقوال النادرة، وسوف نذكر في الخاتمة أحوال بعض

من ادعوا النيابة الخاصة له - عجل الله فرجه - في الغيبة الصغرى، وأما بالنسبة لنوابه العامين في زمن الغيبة الكبرى وحدود نيابتهم فقد بحثها الفقهاء في الكتب الفقهية الإستدلالية، وأكثروا فيها الكلام، ولما كان الخوض في بحثها في هذا البحث يخرجنا عن مقصدنا تركنا لمن أراد الإطلاع على ذلك أن يعود إلى ما صنفوه من المصنفات في هذه المسألة.

والخلاصة: بدأت غيبته الكبرى - عجل الله فرجه - بموت السمرى، وقد مد الله عمره الشريف - عجل الله فرجه - لحين الإذن له بالخروج والظهور، وسنبحث في النبأ التالي الوجه في ذلك، والله المسدد.



المطلب الثالث

في إثبات إمكانية المشاهدة

تواترت الأخبار بين المؤرخين والمحدثين على اتفاق المشاهدة لطلعته الرشيدة وغرته الحميدة - عجل الله فرجه - عند مولده وبعد ولادته لحين وفاة أبيه عليه السلام، وعند صلاته على أبيه عليه السلام رآه كل الملائكة، وأما إمكان المشاهدة في الغيبة الصغرى، فمن أظهر أدلة ذلك ما اتفق لسفراته الأربعة، وهذا الكلام تام في حدود الغيبة الصغرى، فما بال الكلام في إمكانية المشاهدة في الغيبة الكبرى؟

إنقسمت أقوال العلماء في ذلك بين قائل بإمكانية المشاهدة في الغيبة الكبرى وقائل بعدم إمكانية ذلك، واستدل المانعون من إمكانية المشاهدة في الغيبة الكبرى بخبر السمري رابع السفراء الأربعة، وهو الذي ذكرناه في أنباء ما قد سبق والذي أخبر الحجة - عجل الله فرجه - فيه السمري بدنوا أجله رضوان الله عليه، وكان آخر توقعاته - عجل الله فرجه - للسمري، وجاء فيه:

يا علي بن محمد السمري إسمع أعظم الله أجر إخوانك فيك، فإنك ميت ما بينك وما بين ستة أيام، فاجمع أمرك ولا توصي إلى أحد يقوم مقامك بعد وفاتك، فقد وقعت الغيبة التامة^(١)، فلا ظهور إلا بعد إذن الله تعالى ذكره، وذلك بعد الأمد، وقسوة القلوب، وامتلاء الأرض جوراً، وسيأتي من شيعتي^(٢) من يدعي المشاهدة، ألا فمن ادعى المشاهدة قبل

(١) وفي بعض كتب الغيبة وردت عبارة: الغيبة الثانية، بدلاً من عبارة: الغيبة التامة.

(٢) وقع خلاف ذريع في هذا القيد بين مرويات كتب الغيبة، فالبعض رواه بصيغة:

وسيأتي شيعتي، وهو الراجح، وقد رويناها آنفاً، والبعض رواه بصيغة: لشيعتي،

والبعض: في شيعتي، والبعض - وهو المروي هنا - من شيعتي ولعله تصحيف من

الناسخ والله العالم.

خروج السفيناني والصيحة فهو كذاب مفترٍ ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم^(١).

سند خبر السمرى

قيل: هو من المراسيل، أي لا سند له، والواضح خلاف ذلك لأن شيخنا الثقة الصدوق - أعلى الله مقامه - رواه بسنده عن شيخه أبي محمد الحسين بن أحمد المكتب، عن أبي الحسن علي بن محمد السمرى، وكذا رواه بنفس الإسناد الشيخ الطوسي - أعلى الله مقامه - في كتابه الغيبة، وعليه فالقول بأنه من الأخبار المرسلة ليس صحيحاً.

وقيل: هو من الصحاح كما عن المحقق الأصفهاني^(٢)، وسوف يأتي الجواب عن هذا المدعى في التحقيق الآتي إن شاء الله سبحانه.

ولقد وقع الخلاف بين علماء رجال الحديث في راوي هذا الخبر^(٣) بعد التسليم بوجود سند له على ما قدمناه.

فالبعض من علماء رجال الحديث قال بأن راويه هو أبو محمد الحسين، واعتبره هذا البعض هو الأصح في أقوال إسم راوية الخبر، واعتبر أن ما أسنده الصدوق - أعلى الله مقامه - في نقله للخبر، ما أسند فيه روايته إلى الحسين هو الصحيح، والحال أن الصدوق - أعلى الله

(١) الغيبة للطوسي، ص ٣٩٥، الطبعة المحققة، وكمال الدين وتمام النعمة للصدوق، ج ٢، ص ٥١٦، والإحتجاج للطبرسي، ج ٢، ص ٢٩٧، وبحار الأنوار للمجلسي، ج ٥١، ص ٢٦٠، ح ٣، وإثبات الهداة للحر العاملي، ج ٣، ح ١١٢ ص ٦٩٣، والخرائج للراوندي، ج ٣، ص ١١٢٨، الطبعة المحققة، وجنة المأوى للنوري، ص ٣١٨، وكشف الغمة في معرفة الأئمة عليهم السلام للأربلي، ج ٢، ص ٢٣٠، وإعلام الورى للطبرسي، ص ٤١٧، وثاقب المناقب لابن حمزة، ص ٤٦٤، الطبعة المحققة.

(٢) مكيال المكارم للموسوي، ص ٥٤٢، وص ٥٤٣.

(٣) تهذيب المقال للأبطحي، ج ٢، ص ٣٧٣، وص ٣٧٤.

مقامه - رواه عن الحسين، لكن الشيخ الطوسي - أعلى الله مقامه - بعد نقله للخبر عن الصدوق - أعلى الله مقامه - بصيغة راويه الحسين، استنسب أن يكون إسمه الحسن لكون اسم الحسن أكثر ملائمة مع تكنيته بأبي محمد بن أحمد المكتب.

ويرد على ما استنسبه الشيخ الطوسي - أعلى الله مقامه - بعدم وجود ملازمة بين التكنية بأبي محمد والتسمية بالحسن، واتفاق ذلك للإمام أبي محمد الحسن بن علي المجتبى عليه السلام، ولالإمام أبي محمد الحسن بن علي العسكري عليه السلام، ليس دليلاً على لزوم تسمية الحسن لكل من يكنى بأبي محمد، ولا على التكنية بأبي محمد لكل من سمي بالحسن، وشاهده أعراف الناس التي تنفي مثل هذه الملازمة، وعليه فيكون ما استنسبه الشيخ الطوسي - أعلى الله مقامه - تحكم لا دليل عليه، ومنه يبقى الخلاف قائماً في تسمية راوي هذا الخبر، وإن كان الأصل ما رواه الصدوق - أعلى الله مقامه - لكونه من مشايخه، وسماه بأبي محمد الحسين كما في إسناده للخبر في نقله له.

وكما وقع الخلاف في تسمية راوي الخبر فيما بينهم، وقع الخلاف في لقبه، فقليل : المكتب نقلاً عن الصدوق - أعلى الله مقامه - في كتابه الخصال، وعيون أخبار الرضا عليه السلام، وقيل : المؤدب نقلاً عن الصدوق كذلك - أعلى الله مقامه - في كتبه معاني الأخبار، ومشيخة الفقيه، وعيون أخبار الرضا عليه السلام حيث ذكره فيه بلقب المؤدب أيضاً، وكذا استند القائلون بأن لقبه المؤدب بما نقله الصدوق - أعلى الله مقامه - في كتابه كمال الدين وتمام النعمة، وما نقله الطوسي - أعلى الله مقامه - في كتابه الغيبة، وما نقله صاحب كتاب لسان الميزان.

والأمر كما ترى فإن الصدوق - أعلى الله مقامه - ذكره بلقبين في كتاب واحد، ولا مانع من تعدد ألقابه فيكون ملقباً بالمكتب والمؤدب في آن معاً، فالقضية كما يقول علماء المنطق ليست مانعة جمع، فلا تكون مثل هذه المنقولات هي السبب للخلاف في راوية الخبر، بل أساس الخلاف ما نقوله في اسمه على نحو ما قدمناه.

وقد أورد الرجاليون له أكثر من إسم، وقالوا: تعدد أسمائه كان من باب التقية، وذكروا له أكثر من كنية ومن لقب كذلك لنفس الغاية، ومنه يمكن الدفع للخلاف فيه أصلاً لو أمكن إثبات مورد التقية، وإن كان الحال لا يسمح بالقول بالتقية في مثل هذا المورد لخطورة الموقف كونه تمهيد لغيبة الحجة - عجل الله فرجه - الكبرى لو صح ما في الخبر.

ووثقه بعض علماء رجال الحديث كونه من مشايخ الصدوق أعلى الله مقامه، ولأن الصدوق - أعلى الله مقامه - روى عنه كثيراً في كتبه مترضياً ومترحمًا، وقال أحد علماء رجال الحديث عنه: كان مقيماً بقم، وله كتاب في الفرائض أجاد فيه، وإن أبا جعفر محمد بن علي بن بابويه كان يعظمه، وإن حضوره عند السمری لرواية مثل هذا التوقيع يشعر بالخصوصية.

لكن البعض الآخر من علماء رجال الحديث اعتبره من المجاهيل، وقال على ما فهمناه من كلامه بأن مجرد رواية الصدوق - أعلى الله مقامه - عنه لا تثبت الوثاقة، فإن الصدوق - أعلى الله مقامه - روى عن غير الثقة أخباراً عديدة، وترحمه عليه وترضيه عنه لا يفيد الوثاقة في نقل الأخبار، فالترحم والترضي يجوز على غير الثقة من الشيعة كما يجوز على غير العدول، فهو نوع من الدعاء والطلب من الله عز وجل لكي يرضى ويرحم المدعو له، وأما كونه قد أجاد في كتابه الفرائض فإنه ليس من لوازم مثل هذه الإجابة الحكم بالوثاقة، فإن الإجابة هنا مبهمة ليس فيها ما يدل على الوجه فيها في قول من قال بأنه أجاد في كتابته عن الفرائض، ثم إن أريد من الإجابة القدرة العلمية المحضة، فإن القدرة العلمية المحضة هي صناعة من الصناعات وقد تتفق لغير الثقة في الرواية ونقل الأخبار.

ومن جهة أخرى فإن مجرد حضوره عند السمری ليس دليلاً على وثاقته، فقد حضر عند السمری لعناء بني العباس من الذين كانوا يطاردون الحجة - عجل الله فرجه - بغية قتله، وحتى حضر غيرهم من اللعناء عنده، فلا يكون مجرد حضوره عند السمری دليلاً على الوثاقة كما ادعاه البعض، ومن جملة الذين كانوا يحضرون عند السمری البابية لعنهم الله، الذين

ادعوا السفارة والنيابة الخاصة لأنفسهم على نحو ما فصلناه آنفاً، وكان هؤلاء يحضرون عند السمري ويروون بعض أخبار الحجة - عجل الله فرجه - لشييعته.

هذا ما فهمناه من ردود بعض علماء رجال الحديث على ما ادعاه آخرون في راويه، وأما حمل خبر السمري على التقية فوارد جداً لولا المحذور الذي ذكرناه فيما سبق، حيث أن الحال وخطورة الموقف لا يسمحان بإيراد مثل هذا الخبر على نحو التقية، إلا إذا فهمنا من أن الحجة - عجل الله فرجه - كذب مدعي المشاهدة من باب التقية على نفس المشاهد حتى يدفع بذلك عنه الأذى والعدوان، وهو من الرجحان بمكان لو تم إمكان الحمل على التقية في المورد، والله العالم.

ومن مجموع كل ما ذكرناه في سند الخبر لا يتم الاستدلال به على المنع من إمكانية المشاهدة، ويبقى الخلاف في راويه قائماً، وستأتي أدلة إمكانية المشاهدة من الأخبار المعتمدة متناً وسنداً.

وأما ما ورد - علاوة على ما تقدم - ما ورد من أن الصدوق - أعلى الله مقامه - كان يعظم راوي هذا الخبر، فإن مجرد التعظيم لا يدل على الوثاقة في نقل الأخبار، فإن التعظيم قد يكون لمن لا اختصاص له بالرواية والدراية ونقل أحاديث أهل البيت عليهم السلام، وغاية ما يفيد التعظيم حسن الراوي وكونه من الممدوحين لا من الثقة الرواة، نعم لو كانت الممدوحية والتعظيم في الرواية أمكن اعتبارها دليلاً على الوثاقة ولاختلف الحال حينها، ولكن لا يوجد ما يدل على هذه الخصوصية في كلام الصدوق أعلى الله مقامه، فتخصيص تعظيمه له بتعظيمه في الرواية هو تخصيص بغير مخصص فالتفت.

ثم على فرض القول بتمامية الخبر، وبأن راويه ثقة، وعدم ورود أي إشكال على متنه من الحمل على التقية وعدمها، فإن تعارضه مع أخبار إمكانية المشاهدة الآتية المعتمدة التي هي أكثر من الخبر والخبرين، تعارضه يمنع من

الإستدلال به، ثم هو خبر واحد على القول بحجيته يكون حجة من باب إفادة الظن لو تم من الناحية السندية بإثبات وثاقة راويه، وكونه خبراً واحداً لا ينهض في مقابل معارضة من أخبار إمكانية المشاهد الآتية فإنها مضافاً لا اعتبارها من الناحية السندية والدلالية، فإنها معاضدة بقصص وحكايات العدول والثقة من علماء وغير علماء، فتكون بهذا التعاضد مفيدة للوجدان القطعي، ومورثة للحزم والقطع بإمكانية المشاهدة لطلعته الرشيدة وغرته الحميدة - عجل الله فرجه - لمن كان له عقل أو ألقى السمع وهو شهيد.

دلالة خبر السمرى

لقد تقدم الوجه في حمل دلالة خبر السمرى على التقية، وأوضحنا بأن المورد لا يسمح بمثل هذا الحمل لخطورة المقام، ولأهمية ما يترتب عليه من آثار سيما كونه خاتمة لمرحلة وبداية للغيبة الكبرى، ومناقشة مثل هذا الحمل إنما تكون بعد التسليم بوثاقة راوي الخبر، وهذا - أي التسليم بوثاقة الراوي - مما لم تنتهي إليه من خلال ما تقدم، ولو انتهينا إلى وثاقة الراوي فحينها قد يرد احتمال الحمل على التقية بوجه يدرأ بها الأذى والعدوان عن الحجة - عجل الله فرجه - في مرحلة الغيبة الكبرى، أو يضاف وجه درأ الخطر عن نفس المشاهد أو مدعي المشاهدة، ولكن - كما ذكرنا - مثل هذا الحمل موقوف على إثبات وثاقة راوي الخبر من أساسه فتأمل.

وعلى فرض القول بعدم التقية لعدم احتمال المورد لإمكانية الحمل عليها - بعد فرض التسليم بوثاقة الراوي - فإن في دلالة الخبر الكلام الكثير، فإن الحجة - عجل الله فرجه - كذب مدعي المشاهدة، وقيد: مدعي المشاهدة يحتمل ادعاء المشاهدة بحق وادعاء المشاهدة بغير حق، ومع إمكان الجمع بين وجوه ما يستفاد من ظاهر دلالة الخبر، فإن حمل المشاهدة المدعاة على المشاهدة المدعاة بغير حق أوجه وأولى في المقام، فيكون المراد من الخبر تكذيب من يدعي المشاهدة بلا بينة من الله وبغير

حق، وبالفعل هذا ما نسب إلى العلامة المجلسي - أعلى الله مقامه - في بحار الأنوار^(١) حيث حمل المشاهدة في الخبر، المشاهدة مع ادعاء النيابة، وبأنه يوصل الأخبار منه - عجل الله فرجه - إلى شيعته على نحو ما كان لسفرائه الأربعة، والخبر نفسه دليل - لو سلمنا به سنداً ومتمناً - هو دليل على إمكانية المشاهدة، حيث إنه - عجل الله فرجه - لم ينفي فيه إمكانية المطلقة، بل قيد إمكانية المشاهدة بخروج السفيناني والصبيحة، وقد يقال من خلال سياق الخبر بأن المقصود بالمشاهدة مشاهدة الظهور النهائي وظهور الخروج المطلق بقيد ربطها بالعلامات الحتمية للظهور وهذا ممكن، غير أن عروض البداء للعلامات الحتمية كالسفيناني والصبيحة على نحو ما قررناه في أنباء البحث، عروض البداء لهذه العلامات يحول دون الأخذ بمثل هذا القول، على أنه لا مانع من اعتماد هذا التوجيه على فرض أن البداء ليس لازماً للعلامات الحتمية، فقد يبدو لله فيها وقد لا يبدو، فيكون غرض الإمام - عجل الله فرجه - هو تكذيب مدعي المشاهدة التي تسبق الظهور النهائي والخروج الأخير له - عجل الله فرجه - على أساس أن البداء غير لزومي للعلامات الحتمية فقد يبدو وقد لا يبدو، فقد يكون الأخذ بهذا الوجه على فرض التسليم بالخبر سنداً ومتمناً، قد يكون الأخذ به هو أقرب الوجوه التي تنفي التعارض بينه وبين أخبار إمكانية المشاهدة المعتمدة الآتية، والله العالم.

وأخيراً في بحث دلالة الخبر، هل المقصود من أن من يدعي المشاهدة هو كذاب من باب عدم إمكانية المشاهدة؟ أم المقصود به من باب ما قد تستلزمه المشاهدة المدعاة بغير حق من الإخبار عنه عجل الله فرجه؟

الظاهر الوجه الثاني لما تستلزمه المشاهدة المدعاة بغير حق من الإخبار عنه - عجل الله فرجه - لما فيه من الإفتاء عليه، مما يفضي إلى الإفتاء على الرسول ﷺ بل على الله عز وجل.

والظاهر أن القول بكذب مدعي المشاهدة هدفه حفظ مصادر الشريعة في عصر الغيبة، وحصر الرجوع إلى: رواة حديثنا فإنهم حجتني عليكم، على حد ما جاء في توقيعه عجل الله فرجه، والله المؤيد.

الرأي المختار

الثابت هو إمكانية مشاهدة طلعتة الرشيدة وغرته الحميدة عجل الله فرجه، وأثبت ذلك العلماء والمحدثون بأدلة كثيرة، ودلت على ذلك أخبار معتبرة عديدة عن أهل بيت العصمة والطهارة صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين، بل تواترت الحكايات والقصص بطرق الثقة والعدول على ذلك، وشاهده ثلة من فقهاء الإمامية فدلهم على حل معضلات المسائل العلمية، وظهر على جماعة من العلماء لينجي شيعته من الهلكة في مواطن عديدة، سيما ما تواتر من قصة ظهوره على يد أحد علماء البحرين ونحوه، ولست في معرض طرح ما جاء من حكايات وقصص، أو تواتر منها بطرق الثقة والعدول لأن ذلك يخرجنا عن المقصد، ومن أراد الإطلاع عليها فقد أعدت لبيانها كتب كثيرة.

أما الأخبار المعتبرة التي يمكن الاستدلال بها على الرأي المختار في إمكانية المشاهدة لطلعتة الرشيدة وغرته الحميدة - عجل الله فرجه - فعديدة.

منها: ما رواه الخصيبي عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال:

يظهر صاحب الأمر وليست في عنقه بيعة لأحد ولا عهد ولا عقد ولا ذمة، يغيب عن الخلق إلى وقت ظهوره، قال الراوي: يا أمير المؤمنين ألا يرى قبل ظهوره؟ قال عليه السلام:

بل يرى وقت مولده وتظهر براهين ودلائل، وتراه عيون العارفين بفضله الشاكرين الكاملين، ويبشر به من شك فيه^(١).

(١) النجم الثاقب للنوري، ج ٢، ص ٤٠٧، الطبعة المحققة.

أقول: فمورد السؤال الرؤيا له قبل ظهوره، وجوابه عليه السلام بأنه تراه عيون العارفين بفضل الشاكرين الكاملين، وعلل عليه السلام مثل هذه المشاهدات له أنها لكي يبشر به أهل الشك فيه، فالغاية من حصول المشاهدة دفع الشكوك عن وجوده المقدس عجل الله فرجه، وزيادة اليقين بحياته وبقائه عجل الله فرجه، وهذه ثمرة المشاهدة كما أشار إليه كلام أمير المؤمنين عليه السلام.

والرؤيا التي تنفي الشك فيه هي الرؤيا التي تكون بالعيان، ومن هنا فلا يمكن حمل كلام أمير المؤمنين عليه السلام عن الرؤيا، لا يمكن حمله على الرؤيا في عالم المنامات، فإن مثل هذه الرؤيا لا تنفي الشك فيه.

وافتح أمير المؤمنين عليه السلام كلامه عن إمكانية الرؤيا من حين مولده - عجل الله فرجه - يوحى بأن الرؤيا مستمرة طوال زمن حياته وممكنة طوال ذلك، والجواب من أمير المؤمنين عليه السلام هو عن السؤال حول إمكانية الرؤيا قبل الظهور عموماً بحسب ما يفهم منه، لذلك فالجواب يشمل إمكانية الرؤيا في فترة ما قبل الظهور كلها، وتخصيصها بمرحلة منها دون أخرى تخصيص بدون مخصص.

ومنها: ما روي بسند معتبر عن الإمام أبي عبد الله جعفر بن محمد الصادق عليه السلام، قال:

لا بد لصاحب هذا الأمر من غيبة، ولا بد له في غيبته من عزلة، وما بثلاثين من وحشة^(١).

أقول: قوله عليه السلام: وما بثلاثين من وحشة إثبات إمكانية مشاهدة

(١) الغيبة للطوسي، ص ١٦٢، ح ١٢١، والكافي للكليني، الأصول، ج ١، ص ٣٤٠، ح ١٦، وبحار الأنوار للمجلسي، ج ٥٢، ص ١٥٣، ح ٦، وص ١٥٧، ح ٢٠، والغيبة للنعماني، ص ١٨٨، باب ١٠، ح ٤١، وإثبات الهداة للحر العاملي، ج ٣، ص ٤٤٥، باب ٣٢، ح ٢٧، وجنة المأوى للنوري، ص ٣٢٠، وهذه المصادر روت هذا الخبر جميعاً بأدنى تفاوت فراجع.

هؤلاء الثلاثين له عجل الله فرجه، وهو دليل على أن المشاهدة حاصلة له على الدوام، ومن سياق الخبر يفهم أن عزلته - عجل الله فرجه - ترتفع بوجود هؤلاء الثلاثين من حوله.

ومنها: معتبرة المفضل بن عمر، قال: سمعت أبا عبد الله - عليه السلام - يقول:

إن لصاحب هذا الأمر غيبتين، إحداهما تطول حتى يقول بعضهم مات، ويقول بعضهم قتل، ويقول بعضهم ذهب، حتى لا يبقى على أمره من أصحابه إلا نفر يسير، لا يطلع على موضعه أحد من ولده ولا غيره إلا المولى الذي يلي أمره^(١).

أقول: قوله عليه السلام: إلا المولى الذي يلي أمره دليل على حصول المشاهدة من المولى الذي يلي أمره لطلعته الرشيدة وغرته الحميدة عجل الله فرجه، وقوله عليه السلام: لا يطلع على موضعه أحد من ولده دليل على أن له ولد، فهذه المعتبرة تدل على أن ولده - عجل الله فرجه - لا يطلعون على موضعه، وقد مر في نبأ كناه - عجل الله فرجه - التحقيق في مسألة الولد فراجع.

ومن يلي أمره - عجل الله فرجه - من مواليه لا يمكن حصره بالفرد الواحد، فإن الدليل لم يدل على أن للمولى الذي يلي أمره ما هو له - عجل الله فرجه - من طول العمر، فلا شك أن هناك موالٍ تعاقبوا على تولي أمره في طول هذه القرون المديدة لغيبته عجل الله فرجه، وتخصيص المولى الذي يلي أمره بسفرائه الأربعة في زمن الغيبة الصغرى لا يساعده ظهور المعتبرة، فإن الحديث فيها عن كلا الغيبتين، وليس الحديث عن مرحلة

(١) الغيبة للطوسي، ص ١٠٢، وص ١٦٢، الطبعة المحققة، والغيبة للنعماني، ص ١٧١، وإثبات الهداة للحر العاملي، ج ٣، ص ٥٠٠، ح ٢٨٠، وبحار الأنوار للمجلسي، ج ٥٢، ص ١٥٢.

الغيبة الصغرى فحسب، وقيد اطلاع المولى مقرون بالمرحلة التي لا يثبت فيها على العقيدة فيه - عجل الله فرجه - سوى نفر يسير، وهذا واضح في إرادة مرحلة الغيبة الكبرى.

ومنها: ما روي بسنده عن إسحاق بن عمار، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: للقائم غيبتان إحداها قصيرة والأخرى طويلة، الغيبة الأولى لا يعلم بمكانه فيها إلا خاصة شيعته، والأخرى لا يعلم بمكانه فيها إلا خاصة موالیه^(١).

ومنها: ما روي بسنده عن إسحاق بن عمار - أيضاً - قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: للقائم غيبتان إحداها قصيرة، والأخرى طويلة، الغيبة الأولى لا يعلم بمكانه إلا خاصة شيعته، والأخرى لا يعلم بمكانه فيها إلا خاصة موالیه في دينه^(٢).

أقول: ويظهر من الخبرين إمكانية مشاهدته - عجل الله فرجه - ممن ذكر فيهما، فالخواص في الغيبتين يتشرفون بلقائه - عجل الله فرجه - وتكون لهم الحظوة بمشاهدته، وكلا الخبرين يدلان على إمكانية المشاهدة في الغيبة الكبرى دلالة واضحة، وعلى أن هذه المشاهدة ميسورة لخواص موالیه أرواحنا فداه، وقد مر خبر إسحاق بن عمار الثاني في أخبار النبأ الثالث عشر.

ولو تبيننا التعبير بالغيبة التامة بدلاً من التعبير بالغيبة الثانية في خبر السمری - حيث ورد بالتعبرين في كتب الغيبة - فإن ذلك - أي الأخذ بعبارة الغيبة التامة - يزيد من إشكال الأخذ بمضمونه، فإن الغيبة التامة لا تكون لمن يشاهده العارفون بفضلله والشافكرون الكاملون، والثلاثون، ومن يلون أمره، وخواص موالیه.

(١) الكافي للكليني، الأصول، ج ١، ص ٣٤٠، كتاب الحجّة، باب في الغيبة،

ح ١٩.

(٢) الغيبة للنعماني، ص ١٧٠، ح ١.

وإن قلت: إن إطلاع خواص مواليه على مكانه كما يكون بالمشاهدة يكون بغير المشاهدة، كإخبار أهل البيت عليهم السلام للخواص عن مكانه بنحو الإجمال أو التفصيل من خلال الأخبار المتلقاة بالوسائط عبر اختلاف الأزمنة والأمكنة والأشخاص، فأما إخبارهم عليهم السلام بنحو الإجمال كأن يُطلعوا شيعتهم على مكانه - عجل الله فرجه - بدون تحديد الزمان المعين الخاص لحضوره - عجل الله فرجه - في المكان المعين، كأن يخبروا عليهم السلام بتواجده - عجل الله فرجه - في جنائز المؤمنين وفي تشييعهم وأنه - عجل الله فرجه - يصلي عليهم، فمثل هذا الإخبار الإجمالي بمكانه - أرواحنا فداه - قد صدر من أهل البيت عليهم السلام عموماً، ودلت عليه أخبار عدة عنهم عليهم السلام رواها ثلة من المؤرخين والمحدثين كابن شهر آشوب^(١)، والقطب الراوندي^(٢)، وابن حمزة الطوسي^(٣)، وغيرهم حيث رووا أخباراً عدة عن أهل بيت النبوة ومعدن الرسالة عليهم السلام يذكر فيها حضور المعصومين عليهم السلام عموماً عند جنائز المؤمنين لتشييعهم والصلاة عليهم ونحوه، وكذا وردت أخبار عن حضوره - عجل الله فرجه - موسم الحج في كل عام، وفي مسجد السهلة في كل ليلة أربعاء، ونحو ذلك، فمثل هذا الإخبار الإجمالي تحقق من أهل البيت عليهم السلام عموماً في مكانه عجل الله فرجه، أما الإخبار التفصيلي فلم يثبت شيء منه عنهم عليهم السلام.

وعليه فإطلاع خواص مواليه على مكانه - عجل الله فرجه - بغير طريق المشاهدة ممكن عن طريق الإخبار الإجمالي الغير محدد بالزمان والمكان المعين بالخصوص، أما إطلاعهم عن طريق الإخبار التفصيلي فهذا مما لم

(١) مناقب آل أبي طالب، ج ٤، ص ٢٩١.

(٢) الخرائج والجرائح، ج ١، ص ٣٢٨، وص ٣٣١.

(٣) مدينة المعاجز للبحراني، ص ٤٦٠، وص ١٠٦ من الطبعة الحجرية، وإثبات

الهداة للحر العاملي، ج ٥، ص ٥٧٥، ح ١٤٤، وبحار الأنوار للمجلسي، ج

٤٧، ص ٢٥١، ح ٢٣، وج ٤٨، ص ٧٣، ح ١٠٠.

يدل عليه دليل فيكون إطلاعهم بدون سبق الإخبار التفصيلي من أهل البيت عليه السلام عموماً، وعليه فحمل معنى اطلاع خواص مواليه في خبري إسحاق بن عمار المتقدمين على معنى الإخبار التفصيلي - على النحو الذي بيناه - يكون على خلاف ما يمكن أن يُستظهر من بطون هذين الخبرين، أو بعبارة أخرى تخصيص معنى الخبرين بهذا الحمل تخصيص بغير مخصص، وهو في معنى الإخبار الإجمالي يُحتمل فتتسع له دائرة بطون الخبرين، أما في معنى الإخبار التفصيلي فلم يدل عليه دليل من أخبار أهل بيت العصمة عليهم السلام، ثم إن مثل هذا الإخبار التفصيلي لو كان منهم عليهم السلام لتنافى مع شروط الغيبة، فلا يمكن اجتماع غيبته - عجل الله فرجه - مع مثل هذا الإخبار التفصيلي، وكيف يكون غائباً من كان شيعته على علم تفصيلي بموضعه؟

إلا أن يقال: إن اطلاع خواص مواليه - عجل الله فرجه - على موضعه بالعلم التفصيلي الخاص بهم دون سواهم لا يُنافي الغيبة، أما في حال العلم التفصيلي عند عموم شيعته - عجل الله فرجه - فالمنافاة هي من المسلمات، ويجاب عنه بالقول: إن مثل هذا العلم التفصيلي الخاص بالمطلعين على موضعه - عجل الله فرجه - لم يثبت بدليل يحسن السكوت عليه، فإن الإخبار التفصيلي لم يثبت لا لخواص مواليه - عجل الله فرجه - ولا لعموم الشيعة.

ومن جملة الأدلة التي يمكن الاستدلال بها على إمكانية المشاهدة إتصافه - عجل الله فرجه - بأنه مجيب المضطر، ومغيث الملهوف، ومقتضاه مشاهدته لكي تحصل الإجابة والإغاثة في كثير من الأحوال، على أنه - عجل الله فرجه - من الممكن أن يجيب المضطر ويغيث الملهوف بدون تحقق المشاهدة في كثير من الأحوال أيضاً، وقد يقال: إن الولاية التكوينية الثابتة عندنا وعند المشهور له - عجل الله فرجه - تعين على إمكانية الإجابة والإغاثة بدون المشاهدة، وقد تتفق المشاهدة من الداعي المضطر، والمستغيث الملهوف، قد تتفق هذه المشاهدة منه ولكن دون أن

يعرفه عجل الله فرجه، كما هو حال الكثير ممن تواترت قصصهم من الذين أجيبوا وأدركوا وأغيثوا ممن يجهلون.

ومن جملة الأدلة على إمكانية المشاهدة عموم خبر أبي المغرا، عن الإمام أبي الحسن موسى بن جعفر الكاظم عليه السلام، قال أبو المغرا: سمعته يقول:

من كانت له إلى الله حاجة، وأراد أن يرانا، وأن يعرف موضعه من الله، فليغتسل ثلاث ليال يناجي بنا فإنه يرانا، ويغفر له بنا، ولا يخفى عليه موضعه ^(١).

أقول: وقد روي هذا الخبر عن أبي المغرا وهو حميد بن المثنى الصيرفي، وقد ذكره النجاشي في رجاله قال: حميد بن المثنى أبو المغرا العجلي، وقال: كوفي تقي ثقة، وذكره الطوسي في الفهرست فقال: حميد بن المثنى العجلي الكوفي يكنى أبا المغرا الصيرفي ثقة له أصل.

وذكر بأنه روى عن الإمام أبي عبد الله جعفر بن محمد الصادق عليه السلام أيضاً.

وقد أفتى السيد بحر العلوم - أعلى الله مقامه - باستحباب الغسل الوارد في خبر أبي المغرا، وعموم ما فيه استدلال به على إمكانية مشاهدة الحجة - عجل الله فرجه - في جملة أهل البيت عليهم السلام، واستدلوا به على الرؤيا في عالمي اليقظة والنام.

جملة من أقوال بعض فقهاء الإمامية في إمكانية المشاهدة

منها: ما قاله السيد المرتضى علم الهدى في جواب من سأل عن إمكانية المشاهدة في عصر الغيبة الكبرى، قال - أعلى الله مقامه - :

(١) الاختصاص المنسوب للمفيد، ص ٩٠، الطبعة المحققة.

أول ما نقوله: إنا غير قاطعين على أن الإمام لا يصل إليه أحد، ولا يلقاه بشر، فهذا أمر غير معلوم، ولا سبيل إلى القطع عليه...
وقال أعلى الله مقامه: - أيضاً - : إنه غير ممتنع أن يكون الإمام - عليه السلام - يظهر لبعض أوليائه ممن لا يخشى من جهته شيئاً من أسباب الخوف، فإن هذا مما لا يمكن القطع على ارتفاعه وامتناعه، وإنما يعلم كل واحد من شيعته حال نفسه، ولا سبيل له إلى العلم بحال غيره... (١).

ومنها: ما عن الشيخ الطوسي - أعلى الله مقامه - في أجوبة المسائل يقول:

إنا أولاً لا نقطع على استتاره عن جميع أوليائه بل يجوز أن يبرز لأكثرهم، ولا يعلم كل إنسان إلا حال نفسه، فإن كان ظاهراً له فعلته مُزاحمة، وإن لم يكن ظاهراً علم أنه إنما لم يظهر له لأمر يرجع إليه، وإن لم يعلمه مفصلاً لتقصير من جهته... (٢).

ومنها: ما جاء في وصية السيد ابن طاووس لولده محمد في جملة حديثه فيها عن القائم - عجل الله فرجه - يقول أعلى الله مقامه: والطريق مفتوحة إلى إمامك - عليه السلام - لمن يريد الله جل شأنه عنايته به وتمام إحسانه إليه... (٣).

ومنها: ما ذكره المحقق الآخوند صاحب كفاية الأصول - أعلى الله مقامه - في حديثه في الكفاية عن الإجماعات المنقولة بالخبر الواحد - بناءً على القول بحجيتها - ذكر من أقسامها الإجماعات التشرفية، ومفادها التشرف بلقاء الحجة - عجل الله فرجه - وأخذ

(١) تنزيه الأنبياء ﷺ للسيد المرتضى، ص ١٨٢، وص ١٨٤.

(٢) الغيبة للطوسي، ص ٩٩ الطبعة المحققة، وص ٦٨، وص ٦٩، الطبعة غير المحققة.

(٣) كشف المحجة لابن طاووس، ص ١٥٤.

الأحكام عنه، وقال أعلى الله مقامه :

وربما يتفق لبعض الأوحدي وجه آخر من تشرفه برؤيته عليه السلام، وأخذ الفتوى من جنابه، وإنما لم ينقل عنه، بل يحكي الإجماع لبعض دواعي الإخفاء... (١).

أقول: ولسنا في مورد مناقشة كلامه رفع مقامه، ولكن تقدم بأن مثل هذه الإجماعات تكون حجة على المتشرف دون سواه، ومحل الشاهد من كلامه هو قوله بإمكانية اتفاق المشاهدة لمن له مثل هذه الإجماعات التشرفية.

ومن جملة أقوال فقهاء الإمامية على إمكانية المشاهدة ما ذكره المحقق التستري - أعلى الله مقامه - في بحثه لوجوه الإجماعات، قال :

الثاني عشر من وجوه الإجماع - وهو ملحق بها - صورة أن يحصل لبعض حملة أسرار الأئمة - عليهم السلام - العلم بقول الإمام الغائب بعينه بنقل أحد سفرائه وخدمته سرّاً على وجه يفيد اليقين، أو بتوقيعه ومكاتبته كذلك، أو سماعه منه مشافهة على وجه لا ينافي امتناع رؤيته في زمن الغيبة فلا يسعه التصريح بما اطلع عليه والإعلان بنسبة القول إليه ولا يجد في سائر الأدلة الموجودة العلمية ما ينهض إثبات ذلك... (٢).

أقول: وله كلام طويل - أعلى الله مقامه - أعرضنا عن ذكره لكفاية ما ذكر على المقصود.

ومن أقوال فقهاء الإمامية في إمكانية المشاهدة ما ذكره السيد بحر العلوم - أعلى الله مقامه - في بحثه مسألة الإجماعات حيث يقول :

(١) كفاية الأصول، المقصد السادس في بحث الأمارات، بحث الإجماع المنقول، ص ٢٨٨، وص ٢٨٩، طبعة مؤسسة آل البيت للإحياء التراث في بيروت، الطبعة المحققة.

(٢) كشف القناع، بحث وجوه الإجماع، ص ٢٣٠، وص ٢٣١، الطبعة الحجرية.

وربما يحصل لبعض حفظة الأسرار من العلماء الأبرار العلم بقول الإمام - عليه السلام - بعينه على وجه لا ينافي امتناع الرؤية في مدة الغيبة، فلا يسعه التصريح بنسبة القول إليه - عليه السلام - فيبرزه في صورة الإجماع جمعاً بين الأمر بإظهار الحق والنهي عن إذاعة مثله بقول مطلق... (١).

أقول: وفي نقلنا لبعض هذه الأقوال غایتنا منه موضع الشاهد وهو إمكانية المشاهدة، ولم نذكر أدلتهم لكوننا اكتفينا بما طرحنا في مقام الاستدلال على الرأي المختار، كما أننا لم نناقش في أقوالهم في الجملة، للسبب الذي ذكرناه.

اللهم إني أسألك بحق وليك وحجتك، صاحب الزمان إلا أعنتني به على جميع أموري، وكفيتني به مؤنة كل مؤذ، وطاغ، وباغ، وأعنتني به، فقد بلغ مجهودي، وكفيتني كل عدو وهم وغم ودين وولدي، وجميع أهلي، وإخواني، ومن يعينني أمره، وخاصتي، آمين رب العالمين.

اللهم كن لوليك القائم بأمرك الحجة بن الحسن المهدي في هذه الساعة وفي كل ساعة ولياً، وحافظاً، وقائداً، وناصرأً، ودليلاً، ومؤيداً، حتى تسكنه أرضك طوعاً، وتمتعه فيها طويلاً وعرضاً، برحمتك يا أرحم الراحمين.

وأنا المنتظر الولهان أقل خدمة بقية الله في أرضه إبراهيم بن أحمد بن عباس بن حسين بن علي بن محمد آل خازم العاملي عامله الله ووالديه بلطفه بشفاعته النبي وعترته صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين، وآخر دعوانا أن ربنا اغفر وارحم وأنت خير الراحمين، والحمد لله رب العالمين.



اقامة الحج
على من انكر ولاية الله

لشيخ جابر الوائلي

مركز التوعية الإسلامية
والبحوث الإسلامية

اسم الكتاب:..... إقامة الحُجَّة على من أنكر ولادة الحُجَّة.
 المؤلف:..... الشيخ جاسم الوائلي.
 الناشر:..... مركز المرتضى لإحياء التراث والبحوث الإسلامية.
 المطبعة:..... دار الكفيل للطباعة والنشر والتوزيع.
 الطبعة:..... الأولى.
 عدد النسخ:..... ٥٠٠.
 تاريخ الطبع:..... ١٤٤٣هـ / ٢٠٢٢م.

محمفوظ
جميع الحقوق



مؤسسة المرتضى للثقافة والأشياء
 مركز المرتضى لإحياء التراث
 والبحوث الإسلامية

العراق - النجف الاشرف

الإيراد الخامس: أن التوقيع الذي خرج على يد السفير الرابع علي بن محمد السّمري رحمته الله قبيل وفاته يكذب أخبار اللقاء قاطبة، ومعه لا يصحّ التمسك بتلك الأخبار في إثبات وجود المهدي عليه السلام المستلزم لثبوت ولادته بالفعل.

وهذا نصّ التوقيع: «بسم الله الرحمن الرحيم. يا عليّ بن محمد السّمريّ، أعظم الله أجر إخوانك فيك، فإنك ميّت ما بينك وبين ستة أيام، فاجمع أمرك ولا توص إلى أحد يقوم مقامك بعد وفاتك، فقد وقعت الغيبة الثانية (وفي نسخة: التامة)، فلا ظهور إلّا بعد إذن الله عزّ وجلّ، وذلك بعد طول الأمد، وقسوة القلوب، وامتلاء الأرض جوراً، وسيأتي شيعتي من يدعي المشاهدة، ألا فمن ادّعى المشاهدة قبل خروج

السفاني والصيحة فهو كاذبٌ مفتر، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم^(١).

وجوابه من وجهين:

الأول: أنه لا يصلح دليلاً على كذب أخبار اللقاء ما لم يثبت أن المراد بالمشاهدة المنفية فيه هو مطلق المشاهدة، وهو محل خلاف بين العلماء؛ لوجود احتمالات أخرى وجيهة لا يبقى مع وجاهتها إطلاق للفظ المشاهدة.

فمنها: ما احتمله العلامة المجلسي قدس سره، من كون المراد بها خصوص المشاهدة المقترنة بدعوى السفارة عن الإمام ﷺ.

ومنها: ما احتملناه - لقرائن في نفس التوقيع - من كونها المشاهدة المقترنة بدعوى ظهور الإمام ﷺ وانتهاء غيبته^(٢)، وعلى هذين الاحتمالين لا يرد الإشكال المذكور؛ لأن نفي المشاهدة المقترنة بإحدى الدعويين لا يستلزم نفي المشاهدة الخالية من كلا الدعويين، وجميع أخبار اللقاء التي نقلها الأعلام خالية منهما بحمد الله.

ثانيهما: أن الإيراد المذكور ليس في صالح منكري ولادة المهدي ﷺ؛ لا بتناؤه على التسليم بأن السمرى آخر نوابه ﷺ، وأن التوقيع توقيعه ﷺ، ما يعني الاعتراف بوجوده ﷺ، فكيف ينكرون ولادته؟!.

(١) إكمال الدين وتمام النعمة: ب ٤٥ / ح ٤٤.

(٢) تعرّضنا لذلك في مقال بعنوان: (تحصين الأنام من دعاوى الاتصال بالإمام ﷺ)، وقد نشرته مجلة الموعود: العدد ٤ / ص ٥٨. وهي مجلة علمية تخصصية نصف سنوية تصدر عن مركز الدراسات التخصصية في الإمام المهدي ﷺ.

الجزء الأول

مكتبة الإمام
الحسين عليه السلام



روافد حبل المهدية

أبحاث علمية في قضية الإمام المهدي

الشيخ

حسن عبد الله الهودار الأحسائي



قسم الشؤون الدينية
شعبة العقائد الشيعية

الهاوارد الاحسائي، حسن عبد الله، مؤلف،
روافد مهدوية: ابحاث علمية في قضية الامام المهدي عليه السلام /
تأليف الشيخ حسن عبد الله الهاوارد الاحسائي ؛ حرره وكتبه الشيخ قاسم
المشعل؛ راجعه واشرف عليه الشيخ احمد حسين العبيدان.
- الطبعة الاولى. - كربلاء، العراق: العتبة الحسينية المقدسة، قسم الشؤون
الدينية، شعبة البحوث والدراسات، 2022 / 1443 للهجرة.
386 صفحة ؛ 24 سم. - (العتبة الحسينية المقدسة ؛ 1028)، (قسم الشؤون
الدينية ؛)، (شعبة البحوث والدراسات ؛).
يتضمن ارجاعات ببليوجرافية.
1. المهدي المنتظر، محمد بن الحسن بن علي (عليه السلام) الامام الثاني
عشر، ولد 256 للهجرة.
2. المهدوية.
3. المهدوية - حديث.
4. المهدوية -- دفع مطاعن.
5. عقائد الشيعة الامامية. ا. المشعل، قاسم - محرر. ب. العبيدان، احمد بن
حسين - مراجع. ج. العنوان.

BP194.1.H39 2022

تمت الفهرسة قبل النشر في شعبة نظم المعلومات التابع لقسم الشؤون الفكرية العتبة الحسينية
﴿ تصميم واخراج محمد صاحب المعمار ﴾

الإشكال الرابع

لا يمكن الاعتماد على القسم الثالث من أخبار الرؤيا كقصة العلامة الحلي وبحر العلوم وغيرهما؛ وذلك لأن الإمام المهدي عليه السلام بنفسه قال بأنه لا يمكن الرؤيا في زمان الغيبة الكبرى، كما في مكاتبتة للسفير الرابع السمرى حيث جاء فيها: «بسم الله الرحمن الرحيم، يا علي بن محمد السمرى، أعظم الله أجر إخوانك فيك، فإنك ميت ما بينك وبين ستة أيام، فاجمع أمرك، ولا توص إلى أحد فيقوم مقامك بعد وفاتك، فقد وقعت الغيبة التامة، فلا ظهور إلا بعد إذن الله تعالى ذكره، وذلك بعد طول الأمد، وقسوة القلب، وامتلاء الأرض جوراً، وسيأتي شيعتي من يدعي المشاهدة، ألا من ادعى المشاهدة قبل خروج السفىاني والصيحة فهو كذاب مفتر، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم». فالإمام بنفسه صرح بتكذيب كل من يدعي المشاهدة في زمن الغيبة وقبل خروج السفىاني. إذاً، فلا يصح إثبات الولادة المهدوية بالقسم الثالث من الأخبار.

الجواب:

أولاً: إن هذه الرواية قد يناقش في سندها من جهة الراوي وهو المكتب حيث لا طريق لتوثيقه إلا ترضي الصدوق أو شيخوخة الإجازة، وهما محل نظر، وإن كان التحقيق خلاف ذلك.

وثانياً: على فرض صحة الرواية فهي خبر آحاد لا تفيد إلا الظن، فلا تصلح لإثبات هذه القضية المعرفية.

وثالثاً: على فرض قبول الرواية وإن كانت خبر آحاد، فهي معارضة بأخبار المشاهدة، وهي قطعية لكونها من المتواترات، وهذا يوجب سقوط الخبر الظني عن الحجية.

ورابعاً: على فرض عدم سقوط هذا الخبر الظني سنداً عن الحجية إلا أنه لا بد من سقوط ظهوره عن الحجية بعد قيام التواتر على المشاهدة، وبالتالي فلا بد من توجيه هذا الخبر بمعنى آخر، وقد ذكر العلماء عدة توجيهات نذكر بعضها:

التوجيه الأول: ما ذكره العلامة المجلسي^(١) والسيد الخوئي^(٢): بأن المقصود من المشاهدة هو النيابة عن الإمام عليه السلام، فإذا أتى شخص وقال بأنه نائب خاص وسفير عن الإمام المهدي في زمن الغيبة الكبرى فهو كذاب؛ لأن باب السفارة قد انقطع.

التوجيه الثاني: ما ذكره السيد بحر العلوم: بأن المقصود من المشاهدة أن يدعي الشخص أنه يرى الإمام ويعلم حين مشاهدته للإمام أنه الإمام عليه السلام، لا أن يعلم به بعد المشاهدة^(٣).
التوجيه الثالث: يحتمل بأن المقصود من المشاهدة هو أن يدعي الشخص أنه يستطيع لقاء الإمام ومشاهدته أي وقت شاء.

وعلى جميع هذه التوجيهات لا يسعنا رفض هذه الأخبار؛ وذلك لأن هؤلاء الأعلام الذين التقوا بالإمام عليه السلام لم يدعوا السفارة، ولم يدعوا المعرفة به وقت المشاهدة، ولم يدعوا تمكّنهم من المشاهدة في أي وقت، فتدبر جيداً.

(١) بحار الأنوار، ج ٥٢، ص ١٥١.

(٢) صراط النجاة، ص ٤٤٩.

(٣) الفوائد الرجالية ج ٣ ص ٣١٨.

خامساً: إنَّ الإمام عليه السلام لم ينف المِشاهدة، وإنما أمر بتكذيب من يدعي المِشاهدة لأنه عادةً يكون الشخص المدعي لذلك يريد مصلحةً شخصيةً من هذه الدعوى، ولو أراد الإمام نفي المِشاهدة مطلقاً لقال: ولا تمكن الرؤية في زمن الغيبة مثلاً، وهؤلاء الأعلام الذين ادّعوا المِشاهدة لم يطلبوا بذلك مصلحةً لأنفسهم، بل ما علم حال بعضهم إلا بعد وفاته.

سادساً: توجد عندنا روايات تدلُّ على أنَّ الإمام المهدي يلتقي ببعض المؤمنين في زمان الغيبة الكبرى، وهذا يؤيد أنه ليس المقصود من تكذيب المدعي في هذه الرواية هو امتناع الرؤيا. وعلى سبيل المثال نذكر روايتين:

الرواية الأولى: عن أبي بصير، عن أبي جعفر قال: «لا بد لصاحب هذا الأمر من عزلة ولا بد في عزلته من قوة، وما بثلاثين من وحشة، ونعم المنزل طيبة»^(١). فهي تدلُّ على أنَّ هناك ثلاثين شخصاً يستأنس بهم الإمام عليه السلام في غيبته، وهذا يدلُّ على أنَّ هناك من يلتقي به في الغيبة الكبرى.

الرواية الثانية: عن إسحاق بن عمار قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: «للقائم غيبتان إحداها قصيرة والأخرى طويلة، الغيبة الأولى لا يعلم بمكانه فيها إلا خاصة شيعته، والأخرى لا يعلم بمكانه فيها إلا خاصة مواليه»^(٢).

فهذه الرواية تدلُّ على أنَّ الخاصة من الموالين يلتقون بالإمام والمتحصّل اندفاع هذه الإشكال.

(١) الغيبة، ص ١٦٢.

(٢) الكافي، ج ١، ص ٣٤٠.

الدرِّجَةُ السَّادِسَةُ

بِقَبَائِلِ الْأُمَامِ وَالْمُهَادِي عَلَيْهِ السَّلَام

دَلَالَتُهُ حَقِيقَتُهُ حُجَّتُهُ



بِقَلَمِ

السَّيِّدِ مُحَمَّدٍ الْمُقَدَّسِ الْغُرُبِيِّ

الطبعة الأولى / ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م
الطبعة الثانية / ١٤٣٥ هـ - ٢٠١٤ م
مزيدة ومنقحة

دار
للطباعة والنشر
النجف الأشرف

هاتف: ٠٠٩٦٤\٧٧١١٦١٦٦٩٩
٠٠٩٦٤\٧٨٠٥٧٥٧٤٧٩

E-mail: dar_roaa@yahoo.com

الإجماع التشرافي

قال المحقق الخراساني قدس سره في (كفاية الأصول):
وربما يتفق لبعض الأوحدي وجه آخر من تشرفه برؤيته عليه
السلام وأخذه الفتوى من جنبه، وإنما لم ينقل عنه، بل يحكي
الإجماع لبعض دواعي الإخفاء^(١).

والأوحدي هو الرجل الفذ، البالغ غاية الكمال ما عدا
العصمة الواجبة لأهلها، على ما فُسر.

وقد عَدَّ بعض الفقهاء جملة من دواعي الإخفاء:

منها: انه قد وردت عن الحجة أخبار كثيرة أمرة بتكذيب
مدعي الرؤية في الغيبة الكبرى، والمراد من الأمر بالتكذيب هو
ترتيب آثار الكذب على خبر مدعي الرؤية، فيلزم من تصريحه
بالملاقاة تعريض نفسه للتكذيب، وعدم الأخذ بالحكم الذي
نقله عنه عليه السلام، فينتفي الغرض الذي دعاه لنقل الحكم.
ومنها: إن نقله عن الإمام عليه السلام تصريحاً يدل على

(١) كفاية الأصول - الآخوند الخراساني ص ٢٨٨ - ٢٨٩.

١٦٦.....التوقيع الأخير في الكتب والمصنفات/ ج ٢

٢٦.....الإجماع التشرّفي بقاء الإمام المهدي عليه السلام (دلالته. حقيقته. حجّيته)

انه من أهل مقام التشرف بخدمته عليه السلام، وهو لا يريد أن يعرف عنه ذلك.

ومنها: انه لو عرف عنه وشاع انه ممن يجتمع به _ عجل الله فرجه _ لاضطره الناس لان يسأل منه عليه السلام في غالب أمورهم، فتقلب الغيبة الكبرى إلى مثل الغيبة الصغرى، وقد حكمت المصلحة الملزمة في أن تكون غيبته كبرى لا يعرف فيها شخص معلوم يراه ويجتمع به^(١).

ومنها: التقية كما في بعض الأزمان^(٢).

ومنها: دفعا لتهمة الرياء والسمعة، أو طلب الرئاسة، أو جرّ نفع شخصي ونحوها.

حقيقة الإجماع التشرّفي:

أقول.. إن حقيقة دعوى الإجماع على حكم شرعي نُقل عن الإمام المهدي عجل الله تعالى فرجه الشريف عند التشرف ببقائه زمن الغيبة الكبرى مبنية على المسامحة، وانه ليس إجماعاً حقيقياً بل أجنبى عنه، إذ أن ادعاءه بالنسبة إلى السبب هو من

(١) بداية الوصول في شرح كفاية الأصول - الشيخ محمد طاهر آل الشيخ راضي ج ٥ - شرح ص ٢٧٦.

(٢) منتهى الدراية - السيد محمد جعفر الشوشتری ج ٤ - شرح ص ٣٥٣ -

قبيل الكناية، حيث أن المراد به حقيقة هو المكنى عنه أي الإمام عليه السلام، والغرض منه توصيل رأيه عليه السلام، ونقل الحكم الشرعي المأخوذ عنه بهذه الدعوى بحكاية الإجماع، فيقول هذا الحكم مما قام عليه الإجماع، مريداً به نفس الإمام عجل الله تعالى فرجه الشريف، فإنه عليه السلام واحد كالكل، ولأجله خلق البعض والكل، فبهم فتح الله وبهم يختم^(١). وذلك خوفاً من التصريح بالمدرک الحقيقي للحكم، خوفاً من اتهام مدعيه _ أي مدعي الإجماع _ الملازم لرؤية الإمام عليه السلام والتشرف بخدمته، بمنافاته للكتمان المفروض شرعاً، ودفعاً للاتهام بالرياء والسمعة، وطلب المنزلة والرفعة بصورة أو أخرى، أو تكذيبه حيث يستوجب ذلك تعبدًا، تبعًا للتوقيع الشريف المروي عن الإمام عجل الله تعالى فرجه الشريف، الذي خرج على يد آخر السفراء الأربعة الشيخ علي بن محمد السمری رضي الله عنه في الغيبة الصغرى.

وقد رواه الشيخ الصدوق قدس سره في كتابه (كمال الدين وتمام النعمة)، وغيره^(٢)، قال: حدثنا أبو محمد الحسن بن

(١) اصطلاحات الأصول - المشكيني ص ٢٤ .

(٢) الغيبة - الشيخ الطوسي ص ٣٩٥، الاحتجاج - الشيخ الطبرسي ج

أحمد المكتّب قال: كنت بمدينة السلام في السنة التي توفي فيها الشيخ علي بن محمد السمرى _ قدس الله روحه _ فحضرت قبل وفاته بأيام، فأخرج إلى الناس توقيعاً نسخته:

بسم الله الرحمن الرحيم

يا علي بن محمد السمرى أعظم الله أجر إخوانك فيك، فإنك ميت ما بينك وبين ستة أيام، فاجمع أمرك، ولا توص إلى أحد، يقوم مقامك بعد وفاتك، فقد وقعت الغيبة الثانية، فلا ظهور إلا بعد إذن الله عز وجل، وذلك بعد طول الأمد وقسوة القلوب، وامتلاء الأرض جوراً، وسيأتي شيعتي من يدعي المشاهدة، ألا فمن ادعى المشاهدة قبل خروج السفلياني والصيحة، فهو كاذب مفتر، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

قال: فنسخنا هذا التوقيع وخرجنا من عنده، فلما كان اليوم السادس عدنا إليه وهو يجود بنفسه، ف قيل له: من وصيك من بعدك؟ فقال: لله أمر هو بالغه.

ومضى رضي الله عنه، فهذا آخر كلام سُمع منه^(١).

ومن نافلة القول، الكلام في سند هذا الحديث الشريف، فانه وبالرغم من شهرته بين الاصحاب، فإن الطائفة مجمعة على

العمل بمضمونه، وهذا يغنينا عن النظر في سنده مع اعتباره وصحته.

قال السيد محمد تقي الأصفهاني قدس سره: اعلم أن هذا حديث صحيح عال اصطلاحاً؛ لأنه مروي عن مولانا صاحب الزمان عجل الله تعالى فرجه الشريف بتوسط ثلاثة أشخاص: الأول: الشيخ الأجل أبو الحسن علي بن محمد السمري _ السفير الأخير للإمام المهدي _ وهو لجلالته واشتهاره غني عن البيان.

والثاني: الشيخ الصدوق، محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي، وهو أيضاً لاشتهاره واشتهار كتابه وجلالة قدره لا يحتاج إلى التوضيح.

والثالث: أبو محمد الحسن بن أحمد المكتّب، وهو كما ذكره الفاضل الأملعي المولى عناية الله في (مجمع الرجال): أبو محمد الحسن بن الحسين بن إبراهيم بن أحمد بن هشام المكتّب، ويروي عنه الصدوق مكرراً مترضياً مترحماً، وهذا من أمارات الصحة والوثاقة، كما نبّه على ذلك المولى المزبور في (مجمعه)، وذكر له شواهد عديدة، ليس هنا موضع ذكرها، والمكتّب بكسر التاء المشددة من يُعلم الكتابة.

ثم نبّه على أمر، فقال: قد وقع هنا سهوان في كتابين من كتب علمائنا رحمهم الله تعالى، ينبغي التنبيه عليهما:

١٧٠.....التوقيع الأخير في الكتب والمصنفات/ ج ٢

٣٠.....الإجماع الشرّفي بقاء الإمام المهدي عليه السلام (دلّالته. حقيقته. حجّيته)

الأول: في كتاب (الغيبة) للشيخ الأجل أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي رضي الله عنه ففيه: _ في النسخة التي عندي هكذا _ أخبرنا جماعة عن أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه، قال: حدثني أبو محمد أحمد بن الحسن المكتّّب، قال: كنت بمدينة السلام، وساق الحديث.. مثل ما نقلناه عن (كمال الدين) لابن بابويه رضي الله عنه.

وقد عرفت أن الذي روى عنه ابن بابويه حسن بن أحمد _ وليس أحمد بن الحسن كما في كتاب (الغيبة) _ والظاهر أن السهو في كتاب الشيخ الطوسي وقع من النساخ، ويؤيد وقوع السهو فيه من بعض النساخ أن الحاج ميرزا حسين النوري رضي الله عنه نقل هذا الحديث في (جنة المأوى) من (غيبة) الشيخ عن الحسن بن أحمد المكتّّب _ كما في كتاب الصدوق _ والله تعالى هو العالم.

والثاني: في كتاب (مستدرك الوسائل) للعالم المحدث المتتبع الحاج ميرزا حسين النوري رضي الله عنه فإنه مع سعة باعه، وكثرة اطلاعه، واهتمامه في استقصاء أسماء مشايخ الصدوق، غفل عن ذكر هذا الشخص الجليل _ أبي محمد الحسن بن أحمد المكتّّب _ الذي روى عنه الصدوق مكررا مترضيا مترحما، وأمثال هذه الأمور مما يبعث العالم على الفحص

والتتبع، ويوجب له الظفر بما غفل عنه من قبله، فعليكم يا إخواني بالسعي، والاجتهاد، فإن الله لا يخيب كل طالب مرتاد.

ومما يدل أيضا على وقوع السهو والاشتباه في كتاب الشيخ _ بعكس اسم الراوي _ وعلى غفلة صاحب المستدرک عن ذكر ذلك الشيخ رضي الله عنه، أن المولى عناية الله المذكور نقل الحديث المسطور عن كتاب (ربيع الشيعة) لابن طاووس، حاكيا عن الحسن بن أحمد المكتب.

فتبين بحمد الله تعالى وعونه، أن الراوي عن أبي الحسن السمری رضي الله عنه هو الحسن بن أحمد الذي روى عنه ابن بابويه رضي الله عنه.

ومما يدل على صحة هذا الحديث وصدوره عن الإمام أيضا، أن الشيخ الطبرسي رضي الله عنه صاحب كتاب (الاحتجاج) ذكره مرسلا، من دون ذكر السند، والتزم في أول الكتاب وصرح: بأنه لا يذكر فيه سند الأحاديث التي لم يذكر أسانيدھا، إما بسبب موافقتها للإجماع، أو اشتھارھا بين المخالف والمؤلف، أو موافقتها لحكم العقل.

فظهر أن الحديث المذكور أيضا كان غنيا عن ذكر السند؛ إما لموافقة الإجماع، أو لاشتھاره، أو لکلیهما جميعا.

ومما يدل أيضا على صحته، أن علماءنا من زمن الصدوق

رضي الله عنه إلى زماننا هذا استندوا إليه، واعتمدوا عليه، ولم يناقش ولم يتأمل أحد منهم في اعتباره، كما لا يخفى على من له أنس وتتبع في كلماتهم ومصنفاتهم.

فتبين من جميع ما ذكرناه أن الحديث المذكور من الروايات القطعية، التي لا ريب فيها، ولا شبهة تعترها، وهو مما قال فيه الإمام عليه السلام: فإن المجمع عليه لا ريب فيه^(١).

ثم أن الوجدان والحس، والواقع العملي، والسيرة الجارية للشيعّة الإمامية من الغيبة الكبرى حتى يومنا هذا، كلها تنطق بصدق هذه الرواية، وتشهد على صحة صدورها؛ لأنه ما ظهر مدعوا المهديّة، ولا السفارة أو النيابة عنه، ولا المشاهدة والرؤية المشخّصة له، إلا كذبه الأيام والليالي، والوقائع والأحداث، والقرائن والدلائل، ولا يكون ذلك ما لم تُسمع الصيحة ويخرج السفّاني، وهذا مما يرفع قيمة هذه الرواية، العلمية والاعتبارية، على فرض التشكيك بها.

ومن ذلك دعوى المدعي أن هذه الرواية خبر واحد لا تفيد العلم!!؟

وغير خاف على النبيه أن خبر الواحد المحفوف بالقرائن يفيد العلم، وخبرنا هذا قد اشتهر بين الأصحاب، بل وقع عليه

الاجماع من الطائفة على العمل بمقتضاه بعد أن تلقاه الاصحاب بالقبول والرضا، وهذا يوجب العلم عادة بصدقه وصحة صدوره، مع عدم وجود الطاعن فيه، أو المعارض لمضمونه من الاصحاب المتقدمين ولا من المتأخرين، من الذين يُعتدّ بهم، وبوزنهم العلمي وثقلهم المعرفي، ولاستحالة تواطئهم على القول الباطل وخفاء الحق بينهم.

ومما يؤيد رواية الشيخ السمرى في التوقيع الأخير ويعضدها ما روي بسند صحيح أن الإمام عليه السلام يغيب عن شيعته ولا يراه أحد منهم، ولا يلتقي بهم، وأن عليهم التمسك بما في أيديهم من العلم إلى حين ظهوره عليه السلام، منها ما رواه الثقة الجليل الشيخ محمد بن إبراهيم النعماني في كتابه (الغيبة) بسنده عن عبد الله بن سنان، قال: دخلت أنا وأبي على أبي عبد الله عليه السلام فقال: كيف أنتم إذا صرتم في حال لا ترون فيها إمام هدى، ولا علما يرى؟ فلا ينجو من تلك الحيرة إلا من دعا بدعاء الغريق.

فقال أبي: هذا والله البلاء، فكيف نصنع جعلت فداك حينئذ؟ قال عليه السلام: إذا كان ذلك ولم تدركه فتمسكوا بما في أيديكم حتى يصح لكم الأمر^(١).

١٧٤.....التوقيع الأخير في الكتب والمصنفات/ ج ٢

٣٤.....الإجماع التشرّفي بقاء الإمام المهدي عليه السلام (دلالتة. حقيقته. حجّيته)

وروى الصدوق رضي الله عنه بسنده عن الحارث بن المغيرة، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام: هل يكون الناس في حال لا يعرفون الإمام؟.

فقال: قد كان يقال ذلك.

قلت: فكيف يصنعون؟.

قال: يتعلقون بالأمر الأول، حتى يستبين لهم الآخر^(١).

وروى رضوان الله تعالى عليه بسنده عن أبان بن تغلب، قال: قال لي أبو عبد الله عليه السلام: يأتي على الناس زمان يصيبهم فيه سبطة يأرز العلم فيها...

قال: قلت: وما السبطة؟

قال: الفترة والغيبة لإمامكم.

قال: قلت: فكيف نصنع فيما بين ذلك؟

فقال: كونوا على ما أنتم عليه حتى يطلع الله لكم

نجمكم^(٢).

ودعوى أننا لا بد أن نلتزم بتكذيب دعاوى الرؤية تعبداً، طاعة للأمر الوارد في التوقيع الأخير للشيخ السمرى، مما لا يكاد يصح، فانه خلاف ظاهر الحديث بل صريحه، حيث يقول:

(١) كمال الدين وتمام النعمة - الشيخ الصدوق ص ٣٥٠ - ٣٥١.

(٢) كمال الدين وتمام النعمة - الشيخ الصدوق ص ٣٤٩.

فهو كذاب مفتر، الدال على عدم مطابقة قوله للواقع، ولم يقل فكذبوه، ليكون من قبيل الأمر الصادر من الإمام ليطاع تعبدًا؟^(١).

أقول: عجبا، وما هي دلالة ومفهوم قوله: (عدم مطابقة قوله للواقع)؟ الا عدم تصديقه وعدم الاعتماد على قوله، المخالف للواقع؛ لأنه (كذاب ومفتر) كما شخصه الإمام عليه السلام، والكذاب والمفتر فاسق لا يصدق.

وبدلالة مفهوم قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾^(٢)، فتأمل.

بل وإن كانت هذه الدعاوى ناتجة عن خطأ واشتباه ووهم، فان مفهوم قول الإمام (كذاب ومفتر) يدفعه أيضا؛ لان الصادق لا يدعي الرؤية. والله العالم.

إذاً، فمن مجموع ذلك كله، فان في اعتبار هذه الرواية والتوقيع الشريف اساس متين، فالالتزام بها والاعتقاد بمضمونها تمسك بالعروة الوثقى، وسلوك الطريق الأمين...

* * *

(١) الغيبة الصغرى - السيد محمد الصدر ص ٣٧٢.

(٢) سورة الحجرات / آية ٦.

على أن هذا النحو من الإجماع _ أي الإجماع التشرّفي _ لم يدعه أحد من العلماء، وإنما حدسه البعض حينما لم يجدوا لبعض دعاوى الإجماع ما يعضدها^(١). وبنوا على إعمال نظرهم وحدسهم في توجيه هذا الإجماع المُدعى، لا عن طريق العلم والحس بوقوعه فعلاً، وإنما عكاز يتكئون عليه في حال ضعف الدليل أو انتفائه.

على أنه لا بد من إعمال النظر والتفحص في أصل الدعوى، إذ ربما ينسب هذا الإجماع إلى إحدى الطرق التي يستكشف منها الإجماع المارة الذكر، أو تفريعاتها، أو قد تكون منتزعة منها بوجه ما، أو ربما رجوع مبناه في الحكم إلى قاعدة يعتقد مدعي الإجماع على تسالمها عند الفقهاء، فتكون دعواه للإجماع مبنية على تلك القاعدة مع الاعتقاد بتسالم الفقهاء عليها، وغير ذلك، فتأمل.

إلا أنه إنما تثمر هذه الدعوى _ على فرض ثبوتها وحجيتها _ حيث ينفرد هذا الأوحدي بدعوى الإجماع، وأما إذا سبقه من غير أهل رتبته مُدع للإجماع، فإنه من المحتمل أن يكون دعواه للإجماع لقاعدة اللطف، أو العادة، أو الاتفاق الحدسي، ولا يدل دعواه للإجماع غير المتفرد به على أنه قد تشرف وأخفاه لبعض دواعي الإخفاء التي مرت الإشارة إليها^(٢).

(١) المعجم الأصولي - سنقر ص ٣٥.

(٢) بداية الوصول في شرح كفاية الأصول - محمد طاهر آل الشيخ راضي ج

وفي توجيههم إلى هذا القول، وهذه الدعوى المنهي
الاعتماد عليها في المذهب الإمامي، فقهاً وعقيدة، نصاً وإجماعاً،
محل إشكال وريبة، وإن كنا لا نمنع من رؤية الإمام عجل الله
تعالى فرجه الشريف في الجملة، مع عدم تحديد هويته مطلقاً.

ولا أرى في عقيدتي وجهاً مبرراً لذلك، إلا شدة التمسك
بحسن الظن في علمائنا الأبرار^(١)، وإن كانوا أهلاً لذلك رضي
الله عنهم، إلا أنه ليس كل ما يقال عنهم وفيهم يجب التصديق
به، وأخذه على نحو المسلمات، وإني لا أرى أنهم _ أي علمائنا
الأبرار _ يوافقون على هذه الدعوى في حقهم، وفي مقام توجيه
دعواهم للإجماع إلى مقام التشرف بلقاء الإمام عجل الله تعالى
فرجه الشريف، أو ينسبون ذلك لأنفسهم على نحو القطع أو
الجزم.

(١) نقل لي بعض أساتذتي من طرائف ما يروى عن شيخنا المرتضى
الأنصاري قدس سره أنه في إحدى زياراته إلى الإمام الحسين عليه السلام
تأخر في الوصول إلى مدينة النجف الأشرف ليلاً حيث تغلق أبواب سور
النجف ولا يدخلها أحد أو يخرج منها إلى الفجر، فبات الشيخ
الأنصاري ومن معه ليلته خارج السور إلى الفجر حيث فتحت
الأبواب، فهمس الشيخ الأنصاري قدس سره في أذن أحد أصحابه وقال
له: بعد موتي سيقول الناس إن الشيخ الأنصاري مرَّ على أبواب سور
النجف ليلاً، وكانت مغلقة فأراد أن يدخل، وإذا بالأبواب قد فتحت
وحدها... وهذا الأمر ليس بالغريب.

ومن المعلوم لمن استعرض أخبار المشاهدة والرؤية أن أكثرها يتضمن نقلاً للحادث، ولكن صاحب الحادثة لا يُخبر عن دعوى الرؤية بالصراحة والوضوح، وأنه قد شاهد الإمام المهدي عليه السلام، إلا أن السامع والناقل للحادثة يستنتج من ذلك أن يكون صاحب القصة قد التقى بالإمام المهدي عجل الله تعالى فرجه الشريف، ولو بعد تعدد النقل والوسائط، أو بعد مضي فترة زمنية طويلة على الحكاية، وربما قد يصدر من صاحب الحادثة ذلك...؟!.

وعلى فرض إمكان الرؤية زمن الغيبة الكبرى لبعض حملة الأسرار في الجملة، فلا ينبغي أن يُصدّق على ذلك، تبعاً للنص الوارد، وإن لم نكذبه، لعلّة ما، بل على المدعي عدم ذكر ذلك _ إن ثبت _ على أي نحو من الدلالة، احترازاً عن الاتهام؛ وكما قيل: الصادق لا يدعي الرؤية.



هذا وبعد تتبعي واستقصائي بما تيسر لي من الجهد، لم اعثر على مَنْ تُنسب إليه هذه الدعوى، وهي دعوى الإجماع الشرفي، الملازمة لرؤية الإمام المهدي عليه السلام، أو قل اشتهار النسبة لهم، إلا لعلمين من علمائنا الأبرار أو ثلاثة، وهم السيد مهدي بحر العلوم، والمولى أحمد المقدس الأردبيلي قدس سرهما، على أنهما لم يدعيا لقاءهما بالإمام عليه السلام جزماً، ولم ينقل عنهما ناقل بطريق معتبر ادعاءهم ذلك،

بل جرى نقل الكلام من بعض التابعين والعوام، ممن لا يُعتمد على قولهم، ودقة نقلهم، واحتياطهم _ وإن اتصفوا بالإيمان _ الذين يصورون الأمور ويضخمونها أكثر من حجمها الطبيعي، ويعطونها صبغة القداسة، لبساطتهم وسذاجتهم، وقلة احتياطهم، وشدة تمسكهم واعتقادهم فيهم، وحسن ظنهم بهم إلى درجة قد يوصلونهم إلى العصمة الواجبة لأهلها، وقد تنتهي إلى هكذا دعاوى _ وليس هذا بغريب عن أيامنا هذه _ على أن مكانتهما الرفيعة ومنزلتهما العظيمة، وإجلالنا لهما، وتبجيلنا لمقامهما الرفيع، باقٍ كما في نفوس علماء الشيعة وعامتهم، لا يرقى إليه الشك والشبهة أبدا _ كما هو نظرنا إلى جميع علمائنا الأبرار الأخيار _ وإنما نحاول الوقوف على حقيقة هذه الدعوى وحجيتها، وعلى فرض ثبوت النقل عن هذين العلمين قدس الله سرهما _ على سبيل المثال _ فالظن كل الظن إن لم نطمئن بذلك إنها لم يجز ما بذلك على نحو القطع واليقين، وإنما لقرائن ودلائل، ربما أفيد اعتبارها إن الذي رأياه هو الإمام المهدي عجل الله تعالى فرجه الشريف دون معرفته مباشرة، فضلاً عن دعوى الإجماع.

وإن ادعى الرؤية السيد ابن طاووس قدس سره صريحاً في بعض كتبه، ونقل بعض الأعمال عنه عجل الله تعالى فرجه الشريف!؟.

رؤية الإمام المهدي بين الإمكان والمنع

وهنا يأتي التساؤل عن امكان رؤية الإمام المهدي عجل الله تعالى فرجه الشريف في الغيبة الكبرى واللقاء به والتحدث معه مباشرة مع تعيين شخصيته وتحديد هويته؟
أقول: إن غيبة الإمام المهدي انما هو غياب هوية لا غياب شخصية.

بمعنى ان أي شخص يراه يكون غافلا بالمرّة عن كونه هو الإمام المهدي عليه السلام، وانما يرى فيه شخصا عاديا كسائر الناس لا يلفت النظر على الاطلاق.. وتكون حياته كحياة أي شخص آخر، يكتسب عيشه من بعض الاعمال الحرة كالتجارة أو الزراعة أو غيرها، ويبقى على حاله هذه في مدينة واحدة أو عدة مدن، حتى يأذن الله تعالى له بالفرج.. مع القطع بجهل الاجيال بالكلية _ من الغيبة الصغرى إلى الغيبة الكبرى سوى بعض الخواص والسفراء _ بسحنة الإمام المهدي عليه السلام وشكله، بحيث لو واجهوه لما عرفوه البته^(١).

(١) انظر الغيبة الكبرى - السيد محمد الصدر ص ٢٧.

٤٢ الإجماع الشرعي بقاء الإمام المهدي عليه السلام (دلالتة. حقيقته. حجّيته)

فإن الإمام عليه السلام ربما يعيش بيننا وفي عالمنا، يخالطنا ويتعامل معنا، ويرانا ويعرفنا، ونحن نراه ونكلمه ونتعامل معه، ولكننا لا نعرفه على حقيقته، ولا نشخص هويته.

فإن الرؤية بهذا المنظار جارية وحاصلة حتى قيل إن الإمام المهدي عجل الله تعالى فرجه الشريف اذا ظهر للناس بعد الأمر الالهي _ الصيحة وخروج السفيناني _ ويشاهدونه عيانا على هويته الواقعية وشخصيته الحقيقية، فان جملة منهم يقول قد التقيت به، وإني رأيته، وإني صاحبتة وسافرت معه، وإني جالسته وتحدثت اليه، ونحو ذلك، ولكنهم لا يعرفونه، ولا يُشخصون هويته الحقيقية.

وهذا الرأي لا دليل على نفيه، بل تدعمه جملة من الروايات، منها: ما رواه الكليني في (الكافي) عن الحسين بن محمد، عن جعفر بن محمد، عن القاسم بن إسماعيل الأنباري، عن يحيى بن المثني، عن عبد الله بن بكير، عن عبيد بن زرارة، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: للقاء غيبتان، يشهد في إحداها المواسم، يرى الناس ولا يرونه^(١). بمعنى يعرف الناس ولا يعرفونه.

وما روي عن محمد بن عثمان العمري، أن صاحب هذا

(١) الكافي - الشيخ الكليني ج ١ ص ٣٣٩.

الأمر ليَحْضُر الموسم كل سنة، يرى الناس ويعرفهم، ويرونه ولا يعرفونه^(١). وغير ذلك.

أما رؤيته واللقاء به مع تحديد هويته وتشخيصها، فهذا مما لا يستطيع أن يدعيه أحد على نحو الجزم واليقين، ويقطع أنه التقى بالإمام عجل الله تعالى فرجه الشريف وثبته، أو يُقسم على ذلك، على الرغم من كثرة الدعاوى التي تشير إلى رؤيته واللقاء به، المبنية على الاحتمال، أو التردد _ ربما هو _، والاستنتاج، بأنه الإمام المهدي عليه السلام، فإن كل دعوى لا بد أن تستكمل شروطها وأدلتها حتى تدخل في خانة العلم والتصديق، والا فمجرد الاحتمال والشك يجعلها في خانة الإمكان.

وإن انكار هذه الدعاوى وإبطالها بعموم رواية الشيخ السمرى (وسياقي من شيعتي من يدعي المشاهدة، ألا فمن ادعى المشاهدة قبل خروج السفيناني والصيحة، فهو كاذب مفتر، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم) والتي خصصت بما روي من رؤية الناس له مع عدم معرفتهم به، ولا تشخيص هويته.

قال السيد بحر العلوم قدس سره في (الفوائد الرجالية):

(١) من لا يحضره الفقيه - الشيخ الصدوق ج ٢ ص ٣٠٧ .

٤٤.....الإجماع التشرّفي بقاء الإمام المهدي عليه السلام (دلالته. حقيقته. حجّيته)

إن المشاهدة المنفية أن يشاهد الإمام ويعلم أنه الحجة عليه السلام حال مشاهدته له، ولم يعلم من المبلّغ ادعاؤه لذلك، وقد يمنع أيضاً امتناعه في شأن الخواص _ وإن اقتضاه ظاهر النصوص _ بشهادة الاعتبار، ودلالة بعض الآثار^(١).

أقول: على فرض دلالة بعض هذه الآثار، على القول بالرؤية الحقيقية أو التشخيصية، وعلى فرض ثبوتها، فإننا لا يمكن أن نرتب عليها أثراً عاماً، ولا تكليفاً لعموم الناس، وإلا كان للإمام عجل الله تعالى فرجه الشريف أن يعمل تنظيمًا سرياً، من خلص أصحابه وشيعته، خصوصاً من علمائنا الإعلام، ويدلهم على المخلصين من شيعته الموثقين المؤتمنين، ويؤيدهم ويسددهم، ويدفع عنهم غائلة الأعداء والمنافقين والنواصب، ولأصبح ذلك مألوفاً بيننا، خصوصاً ونحن شيعته وأنصاره ومواليه، لاسيما وأن أعداءه ومواليه لا يُشخصون صورته ولا يعرفون سحته، ولكن هيهات أنه عجل الله تعالى فرجه الشريف ليس هذا من تكليفه الآن، ولا مأموراً بمثل ذلك في عصر الغيبة الكبرى، ما لم يبدأ الإعلان الرسمي الإلهي بالظهور، بعد الصيحة وخروج السفيناني.

ولكنك تجد بعضاً من هذه الأمور قد جرت أثناء الغيبة

(١) الفوائد الرجالية - السيد بحر العلوم ج ٣ ص ٣١٨-٣٢١.

الصغرى، من تنبيه شيعته عجل الله تعالى فرجه الشريف ونوابه وتحذيرهم، وتحصينهم من غائلة الحاكم الظالم ومكره، وكشف بعض المفسدين وغير ذلك^(١).

فإن هذا ما يدعو إلى التوقف أو إبطال دعوى كل من

(١) انظر كتاب الكافي - الشيخ الكليني ج ١ - ص ٥٢٥، روى عن الحسين بن الحسن العلوي قال: كان رجل من ندماء روز حسني - الظاهر انه الوالي بالعسكر - وأخرمه فقال له: هو ذا يجبي الأموال وله وكلاء وسموا جميع الوكلاء في النواحي وأنهى ذلك إلى عبيد الله بن سليمان الوزير، فهم الوزير بالقبض عليهم فقال السلطان: اطلبوا أين هذا الرجل فإن هذا أمر غليظ، فقال عبيد الله بن سليمان: نقبض على الوكلاء، فقال السلطان: لا ولكن دسوا لهم قوما لا يعرفون بالأموال، فمن قبض منهم شيئا قبض عليه، قال: فخرج - أي توقيع من الناحية المقدسة - بأن يتقدم إلى جميع الوكلاء أن لا يأخذوا من أحد شيئا وأن يمتنعوا من ذلك ويتجاهلوا الأمر، فاندس لمحمد بن أحمد رجل لا يعرفه وخلا به فقال: معي مال أريد أن أوصله؟ فقال له محمد: غلطت أنا لأعرف من هذا شيئا، فلم يزل يتلفه ومحمد يتجاهل عليه، وبثوا الجواسيس وامتنع الوكلاء كلهم لما كان تقدم إليهم.

وروى عن علي بن محمد قال: خرج نهي - أي من الناحية المقدسة - عن زيارة مقابر قریش والحير، فلما كان بعد أشهر دعا الوزير الباقطائي فقال له: الق بني الفرات والبرسين - برس بلدة بين الكوفة والحلة - وقل لهم: لا يزوروا مقابر قریش فقد أمر الخليفة أن يتفقد كل من زار فيقبض [عليه]. وغير ذلك.

٤٦ الإجماع التشرّفي بقاء الإمام المهدي عليه السلام (دلالته. حقيقته. حجّيته)

يدعي تبليغ أمر ما من الإمام عجل الله تعالى فرجه الشريف، أو القيام بإعداد تنظيم ما، أو جماعة ترتكز مبادئها على رؤية الإمام عجل الله تعالى فرجه الشريف، وتتلقى الأوامر والتعاليم منه، أو ما شابه ذلك في الغيبة الكبرى كدعوى البابية والبهائية ونحوهما مما نسمع ونرى.

ثم انه نقل هذا الإشكال الميرزا حسين النوري في خاتمة (مستدرك وسائل الشيعة)، والجواب عنه، ثم قال: ونحن أوضحنا جواز الرؤية في الغيبة الكبرى بما لا مزيد عليه في رسالتنا (جنة المأوى)^(١)، وفي كتاب (النجم الثاقب)^(٢)، وذكرنا له شواهد وقرائن! لا تبقى معها ريبة!، ونقلنا عن السيد المرتضى، وشيخ الطائفة، وابن طاووس التصريح بذلك، وذكرنا لما ورد من تكذيب مدعي الرؤية ضرباً من التأويل تستظهر من كلماتهم، فلاحظ هذا^(٣).

أقول: مع تحفظنا على الكتابين المذكورين، بل توقفنا في قبول كثير مما ورد فيهما، وممن تحفظ على كتب الميرزا النوري أيضاً، آية الله السيد الخميني قدس سره، فقال: هذا حال كتب

(١) عنوانه الكامل (جنة المأوى فيمن فاز بقاء الحجة ومعجزاته في الغيبة الكبرى).

(٢) عنوانه الكامل (النجم الثاقب في أحوال الإمام الحجة الغائب).

(٣) خاتمة مستدرك الوسائل - الميرزا النوري ج ٣ ص ٢٢٩-٢٣٠.

روايته غالباً كالمستدرِك، ولا تسأل عن سائر كتبه المشحونة بالقصص والحكايات الغريبة التي غالبها بالهزل أشبه منه بالجد، وهو رحمه الله شخص صالح متبع، إلا أن اشتياقه لجمع الضعاف والغرائب والعجائب وما لا يقبلها العقل السليم والرأي المستقيم، أكثر من الكلام النافع، والعجب من معاصريه من أهل اليقظة! كيف ذهّلوا وغفلوا حتى وقع ما وقع مما بكت عليه السماوات، وكادت تتدكك الأرض؟!^(١).

ثم إن هناك فرقاً بين رؤية الإمام عجل الله تعالى فرجه الشريف والتشرف بخدمته عموماً، مع عدم تحديد هويته، وبين دعوى الرؤية والتبليغ لأمر ما عنه عليه السلام مباشرة، ولكننا وإن أقررنا بالأولى، نرفض الثانية البتة، ولو تنزلنا وقلنا على فرض ثبوتها، فهي حجة على صاحبها لا غير، فتأمل. وسيأتي ما يوضح أكثر...

ثم أن لإثبات وجود الإمام المهدي عجل الله تعالى فرجه الشريف، وأنه ما زال حياً يرزق منذ أن ولد سنة ٢٥٥ هـ، لا يحتاج لهذه الشواهد والقرائن والدعاوى المهلهلة، التي نقلت بطيبة، وسذاجة، ومبالغة، والتي تُستغل! وقد استغلتها بعض النفوس المريضة؟!، واستندت إليها في تجميل دعاها الباطلة

(١) أنوار الهداية في التعليق على الكفاية - السيد الخميني ج ١ ص ٢٤٥.

٤٨ الإجماع التشرّفي بقاء الإمام المهدي عليه السلام (دلالتة. حقيقته. حجّيته)

والضالة، لإثبات صدقها كالبابية والبهائية وغيرهما من دجالي العصر.

وفي عقيدتي و يقيني أن في سُنّة أهل البيت عليهم السلام وسيرتهم، وما أصْلُهُ الأصحاب بالتبع، من الأدلة الثابتة والبراهين القوية على اثبات وجوده عجل الله تعالى فرجه الشريف الكثير الطيّب، والحجة على اثبات ولادته، وإمكان حياته، هذه الفترة الطويلة ساطعة، بأدلة عقلية ونقلية، فلا حاجة لنا بمثل هذه الدعاوى المهلهلة؛ لترسيخ عقيدتنا أو تقوية إيماننا بوجود الإمام المهدي عليه السلام _ كما قد يقال _.

ودعوى أن جملة الأخبار الدالة على مشاهدة الإمام المهدي عليه السلام، في غيبته الكبرى، مع تمحيصها، نرى أن كل رواية بمفردها قد تكون قابلة للمناقشة، إلا أن العلم الحاصل من المجموع غير قابل للمناقشة، فانه يصل إلى حد التواتر، فيكون نافيا للكذب والخطأ والوهم، ولو في بعضها على الأقل^(١). أو كما قال الميرزا النوري: أنها لا تقدر أن تعارض الوجدان القطعي، الذي يحصل من مجموع هذه القصص والحكايات^(٢).

أقول: إن ذلك لا ينفع؛ لان هذا القول لا يرفع عن كون المجموع

(١) انظر تاريخ الغيبة الكبرى - السيد محمد الصدر ص ٧٣ و ص ٨١.

(٢) النجم الثاقب - الميرزا النوري ج ٢ ص ٤٠٤.

مبنياً، على الاحتمالات والاستنتاجات، أو الاشتباهات، إن احسنا الظن بمُدعيها وسلامة نيتهم وذهنيتهم، إن لم يكن اشتباه من الرواة في نقلهم لأغلب هذه الدعاوى، التي يكون منشأها الرؤيا والمنام، أو برزخ بين المنام واليقظة، فتنقل وتروى على أنها قضية واقعية حقيقية؛ وذلك لتعدد وسائط النقل عن الراوي الأول، وتغير الألفاظ والتعابير، والمعاني والاسلوب، وصورة العرض بينهم، وهذا الأمر ليس بمستغرب.

وعليه، فاذا دخل الاحتمال والاستنتاج، والاشتباه والشك في ذلك، فطرحها أولى من التمسك بها، والرجوع إلى عموم النص الثابت والصريح، عن الشيخ السمرى قدس سره (ألا فمن ادعى المشاهدة قبل خروج السفيناني والصيحة، فهو كاذب مفتر، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم).

وأما قول بعض الأعلام: إن المشاهدة غير الرؤية، وأن الرؤية تفيد العموم، سواء عرف أنه الإمام المهدي عليه السلام حين الرؤية، أو عرفه بعد غيابه عنه ورحيله، من خلال بعض القرائن المحيطة باللقاء والواقعة، فيستنتج منها ويحتمل أن الذي رآه هو الإمام المهدي عليه السلام. والرؤية قد تحدث مرة واحدة للشخص ولا تتكرر، فهذا المعنى من الرؤية لا مانع منه، وقد حدث لكثير من الناس، على اختلاف طبقاتهم.

٥٠.....الإجماع الشرعي ببقاء الإمام المهدي عليه السلام (دلالتة. حقيقته. حجّيته)

أما دعوى المشاهدة _ التي ورد اللفظ بها في التوقيع الأخير _ فهي تدل على الحضور والاستمرار برؤية الإمام المهدي عليه السلام واللقاء به، مع تشخيص هويّته، والتي يستلزم منها دعوى النيابة والسفارة الخاصة، وهذا الأمر ممنوع بتاتا، وهو المشار اليه في التوقيع الأخير، قبل الصيحة وخروج السفيناني.

أقول: إنّ في هذا القول تأملاً، فإن الرؤية، بالضمّ: إدراك المرئي، بمعنى بلوغ غاية الشيء وأقصاه، وهو على أنواع بحسب قوى النفس البشرية:

الأول: النظر بالعين التي هي الحاسة، وما يجري مجراها، نحو قوله تعالى ﴿لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ﴾ * ثُمَّ لَتَرَوُنَّهَا عَيْنَ الْيَقِينِ ﴿١١﴾، وقوله تعالى ﴿وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ﴾ ﴿١٢﴾. ومن الأخير قوله تعالى ﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ﴾ ﴿١٣﴾، فإنه ممّا أُجري مجرى الرؤية بالحاسة، فإن الحاسة لا تصحّ على الله تعالى، وعلى ذلك قوله تعالى ﴿يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ﴾ ﴿١٤﴾.

(١) سورة التكاثر/ آية ٦-٧.

(٢) سورة الزمر/ آية ٦٠.

(٣) سورة التوبة/ آية ١٠٥.

(٤) سورة الأعراف/ آية ٢٧.

والثاني: بِالْوَهْمِ وَالتَّخِيلِ نَحْو: أَرَى أَنْ زَيْدًا مُنْطَلِقًا،
 ونحو قوله تعالى ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ يَتَوَقَّى الَّذِينَ كَفَرُوا﴾^(١).
 والثالث: بِالتَّفَكَّرِ نَحْو قوله تعالى ﴿إِنِّي أَرَىٰ مَا لَا
 تَرَوْنَ﴾^(٢).

والرابع: بِالْقَلْبِ، أي بالعقل، وعلى ذلك قوله تعالى ﴿مَا كَذَبَ
 الْفُؤَادُ مَا رَأَىٰ﴾^(٣)، وعلى ذلك قوله تعالى ﴿وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ﴾^{(٤)(٥)}.
 ولكن المراد في المقام من معنى الرؤية للإمام المهدي عليه
 السلام، هي الرؤية بالحاسة البصرية، أي بالعين، رأيت بعيني
 رؤية، ورأيت به رأي العين، أي: حيث يقع البصر عليه^(٦). وإدراك
 ومعرفة أن الرجل الذي يقف أمامه هو الإمام المهدي عليه
 السلام، وهذا هو أيضا من معاني المشاهدة والحضور كما سيأتي،
 وإنما ذكر العين بقوله (رأيت بعيني)؛ لأن الرؤية قد تكون
 بمعنى (العلم).

(١) سورة الأنفال / آية ٥٠.

(٢) سورة الأنفال / آية ٤٨.

(٣) سورة النجم / آية ١١.

(٤) سورة النجم / آية ١٣.

(٥) انظر تاج العروس - الزبيدي ج ١٩ ص ٤٣٤ - ٤٣٥، مفردات ألفاظ
 القرآن - الراغب الاصبهاني ص ٣٧٤.

(٦) كتاب العين - الخليل الفراهيدي - ج ٨ - ص ٣٠٧.

٥٢.....الإجماع التشرّفي بقاء الإمام المهدي عليه السلام (دلالتة. حقيقته. حجّيته)

أما في حال ذهاب الرجل عنه، وإدراك الرائي واعتقاده بعد اللقاء أن الذي رآه هو الإمام المهدي، من خلال بعض القرائن المحيطة للواقعة، فإنه لا يدخل في باب الرؤية البصرية الآنية المباشرة، وإنما يدخل في واحد من الأمور الثلاثة الأخرى لمعنى الرؤية المذكورة آنفاً، والتي نتائجها نسبية مقدرة من شخص لآخر، وأنها مضطربة، وغير مستقرة في النفس، بل ويتحكم فيها عامل التقوى والإيمان والورع، وسيرة مدعي الرؤية وسلوكه العملي، فضلاً عن حدود مستواه العلمي، وقابليته الذهنية والعقلية، وكيفية تعامله مع القرائن المحيطة لدعوى الرؤية والمشاهدة وقراءته لها.

على أن هذه الأمور الثلاثة الأخيرة، خارجة تخصصاً عن محور كلامنا؛ لأن كلامنا مبني على أساس دعوى الرؤية للإمام المهدي عليه السلام بالعين الباصرة المدركة المشخصة له، لا غير.

أما المشاهدة وإن كانت بمستوى دلالة الرؤية، وأنها تؤدي إلى نفس الغرض المراد، وهي رؤية الإمام المهدي وتشخيصه، فإنه يمكن القول أنها أقوى دلالة من الرؤية، حيث أن المشاهدة تفيد القطع بمعرفة هوية الإمام مع الحضور، بناء على القول بعدم وجود الالفاظ المترادفة في اللغة العربية.

قال ابو هلال العسكري: أن المُشاهد للشيء هو المدرك له رؤية،
وقال بعضهم رؤية وسمعا، وهو في الرؤية أشهر^(١).

وقال الراغب الأصبهاني: الشهود والشهادة الحضور مع
المشاهدة، إما بالبصر أو بالبصيرة.. لكن الشهود بالحضور
المجرد أولى، والشهادة مع المشاهدة أولى^(٢). والكلام في البصيرة
فيه تأمل.

وقال الزبيدي: الشَّهَادَةُ خَبْرٌ قاطعٌ، كذا في (اللِّسَان)،
و(الأساس). وقد شَهِدَ الرجلُ على كذا، كَعَلِمَ وَكَرَّ شَهِدًا
وشهادة... وشَهِدَهُ كَسَمِعَهُ شُهوداً أي حَضَرَهُ، فهو شَاهِدٌ، جمع
شُهودٌ، أي حُضُورٌ. وشَاهَدَهُ مُشَاهَدَةً: عَايَنَهُ كَشَهِدَهُ^(٣).

فتحصل من ذلك، أن المشاهدة، والرؤية البصرية مع
إدراك ومعرفة الإمام المهدي عليه السلام، يؤديان الى نفس
الغرض والنتيجة، وهو اثبات دعوى رؤيته واللقاء به، مع
تشخيص هويته في زمن الغيبة الكبرى، المنفية بالتوقيع الأخير
للشيخ السمری رضوان الله تعالى عليه، والمعبر عنها بالمشاهدة،
التي تفيد الرؤية القطعية، كما تفيد أيضا معنى الرؤية البصرية

(١) الفروق اللغوية - أبي هلال العسكري - ص ٤٩٦.

(٢) مفردات ألفاظ القرآن - الراغب الاصبهاني ص ٤٦٥.

(٣) تاج العروس - الزبيدي - ج ٥ ص ٤٥-٤٧.

٥٤.....الإجماع التشرّفي بقاء الإمام المهدي عليه السلام (دلالته. حقيقته. حجّيته)

الثابتة له عليه السلام، سواء أكانت الرؤية مرة واحدة أو كانت متعددة.

وأما دعوى أن المشاهدة للإمام المهدي عليه السلام تفيد النيابة والسفارة فلا ملازمة بينهما، فكما تجري دعاوى النيابة والتبليغ عن الإمام المهدي على مدعي الرؤية بلفظها ومعناها الخاص بالعين الباصرة، كذا تجري على مدعي المشاهدة بلفظها، بناء على هذا الفرض.

ان عقيدتنا بالإمام المهدي عليه السلام قوية في نفوسنا، راسخة في عقولنا، لا يتطرق إليها الشك والريب، منذ أن عرفنا أنه الحق؛ لأن وجوده قائم على الدليل والبرهان والحجة، ونحن أبناء مدرسة أمير المؤمنين الإمام علي عليه السلام وتربيته، وهو القائل: وما شككت في الحق مُذ رأيتَه، وقال عليه السلام: لو كشف لي الغطاء ما ازددت يقيناً).

فإن غياب الإمام عجل الله تعالى فرجه الشريف ظاهر في عقول المؤمنين، مكشوف في قلوبهم، قائم على الوضوح في الرؤية، وصدق الإحساس في العقل، وسلامة الفطرة، وصفاء الوجدان، وليس غيابه يُولد فيهم حالة خوفٍ أو غموضٍ أو إيهامٍ للمستقبل، بل يشعروهم بالأمن والسلام، والسكينة والاطمئنان، والعمل لبناء حياة سعيدة متكامل فيها الانسان

ويرتقي، وإن ديمومة الحياة جارية بالثقلين: كتاب الله عز وجل
حبل ممدود من السماء إلى الأرض، والعترّة الطاهرة، التي يمثلها
الإمام المهدي المنتظر، اللذين لن يفترقا حتى يردا على رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم الحوض، متلازمين متصاحبين، كما
قال عليه الصلاة والسلام^(١).

ومن لطيف ما قيل في الإمام المهدي عجل الله تعالى فرجه
الشريف: نحن متى نعود إلى العقل ونناشده عن هذا المهدي المؤمل
عجل الله تعالى فرجه نجده يقول الفصل، ويهدي لما هو الحق
والصواب، فيقول: إن الحجة المنتظر عجل الله تعالى فرجه هو في
وجوده حقيقة جوهرية قائمة في هذا العالم بأمر ربها، كما تقوم الملائكة
في نظامها وسر وجودها، ولا مانع أن يكون لها مدار حيوي ينتفع به
الوجود، فاستلزم ذلك إضمارها، ولا يمنع العقل بقاء تلك الحقيقة على
صلاحية كاملة في عالم الدنيا وإخفاءها بعد أن استلزم تكوينها المقدر
على هذا الوجود، أما الحياة الخارجية فلا تثبت إلا بالمشاهدة والسير
الاختياري؛ لتحقيق النفع المشترك الذي يقع على عهدة هذه الأفراد ما

(١) إشارة إلى الحديث المتواتر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: إني
تارك فيكم ما إن تمسكنم به لن تضلوا بعدي، أحدهما أعظم من الآخر:
كتاب الله، حبل ممدود من السماء إلى الأرض، وعترتي أهل بيتي، ولن
يفترقا حتى يردا علي الحوض، فانظروا كيف تخلفوني فيهما؟! انظر
الجامع الصحيح للترمذي ج ٥ ص ٦٦٣ وغيره.

٥٦.....الإجماع التشرّفي بقاء الإمام المهدي عليه السلام (دلالتة. حقيقته. حجّيته)

دامت لها الحياة، وإلا فإن وجوداً في الخارج، ومخفي عن الابصار، ومحجوز غير مختار، لا يمكن للعقل أن يطبقه على فائدة توجب ذلك، فليس إلا أن نقول: حقيقة ذات وجود حيوي في نطاق القدرة^(١).

وإلى هذا المعنى تشير بعض الروايات في كيفية الانتفاع بالإمام المهدي عجل الله تعالى فرجه الشريف في حال غيبته عن الناس، منها: ما رواه الحموي الشافعي بسنده عن سليمان بن مهران الأعمش عن أبي عبد الله الصادق جعفر بن محمد عن أبيه محمد بن علي عن أبيه علي بن الحسين عليهم السلام، قال: نحن أئمة المسلمين وحجج الله على العالمين وسادة المؤمنين، وقادة الغر المحجلين وموالي المؤمنين، ونحن أمان أهل الأرض، كما إن النجوم أمان لأهل السماء، ونحن الذين بنا يمسك الله السماء أن تقع على الأرض إلا بإذنه، وبنا يمسك الأرض أن تميد بأهلها وبنا ينزل الغيث وينشر الرحمة، ويخرج بركات الأرض، ولو لا ما في الأرض منّا لساخت بأهلها.

ثم قال: ولم تخل الأرض منذ خلق الله آدم من حجة الله فيها، ظاهر مشهور أو غائب مستور، ولا تخلو إلى أن تقوم الساعة من حجة الله فيها، ولو لا ذلك لم يعبد الله.

فقال سليمان: فقلت للصادق عليه السلام فكيف ينتفع الناس بالحجة الغائب المستور؟

قال: كما ينتفعون بالشمس إذا سترها سحب^(١).

(١) فرائد السمطين ج ١ ص ٤٦، وباختصار ورد في بحار الأنوار ج ٥٢ ص ٩٢-٩٣، وقد ذكر العلامة المجلسي ثمانية أمور في وجه تشبيه الإمام الحجة المنتظر عليه السلام بالشمس التي يجللها السحاب، نوردها هنا لعموم الفائدة:
الأول: إن نور الوجود والعلم والهداية، يصل إلى الخلق بتوسطه عليه السلام إذ ثبت بالأخبار المستفيضة، إنهم العلل الغائبة لإيجاد الخلق، فلولاهم لم يصل نور الوجود إلى غيرهم، وبركتهم والاستشفاع بهم، والتوسل إليهم يظهر العلوم والمعارف على الخلق ويكشف البلايا عنهم، فلولاهم لاستحق الخلق بقبائح أفعالهم أنواع العذاب. كما قال تعالى ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ﴾ ولقد جربنا مراراً لا نحصيها أن عند انغلاق الأمور وأعضاء المسائل، والبعد عن جناب الحق تعالى، وانسداد أبواب الفيض، لما استشفعنا بهم وتوسلنا بأنوارهم، فبقدر ما يحصل الارتباط المعنوي بهم في ذلك الوقت تنكشف تلك الأمور الصعبة وهذا معانٍ لمن أكحل الله عين قلبه بنور الإيمان، وقد مضى توضيح ذلك في كتاب (الإمامة).

الثاني: كما إن الشمس المحجوبة بالسحاب مع انتفاع الناس بها ينتظرون في كل آن انكشاف السحاب عنها وظهورها، ليكون انتفاعهم بها أكثر، فكذلك في أيام غيبته عليه السلام، ينتظر المخلصون من شيعته خروجه وظهوره في كل وقت وزمان، ولا يياسون منه.

الثالث: إن منكر وجوده مع وفور ظهور آثاره كمنكر وجود الشمس إذا غيبتها السحاب عن الأبصار.

الرابع: إن الشمس قد تكون غيبتها في السحاب أصلح للعباد من ظهورها لهم بغير حجاب فكذلك غيبته عليه السلام أصلح لهم في تلك الأزمان فلذا غاب عنهم.

٥٨.....الإجماع التشرّفي ببقاء الإمام المهدي عليه السلام (دلالتة. حقيقته. حجّيته)

وروى القندوزي الحنفي بسنده عن جابر بن يزيد الجعفي، قال: سمعت جابر بن عبد الله الأنصاري يقول: قال لي

➔ الخامس: أن الناظر إلى الشمس لا يمكنه النظر إليها بارزة عن السحاب، وربما عمي بالنظر إليها لضعف الباصرة عن الإحاطة بها فكذلك شمس ذاته المقدسة ربما يكون ظهوره أضرّ لبصائرهم ويكون سبباً لعماهم عن الحق وتحتمل بصائرهم الايمان به في غيبته كما ينظر الانسان إلى الشمس من تحت السحاب ولا يتضرر بذلك.

السادس: إن الشمس قد تخرج من السحاب وينظر اليه واحد دون واحد فكذلك يمكن أن يظهر عليه السّلام في أيام غيبته لبعض الخلق دون بعض؟!.

السابع: إنهم عليهم السلام كالشمس في عموم النفع وإنما لا ينتفع بهم من كان أعمى كما فسّر به في الاخبار قوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى وَأَصْلُ سَبِيلًا﴾.

الثامن: إن الشمس كما أن شعاعها تدخل البيوت بقدر ما فيها من الروازن والشبابيك، وبقدر ما يرتفع عنها من الموانع فكذلك الخلق، إنما ينتفعون بأنوار هدايتهم بقدر ما يرفعون الموانع عن حواسّهم ومشاعرهم التي هي روازن قلوبهم من الشهوات النفسانية والعلائق الجسمانية وبقدر ما يدفعون عن قلوبهم من الغواشي الكثيفة الهولانية إلى أن ينتهي الأمر إلى حيث يكون بمنزلة من هو تحت السماء يحيط به شعاع الشمس من جميع جوانبه بغير حجاب.

فقد فتحت لك من هذه الجنة الروحانية ثمانية أبواب ولقد فتح الله عليّ بفضلله ثمانية أخرى تضيق العبارة عن ذكرها، عسى الله أن يفتح علينا وعليك في معرفتهم ألف باب يفتح من كل باب ألف باب.

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: يا جابر إن أوصيائي وأئمة المسلمين من بعدي أولهم علي ثم الحسن ثم الحسين ثم علي بن الحسين ثم محمد بن علي المعروف بالباقر ستدركه يا جابر، فإذا لقيته فاقرأه مني السلام، ثم جعفر بن محمد ثم موسى بن جعفر ثم علي بن موسى ثم محمد بن علي ثم علي بن محمد ثم الحسن بن علي ثم القائم اسمه اسمي وكنيته كنيتي، ابن الحسن بن علي، ذاك الذي يفتح الله تبارك وتعالى على يديه مشارق الأرض ومغاربها، ذاك الذي يغيب عن أوليائه غيبة، لا يثبت على القول بإمامته إلا من امتحن الله قلبه للإيمان، قال جابر، فقلت يا رسول الله: فهل للناس الانتفاع به في غيبته؟.

فقال: أي والذي بعثني بالنبوة إنهم يستضيئون بنور ولايته في غيبته كانتفاع الناس بالشمس وإن سترها سحاب، هذا من مكنون سرّ الله ومخزون علم الله، فاكتمه عن أهله^(١).

وعلق سيدنا الاستاذ الشهيد الصدر الثاني قدس سره على ذلك فقال: فالسحاب كناية عن خفاء العنوان _ أي الهوية _ . والشمس كناية عن التأثير النافع المنتج في المجتمع .. على أننا نحتمل في كل عمل خيري عام، أو سنة اجتماعية حسنة، أو فكرة اسلامية جديدة، أو نحو ذلك من الامور، نحتمل أن

(١) ينابيع المودة - القندوزي الحنفي ج ٣ ص ٣٩٩.

٦٠.....الإجماع التشرّفي بقاء الإمام المهدي عليه السلام (دلالتة. حقيقته. حجّيته)

يكون وراءها إصبع مخلص متحرك من قبل الإمام المهدي عليه السلام، وأنه هو الذي زرع بذرتة الأولى في صدر أو عمل أحد الاشخاص أو الجماعات، بحيث انتجت اكلها في كل حين بإذن ربها.. غاية الفرق أن تلك الاعمال كانت منه ومن آبائه بالصفة الحقيقية لهم، أما عمله خلال هذه الفترة _ الغيبة الكبرى _ فليس بهذه الصفة، وإنما بصفته فردا اعتياديا في المجتمع.. بعد وضوح أن العمل الذي يمكن للمهدي عليه السلام تنفيذه مع جهل الناس بحقيقته وعنوانه _ أي في غيبته _ أقل بكثير مما يستطيع القيام به حال ظهوره وإعلان أمره _ أي بتحديد هويته ..

اذن فعمل الإمام المهدي عليه السلام لا بد أن يقتصر على الحدود التي لا تؤدي إلى انكشاف امره، فيدقق في ذلك ويخطط له، وهو الخبر الامعي ومحسب لكل عمل حسابه، وأي عمل علم أن التدخل فيه يوجب الانكشاف انسحب عنه، مهما ترتبت عليه من نتائج؛ لان حفاظ سره وذخره لليوم الموعود، اهم من جميع ما يتركه من اعمال، ولكن هذا لا ينافي تأثيره في الأعمال الإسلامية الخيرة التي نراها صائرة في المجتمع؛ وذلك لإمكان أن يكون هو المؤثر في تأسيسها حال صغرها وضآلة شأنها، وقد أودعها إلى المخلصين الذين يأخذون بها ويذكرون

٢٠٠.....التوقيع الأخير في الكتب والمصنفات/ ج ٢
رؤية الإمام المهدي بين الإمكان والمنع ٦١

أوارها، بدون أن يلتفتوا أو يلتفت إلى حقيقة عمله، بقليل ولا
كثير^(١).

هذا، ويمكن القول أن رؤيته عليه السلام في عالم الثبوت
ممكنة، ولكن اثبات دعوى الرؤية اليه وتحقيقها في عالم الاثبات
في عداد المستحيل، فافهم.

* * *

(١) انظر الغيبة الكبرى - السيد محمد الصدر ص ٣٩ - ٤١ بتصرف.

المهدوية الخاتمة

فوق زيف الدعاوى وتضليل الأعداء

تقريراً لأبحاث

سماحة السيد ضياء الخباز القطيفي (دام عزه)

جزء الأول

بقلم

عبدالله معرفي

المهدوية الفاتمة

فوق زيف الدعاوى و تضليل الأعداء

تقريراً لأبحاث سماحة السيد ضياء الخباز (دام عزه)

بقلم : عبد الله سعد معرفي

«الجزء الأول»

الناشر: باقيات

الهطبعة: وفا

الكهية: ١٠٠٠ نسخة

الطبعة: الأولى

القطع: وزيري

عدد الصفحات: ٤٠٤ صفحة

تاريخ الطبع: ٢٠١٤ م - ١٤٣٥ هـ.ق

شابك الجزء الأول: ٧-١٤٤-٢١٣-٦٠٠-٩٧٨

شابك الدورة: ١-١٤٦-٢١٣-٦٠٠-٩٧٨



كافة حقوق الطبع في داخل ايران محفوظة و مسجلة للناشر
وفي حال التعدي على حقوق الدار في خارج ايران سنقوم بالملاحقة
القانونية من قبل وكيلنا الشرعي والقانوني في لبنان

عنوان الناشر: ايران - قم - شارع معلم - رقم ٤٤ - تلفون: ٣٧٧٤٣٩٠٠

مركز التوزيع:

ايران - قم - خيابان صفائيه - كوچه ٢٨ (بيكدلي) - فرعى ١٨ (روحاني) - پلاك ٢٤٦
تلفون: ٠٩١٩٤٥٢١٩٤٦ - مركز الإمام الحجة (عج) لخدمة الطلاب

ايران - قم - مجمع الإمام المهدي (عج) - الطابق الأرضي رقم ١١٧، ١١٦ - تلفون: ٣٧٨٣٢٦٢٤



المبحث الثاني

أدلة انقطاع النيابة الخاصة في زمن الغيبة الكبرى

ويمكن أن يستدلّ لانقطاع النيابة الخاصة بدليّتين:

الدليل الثاني: التوقيع الخارج لعلّي بن محمد السمرّي ٢٠٤.

وهذا الدليل هو أهم الأدلة في المقام، ونصّه:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ السمرّي، أَعْظَمَ اللَّهُ أَجْرَ إِخْوَانِكَ فِيكَ، فَأَنْتَ مَيِّتٌ مَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ
سِتَّةِ أَيَّامٍ، فَاجْمَعْ أَمْرَكَ وَلَا تَوْصِ إِلَى أَحَدٍ يَقُومَ مَقَامَكَ بَعْدَ وَفَاتِكَ، فَقَدْ وَقَعَتِ الْغَيْبَةُ
الثَّانِيَّةُ، فَلَا ظُهورَ إِلَّا بَعْدَ إِذْنِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَذَلِكَ بَعْدَ طَوِيلِ الْأَمَدِ، وَقَسْوَةِ الْقُلُوبِ،
وَأَمْتِلَاءِ الْأَرْضِ جَوْرًا، وَسَيِّئَاتِي عَلَى شِيعَتِي مَنْ يَدَّعِي الْمُشَاهَدَةَ، أَلَا فَمَنْ ادَّعَى
الْمُشَاهَدَةَ قَبْلَ خُرُوجِ السُّفْيَانِي وَالصَّبِيحَةِ فَهُوَ كَاذِبٌ مُفْتَرٍ.
وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ»^(١).

(١) كمال الدين وتمام النعمة: ٥١٥. الغيبة للطوسي: ٣٩٥. الخرائج والجرائح: ١٤٢.

مع العبد الصالح: ١: ٢٨.

وقد تلقاه أعلام الطائفة بالقبول ، ولم يغمز أحد منهم في سنده ، بل عدّوا صدوره من المسلّمات .

وجه دلالة التوقيع على انقطاع النيابة الخاصّة :

ووجه دلالته على المطلوب يمكن استفادته من خلال فقرات ثلاث :

الفقرة الأولى : « فَاجْمَعْ أَمْرَكَ وَلَا تَوْصِ إِلَى أَحَدٍ يَقُومَ مَقَامَكَ بَعْدَ وَفَاتِكَ ، فَقَدْ وَقَعَتِ الْغَيْبَةُ الثَّانِيَةُ » .

ودلالتها واضحة ؛ إذ أن مقام علي بن محمد السّمرّي هو مقام النيابة الخاصّة عن مولانا الحجّة عليه السلام ، وقد أوصاه عليه السلام بجمع أمره ، ونهاه عن الوصاية لأحد من بعده ليقوم هذا المقام ، وعلّل ذلك بوقوع الغيبة الثانية وفي بعض النسخ : « الثَّانِيَةُ » ، وتعليل النهي بوقوع الغيبة كاشف عن عليّة الغيبة لامتناع هذا المقام على أحد فيها .

الفقرة الثانية : « فَلَا ظُهُورَ إِلَّا بَعْدَ إِذْنِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ » .

وهنا نكتة دقيقة ، فدلالة هذه الفقرة على نفي السفارة والنيابة الخاصّة يمكن تقريبه بتقديم مقدّمتين :

المقدّمة الأولى : أنّ الإمام (صلوات الله وسلامه عليه) له نحوان من الظهور :

النحو الأوّل : ظهور عام لجميع الناس .

النحو الثاني : ظهور خاصّ لنوابه فقط .

ولا يخفى أنّ النحو الأوّل من الظهور قد كان ثابتاً له عليه السلام منذ ولادته وحتى اختفائه عن أنظار الناس في الغيبة الصغرى ، أي أنّه استمرّ لمُدّة خمس سنوات .

وأما النحو الثاني فهو الذي كان لخصوص سفرائه عند ابتداء الغيبة الصغرى حتى انتهائها.

المقدمة الثانية: أنّ الظهور المنفي في هذا التوقيع الشريف هو الظهور بالنحو الثاني لا الأول؛ إذ الأول منتفٍ بحسب الفرض، فنفيه يكون لغواً وتحصيلاً للحاصل، وكلام المعصوم عليه السلام يجلُّ عنه.

وإذا كان الظهور الخاص المرتبط بالتّواب منفياً، فوجود التّواب منفيّ تبعاً له أيضاً، وبهذا يتم الاستدلال بهذه الفقرة على امتناع النيابة الخاصة في زمن الغيبة الكبرى.

الفقرة الثالثة: «وَسَيَأْتِي عَلَى شِيعَتِي مَنْ يَدَّعِي الْمُشَاهَدَةَ، أَلَا فَمَنْ ادَّعَى الْمُشَاهَدَةَ قَبْلَ خُرُوجِ السُّفْيَانِي وَالصَّيْحَةِ فَهُوَ كَاذِبٌ مُفْتَرٍ».

وتقريب الاستدلال بها: أنّ المشاهدة إمّا يراد بها المشاهدة البصريّة، وإمّا يراد بها النيابة الخاصة.

فإن أريد الثانية: ثبت المطلوب.

وإن أريد الأولى: فالثانية منتفية بالأولويّة، وثبت المطلوب أيضاً.

وعليه: فالدلالة على المطلوب في كلتا الحالتين تامّة.

التوفيق بين مفاد التوقيع ورؤية بعض الثقة للإمام عليه السلام

ولكن بناءً على الأوّل تبرز عندنا إشكاليّة مفادها تكذيب الأعلام والثقات الذين نقلت لنا رؤيتهم لبقية الله الأعظم عليه السلام في زمن الغيبة الكبرى بالتواتر.

وهنا توجد عدّة أجوبة لدفع هذا الإشكال، ولكن قبل عرضها لا بدّ أن

يَتَّضَحُ أَنَّ أَعْلَامَنَا يَقَرَّرُونَ أَنَّ الْمَرَادَ مِنَ الْمَشَاهِدَةِ هَاهُنَا هُوَ إِدْعَاءُ النِّيَابَةِ الْخَاصَّةِ لَا الْمَشَاهِدَةَ الْبَصَرِيَّةَ.

وَلَكِنْ عَرْضُنَا لِلْأَجُوبَةِ هُوَ مِنْ بَابِ دَفْعِ تَوَهُّمِ إِرَادَةِ الْمَعْنَى الْأَوَّلِ لَيْسَ إِلَّا.

الْجَوَابُ الْأَوَّلُ : أَنَّ الْمَشَاهِدَةَ بِمَعْنَى الرُّؤْيَا الْقَطْعِيَّةِ الْيَقِينِيَّةِ.

وَحَاصِلُهُ : أَنَّ الْمَرَادَ مِنَ الْمَشَاهِدَةِ هَاهُنَا لَيْسَ مَطْلُقَ الرُّؤْيَا ، وَإِنَّمَا خُصُوصُ الرُّؤْيَا الْقَطْعِيَّةِ الْيَقِينِيَّةِ ، وَشَاهِدُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ أَنَّ شَخْصاً شَكَّ فِي رُؤْيَا الْهَلَالِ فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ عَنْهُ أَنَّهُ شَاهِدُهُ ، وَأَمَّا إِذَا قُطِعَ وَتَيَقَّنَ مِنْ مَشَاهِدَتِهِ لَهُ صَحَّ أَنْ يُقَالَ أَنَّهُ شَاهِدُهُ.

وَبِنَاءً عَلَى ذَلِكَ : فَسِيرَةُ عُلَمَاءِ الطَّائِفَةِ لَا تَتَنَافَى مَعَ هَذَا التَّوْقِيعِ الشَّرِيفِ حَتَّى يُلْزَمَ تَكْذِيبُهُمْ ؛ إِذْ هُمْ لَا يَقْطَعُونَ وَيَجْزُمُونَ بِأَنَّ الَّذِي رَأَوْهُ هُوَ الْإِمَامُ الْمُنْتَظَرُ ، وَإِنَّمَا يَقُولُونَ مِنْ خِلَالِ الْقُرَائِنِ وَالْأُمَارَاتِ نَحْتَمِلُ أَنَّهُ هُوَ (بَابِي مُوْ وَأُمِّي) ، فَالتَّوْقِيعُ يَنْفِي شَيْئاً ، وَمَا عَلَيْهِ عُلَمَاءُ الطَّائِفَةِ شَيْءٌ آخَرُ ، فَيُنْحَلُّ الْإِشْكَالُ.

وَيُرَدُّ عَلَيْهِ : أَنَّ الْمَشَاهِدَةَ مَأْخُودَةٌ مِنَ الْفِعْلِ (شَاهَدَ) ، وَلَيْسَتْ مَأْخُودَةٌ مِنَ الْفِعْلِ (شَهِدَ) ، وَلِذَا تَقُولُ : شَاهِدَ مَشَاهِدَةً ، وَشَهِدَ شَهَادَةً ، وَفَرَقَ بَيْنَ الْإِثْنَيْنِ ؛ فَإِنَّ الَّذِي أَخَذَ فِي دَلَالَتِهِ الْقَطْعَ وَالْيَقِينَ هُوَ الْفِعْلُ (شَهِدَ) ، بَيْنَمَا دَلَالَةُ (شَاهَدَ) أَعَمٌّ مِنْ ذَلِكَ ، فَتَشْمَلُ الْيَقِينِيَّةَ وَالظَّنِّيَّةَ أَيْضاً.

الْجَوَابُ الثَّانِي : أَنَّ التَّكْذِيبَ لِادِّعَاءِ الْمَشَاهِدَةِ لَا لِلْمَشَاهِدَةِ.

وَحَاصِلُهُ : أَنَّ التَّكْذِيبَ فِي التَّوْقِيعِ الشَّرِيفِ مُتَوَجَّهُ لِمَنْ يَدَّعِي الْمَشَاهِدَةَ ، لَا لِأَصْلِ الْمَشَاهِدَةِ ؛ إِذْ أَنَّهُ لَمْ يَقُلْ : «وَسَيَأْتِي شِيعَتِي مِنْ يَشَاهِدُ» وَإِنَّمَا قَالَ :

«وسياتي شيعتي مَنْ يدّعي المشاهدة»، وهذا يستدعي الكلام في معنى الادّعاء.

فالادّعاء: هو الإخبار الذي تتساوى فيه نسبة الصدق والكذب، كأن يكون فاقداً للبيّنة.

وبناءً على ذلك: فالتكذيب في التوقيع متوجّه للمدّعي الذي تتساوى نسبة الصدق والكذب في كلامه، وهذا لا ينطبق على علماء الطائفة العظام الذين نحرز ثقتهم وورعهم وتقواهم، كأصحاب الكرامات مثل السيّد بحر العلوم والمقدّس الأردبيليّ (رضوان الله تعالى عليهما)، فإنّ نسبة الصدق لهما من العلمين وأضرابهما هي الراجحة على أقلّ التقادير، إن لم نقل إنّها فيهم يقينيّة. وعليه: فالنصّ لا يشمل علماء الطائفة.

الجواب الثالث: المراد من المشاهدة هي النيابة الخاصّة. وأشكل عليه بمخالفته للمتفاهم العرفيّ؛ إذ المتفاهم من المشاهدة هو الرؤية.

ويُجاب عنه: أنّ من المقرّر في علم الأصول أنّ التمسّك بالمتفاهم العرفيّ لا يكون إلّا عند انعدام القرينة، وأمّا عند وجودها فترفع اليد عن هذا الظهور البدويّ، ويُمنع حمل النصّ عليه، بل يجب صرفه عن ظاهره.

وبما أنّ القرائن الصارفة موجودة في المقام وتكفيك منها المذكورتان في الفقرتين الأوليّين - فهذا يكفي لحمل اللفظ على النيابة الخاصّة.

وما دام الكلام قد بلغ بنا إلى هذا المقام، فلا بأس أن نقف قليلاً عند مسألة إمكان رؤية الإمام المهديّ عليه السلام في زمن الغيبة الكبرى، ومعرفة الحقّ فيها.



عودة إلى توقيع السّمرّي ودفع الإشكالات عنه

ذكرنا سابقاً: أنّ الدليل الثاني على انقطاع النيابة الخاصة هو توقيع السفير السمرّي، ونظراً لأهمّيّته فقد أثار المدعو أحمد بن إسماعيل حوله عدّة إشكالات، وقد رأيتُ من النافع دحضها، وبيان اشتباهات صاحبها، وإليكها أربعة كاملة:

الإشكال الأوّل

أنّ الأصحاب أعرضوا عنه وتركوه منذ زمن بعيد^(١)

جواب الإشكال الأوّل:

وقبل التصدّي للإجابة عن إشكاله يجدر عرض كلام سماحة الحجّة المحقّق السيّد محمّد تقي الأصفهاني^(٢)، حيث يقول متحدّثاً عن التوقيع المبارك: «أنّ علماءنا من زمن الصدوق^(٣) إلى زماننا هذا استندوا إليه، واعتمدوا عليه ولم يناقش ولم يتأمّل أحد منهم في اعتباره، كما لا يخفى على من له أنس وتتبع في كلماتهم ومصنّفاتهم»^(٤).

وعلى ضوء كلام هذا العلّم الجليل أقول: لا أدري ما الذي قصده المدعو

(١) مع العبد الصالح: ١: ٢٨.

(٢) مكيال المكارم: ٢: ٣٥٥.

أحمد بن إسماعيل من إعراض الأصحاب عن التوقيع الشريف وتركهم له ؟ هل قصد بذلك تركهم لنقله وروايته ؟ أم قصد إعراضهم عن العمل به ؟ إن كان قد قصد الأول ، فهذا ينمُّ عن جهل كبير بمجاميع الحديث عند الإمامية ؛ ولا بأس أن نسوق قائمة بأسماء بعض مَنْ رَوَوْا هذا التوقيع المبارك ، من غير بناءٍ على الاستقراء التام والاستقصاء المستوفى ، وإليكها :

قائمة بأسماء العلماء الذين رَوَوْا توقيع السمری :

- ١ - الشيخ الصدوق رحمته الله (المتوفى سنة ٣٨١هـ) في كمال الدين وإتمام النعمة^(١).
- ٢ - الشيخ الطوسي رحمته الله (المتوفى سنة ٤٦٠هـ) في كتابه الشريف : الغيبة^(٢).
- ٣ - الشيخ الطبرسي رحمته الله (المتوفى سنة ٥٤٨هـ) في كتبه الجليلة : الاحتجاج وإعلام الوری (وتاج المواليد^(٣)).
- ٤ - الشيخ ابن حمزة الطوسي رحمته الله (المتوفى سنة ٥٦٠هـ) في كتابه الشريف : الثاقب في المناقب^(٤).
- ٥ - الشيخ قطب الدين الراوندي رحمته الله (المتوفى سنة ٥٧٣هـ) في كتابه : الخرائج والجرائح^(٥).

(١) كمال الدين وإتمام النعمة : ٥١٦ .

(٢) الغيبة : ٣٩٥ .

(٣) الاحتجاج : ٢ : ٢٩٦ . إعلام الوری : ٢ : ٢٦٠ . تاج المواليد : ٦٨ .

(٤) الثاقب في المناقب : ٦٠١ .

(٥) الخرائج والجرائح : ٣ : ١١٢٨ .

٦ - السيد ابن طاووس رحمته الله (المتوفى سنة ٦٦٤هـ) في كتابه الطرائف في معرفة مذاهب الطوائف ^(١).

٧ - الشيخ علي بن عيسى الأربلي رحمته الله (المتوفى سنة ٦٩٣هـ) في كتابه الشريف: كشف الغمة في معرفة الأئمة ^(٢).

٨ - الشيخ عماد الدين الطبري رحمته الله (المتوفى بعد سنة ٦٨٩هـ) في كتابه النفيس: أسرار الإمامة ^(٣).

٩ - السيد بهاء الدين النجفي رحمته الله (المتوفى سنة ٨٠٣هـ) في كتابه القيم: منتخب الأنوار المضيئة ^(٤).

١٠ - الشيخ العاملي النباطي البياضي رحمته الله (المتوفى سنة ٨٧٧هـ) في الصراط المستقيم ^(٥).

١١ - المقدس الأردبيلي رحمته الله (المتوفى سنة ٩٩٣هـ) في حديقة الشيعة ^(٦).

١٢ - الشهيد الثالث القاضي التستري رحمته الله (المتوفى سنة ١٠١٩هـ) في مجالس

(١) الطرائف في معرفة مذاهب الطوائف: ١٨٤.

ومما يجدر الالتفات إليه أنه قد نقل مضمون التوقيع ، ولم ينقله بنصه ، حيث قال : « ولما بلغ الأمر إلى علي بن محمد السمرى ذكر أن المهدي عليه السلام قد عرفه أن ينتقل إلى الله ، وكشف له عن يوم وفاته ، وأنه قد تقدم إليه أن لا يوكل أحداً غيره ، وأن قد جاءت الغيبة التامة التي يمتحن فيها المؤمنون » .

(٢) كشف الغمة في معرفة الأئمة : ٣ : ٣٣٨ .

(٣) أسرار الإمامة : ٨٩ .

(٤) منتخب الأنوار المضيئة : ٢٣٨ .

(٥) الصراط المستقيم إلى مستحقّي التقديم : ٢ : ٢٣٦ .

(٦) حديقة الشيعة : ٢ : ٩٩٠ .

المؤمنين^(١).

١٣ - الشيخ الفيض الكاشاني رحمته الله (المتوفى سنة ١٠٩٠ هـ) في نوادر الأخبار^(٢).

١٤ - الشيخ الحرّ العاملي رحمته الله (المتوفى سنة ١١٠٤ هـ) في كتابيه : إثبات الهداة وهداية الأمة^(٣).

١٥ - السيّد هاشم البحراني رحمته الله (المتوفى سنة ١١٠٧ هـ) في كتابه مدينة المعاجز^(٤).

١٦ - العلّامة المجلسي رحمته الله (المتوفى سنة ١١١١ هـ) في موسوعته بحار الأنوار^(٥).

١٧ - السيّد نعمة الله الجزائري رحمته الله (المتوفى سنة ١١١٧ هـ) في كتابه رياض الأبرار^(٦).

١٨ - الشيخ سليمان الماحوزي رحمته الله (المتوفى سنة ١١٢١ هـ) في كتاب الأربعين^(٧).

١٩ - الشيخ عناية الله القهبائي رحمته الله (المتوفى سنة ١١٢٦ هـ) في مجمع

(١) مجالس المؤمنين : ٢ : ١١٧.

(٢) نوادر الأخبار : ٢٣٣.

(٣) إثبات الهداة : ٣ : ٦٩٣. هداية الأمة : ٨ : ٥٦٠.

(٤) مدينة المعاجز : ٨ : ٨.

(٥) بحار الأنوار : ٥١ : ٣٦١.

(٦) رياض الأبرار في مناقب الأئمة الأطهار عليهم السلام : ٣ : ٨٤.

(٧) كتاب الأربعين : ٢٢٩.

الرجال^(١).٢٠ - الشيخ محمد إسماعيل الخاجوي^(٢) (المتوفى سنة ١١٧٣هـ) في الرسائلالفقهية^(٢).٢١ - السيد عبد الله آل شبر^(٣) (المتوفى سنة ١٢٢٠هـ) في الأنوار اللامعةفي شرح الزيارة الجامعة^(٣) وحقّ اليقين^(٤) وجلء العيون^(٥).٢٢ - السيد محسن الأعرجي^(٦) الكاظمي^(٦) (المتوفى سنة ١٢٢٧هـ) في عدةالرجال^(٦).٢٣ - المولى الشيخ أحمد النراقي^(٧) (المتوفى سنة ١٢٤٥هـ) في رسائلومسائل^(٧).٢٤ - الشيخ آقا محمود البهبهاني^(٨) (المتوفى سنة ١٢٦٩هـ) في تحفةالسلطين^(٨).٢٥ - الشيخ الميرزا حسين النوري^(٩) (المتوفى سنة ١٣٢٠هـ) في النجمالثاقب^(٩).

(١) مجمع الرجال: ٧: ١٩٠.

(٢) الرسائل الفقهية: ١: ٥٢١.

(٣) الأنوار اللامعة في شرح الزيارة الجامعة: ٣٥.

(٤) حقّ اليقين: ٢٨٦.

(٥) جلء العيون: ٣: ٢١٨.

(٦) عدة الرجال: ١: ٧٩.

(٧) رسائل ومسائل: ٣: ١٢٢.

(٨) تحفة السلطين: ٢: ٦١٨.

(٩) النجم الثاقب: ٢: ٢٨.

٢٦ - الشيخ علي العلياري التبريزي (المتوفى سنة ١٣٢٧هـ) في بهجة الآمال^(١).

٢٧ - الميرزا محمد تقي الأصفهاني (المتوفى سنة ١٣٤٨هـ) في كتابه مكيال المكارم^(٢).

٢٨ - الشيخ عبد الله المامقاني (المتوفى سنة ١٣٥١هـ) في الفوائد الرجالية^(٣).

٢٩ - الشيخ عباس القمي (المتوفى سنة ١٣٥٩هـ) في منتهى الآمال^(٤) والكنى والألقاب^(٥).

٣٠ - السيد محسن الأمين العاملي (المتوفى سنة ١٣٧١هـ) في موسوعته أعيان الشيعة^(٦) والمجالس السنّة^(٧).

هذا، إن كان المستشكل قد قصد من إعراض الأصحاب إعراضهم عن رواية التوقيع، وإن كان قد قصد الثاني - أي: عدم اعتقادهم بمضمونه - فيوهنه أن سيرة الطائفة كلّها - من بداية الغيبة إلى الآن - مستمرة على العمل بمضمون التوقيع الشريف، والاعتقاد بانقطاع السفارة والنيابة الخاصّة.

(١) بهجة الآمال في شرح زبدة المقال : ٧ : ٦٢٤.

(٢) مكيال المكارم في فوائد الدعاء للقائم : ١ : ١١٧.

(٣) الفوائد الرجالية من تنقيح المقال : ٢ : ١٣٩.

(٤) منتهى الآمال : ٢ : ٨٤٢.

(٥) الكنى والألقاب : ٣ : ٢٦٨.

(٦) أعيان الشيعة : ٢ : ٤٨.

(٧) المجالس السنّة : ٢ : ٤٩٥.



وإليك بعض كلماتهم الشريفة^(١):

كلمات أعلام القرنين الثالث والرابع:

✽ قال الشيخ أبو زينب النعماني رحمته الله (ت ٣٦٠): «وفي قوله في الحديث الرابع من هذا الفصل - حديث عبد الله بن سنان -: «كيف أنتم إذا صرتم في حال لا ترون فيها إمام هدى ولا علماً يرى» دلالة على ما جرى، وشهادة بما حدث من أمر السفراء الذين كانوا بين الإمام عليه السلام وبين الشيعة، ومن ارتفاع أعيانهم، وانقطاع نظامهم، لأنّ السفير بين الإمام في حال غيبته وبين شيعته هو العلم، فلما تمتّ المحنة على الخلق ارتفعت الأعلام، ولا تُرى حتّى يظهر صاحب الحقّ عليه السلام، ووقعت الحيرة التي ذكرت، وآذنتها أولياء الله، وصحّ أمر الغيبة الثانية التي يأتي شرحها وتأويلها فيما يأتي من الأحاديث بعد هذا الفصل، نسأل الله أن يزيدنا بصيرة وهدى، ويوفقنا لما يرضيه برحمته»^(٢).

وقال في موضع آخر: «فأمّا الغيبة الأولى فهي الغيبة التي كانت السفراء فيها بين الإمام عليه السلام وبين الخلق قياماً منصوبين ظاهرين، موجودي الأشخاص والأعيان، يخرج على أيديهم غوامض العلم، وعويص الحكم، والأجوبة عن كلّ ما كان يسأل عنه من المعضلات والمشكلات، وهي الغيبة القصيرة التي انقضت أيامها وتصرّمت مدّتها.

(١) ولقد تعمّدنا أن نحشد الكثير من كلمات أعلام الطائفة عليهم السلام دحضاً لما يدّعيه أعداء المهدوية من عدم وجود تسالم لدى علماء الطائفة على انقطاع السفارة في زمن الغيبة الكبرى، فلاحظ دعواهم في واحد من أشهر كتبهم، وهو جامع الأدلّة: ٣٠ و ٣١.

(٢) الغيبة: ١٦٤.

والغيبة الثانية هي التي ارتفع فيها أشخاص السفراء والوسائط؛ للأمر الذي يريده الله تعالى ، والتدبير الذي يمضيه في الخلق ، ولوقوع التمحيص والامتحان والبليلة والغربة والتصفية على مَنْ يدّعي هذا الأمر ، كما قال الله عزّ وجلّ : ﴿ مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ حَتَّىٰ يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ ﴾^(١) ، وهذا زمان ذلك قد حضر ، جعلنا الله فيه من الثابتين على الحقّ ، ومَنْ لا يخرج في غربال الفتنة ، فهذا معنى قولنا : « له غيبتان » ، ونحن في الأخيرة نسأل الله أن يقرب فرج أوليائه منها ، ويجعلنا في حيّز خيرته ، وجملة التابعين لصفوته ، ومن خيار من ارتضاه وانتجبه لنصرة وليّه وخليفته ، فإنّه وليّ الإحسان ، جواد منّان »^(٢).

✽ وقال الشيخ ابن بابويه القميّ (ت ٣٦٨) - كما حكى عنه شيخ الطائفة الطوسي ، نقلاً عن الشيخ المفيد ، نقلاً عن أبي الحسن عليّ بن بلال المهلبيّ (ت) : « أمّا أبو دلف الكاتب - لا حاطه الله - فكنا نعرفه ملحداً ثمّ أظهر الغلو ، ثمّ جنّ وسلسل ، ثمّ صار مفوّضاً ، وما عرفناه قطّ إذا حضر في مشهد إلّا استخفّ به ، ولا عرفته الشيعة إلّا مدّة يسيرة ، والجماعة تتبرأ منه ومَنْ يُؤمى إليه وينمس به .

وقد كنّا وجهنا إلى أبي بكر البغداديّ لما ادّعى له هذا ما ادّعاه ، فأنكر ذلك وحلف عليه ، فقبلنا ذلك منه ، فلمّا دخل بغداد مال إليه وعدل عن الطائفة وأوصى إليه ، لم نشكّ أنّه على مذهبه ، فلعلّناه وبرئنا منه ، لأنّ عندنا

(١) آل عمران ٣ : ١٧٩ .

(٢) الغيبة للشيخ النعماني : ١٧٨ .



أَنَّ كُلَّ مَنْ ادَّعى الأمر بعد السَّمرِيِّ ﷺ فهو كافر منمَّس ، ضالٌّ مضلٌّ ، وبالله التوفيق»^(١).

كلمات أعلام القرنين الرابع والخامس :

✽ قال الشيخ المفيد ﷺ (ت ٤١٣) : «وله قبل قيامه غيبتان ، إحداهما أطول من الأخرى ، كما جاءت بذلك الأخبار ، فأما القصرى منها فنزد وقت مولده إلى انقطاع السفارة بينه وبين شيعته وعدم السفراء بالوفاة . وأما الطولى فهي بعد الأولى وفي آخرها يقوم بالسيف»^(٢).

(١) الغيبة للطوسي : ٤١٢.

وجدير بالذكر أن أبا محمد الأنصاري - في جامع الأدلة : ٣٢ - قد حاول أن يصرف كلام الشيخ ابن قولويه ﷺ عن ظاهره ، يلتفت عليه التفافاً غريباً ، فذكر أن كلامه ناظر إلى مدعى السفارة حال وجود السفير الحق ، باعتبار أن أبا دلف الذي كفره الشيخ ابن قولويه قد ادعى السفارة في حياة السفير السمرى (رضوان الله تعالى عليه) واستمر بعده ، ولم يكتف بهذه المحاولة البائسة التي لا تتلاءم مع ظاهر عبارة «بعد السمرى» - والتي كان بإمكان ابن قولويه أن يبدلها إلى «مع السمرى» - حتّى لجأ إلى حذف عبارة «رحمه الله» الواردة في كلام ابن قولويه بعد كلمة «السمرى» ، لتأكيداها على أن ابن قولويه - في حكمه بالكفر على مدعى السفارة - كان ناظراً إلى مرحلة ما بعد السفير السمرى .

(الخبّاز)

(٢) الإرشاد : ٢ : ٣٤٠.

وقد حاول - في جامع الأدلة : ٣٤ - أن يلتفت على هذه العبارة أيضاً ، فذكر أنها بصدد التحديد التاريخي للغيبتين ليس إلّا ، ولكنها محاولة لا تنطلي إلّا على صاحبها ؛ إذ أن الشيخ المفيد ﷺ قد عبّر عن منتهى الغيبة الصغرى بـ (انقطاع السفارة وعدم السفراء) ، وهو تعبير واضح وصريح جداً في انقطاع السفارة بموت السفير الرابع (رضوان الله عليه) .

(الخبّاز)

❖ وقال الشيخ أبو الفتح الكراجكي (ت ٤٤٩): «قد يجوز أن يجتمع به طائفة من أوليائه تستر اجتماعها به وتخفيه ، فأما الذي يجب أن يفعله اليوم المسترشدون ، ويعول عليه المستفيدون ، فهو الرجوع إلى الفقهاء من شيعة الأئمة ، وسؤالهم في الحادثات عن الأحكام ، والأخذ بفتاويهم في الحلال والحرام ، فهم الوسائط بين الرعيّة وصاحب الزمان (عليه السلام) ، والمستودعون أحكام شريعة الإسلام ، ولم يكن الله تعالى يبيح لحجّته (صلى الله عليه) الاستتار إلّا وقد أوجد للأمة من فقه آباءه (عليهم السلام) ما تنقطع به الأعذار»^(١).

❖ وقال الشيخ الطوسي (ت ٤٦٠): «ذكر أمر أبي الحسن عليّ بن محمّد السّمرّي ، بعد الشيخ أبي القاسم الحسين بن روح (عليه السلام) ، وانقطاع الأعلام به ، وهم الأبواب».

إلى أن قال: «وأخبرنا جماعة ، عن أبي جعفر محمّد بن عليّ بن الحسين بن بابويه ، قال: حدّثني أبو محمّد الحسن بن أحمد المكتب ، قال: كنت بمدينة السلام في السنة التي توفّي فيها الشيخ أبو الحسن عليّ بن محمّد السّمرّي (عليه السلام) ، فحضرت قبل وفاته بأيّام فأخرج إلى الناس توقيعاً نسخته:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يا عليّ بن محمّد السّمرّي ، أعظم الله أجر إخوانك فيك ... قال: فنسخنا هذا التوقيع وخرجنا من عنده ، فلما كان اليوم السادس عدنا إليه وهو يجود بنفسه ، فقيل له: من وصيك من بعدك ؟ فقال: الله أمر هو بالغه^(٢) ، وقضى .

(١) كنز القوائد : ٢ : ٢١٨ .

(٢) لقد حاول صاحب جامع الأدلّة - الصفحة : ٢٠ - أن يشوّش من خلال هذه الرواية دلالة



فهذا آخر كلام سمع منه (رضي الله عنه وأرضاه)»^(١).

كلمات أعلام القرن الخامس :

✽ وقال الشيخ عبيد الله الأسدآباديؒ (من أعلام القرن الخامس):
«عثمان بن سعيد العمري... وكانت الشيعة تقصده من كل بلد بقصص وحوائج، وكانت الأجوبة تخرج إليهم على يده. فلما دنت وفاته جمع من كان بقي من شيوخ الشيعة، وأخبرهم أنه ميّت، وأنّ صاحب الأمرؑ قد أمره أن ينصّ على ولده أبي جعفر محمّد بن عثمان بن سعيد العمري، فمن كانت له حاجة قصده، وتوفّيؒ، وهو أوّل أبواب صاحب الأمرؑ، وكانت الشيعة يأتونه من كل بلد سحيق، وفجّ عميق، وكانت الأجوبة تخرج إليهم على يده.

» أولاً: بحجة أنّ السفير السمرّيؒ لم يقل: «لا سفير بعدي»، بل قال: «لله أمر هو بالغة».

وثانياً: بحجة سؤالهم له عن الوصي من بعده، ولو كانوا قد فهموا من التوقيع الذي تلقّوه منه قبل ستة أيام انقطاع النيابة لم يسألوه.

ولا يخفّاك ما في كلامه؛ فإنّ أيّ متتبّع لكلمات العرب ومحاوراتهم يجد أنّهم يستعملون عبارة «لله أمر هو بالغة» للتعبير عن الأشياء التي قضاها الله تعالى وحتّم وقوعها، وبما أنّ السفير السمرّيؒ قد أخبر سائليه قبل ستة أيام بانقطاع النيابة الخاصة، وأنّ الإمام (أرواحنا فداه) قد أمره أن لا يقيم أحداً مقامه، معللاً ذلك بوقوع الغيبة التامة -بينما السائلون قد احتملوا جريان البدء خلال الأيام الستة؛ ولذا سألوه عن الوصي بعده -أجابهم بأنّ ما سبق وأنّ أبلغهم به -من انقطاع السفارة وتحقّق الغيبة التامة -أمرٌ مقضي لا محيص عنه، فتأمّل جيّداً. (الخبّاز)

فلما حضرته الوفاة خبر الشيخ الشيعة أنه مقبوض ، وأنه قد أمر بأن يقيم أبا القاسم الحسين بن روح النوبختي مقامه ، وكان النوبختي كاتب عثمان ابن سعيد ؛ وقال : فمن كانت له حاجة قصده ، وتوفي عليه السلام ، وهو الباب الثاني من أبواب صاحب الأمر عليه السلام .

فلما حضرته الوفاة ، جمع شيوخ الشيعة وعرفهم موته ، وأنه قد أمر أن يقيم أبا الحسن علي بن محمد بن سهل السمری مقامه ، فمن كانت له حاجة قصده ، وتوفي النوبختي عليه السلام . وكان الباب الثالث من أبواب صاحب الأمر عليه السلام ، وكانت الشيعة تختلف إليه وتقصده .

فلما حضرته الوفاة اجتمع إليه من كان بقي من شيوخ الشيعة ، وقالوا له : عرفنا من لنا بعدك ؟ فلم يجبه عن كلامهم ، فلما طال خطابهم ، وتكرر مرة بعد ثانية ، قال لهم : ما أمرت بشيء ، وليس بعدي باب يقصد ، وذکرهم الخبر المأثور عن الأئمة عليهم السلام أن الله تعالى إذا أراد إظهار صاحب الأمر ستر أبوابه ، فاعترفوا بالخبر وصحته ، ثم قال : والأمر قريب .

ولو كان الأبواب المقصود باختيار الشيعة لم تنقطع إلى وقت ظهور صاحب الأمر عليه السلام ، فعلم أن من تقدم من الأبواب كان بنص من صاحب الأمر عليه السلام على واحد واحد ^(١) .

كلمات أعلام القرنين الخامس والسادس :

✽ قال الشيخ الطبرسي رحمته الله (ت ٥٤٨هـ) : « وأما الأبواب المرضييون ، والسفراء المدوحوون في زمان الغيبة ، فأولهم : الشيخ الموثوق به أبو عمرو

(عثمان) بن سعيد العمريّ. نصبه أولاً أبو الحسن عليّ بن محمد العسكريّ، ثمّ ابنه أبو محمد الحسن، فتولّى القيام بأمرهما حال حياتهما عليهما السلام، ثمّ بعد ذلك قام بأمر صاحب الزمان عليه السلام، وكان توقيعاته وجواب المسائل تخرج على يديه. فلما مضى لسبيله قام ابنه أبو جعفر محمد بن عثمان مقامه، وناب منابه في جميع ذلك، فلما مضى هو، قام بذلك أبو القاسم حسين بن روح من بني نوبخت، فلما مضى هو قام مقامه أبو الحسن عليّ بن محمد السمرىّ.

ولم يبق أحد منهم بذلك إلاّ بنصّ عليه من قبل صاحب الأمر عليه السلام، ونصب صاحبه الذي تقدّم عليه، ولم تقبل الشيعة قولهم إلاّ بعد ظهور آية معجزة تظهر على يد كلّ واحد منهم من قبل صاحب الأمر عليه السلام، تدلّ على صدق مقالته، وصحّة بابيّتهم. فلما حان سفر أبي الحسن السمرىّ من الدنيا وقرب أجله قيل له: إلى من توصي؟ فأخرج إليهم توقيعاته نسخته:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يا عليّ بن محمد السمرىّ،...»^(١).

وقال عليه السلام في كتاب آخر: «وله قبل قيامه غيبتان: إحداها أطول من الأخرى، كما جاءت به الأخبار عن آبائه الصادقين عليهم السلام، فأما الغيبة الصغرى فنذ ولد (صلوات الله عليه) إلى أن قطعت السفارة بينه وبين شيعته وعدم السفراء بالوفاة، وأما الطولى فهي بعد الأولى، وفي آخرهما يقوم بالسيف (صلوات الله عليه)»^(٢).

وقال عليه السلام في ثالث: «فانظر كيف قد حصلت الغيبتان لصاحب الأمر عليه السلام

(١) الاحتجاج: ٢: ٢٩٦.

(٢) تاج المواليد: ٦٥.

على حسب ما تضمنته الأخبار السابقة لوجوده عن آبائه وجدوده عليهم السلام ،
 أمّا غيبته الصغرى منها فهي التي كانت فيها سفرأوه عليه السلام موجودين ، وأبوابه
 معروفين ، لا تختلف الإمامية القائلون بإمامة الحسن بن علي عليه السلام فيهم ،
 فمنهم : أبو هاشم داود بن القاسم الجعفري ، ومحمد بن علي بن بلال ، وأبو
 عمرو عثمان بن سعيد السمان ، وابنه أبو جعفر محمد بن عثمان ، وعمر
 الأهوازي ، وأحمد بن إسحاق ، وأبو محمد الوجنائي ، وإبراهيم بن مهزيار ،
 ومحمد بن إبراهيم ، في جماعة أخر ربّما يأتي ذكرهم عند الحاجة إليهم في
 الرواية عنهم ^(١) .

(١) لا يخفى أنّ الشيخ الطبرسي رحمته الله - كما سيّضح من كلامه اللاحق وكلاميه المتقدمين - قد
 حسم الأمر في مسألة انقطاع السفارة بموت السفير السمرّي (رضوان الله عليه) ، وإنّما
 الكلام في وجود سفراء آخرين في زمن الغيبة الصغرى سوى السفراء الأربعة أو لا ، وقد
 استظهر البعض من هذه العبارة - والتي قد نُسبت اشتباهاً للسيد ابن طاووس رحمته الله بسبب
 الاشتباه في نسخة من كتاب إعلام الوري قد كُتب عليها ربيع الشيعة واسم السيد ابن
 طاووس معاً - وجود سفراء آخرين ، غير أنّ الأمر لا يخلو عن تأمل ، والعبارة لا تخلو عن
 نحو اضطراب ، وإن صحت فلعل المقصود بسفارة غير الأربعة السفارة في شؤون خاصّة ،
 لا السفارة العامة على نحو سفارة الأربعة ، والذي ينبّه على ذلك أنّ بعضهم - كعمر الأهوازي
 وأبي محمد الوجنائي - ليس معروفاً بشيء في كتب الحديث والتراجم والرجال ، سوى
 تشرف الأول برؤية جمال إمام الزمان (عجل الله فرجه) ، ونقل الثاني لحادثة خروج
 الإمام عليه السلام من داره ، كما أنّ كلمات الأعلام رحمته الله قد خليت عن ذكرهم ضمن سلسلة السفراء .
 ومما يجدر ذكره : أنّ بعض الرجاليتين قد حاول الاستفادة التوثيق من هذه العبارة لمن
 ذكرت أسماؤهم فيها ، وهو لا يخلو عن إشكال بل منع ؛ إذ أنّ (محمد بن علي بن بلال) قد
 ذُكر اسمه معهم ، مع أنّه ممّن نصّ شيخ الطائفة الطوسي رحمته الله على مذموميته - الغيبة : ٣٥٣ -
 ممّا ينبّه على أنّ الشيخ الطبرسي - والذي أبدل به السيد ابن طاووس في بعض الكلمات -
 ليس إلّا بصدد ضبط الأسماء ، بغض النظر عن الممدوحية والمذمومية .

وكانت مدة هذه الغيبة أربعاً وسبعين سنة ، وكان أبو عمرو عثمان بن سعيد العمري (قدس الله روحه) باباً لأبيه وجدّه عليه السلام من قبل وثقة لهما ، ثم تولى الباقية من قبله ، وظهرت المعجزات على يده ، ولما مضى لسبيله قام ابنه أبو جعفر محمد مقامه عليه السلام بنصّه عليه ، ومضى على منهاج أبيه عليه السلام في آخر جمادى الآخرة من سنة أربع أو خمس وثلاثمائة ، وقام مقامه أبو القاسم

» والذي أطمئن له - تجاوزاً لكل ما ذكرناه - أن هنالك سقطاً في عبارة الشيخ الطوسي عليه السلام ، وترشد إليه عبارة الشيخ أبي الصلاح الحلبي عليه السلام (ت ٤٤٧) - في تقريب المعارف : ٤٢٧ - حيث يقول مثبتاً إمامة الإمام المهدي عليه السلام : « وأما شهادة المقطوع بصدقهم ، فمعلوم لكل سامع لأخبار الشيعة تعديل أبي محمد الحسن بن علي عليه السلام جماعة من أصحابه ، وجعلهم سفراء بينه وبين أوليائهم ، والأمناء على قبض الأخماس والأنفال ، وشهادته بإيمانهم وصدقهم فيما يؤدّونه عنه إلى شيعته ، وأن هذه الجماعة شهدت بمولد الحجة بن الحسن عليه السلام ، وأخبرت بالنص عليه من أبيه عليه السلام ، وقطعت بإمامته ، وكونه الحجة المأمول للانتصار من الظالمين .

فكان ذلك منهم نائباً مناب نصّ أبيه عليه السلام لو كان مفقوداً ؛ إذ لا فرق في ثبوت الحكم بين أن ينصّ عليه حجة معلوم العصمة لكونه نبياً أو إماماً ، وبين أن ينصّ عليه منصوص على صدقه بقول نبي أو إمام .

والجماعة المذكورة : أبو هاشم داود بن قاسم الجعفري ، ومحمد بن علي بن بلال ، وأبو عمرو عثمان بن سعيد السمان ، وابنه أبو جعفر محمد بن عثمان (رضي الله عنهم) ، وعمرو الأهوازي ، وأحمد بن إسحاق ، وأبو محمد الوجناني ، وإبراهيم بن مهزيار ، ومحمد ابن إبراهيم .

فإنه يعلم من هذه العبارة أن المذكورين ليسوا جميعاً سفراء الإمام المهدي عليه السلام في زمن الغيبة الصغرى ، وإنما كانوا سفراء لوالده الإمام العسكري عليه السلام ، وقد شهدوا برواية الإمام الحجة عليه السلام ، فشهادتهم بمثابة النصّ ، كما أفاد الشيخ الحلبي عليه السلام ، ولا يخفى ظهور عبارته في توثيق من ذكرهم خلافاً لعبارة الشيخ الطبرسي المتقدمة ، فتأمل جيداً . (الخبز)

الحسين بن روح من بني نوبخت بنصّ أبي جعفر محمد بن عثمان عليه ، وأقامه مقام نفسه ، ومات عليه السلام في شعبان سنة ستّ وعشرين وثلاثمائة ، وقام مقامه أبو الحسن عليّ بن محمد السّمرّي بنصّ أبي القاسم عليه ، وتوفيّ في النصف من شعبان سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة .

فروي عن أبي محمد الحسن بن أحمد المكتب أنّه قال : كنت بمدينة السلام في السنة التي توفيّ فيها علي بن محمد السّمرّي ، فحضرتة قبل وفاته بأيّام ، فأخرج إلى الناس توقيعاً نسخته :

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ السّمرّي ، أعظمَ الله أجرَ إخوانك فيك ... ثمّ حصلت الغيبة الطولى التي نحن في أزمانها ، والفرج يكون في آخرها بمشيئة الله تعالى» ^(١).

كلمات أعلام القرن السادس :

✽ قال الشيخ قطب الدين الراوندي رحمته الله (ت ٥٧٣) : «وكان بعد ذلك تحمل الأموال إلى بغداد إلى النواب المنصويين بها ، وتخرج من عندهم التوقيعات ، وكانت توجد العلامات والدلالات على أيديهم .
أوّلهم : [وكيل أبي محمد عليه السلام] الشيخ عثمان بن سعيد العمريّ .
ثمّ ابنه أبو جعفر محمد بن عثمان .
ثمّ أبو القاسم الحسين بن روح .
ثمّ الشيخ أبو الحسن علي بن محمد السّمرّي .



ثم كانت الغيبة الطولى، وكانوا - كل واحد منهم - يعرفون كمّية المال جملة وتفصيلاً، ويسمّون أربابها بأعلامهم ذلك من القائم عليه السلام»^(١).

كلمات أعلام القرن السابع:

✽ قال السيد ابن طاووس رحمته الله (ت ٦٦٤): «ولما بلغ الأمر إلى علي بن محمد السّمرى ذكر أنّ المهدي عليه السلام قد عرفه أن ينتقل إلى الله، وكشف له عن يوم وفاته، وأنه قد تقدّم إليه أن لا يوكل أحداً غيره، وأن قد جاءت الغيبة التامة التي يمتحن فيها المؤمنون»^(٢).

✽ وقال الشيخ ابن أبي الفتح الأربلي رحمته الله (ت ٦٩٣): «وهو صاحب السيف من أئمة الهدى عليه السلام، والقائم بالحقّ والمنتظر لدولة الإيمان، وله قبل قيامه غيبتان، أحدهما أطول من الأخرى، كما جاءت بذلك الأخبار، فأما القصرى فنذ وقت مولده إلى انقطاع السفارة بينه وبين شيعته، وعدم السفراء بالوفاة، وأما الطولى فهي بعد الأولى، وفي آخرها يقوم بالسيف»^(٣).

✽ وقال الشيخ عماد الدين الطبري رحمته الله (بعد ٦٩٨): «وكانت له غيبتان، وكان أربعاً وسبعين سنة بينه وبين شيعته المراسلة والسفارة، ويراه الثقات بالسفارة، وكانت للسفرة معجزات دالة على صدقهم، والسفراء كانوا أربعة... وقام مقامه أبو الحسن علي بن محمد السّمرى... ومات سنة تسع وعشرين وثلاثمائة، ووقعت بعدها الغيبة الثانية، وهي أطولها وأتمّها»^(٤).

(١) الخرائج والجرائح: ٣: ١١٠٨.

(٢) الطرائف في معرفة مذاهب الطوائف: ١٨٤.

(٣) كشف الغمّة في معرفة الأئمة عليهم السلام: ٣: ٢٤٣.

(٤) أسرار الإمامة: ٨٨.

كلمات أعلام القرنين السابع والثامن :

✽ قال العلامة الحلبي (ت ٧٢٦): «محمد بن عثمان بن سعيد العمري بفتح العين - الأسدي، يكنى أبا جعفر، وأبوه يكنى أبا عمرو، جميعاً وكيلان في خدمة صاحب الزمان (عليه السلام)، ولهما منزلة جليلة عند هذه الطائفة، وكان محمد قد حفر لنفسه قبراً وسواه بالساج، فسئل عن ذلك فقال: للناس أسباب، ثم سئل بعد ذلك فقال: قد أمرت أن أجمع أمري، فمات بعد شهرين من ذلك في جمادي الأولى سنة خمس وثلاثمائة، وقيل: سنة أربع وثلاثمائة، وكان يتولى هذا الأمر نحواً من خمسين سنة، وقال عند موته: أمرت أن أوصي إلى أبي القاسم الحسين بن روح، وأوصى إليه، وأوصى أبو القاسم ابن روح إلى أبي الحسن علي بن محمد السمری، فلما حضرت السمری الوفاة سئل أن يوصي، فقال: لله أمر هو بالغه، والغيبة الثانية هي التي وقعت بعد مضي السمری»^(١).

وقال في كتاب آخر: «وهو صاحب السيف من أئمة الهدى (عليه السلام)، والقائم بالحق المنتظر لدولة الإيمان، وله قبل قيامه غيبتان: إحداها أطول من الأخرى، كما جاءت بذلك الأخبار، فأما القصرى منها منذ وقت مولده إلى انقطاع السفارة بينه وبين شيعته وعدم السفراء بالوفاة، وأما الطولى فهي بعد الأولى وفي آخرها يقوم بالسيف»^(٢).

✽ وقال الشيخ تقي الدين بن داود الحلبي (ت ٧٤٠): «محمد بن

(١) خلاصة الأقوال: ٢٥٠.

(٢) المستجد من الإرشاد: ٢٣٢.

عثمان بن سعيد العمري، يكنى أبا جعفر، وأبوه يكنى أبا عمرو، جميعاً وكيلان من جهة صاحب الزمان عليه السلام، ولهما منزلة عظيمة جليلة عند الطائفة، كان محمد قد حفر لنفسه قبراً وسواه بالساج، فسئل عن ذلك فقال: للناس أسباب، ثم سئل بعد ذلك فقال: قد أمرت أن أجمع أمري، فمات بعد ذلك بشهرين في جمادى الأولى سنة خمس وثلاثمائة، وقيل: سنة أربع وثلاثمائة، وقال عند موته: أمرت أن أوصي إلى أبي القاسم بن روح، وأوصى إليه، وأوصى أبو القاسم بن روح إلى أبي الحسن علي بن محمد السمرى، فلما حضرت السمرى الوفاة سئل أن يوصي، فقال: لله أمر هو بالغه. والغيبة الثانية هي التي وقعت بعد السمرى»^(١).

كلمات أعلام القرنين الثامن والتاسع:

✽ قال الشيخ المقداد السيوري رحمته الله (ت ٨٢٦): «وكان له نواب يصدر الأمر منهم عنه عليه السلام، ثم إنه بعد ذلك غاب واستتر وانقطعت تلك السفارة والمشاهدة له عليه السلام»^(٢).

✽ وقال ابن الصباغ المالكي المكي (ت ٨٥٥) - من علماء المالكية -: «وله قبل قيامه غيبتان: إحداهما أطول من الأخرى، فأما الأولى فهي القصرى منها، فنذ وقت مولده إلى انقطاع السفارة بينه وبين شيعته، وأما الثانية فهي التي بعد الأولى وفي آخرها يقوم بالسيف»^(٣).

(١) رجال ابن داود: ١٧٨.

(٢) الأنوار الجلالية في شرح الفصول النصيرية: ١٦٥.

(٣) الفصول المهمة في معرفة الأنمة عليه السلام: ٢: ١٠٩٧.

كلمات أعلام القرن التاسع :

✽ قال الشيخ العاملي النباطي البياضي (ت ٨٧٧) : « وأخبرنا السَّمريُّ بيوم موته ، وأمره أن لا يوكل أحداً من بعده ، فقد جاءت الغيبة التامة التي يمتحن الله فيها المؤمنين ، والغيبة سنة الله في عباده ، تشهد كتب التواريخ بها »^(١).

كلمات أعلام القرن العاشر :

✽ قال الشهيد الثاني (ت ٩٦٦) : « إلى أن انتهى الأمر إلى صاحب الأمر (صلوات الله وسلامه عليه ، وعجل الله فرجه) ، واقتضت المصلحة الإلهية والحكمة الخفية اختفائه ، فنصب نائباً بعد نائب للتوسط بينه وبين الرعايا في تبليغ الحكم ، ثم انقرضوا بانقراض آخرهم ، وهو علي بن محمد السَّمري ، فانقطعت الوساطة ، وتعذر الوصول إليه »^(٢).

كلمات أعلام القرنين العاشر والحادي عشر :

✽ قال القاضي التستري (ت ١٠١٩) : « والفرق بين الغيبتين هو أن في الصغرى يتم اتصال السفراء والوكلاء وصالحى الأمة لإيصال التوقيعات والأوامر التي تجب إطاعتها ، وأمّا في الكبرى فإنّ الاتصال قد انقطع به »^(٣).

(١) الصراط المستقيم إلى مستحقّي التقديم : ٢ : ٢٣٣.

(٢) رسائل الشهيد الثاني : ٢ : ٧٧٩.

(٣) مجالس المؤمنين : ١١٩.

كلمات أعلام القرن الحادي عشر:

✽ قال الشيخ عبد الرزاق اللاهيجي (ت ١٠٥١ أو ١٠٧٢): «آن حضرت را در وقت غيبت صغرى؛ وكلاء جليل القدر بوده اند ظاهر و معروف باسمائهم وأنسابهم و أوطانهم كه خبر مى دادند از آن حضرت به معجزات و كرامات و جواب مشكلات مانند: عثمان بن سعيد العمري، وأبي جعفر محمد بن عثمان، وقاسم بن الحسين بن روح النوبختي، وعلي بن محمد السمرى، وكان كلما قربت وفاة أحد منهم عيّن عليه من يقوم مقامه بآيات وكرامات شاهدة بتصديق ذلك. و چون نوبت وكالت به على بن محمد السمرى رسیده خبر داد كه حضرت صاحب وى را خبر داده به موت وى و تعيين روز وفات، و فرمود كه: كسى را وكيل نكند كه وقت غيبت كبرى رسیده و در اين غيبت امتحان خواهد كرد خداى تعالى مؤمنان را»^(١).

✽ وقال الشيخ المجلسي الأول (ت ١٠٧٠): «نوابه الأربعة، وهم:

(١) گوهر مراد: ٥٨٢.

ومحصل كلامه عليه السلام: أنه في زمن الغيبة الصغرى كان للإمام عليه السلام وكلاء معروفون بأسمائهم وأنسابهم، قد ظهرت على أيديهم المعجزات والكرامات وأجابوا عن المشكلات، وهم عثمان بن سعيد العمري، وابنه محمد، والحسين بن روح النوبختي، وعلي بن محمد السمرى، وكان كلما قربت وفاة أحد منهم عيّن عليه من يقوم مقامه بآيات وكرامات شاهدة وبتصديقه، ولما حانت وفاة الأخير أبلغه الإمام عليه السلام بذلك وحدّد له يوم وفاته، وأمره أن لا يعيّن وكيلاً بعده؛ إذ قد حلت الغيبة الكبرى، والتي يكون بها امتحان المؤمنين. (الخباز)

أبو عمرو عثمان بن سعيد العمريّ، وهو أوّل مَنْ نصبه أبو محمّد الحسن العسكريّ (صلوات الله عليه)، ثمّ عليّ - ابنه - محمّد بن عثمان أبو جعفر مع نصّ أبيه عليه، فلمّا حضره الوفاة واشتدّ حاله حضر عنده جماعة من وجوه الشيعة، منهم: أبو عليّ بن همام وأبو عبد الله بن محمّد الكاتب وأبو عبد الله الباقطاني وأبو سهل إسماعيل بن عليّ النوبختيّ وأبو عبد الله بن أبي خيار وغيرهم من وجوه الأكابر، فقالوا له: إن حدث أمر فمن يكون مكانك؟

فقال لهم: هذا أبو القاسم، الحسين بن روح النوبختيّ القائم مقامي والسفير بيني وبين صاحب الأمر عليه السلام، والوكيل والثقة الأمين، فارجعوا في أموركم إليه وعولوا عليه في مهمّاتكم، فبذلك أمرت وقد بلغت، ثمّ أوصى أبو القاسم بن روح إلى أبي الحسن عليّ بن محمّد السمرّيّ، فلمّا حضرته الوفاة سئل أن يوصي، فقال: لله أمر هو بالغه، وهو الغيبة الكبرى»^(١).

✽ وقال الشيخ حسين بن شهاب الدين الكركي رحمته الله (ت ١٠٧٦): «ثمّ استتر المحجّة عليه السلام لشدة الخوف، ووقعت الغيبة الكبرى التي أخبر بها جدّه عليه السلام وآباؤه عليهم السلام، وانقطعت السفارة بينه وبين الشيعة بعد أن أخذوا عنه وعن آبائه عليهم السلام ما يحتاجون إليه من أمور الدين، وآلفوا فيها الكتب، وخرج الأمر إليهم منه عليه السلام بالرجوع إلى رواة أحاديثهم في زمن الغيبة، وكان من لطف الله سبحانه بعباده أنّه كما لا تخلو الأرض من حجة؛ كذلك لا تخلو من عالم حافظ لحديث آل محمّد عليهم السلام في حال الغيبة»^(٢).

✽ وقال الشيخ الفيض الكاشاني رحمته الله (ت ١٠٩١): «وأما الغيبة الأولى:

(١) روضة المتّقين: ٤: ٢٧٥.

(٢) هداية الأبرار إلى طريق الأنمة الأطهار: ٢٠٩.



فكان له ﷺ فيها سفراء تخرج إلى شيعته بأيديهم توقيعات، وكان أولهم الشيخ أبو عمرو عثمان بن سعيد العمريؒ، فلما مات عثمان أوصى إلى ابنه أبي جعفر محمد بن عثمان، وأوصى أبو جعفر إلى أبي القاسم الحسين بن روح، وأوصى أبو القاسم إلى أبي الحسن علي بن محمد السمرى (رضي الله عنهم)، فلما حضرت السمرىؒ الوفاة سئل أن يوصي فقال: لله أمر هو بالغه، فالغيبة الكبرى هي التي وقعت بعد مضي السمرىؒ»^(١).

وقال في كتاب آخر: «وله قبل قيامه غيبتان: إحداها أطول من الأخرى - كما جاءت بذلك الأخبار - فأما القصرى فنذ وقت ولادته إلى انقطاع السفارة بينه وبين شيعته وعدم السفراء بالوفاة، وأما الطولى فهي بعد الأولى، وفي آخرها يقوم بالسيف»^(٢).

وقال في كتاب ثالث: «ثم لما انقضت مدة أئمة المعصومين (صلوات الله عليهم)، وانقطعت السفراء بينهم وبين شيعتهم، وطالت الغيبة...»^(٣).

وقال في كتاب رابع: «ونص أبوه عليه ﷺ عند ثقاته وخاصته وشيعته، وكان الخبر بغيبته ثابتاً قبل وجوده، وبدولته مستفيضاً قبل غيبته، وإحداها أطول من الأخرى، كما جاءت بذلك الأخبار، فأما القصرى فنذ وقت ولادته إلى انقطاع السفارة بينه وبين شيعته، وعدم السفراء بالوفاة، وأما الطولى فهي بعد الأولى في آخرها يقوم بالسيف»^(٤).

(١) الوافي: ٢: ٤١٤.

(٢) علم اليقين في أصول الدين: ٢: ٩٣٢.

(٣) سفينة النجاة: ٩.

(٤) المحجة البيضاء في تهذيب الإحياء: ٤: ٣٣٥.

كلمات أعلام القرنين الحادي والثاني عشر:

✽ قال الشيخ الحرّ العاملي (ت ١١٠٤): «أما سفراء المهدي عليه السلام... فأولهم.. الشيخ الموثوق به أبو عمرو عثمان بن سعيد العمري... فلما مات أوصى إلى ابنه أبي جعفر محمد بن عثمان، وأوصى أبو جعفر إلى أبي القاسم الحسين بن روح، وأوصى أبو القاسم إلى أبي الحسن علي بن محمد السمرّي، فلما حضرت السمرّي عليه السلام الوفاة سئل أن يوصي، فقال: لله أمر هو بالغه، فوَقعت الغيبة التامة.

ومضى أبو الحسن السمرّي سنة تسع وعشرين وثلاثمائة، وخرج إليه قبل موته توقيع فيه:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ السمرّي، أَعْظَمَ اللَّهُ أَجْرَ إِخْوَانِكَ فَيْكَ... فلما كان اليوم السادس توفي عليه السلام، فهؤلاء الأبواب الأربعة»^(١).

✽ وقال السيّد هاشم البحراني (ت ١١٠٧) -ناقلًا كلام الشيخ المفيد عليه السلام -: «وهو صاحب السيف من أئمة الهدى عليه السلام، والقائم بالحق المنتظر لدولة الإيمان، وله قبل قيامه غيبتان، إحداها أطول من الأخرى، كما جاءت بذلك الاخبار، فأما القصرى منها فنذ وقت مولده عليه السلام إلى انقطاع السفارة بينه وبين شيعته وعدم السفراء بالوفاة، وأما الطولى فهي بعد الأولى، وفي آخرها يقوم بالسيف»^(٢).

(١) هداية الأمة : ٨ : ٥٠٦.

(٢) مدينة المعاجز : ٨ : ٦.



✽ وقال العلامة المجلسي (ت ١١١١): «وتناثر النجوم لكثرة فوت العلماء؛ ولذا سُموا ابتداء الغيبة الكبرى سنة تناثر النجوم، لفوت كثير من أكابر العلماء فيها كالكليني وعلي بن بابويه والسّمرّي آخر السفراء، وغيرهم (رضي الله عنهم)»^(١).

✽ وقال السيّد نعمّة الله الجزائري (ت ١١١٧): «ووكيله عثمان بن سعيد، فلما مات عثمان أوصى إلى ابنه أبي جعفر محمّد بن عثمان، وأوصى أبو جعفر إلى أبي القاسم الحسين بن روح، وأوصى أبو القاسم إلى أبي الحسن علي بن محمّد السّمرّي (رضي الله عنهم).

فلما حضرت السّمرّي الوفاة سئل أن يوصي، فقال: لله أمر هو بالغه.

فالغيبة التامة هي التي وقعت بعد [مضي] السّمرّي»^(٢).

ثم قال: «وفي كتاب المواعظ: أن أوّل السفراء المرضيين الشيخ الموثوق به أبو عمرو عثمان بن سعيد العمريّ، نصّبّه أولاً أبو الحسن علي بن محمّد العسكري (عليه السلام) ثم ابنه الحسن بن عليّ، فتولّى القيام بأمرهما حال حياتهما، ثم بعد ذلك قام بأمر صاحب الزمان (عليه السلام)، فلما مضى لسبيله قام ابنه محمّد بن عثمان مقامه، فلما مضى قام مقامه أبو القاسم الحسين بن روح من بني نوبخت مقامه، فلما مضى قام مقامه أبو الحسن علي بن محمّد السّمرّي، ولم يكن بعده أحد»^(٣).

✽ وقال السيّد علي خان المدني (ت ١١١٨): «وانقطعت السفارة

(١) بحار الأنوار: ٥٨: ٢٣٣.

(٢) رياض الأبرار في مناقب الأئمة الأطهار (عليهم السلام): ٣: ٢٢.

(٣) المصدر المتقدم: ٨٤.

بموت أبي الحسن عليّ بن محمّد السّمرّيّ، وكانت وفاته سنة تسع وعشرين، وقيل: في النصف من شعبان سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة (رحمه الله تعالى)»^(١).

✽ وقال الشيخ سليمان الماحوزي (ت ١١٢١): «وكان له عليه السلام في الغيبة الصغرى أبواب مرضيّون وسفراء ممدوحون».

ثم نقل كلام الشيخ الطبرسي في الاحتجاج: «وأما الأبواب المرضيّون والسفراء الممدوحون في زمن الغيبة: فأولهم الشيخ الموثوق به أبو عمرو عثمان بن سعيد العمري..

فلما مضى لسبيله قام ابنه أبو جعفر محمّد بن عثمان مقامه..

فلما مضى لسبيله قام بذلك أبو القاسم الحسين بن روح من بني نوبخت.. فلما مضى هو قام مقامه أبو الحسن عليّ بن محمّد السّمرّيّ، ولم يقم منهم أحد بذلك إلاّ بنصّ عليه من قبل صاحب الزمان (صلوات الله عليه)، ونصب صاحبه الذي تقدّم عليه، ولم تقبل الشيعة قولهم إلاّ بعد ظهور آية معجزة تظهر على يد كلّ واحد منهم من قبل صاحب الأمر (صلوات الله عليه) تدلّ على صدق مقالتهم وصحّة نيابتهم.

فلما حان رحيل أبي الحسن السّمرّيّ عن الدنيا وقرب أجله، قيل له: إلى من توصي؟ فأخرج توقيعاً إليهم نسخته:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يا عليّ بن محمّد السّمرّيّ،...»^(٢).

(١) رياض السالكين: ١: ١٩١.

(٢) كتاب الأربعين: ٢٢٨.



كلمات أعلام القرن الثاني عشر:

✽ قال الشيخ عبد الله آل عمران القطيفي (ت بعد ١١٥٤): «وله قبل قيامه غيبتان، إحداهما أطول من الأخرى، كما جاءت بذلك الأخبار، أمّا القصرى: فمنذ وقت مولده إلى انقطاع السفارة بينه وبين شيعته، وأمّا الطولى فهي بعد الأولى، وفي آخرها يقوم بالسيف، وانقطعت السفارة بموت أبي الحسن عليّ بن محمد السّمرى»^(١).

✽ وقال المحقق الخواجوي (ت ١١٧٣): «فعلى ما ورّخه الشيخ كانت سنة وفاته سنة حصلت فيها الغيبة الكبرى، لأنّ عليّ بن محمد السّمرى -وهو آخر سفير من سفراء الصّاحب (ع)- توفّي في النصف من شعبان سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة، فوقعت الغيبة الكبرى التي نحن في أزمانها، والفرج يكون في آخرها بمشيّة الله تعالى»^(٢).

✽ وقال المحقق البحراني (ت ١١٨٦): «وكان له غيبتان: صغرى وهي التي فيها السفراء (رضي الله عنهم) ويقرب من خمس وسبعين سنة، وكان أولهم عثمان بن سعيد، أوصى إلى أبي جعفر محمد بن عثمان، وأوصى أبو جعفر إلى أبي القاسم الحسين بن روح، وأوصى أبو القاسم إلى أبي الحسن عليّ بن محمد السّمرى (ع)، فلما حضرت السّمرى الوفاة اجتمعت عنده الشيعة، وسألوه أن يوصي إلى أحد، فقال: لله أمر هو بالغه، فوقعت الغيبة الكبرى»^(٣).

(١) الهداية في إثبات الإمامة والولاية: ٢١٦.

(٢) التعليقة على مشرق الشمسين: ٧٠.

(٣) الحقائق الناضرة: ١٧: ٤٤٠.

وقال في موضع آخر: «وأما ما استند إليه من أمر السفراء في زمن الغيبة الصغرى فهو قياس مع الفارق؛ فإن مراد أصحابنا بزمان الغيبة هو زمان الغيبة الكبرى التي لا يمكن الوصول إليه فيها بالكلية، لا ما توهمه من الغيبة الصغرى»^(١).

كلمات أعلام القرنين الثاني والثالث عشر:

✽ قال السيد مهدي بحر العلوم (ت ١٢١٢) -محدثاً عن الشيخ المفيد (ت ٤١٣): «ولم يدرك شيئاً من الغيبة الصغرى؛ فإنها انقضت بوفاة أبي الحسن علي بن محمد السمرى -آخر السفراء- سنة تسع وعشرين وثلاثمائة، وهي سنة تناثر النجوم»^(٢).

✽ وقال الشيخ حسين العصفور (ت ١٢١٦): «إذا تقرّر هذا كله ظهر لك أنّ هذا المنصب الجليل، والدخول في زمرة علماء أمتي كأنبيا بني إسرائيل، قد سهّل في هذه الأوقات والأحيان، حتّى أنّه صار أيسر ممّا تقدّمه من الأزمان، كأوائل الغيبة الكبرى وزمان انقطاع السفراء»^(٣).

✽ وقال الشيخ محمد بن إسماعيل المازندراني (ت ١٢١٦): «في سنة وفاته (طاب ثراه) انقطعت السفارة بموت علي بن محمد السمرى (ت ٤١٣) ووقعت الغيبة الكبرى»^(٤).

(١) الحدائق الناضرة: ١٢: ٤٦٩.

(٢) الفوائد الرجالية: ٣: ٣٢٢.

(٣) المحاسن النفسانية: ١٢.

(٤) طرائف المقال: ٦: ٢٣٧.



✽ وقال السيد عبد الله آل شبر^(١) (ت ١٢٢٠): «وقد ورد عنهم في التوقيع لعلّي بن محمد السمرّي - على ما في الاحتجاج والإكمال -: وسيأتي من شيعتي من يدعي المشاهدة، ألا فمن ادّعى المشاهدة قبل خروج السفينائي والصيحة، فهو كذاب مفتر لأننا نقول: إنّ ذلك محمول على من يدعي المشاهدة مع النيابة وإيصال الأخبار من جانبه ﷺ إلى الشيعة الأبرار على نحو السفراء والنواب، وإلا فقد استفاضت الأخبار وتظافرت الآثار عن جمع كثير من الثقات الأبرار من المتقدمين والمتأخرين ممن رأوه وشاهدوه في الغيبة الكبرى»^(١).

✽ وقال السيد محسن الأعرجي الكاظمي^(٢) (ت ١٢٢٧): «لعلّ ما نفاه (صلوات الله عليه) إنّما هو دعوى المشاهدة أو السفارة متى شاء على الاستمرار، كما كان للأبواب الأربعة (رضي الله عنهم) مخافة الانتحال لجمع الأموال»^(٢).

✽ وقال الشيخ أسد الله الكاظمي التستري^(٣) (ت ١٢٣٧): «وتوفي في أواخر الغيبة الصغرى في سفارة آخر السفراء الشيخ المعظم أبي الحسن عليّ بن محمد السمرّي (طاب ثراه)»^(٣).

وقال في كتاب آخر: «ولذلك لم يصنعه هو في غيبته الصغرى، حال وجود سفرائه... ولذلك انقطع أمر السفراء، ووقعت الغيبة الكبرى»^(٤).

(١) الأنوار اللامعة في شرح الزيارة الجامعة: ٣٥.

(٢) عدّة الرجال: ١: ٨٠.

(٣) مقابس الأنوار: ٧.

(٤) كشف القناع عن وجوه حجّة الإجماع: ١٥١.

✽ وقال المولى الشيخ أحمد النراقي (ت ١٢٤٥): «يعنى مراد حضرت اين است كه بعد از من جمعى از شيعيان بيايند كه ادّعاى مشاهدۀ مرا بكنند وادّعاى نيابت مرا بكنند ، هر كه چنين ادّعايى بكند دروغ گو و مفترى است ، و مفترى بودن هم اشاره به ادّعاى نيابت را دارد ، پس مراد خبر دادن از كذب كسانى است كه بعد از وكلا و سفرای حضرت در زمان غيبت كبرى ادّعاى نيابت كردند مثل ابو محمد شريعى . كه اوّل كسى بود كه بعد از وفات ابو الحسن السمرى كه آخر سفرای حضرت بود ادّعاى وكالت كرد به دروغ ، و حضرت او را لعن كرد»^(١).

كلمات أعلام القرن الثالث عشر:

✽ قال السيّد الشفتى (ت ١٢٩٠): «ورابع السفراء هو: عليّ بن محمد السمرى ، قيل: هو من أولاد سمرة بن جندب .. قال الشيخ (ت) في كتاب الغيبة: ذكر [أمر] أبي الحسن عليّ بن [محمد] السمرى بعد الشيخ أبي القاسم بن روح ، وانقطاع الأعلام به ، وهم الأبواب»^(٢).

كلمات أعلام القرنين الثالث والرابع عشر:

✽ قال السيّد عليّ البروجردى (ت ١٣١٣): «إنّ في سنة وفاته

(١) رسائل ومسائل : ٣ : ١٢٤ .

ومحصل كلامه (ت) : أنّ المراد من التوقيع الشريف أنّ جمعاً من الشيعة سيّدعون المشاهدة ، بمعنى النيابة ، وكلّ من يدّعى ذلك فهو كذاب مفترٍ في ادّعائه ، فالتوقيع يكذب كلّ مدّعٍ للنّياية في زمن الغيبة الكبرى مثل أبي محمد الشريعى ، وهو أوّل من ادّعى ذلك بعد وفاة آخر السفراء أبي الحسن السمرى . (الخبّاز)

(٢) كتاب الغيبة : ١ : ٥٠٨ .

انقطعت السفارة بموت آخر السفراء ووقعت الغيبة الكبرى»^(١).

✽ وقال الشيخ حبيب الله الخوئي رحمه الله (ت ١٣٢٤): «ومن الكذابين الملعونين بلسان أهل البيت لادّعائهم الرؤية والبايية بعد الغيبة الكبرى ووفاة خاتمة السفراء والمقرّبين ، هو الحسين بن منصور الحلاج»^(٢).

✽ وقال الملا علي العلياري التبريزي رحمه الله (ت ١٣٢٧): «وكان وكلاؤه عليه السلام على شيعته ، وسفراؤه بينهم وبين الذين ترد عليهم التوقيعات من جانبه عليه السلام أربعة: عثمان ابن سعيد السمان ، وابنه محمد بن عثمان ، والحسين بن روح بن أبي بحر النوبختي ، وأبو الحسن علي بن محمد السمرّي..

فلما حضرته الوفاة حضرت الشيعة وسألته عن الوكيل بعده ومن يقوم مقامه ؟ فلم يظهر شيئاً من ذلك ، وذكر أنّه لم يؤمر بأن يوصي إلى أحد بعده في هذا الشأن .. ويستفاد من كلام الشيخ رحمه الله أنّ هؤلاء الأربعة هم السفراء والأبواب»^(٣).

✽ وقال الشيخ علي الخاقاني رحمه الله (ت ١٣٣٤): «وفي سنة وفاته سنة تناثر النجوم ، سنة تسع وعشرين وثلاثمائة ، وقيل : ثمان وعشرين - انقطعت السفارة بموت علي بن محمد السمرّي ، ووقعت الغيبة الكبرى»^(٤).

✽ وقال الشيخ أحمد آل كاشف الغطاء رحمه الله (ت ١٣٤٤): «وقعت الحيرة بسبب غيبته الكبرى ، التي انقطعت فيها السفارة والنيابة الخاصة ،

(١) طرائف المقال : ٢ : ٥٢٣ .

(٢) منهاج البراعة : ١٣ : ٣٤٦ .

(٣) بهجة الآمال في شرح زبدة المقال : ٧ : ٦١٨ .

(٤) رجال الخاقاني : ١٧ .

ولم يبق طريق لمعرفة تلك الأحكام إلا بالرجوع إلى كتاب الله المجيد والأحاديث الشريفة»^(١).

كلمات أعلام القرن الرابع عشر:

✽ قال الميرزا محمد تقي الأصفهاني (ت ١٣٤٨): «اعلم أنه اتفقت الإمامية على انقطاع الوكالة، واختتام النيابة الخاصة، ب وفاة الشيخ الجليل علي بن محمد السمری (ت ١٣٤٨)، وهو الرابع من النواب الأربعة، الذين كانوا مرجعاً للشيعة في زمان الغيبة الصغرى، وأنه ليس بعد وفاة السمری إلى زمان ظهور الحجة عليه السلام نائب مخصوص عنه في شيعته، وأن المرجع في زمان غيبته الكبرى هم العلماء العاملون، المحافظون لحدود الله، وأن من ادعى النيابة الخاصة فهو كاذب مردود، بل يُعدّ ذلك من ضروريات مذهب الإمامية التي يعرفون بها، ولم يخالف في ذلك أحد من علمائنا، وكفى بهذا حجة وبرهاناً»^(٢).

✽ وقال الشيخ مرتضى آل كاشف الغطاء (ت ١٣٤٩): «وأما الألفاظ التشريعية فقد كانت في الغيبة الصغرى بواسطة سفرائه الذين هم حلقة الاتصال ما بين ناحيته المقدسة وبين المؤمنين في التوقيعات التي كانت تصدر منه لشيعته، وأشهرهم عثمان بن سعيد السمان، ومحمد بن عثمان، والحسين بن روح النوبختي، وعلي بن محمد السمری آخر نواب الغيبة الصغرى، وكلهم مقبورون ببغداد.

(١) سفينة النجاة: ١: ٧.

(٢) مكيال المكارم: ٢: ٣٣٣.

نعم ، في الغيبة الكبرى صدر توقيعه الشريف بأن مَنْ يزعم أنه رآه فهو كاذب مفترى ، ولعلّ المراد منها ادّعاء الرؤية بنحو النيابة الخاصة ، لا مطلق الرؤيا ، كيف وقد رآه وعرفه الجَمّ الغفير ممّن لا يرتاب في صدقه ، كالمنقول المتواتر نقله عن جملة من العلماء ، منهم المولى ملاّ محمّد الأردبيليّ وسيد العلماء السيّد الطباطبائيّ^(١).

✽ وقال الشيخ عبد الله المامقاني^(٢) (ت ١٣٥١): «السفراء الأربعة ، ويراد بهم -حيثما يطلق- السفراء المعروفون للحجّة المنتظر (عجل الله تعالى فرجه وجعلنا من أعوانه ، ومن كلّ مكروه فداه) -وهم: عثمان بن سعيد العمري ، ثمّ ابنه محمّد ، ثمّ أبو القاسم الحسين بن روح ، ثمّ أبو الحسن علي بن محمّد [السمري] الذي وقعت البلية العظمى ، والغيبة التامة الكبرى بمضيّه»^(٣).

✽ وقال الشيخ عبّاس القميّ^(٤) (ت ١٣٥٩): «الرابع من الوكلاء والسفراء: الشيخ أبو الحسن عليّ بن محمّد السمريّ ، فإنّ الشيخ الحسين بن روح (عليه الرحمة) لما حضرته الوفاة جعله مقامه بأمر الحجّة^(٥) ، فكان الإمام^(٦) يجري على يده الكرامات والمعاجز وأجوبة مسائل الشيعة ، وكانوا يسلمون الأموال والحقوق إليه بأمره^(٧) ، فلما حضرته الوفاة اجتمع الشيعة عنده وطلبوا منه أن يعيّن مَنْ يقوم مقامه في السفارة ، فقال: لله أمر هو بالغه ، أي لا بد من وقوع الغيبة الكبرى»^(٨).

وقال أيضاً: «فيكون على هذا مدّة الغيبة الصغرى التي كان الوكلاء

(١) فوز العباد في المبدأ والمعاد: ١: ٣٨.

(٢) الفوائد الرجالية من تنقيح المقال: ٢: ١٣٣.

(٣) منتهى الآمال في تواريخ النبيّ والآل: ٢: ٨٤١.

والسفراء والنواب مأمورين بها من قبل الإمام عليه السلام حوالي (٧٤) عام، مضت حوالي (٤٨) عام منها في سفارة عثمان بن سعيد العمري وابنه محمد بن عثمان، ومضت حوالي (٢٦) عام منها في سفارة الشيخ أبي القاسم الحسين بن روح والشيخ أبي الحسن علي بن محمد السمری، ثم انقطعت السفارة، ووقعت الغيبة الكبرى، فمن ادعى بعدها السفارة والنيابة الخاصة، أو ادعى المشاهدة مع هذه الدعوى، فهو كذاب مفتر على الحجة عليه السلام.

فيكون المرجع في الدين والشرائع العلماء والفقهاء والمجتهدين بأمر الإمام عليه السلام، فإن النيابة ثابتة لهم على سبيل العموم، كما ورد في التوقيع الشريف لمسائل إسحاق بن يعقوب - من أجلّة وأخيار الشيعة وحملة الأخبار - الذي أوصلها إلى الحجة عليه السلام بواسطة محمد بن عثمان بن سعيد العمري، فسأل مسائل، فأجاب عليه السلام عليها، فقال في جملتها: «وَأَمَّا الْحَوَادِثُ الْوَاقِعَةُ فَارْجِعُوا فِيهَا إِلَى رِوَاةِ حَدِيثِنَا، فَإِنَّهُمْ حُجَّتِي عَلَيْكُمْ، وَأَنَا حُجَّةُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ»^(١).
 * وقال السيد محسن الأمين العاملي رحمته الله (ت ١٣٧١): «أما الغيبة الصغرى: فمن مولده إلى انقطاع السفارة بينه وبين شيعته بوفاة السفراء، وعدم نصب غيرهم، وهي أربعة وسبعون سنة»^(٢).

* وقال السيد صدر الدين الصدر رحمته الله (ت ١٣٧٣): «هَلَّا دَامَتِ الْحَالَةُ عَلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ زَمَنَ الْغِيْبَةِ الصَّغْرَى، مِنْ وَصُولِ نَوَابِهِ بِخِدْمَتِهِ خَاصَّةً دُونَ غَيْرِهِمْ؟

الجواب: عدم إدامة الغيبة الصغرى يمكن أن يكون لوجهين:

(١) منتهى الآمال في تواريخ النبي والآل: ٢: ٨٤٢.

(٢) المجالس السنّة: ٤: ٤٩١.



الأول: أن النيابة عن الإمام - سيما الخاصة منها - مقام رفيع ، ربّما ادّعاها بعضهم كذباً من عشاق الرئاسة ، كما وقع ذلك في أواخرها ، فانسدّ لذلك باب النيابة الخاصة.

الثاني: أن النيابة الخاصة يومئذٍ أيضاً كانت مخفية مستورة لا يعرفها إلاّ الخواصّ ، ولو دامت لعرفت ، وصار النّوّاب في معرض الخطر.

إلى أن قال: « حتّى إذا ألف الشيعة غيبة الإمام وعدم الوصول بخدمته وقعت الغيبة الكبرى ، وانقطعت السفارة الخاصة ، وعادت النيابة العامة ، ولا سبيل لأحد إلى الوصول بخدمته رسماً على النحو الذي كانت الشيعة تصل بخدمة آبائه الكرام (عليه وعليهم أفضل الصلاة والسلام) »^(١).

كلمات أعلام القرنين الرابع والخامس عشر:

✽ قال السيّد محمد حسين الطباطبائي (ت ١٤٠٢): « وفي أواخر حياة عليّ بن محمد السّمرّي؛ إذ لم يبق من حياته سوى أيّام قلائل (سنة ٣٢٩هـ) صدر توقيع من الناحية المقدّسة فيه إبلاغ لعليّ بن محمد السّمرّي بأنّه سيموت ويودّع هذه الحياة بعد ستّة أيّام ، وبعدها تنتهي النيابة الخاصة ، وتقع الغيبة الكبرى ، وستستمرّ حتّى يأذن الله تعالى بالظهور »^(٢).

وقال في كتابٍ آخر: « امتدّت هذه الفترة التي اطلق عليها اسم الغيبة الصغرى مدّة تصل الى السبعين عاماً ، اضطلع بدور السفارة فيها أربعة نوّاب خاصّين للإمام ، مارسوا دورهم في الوصل بين الإمام وقواعده

(١) المهدوي (عجل الله فرجه): ١٨٠.

(٢) الشيعة في الإسلام: ٢١٤.

واحداً بعد آخر ، ثم أغلق بعد وفاة السفير الرابع باب النيابة الخاصة ، ليبدأ عصر الغيبة الكبرى ، لتحوّل علاقة الناس بالإمام إلى الفقهاء والمحدثين ، وذلك بأمر الإمام نفسه الذي أناط الدور بهم»^(١).

✽ وقال الشيخ علي آل كاشف الغطاء (ت ١٤١١) : «وله (عجل الله فرجه) غيبتان :

الأولى : وتسمّى بالغيبة الصغرى ، وابتدأؤها من وقت مولده وانتهاءها في سنة ثلثمائة وتسع وعشرين ، فتكون مدّتها أربع وسبعين سنة ، وكان السفراء الذين يوصلون مطالب شيعته إليه ويرجعون جوابه عنها في هذه المدة أربعة : أوّلهم عثمان ابن سعيد العمري ، ثمّ بعده ابنه محمّد بن عثمان ، ثمّ بعده الحسين بن روح ، ثمّ بعده عليّ بن محمّد السّمرّي .

الثانية : وتسمّى بالغيبة الكبرى ، وهي الغيبة التي كانت بعد وفاة عليّ بن محمّد السّمرّي ، حيث انقطع فيها السفراء ، ولم يكن بينه وبين شيعته شخص يوصل مطالبهم له ويأخذ جوابها منه ، وابتدأؤها من سنة ثلاث مائة وتسع وعشرين ، أعني سنة وفاة عليّ بن محمّد السّمرّي ، وفي آخرها يظهر فيملاً الأرض قسطاً وعدلاً بعدما ملئت ظلماً وجوراً»^(٢).

وقال في كتاب آخر : «ثمّ بعده أبو الحسن عليّ بن محمّد السّمرّي المتوفّي سنة ٣٢٩هـ ، وكان هؤلاء هم الوسائط بينه وبين شيعته ، ويصدر منه (عليه السلام) بواسطتهم التوقيعات وأجوبة المسائل وبيان الأحكام الشرعيّة وغيرها ، ويعرفون خطّه (عليه السلام) ، وبوفاة السّمرّي وقعت الغيبة الكبرى ، وانسدّ باب

(١) مقالات تأسيسيّة في الفكر الإسلامي : ٢٧٢.

(٢) نهج الهدى : ٣٢.



السفارة والنيابة الخاصة ، وفوض عليه السلام الأمر إلى الفقهاء العالمين بالأحكام الإلهية ، المطلعين على الأخبار والأحاديث الشرعية ، وجعلهم النواب عنه عليه السلام»^(١).

✽ وقال السيد أبو القاسم الخوئي رحمته الله (ت ١٤١٣): «وبعبارة أخرى: إنه ليس كل مسألة فرعية تقضي البداهة لزوم الرجوع فيها إلى الإمام في زمانه وإلى الفقهاء في زمان الغيبة ، بل منها الفروع المستحدثة التي يشك في أن المرجع فيها من هو ؟ فلذا يسأل الراوي عن حكم ذلك في زمان غيبة الكبرى ؛ إذ في زمان غيبة الصغرى يسئل عن نفس الإمام بواسطة السفراء ، وأمّا في زمان غيبة الكبرى فلا ، ولذا أرجع الإمام في ذلك الزمان إلى الفقهاء بالنيابة العامة»^(٢).

✽ وقال السيد عبد الأعلى السبزواري رحمته الله (ت ١٤١٤): «باسمه تعالى ، من اعتقد بهذه الدعوى^(٣) يكون فاسقاً»^(٤).

✽ وقال الشيخ الميرزا علي الغروي رحمته الله (ت ١٤١٩): «لا إمكان لهذه الدعوى شرعاً ، بعد انقطاع السفارة عن الناحية المقدسة برحلة رابع

(١) أدوار علم الفقه وأطواره: ٢٢٠.

(٢) مصباح الفقاهة: ٥: ٥٨.

(٣) الدعوى المشار إليها هي: رؤية الإمام القائم عليه السلام في المنام ، والقطع بأنه هو ، وأن الرائي قد أرسله الإمام الحجة عليه السلام إلى الشيعة يأمرهم وينهاهم في المسائل الخاصة والعامة ، ويأخذ منهم الخمس ، وقوله وأمره ونهيه كل ذلك مقدّم عند أتباعه على ما يأتي من الفقهاء مع التعارض ، وطريقه في هذه التبليغات والأوامر والنواهي رؤيته المنامية للإمام القائم عليه السلام نفسه أو الحسين بن روح ، كما قد تدعى له الملاقاة لهما في عالم اليقظة . (الخباز)

(٤) ظاهرة الغيبة ودعوى السفارة: ملحق الكتاب.

السفراء العظام إلى دار البقاء ، ولا ريب في تكذيب مدّعي الرؤية في عصر الغيبة ؛ لما رُوي في كتابي الغيبة وإكمال الدين ، والطيف لا يترتب عليه أي أثر ولا تثبت به أية دعوى في الشريعة المقدسة ، فضلاً عن السفارة والبابوية ، والقطع بأمثال ذلك ممّا لا اعتبار به ؛ لأنّه من الجهل المركّب الذي يعاقب فيه المكلف بالتقصير في المقدمات ، والله العالم»^(١).

✽ وقال السيّد محمد الصدر (ت ١٤١٩) : «في عصر الغيبة الكبرى لا توجد نيابة خاصّة عن الإمام المنتظر (عليه السلام) ؛ لأنّها انقطعت بموت السفير الرابع محمد بن علي السّمرّي (رضوان الله عليه)».

وقال متحدّثاً عن وظيفة المؤمنين في عصر الغيبة الكبرى : «وظيفتهم هي الرجوع في أخذ الأحكام الشرعيّة إلى مراجع التقليد الجامعيّن للشرائط ، حسب ما ورد في الحديث الشريف عن الإمام الحجّة (أرواحنا فداءه) : وَأَمَّا الْخَوَادِثُ الْوَاقِعَةُ فَارْجِعُوا فِيهَا إِلَى رِوَاةِ حَدِيثِنَا ، فَإِنَّهُمْ حُجَّتِي عَلَيْكُمْ ، وَأَنَا حُجَّةُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ، ولا يجوز الرجوع إلى غيرهم»^(٢).

✽ وقال الشيخ الميرزا جواد التبريزي (ت ١٤٢٧) : «مدّعي السفارة في عصر الغيبة الكبرى كاذب وإنكار الضرورة الدينيّة كوجوب صلاة الصبح - مثلاً - إن كان مع إقراره بأنّ الله تعالى أمر بانكارها في القرآن الكريم أو النبيّ الأكرم (عليه السلام) فهذا الإنكار يوجب الكفر والخروج عن الدين ، والله العالم»^(٣).

(١) ظاهرة الغيبة ودعوى السفارة : ملحق الكتاب .

(٢) مسائل وردود : ٣ : ١٤٢ ، دار الأمير - النجف الأشرف .

(٣) صراط النجاة : ٥ : ٣٢١ و ٣٢٢ .



وقال معلّقاً على دعوى السفارة في زمن الغيبة الكبرى: «هذه الدعوى باطلة، ومدّعيها ضالّ مضلّ، فقد انقطع باب السفارة بعد السفراء الأربعة، والله الهادي»^(١).

✽ وقال السيّد علي السيستاني (دام ظلّه): «بسمه تعالى، إنّ تلك الدعوى المشار إليها لا صلة لها بالدين، فهي لم تخرج عن حدّ البدع وإثارة الفتن المؤدّية إلى الشغب والانشقاق (وقى الله المسلمين شرّها)، فالأموال منكم ومن كلّ من يهتمّ أمر الدين معالجتها وردع صاحبها عنها بالحكمة والموعظة الحسنة، والابتعاد عنه إن بقي مصراً عليها، وهي واضحة البطلان:

أولاً: إنّ الثابت بالضرورة والنصوص المعتمدة انقطاع النيابة الخاصة عن الإمام المنتظر عليه السلام بعد انتهاء عصر الغيبة الصغرى، وأنّ كلّ من يدّعيها كاذب، وإنّما يكون الرجوع في أمر الدين إلى الفقهاء العدول.

وثانياً: إنّ نيابة الحسين بن روح قد انتهى أمدّها بموته، وقد انتقلت إلى الشيخ السّمريّ (رضوان الله عليهما)، ثمّ انتهى أمدّها أيضاً بموته الذي بدأت من حينه الغيبة الكبرى.

وثالثاً: إنّ الرؤيا في المنام لا أثر [لها] في الشريعة لانفياً ولا إثباتاً، وإنّما يرجع فيها إلى الأدلّة الشرعيّة المعروفة، وهذا أمر ثابت بالضرورة.

ورابعاً: إنّ إقرار ذلك الشخص على نفسه بالاشتباه، وتخلّيه عن دعواه حجة عليه بمقتضى حجّية إقرار العقلاء على أنفسهم، كما هو حجة على أتباعه، ومن يروج لبدعته.

وخامساً: إنّ استعمال غريب اللغة الشاذّة خارج عن طريق أهل البيت عليه السلام في تفهيم الأحكام للناس ، كما أنّ اشتغال البيان المنسوب إلى الإمام عليه السلام على أخطاء نحويّة دليل آخر على بطلان النسبة .

ولا حول ولا قوّة إلّا بالله العليّ العظيم ، وإنا لله وإنا إليه راجعون»^(١).

(١) هدى السائل لأجوبة المسائل ، إعداد الشيخ محمّد جواد الشهابي : ١٤٥ و ١٤٦ ، مسألة ٤٣٥ ، ونصّ السؤال : « قد وجد في وقتنا هذا من يطلق على نفسه ويطلق عليه أتباعه عنوان (نائب باب المولى) ، مدّعيّاً النيابة عن الحسين بن روح (رضوان الله عليه) السفير الثالث في زمن الغيبة الصغرى الواقع واسطة بينه وبين الإمام المنتظر عليه السلام حاضراً ، وهو يدّعي رؤية الإمام القائم عليه السلام في المنام ، وأنّه قطع بأنّه هو ، وقد أرسله إلى الشيعة بأمرهم وينهاهم في المسائل الخاصّة والعامة ، يأخذ منهم الخمس ، وقوله وأمره ونهيه كلّ ذلك مقدّم عند أتباعه على ما يأتي من الفقهاء مع التعارض ، وطريقه في هذه التبليغات والأوامر والنواهي رؤيته المناميّة للإمام القائم عليه السلام نفسه ، أو الحسين بن روح ، كما قد تُدعى له الملاقاة لهما في عالم اليقظة .

وقد حدث أنّ أعلم هو نفسه اشتباهه وتخليه عن دعواه أمام جمع من العلماء ، وكتب تقريراً موقعاً بذلك ومذيلاً بتعليق من العلماء الذين حضروا مجلس الاعتراف والتخلي ، إلّا أنّ دعوته لا زالت قائمة وتجمع الأتباع ، وأنّ من تابعه من العلماء من وكلائه لا زال يؤمن بصدق دعواه وحقانيّته ، وإن ادّعى توقّف الدعوة إليها ، الأمر الذي يشهد الواقع بخلافه . ويقوم بتسليم هؤلاء ومن قاربهم بهذه الدعوى على ما ينقلونه عنه من إخبارات بأمر خفيّة ، وما جاء على يده ينسبه للإمام القائم عليه السلام من نصوص يلفظها يرون أنّها فوق مستوى الناقل ، وأنّه يمتنع عليه أن يأتي بها من نفسه في ظرف لا يحتملون معه أنّه يستمدّها من غيره من دون الإمام عليه السلام ممّا جعلهم - كما يقولون - يقطعون بصحّة دعواه .

والصفة السائدة في هذه النصوص استعمالها لغريب اللّغة الشاذّة جدّاً .

أولاً: ما هو الرأي المذهبيّ في إمكان هذه الدعوى ؟

ثانياً: ما هو توجيهكم (حفظكم الله) لهؤلاء الوكلاء والأتباع ، ومنهم من كان معروفاً »



✽ وقال السيد محمد صادق الروحاني (دام ظلّه): «قد دلت الأخبار المعتبرة على أن كل من يدّعي رؤية الإمام المهدي (أرواح من سواه فداه) فكذبوه، والمتيقن من مورد هذه الروايات - على ما أفاده المحققون - هو من يدّعي السفارة عنه، أو يدّعي لقاءه به ﷺ وتكليف الإمام له ببعض التكاليف، ومثل هؤلاء الأشخاص المدّعين بليّة قد ابتليت بها الأُمّة الإسلامية منذ عشرة قرون وأكثر، ولا يزال الحبل ممدوداً إلى هذا اليوم، وقد صدر التوقيع من الإمام المهدي ﷺ في ذمّ بعضهم ولعنه والبراءة منه بخصوصه»^(١).

✽ وقال الشيخ لطف الله الصافي (دام ظلّه): «الرابع من الوكلاء في عصر الغيبة الصغرى: الشيخ أبو الحسن عليّ بن محمد السّمرّي.. وهو آخر الوكلاء، وبموته وقعت الغيبة التامة، وصار الأمر إلى الفقهاء وحملة الأحاديث وعلوم أهل البيت ﷺ، فيجب على العوامّ الرجوع إليهم، ودلت

» بالوثاقة والحرص على الدين؟

ثالثاً: من يصرّ من هؤلاء على دعواه بعد أن بذل الجهد من العلماء معه في بيان بطلان الدعوى، هل يجوز الاقتداء بصلاته وحضور محاضراته وخطاباته وجلساته وتدريسه، أو يمتنع عن ذلك ولو من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وإيقاف سريان البدعة؟

ملاحظتان:

الأولى: تحت يد الرجل منجد لغوي، والنصوص تحمل الغيب المذكور من ناحية الفصاحة، وأنها لا ميزة بلاغية لها، والبيان الأول منها - وهو خطاب الشيعة بالاستجابة للدعوى وهو منسوب إلى الإمام ﷺ - لا يخلو من أخطاء نحوية.

الثانية: المبتدع في الدين مع انتفاء الشبهة هل يبقى عادلاً أم لا؟.

على ذلك روايات كثيرة»^(١).

وكيف كان ، فكلّما أعلام الطائفة عليهم السلام - التي تدلّ على عملهم بمضمون التوقيع الشريف - فوق حدّ الإحصاء ، ولكنّا نكتفي بما عرضناه؛ فإنّه كافٍ لدحض قول من زعم أنّ الأصحاب قد أعرضوا عن التوقيع الشريف وتركوه.

(١) منتخب الأثر في الإمام الثاني عشر عليه السلام : ٢ : ٥٠٧ ، دار المرتضى - بيروت .



الإشكال الثاني

أنّ التوقيع مطعونٌ في سنده^(١)

ولم يوضّح المدعو أحمد بن إسماعيل وجه الطعن في سند التوقيع الشريف ،
ولكن أحد أتباعه قد أشار إلى وجود جهتين للإشكال :
الجهة الأولى : الإرسال .

الجهة الثانية : ضعف السند بوقوع (أحمد بن الحسن المكتب) فيه ، وهو
من المجاهيل^(٢) .

جواب الإشكال الثاني :

ويُجاب عن جهة الإشكال الأولى : بأنّ صاحبها قد قصر نظره على
التوقيع الذي نقله الشيخ الطبرسي رحمته الله في كتاب الاحتجاج ، ولعلّه لم يتتبع
نسخ التوقيع ، ولو تتبّعها لعلم أنّ الشيخ الصدوق رحمته الله قد نقله في كتاب كمال
الدين مسنداً .

على أنّ إرسال الشيخ الطبرسي رحمته الله لا يعني عدم الإسناد ، بل يعني أمراً
آخر أشار إليه الشيخ الطبرسي رحمته الله في مقدّمة كتابه المذكور ، حيث قال :

(١) مع العبد الصالح : ١ : ٢٨ .

(٢) قراءة جديدة في رواية السمرّي : ١٧ .

«ولا نأتي في أكثر ما نورده من الأخبار بإسناده، إمّا لوجود الإجماع عليه، أو موافقته لما دلّت العقول إليه، أو لاشتهاره في السير والكتب بين المخالف والمؤلف»^(١).

ومن هنا فقد بنى غير واحد من أعلام الطائفة عليه السلام على اعتبار روايات الاحتجاج وإن كانت من المراسيل.

ويُجاب عن جهة الإشكال الثانية: بأنّ (أبا محمّد، الحسن بن أحمد المكتّب) وإن لم يُنصّ على توثيقه في كتب الرجال، ولكنّ توثيقه بمكانٍ من الإمكان، ويمكن تقريره بمقدّمتين:

المقدّمة الأولى: إنّ (الحسن بن أحمد المكتّب) ممّن وردت إليهم التوقيعات من قبل السفراء الأربعة (رضوان الله عليهم)، كما نقل عنه ذلك كلّ من الشيخين الصدوق والطوسي عليهما السلام عند إيرادهما للتوقيع الذي نحن بصدد الحديث حوله^(٢).

المقدّمة الثانية: إنّ الشيخ الطوسي عليه السلام قد وثّق جميع من كانت ترد عليهم التوقيعات توثيقاً عاماً، حيث قال: «وقد كان في زمان السفراء المحمودين أقوام ثقات ترد عليهم التوقيعات من قبل المنصوبين للسفارة من الأصل»^(٣).
والنتيجة: أنّ (الحسن بن أحمد المكتّب) ثقة بمقتضى هذا التوثيق العام؛ إذ أنّه أحد من وردت إليهم التوقيعات من قبل السفراء الأربعة (رضوان الله عليهم)، وقد نَقَّح الشيخ الطوسي -كما عرفت- كلّاً من صغرى الدليل وكبراه.

(١) الاحتجاج: ١: ١٠.

(٢) كمال الدين وإتمام النعمة: ٥١٦. الغيبة: ٣٩٥.

(٣) الغيبة: ٤١٥.



الإشكال الثالث

تشابه متن التوقيع^(١)

ولم يوضح المدعو أحمد بن إسماعيل مقصوده من هذا الإشكال أيضاً، ولكن أحد أتباعه قد أوضح ذلك بقوله: «اعلم - أخي القارئ - إن الاختلاف حول هذا الحديث وقع بالتحديد في معنى (المشاهدة) في هذا التوقيع الشريف، أي من المشمول بوصف الإمام المهدي عليه السلام بأنه (كذاب مفتر)؟ ونأخذ من استدلل بهذا الحديث على تكذيب اللقاء بالإمام المهدي، ونقسم أتباع هذا التبني إلى ثلاثة أقسام:

فقال قوم: إن كل من قال إنه رأى الإمام المهدي عليه السلام هو كذاب مفتر. وقال القسم الثاني: إن كل من نقل الأخبار عن الإمام المهدي عليه السلام هو المعني بهذا الحديث.

وقال القسم الثالث: إن هذا التكذيب الموجود في التوقيع يشمل من يدعي النيابة عن الإمام المهدي عليه السلام فقط، على بيان سياقي تفصيله في المبحث الثاني من هذا الكتيب»^(٢).

(١) مع العبد الصالح: ١: ٢٩.

(٢) قراءة جديدة في رواية السمری: ١٦.

وقد أوضح أبو محمد الأنصاري في جامع الأدلة: ٢٥ أن مقصود إمامهم أحمد بن

جواب الإشكال الثالث :

ولسنا نريد أن نقف عند هذا الكلام طويلاً؛ لإيضاح أن التوقيع الشريف بمقتضى القرائن الداخلية ومناسبات الحكم والموضوع - لا يندرج ضمن المتشابه؛ إذ لا يصعب تحديد المراد الجدي منه على من يمتلك أدوات الاستظهار من النصوص المباركة.

ودعنا نسلّم جدلاً بأن التوقيع الشريف من المتشابه، إلا أن هذا لا يمنع من التمسك به لدحض مدعى أدعياء المهديّة؛ إذ القاعدة عند أهل المحاورة تقضي بالأخذ بالقدر المتيقن للنص عند دوران المقصود منه بين احتمالات عديدة، لا سبيل لترجيح أحدها.

فثلاً: عندما يقول رئيس الدولة لمواطنيه: «كذبوا كل من يدعي مشاهدتي»، ويتردد الناس في أن مراد الرئيس من المشاهدة هو مطلق الرؤية؟ أم النقل عنه؟ أم النيابة عنه؟ فإنه لا شك في كون الاحتمال الأخير قدراً متيقناً من النص؛ إذ لو كان المقصود من النص بحسب مقصود الرئيس - هو الاحتمال الأول أو الثاني، فلا شك في أن أمره بتكذيب مطلق من يدعي الرؤية، أو مطلق من يدعي النقل عنه، مستلزم لتكذيب مدعي النيابة عنه بالأولية القطعية؛ إذ أن النيابة متضمنة للرؤية والنقل وزيادة، وعليه فإذا كان الأقل منفيّاً كان الأكثر منفيّاً بالضرورة.

» إسماعيل من المتشابه هو ما ليس له معنى واضح، لكونه يحتمل معاني عديدة، ولا يخفاك أن هذا من التخبّط في استعمالات اصطلاحات العلوم؛ إذ أن هذا تفسير لـ (لمجمل) في قبال (المفصل)، وأما المتشابه - في قبال المحكم - فله معنى ظاهر، إلا أنه يُعلم - من الخارج - عدم كونه مقصوداً للمتكلّم. (الخبّاز)



وهكذا هو الكلام في المقام؛ فإننا حتى لو سلّمنا بعدم إمكان تحديد المقصود من التوقيع - ولا نسلم بذلك - لدورانه بين احتمالات لا مرجح لأحدها على الآخر، إلا أنه يبقى له قدر متيقن نقطع بإرادة الإمام المهدي عليه السلام له على جميع التقادير، وهذا القدر المتيقن - وهو لزوم تكذيب مدّعي النيابة - يكفينا لدحض مزاعم أعداء المهدوية.

على أننا لا نسلم بكون التوقيع الشريف من النصوص المجملّة؛ لإمكان إقامة العديد من القرائن على المراد الجدّي منه، كما تحدّثنا عنه في مباحث سابقة.

وبما ذكرناه ظهر زيف ما ذكره أحد أتباع المدعو أحمد بن إسماعيل بقوله: «لا وجود لأثر عن المعصومين عليه السلام ينصّ على انقطاع السفارة»^(١).

الإشكال الرابع

أنّ التوقيع غير مسوّر، وهذا يطعن في كليّته^(١)

وقد أوضح أحد أتباع أحمد بن إسماعيل هذا الإشكال ، فقال : « وإذا لم تكتفِ بهذا أقول من باب (الزموهم بما ألزموا به أنفسهم) : إنّ القاعدة العقلية الموجودة في رواية السمرّي ، وهي : (فمن ادّعى المشاهدة قبل خروج السفيايّ والصيحة فهو كذاب مفترٍ) قضية مهمة فهي بقوة الجزئية ، أي تكون هكذا : (فبعض من ادّعى المشاهدة قبل خروج السفيايّ والصيحة فهو كذاب مفترٍ) ، ولا توجد قرينة خارجية تفيد كليّتها ، بل توجد قرينة خارجية دالة على جزئيتها ، وهي الروايات الدالة على إرسال الإمام المهدي عليه السلام من يمثله في فترة ما قبل القيام ، ومنها الرواية التي مرّت ورواية اليمانيّ ، وغيرها كثير .

وليتّضح الأمر أكثر وخصوصاً لمن لم يطلّع على المنطق والأصول - أقول : إنّ القضية أمّا تكون مسوّرة أو مهمة ، والمسوّرة أمّا كليّة أو جزئية ، فإذا قلت : (كلّ من يدّعي المشاهدة ... فهو كاذب) فهذه قضية كليّة لأنك بدأتها بـ (كلّ) ، وإذا قلت : (بعض من يدّعي المشاهدة ... فهو كاذب) فهذه قضية جزئية لأنك بدأتها بـ (بعض) .



أما إذا أهملت القضية ولم تجعل لها سور كل أو بعض فهي تكون بقوة الجزئية، فلا تقيد الكلية إلا إذا كانت هناك قرينة خارجية دالة على كليتها، فإذا لم توجد هذه القرينة ووجدت قرينة على جزئيتها أصبحت هذه القضية جزئية، والقضية أعلاه مهمة ولا توجد قرينة تدل على كليتها، بل توجد قرينة تدل على جزئيتها، وهي روايات الأئمة عليهم السلام، فتحصل أنها جزئية، وبهذا لا تدل رواية السمرى على انقطاع السفارة لا من قريب ولا من بعيد»^(١).

جواب الإشكال الرابع:

ولا يخفak أن هذا الإشكال يتكوّن من دعويين:

الدعوى الأولى: أن محلّ الشاهد من التوقيع الشريف قضية مهمة.

جواب الدعوى الأولى:

والجواب عن هذه الدعوى يتحصّل من خلال أربع مقدّمات:

المقدّمة الأولى: إنّ القضية التي نحن بصدد الاستدلال بها - والتي ادّعى أحمد بن إسماعيل إهمالها - هي قول الإمام عليه السلام في التوقيع المبارك: «فمن ادّعى المشاهدة قبل خروج السفينائي والصيحة فهو كذاب مفتر»، وهي من القضايا الشرطية كما لا يخفى.

المقدّمة الثانية: إنّ تقسيم القضايا في علم المنطق إلى المسوّرة - أو المحصورة - والمهمة، كما هو تقسيم للقضايا الحملية، كذلك هو تقسيم

للقضايا الشرطية أيضاً.

المقدمة الثالثة : يشتهر التمثيل في الكتب المنطقية للقضايا الشرطية المسوّرة بألفاظ معينة معروفة ، نحو : «كلّما» ، «مهما» ، «متى» للموجبة الكليّة ، و «قد يكون» للموجبة الجزئية ، و «ليس البتّة» للسالبة الكليّة ، و «ليس كلّما» للسالبة الجزئية^(١).

إلا أنّ ما يجدر الالتفات إليه هو : أنّ ألفاظ السور لا تنحصر فيما ذكر ، بل تشمل كلّ ما يؤدّي مؤداها ، ويشهد لذلك قول الفخر الرازي : «وإذا عرفت ذلك سهل عليك معرفة الإهمال والحصر في المتّصلة والمنفصلة ، فإن كان هناك لفظ يدلّ على كليّة الحكم أو جزئيّته فالشرطية محصورة ، وإلا فهي مهملة»^(٢).

المقدمة الرابعة : إنّ (مَنْ) الشرطية يحسب استعمالها ، بل قيل بحسب وضعها - تُصنّف ضمن أدوات العموم ، وقد صرّح بذلك غير واحدٍ من الأعلام ، ومنهم : الشيخ الطوسي رحمه الله حيث قال : «فأمّا ألفاظ العموم فكثيرة ، نحن نذكر منها طرفاً ، فمنها : (مَنْ) في جميع العقلاء إذا كان نكرة في المجازاة والاستفهام»^(٣).

وقال المحقّق الحلي رحمه الله : «(مَنْ) و (ما) إذا كانتا معرفتين بمعنى (الذي) ، لا تعيّن ، وإن وقعتا للمجازاة أو الاستفهام عمّت ؛ إذ لو كانتا مشتركين ، لوجب أن يتوقّف سامع : (مَنْ دخل داري أكرمه) على استفهام مستحقّ

(١) شرح الشمسية : ٣١٧.

(٢) شرح الإشارات والتنبيهات : ١ : ١٤٥.

(٣) عدّة الأصول : ١ : ٢٤٧.

الإكرام، وعدم التوقف دلالة على الاستغراق. وأيضاً: فإنه يجوز الاستثناء منها، وجواز الاستثناء دلالة على التناول»^(١).

وقال الشيخ البهائي: «صيغ العموم حقائق فيه لا في الخصوص، كاسم الشرط والاستفهام والموصول واسم الجنس معرباً بـ (لامه) أو مضافاً، والجمع كذلك، والنكرة المنفية»^(٢).

وما أفاده هؤلاء الأعلام لا يكاد يخفى على قارئ القرآن الكريم ومتتبع للسنة المطهرة، وإليك بعض الشواهد من كليهما:

﴿فَمَنْ تَبَعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾^(٣).

﴿فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾^(٤).

﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾^(٥).

﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾^(٦).

﴿فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾^(٧).

﴿فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنَ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى

(١) معارج الأصول: ٨٣.

(٢) زبدة الأصول: ١٢٧.

(٣) البقرة ٢: ٣٨.

(٤) البقرة ٢: ١٧٣.

(٥) البقرة ٢: ١٨٤.

(٦) البقرة ٢: ١٨٥.

(٧) البقرة ٢: ١٩٤.

لَا انْفِصَامَ لَهَا ^(١).

﴿فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ ^(٢)﴾.

﴿فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ ^(٣)﴾.

﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ * وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ ^(٤)﴾.

قال الإمام الصادق عليه السلام: « مَنْ دَمَعَتْ عَيْنَاهُ فِينَا دَمْعَةً لَدِمَ سَفْكُ لَنَا ، أَوْ حَقُّ لَنَا نَقْصَنَاهُ ، أَوْ عَرَضَ انْتَهَكَ لَنَا ، أَوْ لِأَحَدٍ مِنْ شِيعَتِنَا ، بَوَّاهُ اللَّهُ تَعَالَى بِهَا فِي الْجَنَّةِ حَقْبًا ^(٥) ».

وعن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : « مَنْ أَنْشَدَ فِي الْحُسَيْنِ بَيْتًا مِنَ الشَّعْرِ فَبَكَى وَأَبَكَى عَشْرَةَ فَلَهُ وَلَهُمُ الْجَنَّةُ ، وَمَنْ أَنْشَدَ فِي الْحُسَيْنِ بَيْتًا فَبَكَى وَأَبَكَى تِسْعَةَ فَلَهُ وَلَهُمُ الْجَنَّةُ ، فَلَمْ يَزَلْ حَتَّى قَالَ : مَنْ أَنْشَدَ فِي الْحُسَيْنِ بَيْتًا فَبَكَى - وَأَظَنَّهُ قَالَ : أَوْ تَبَاكَى - فَلَهُ الْجَنَّةُ ^(٦) ».

وعنه عليه السلام ، قال : « مَنْ زَارَ قَبْرَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَارِفًا بِحَقِّهِ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ ^(٧) ».

وعنه عليه السلام أيضاً ، قال : « مَنْ نَظَرَ إِلَى أَبِيهِ نَظَرَ مَاقَتْ لِهَمَا ، وَهَمَا ظَالِمَانِ لَهُ ،

(١) البقرة ٢: ٢٥٦.

(٢) الأنعام ٦: ١٢٥.

(٣) الشورى ٤٢: ٤٠.

(٤) الزلزلة ٩٩: ٧ و ٨.

(٥) وسائل الشيعة: ١٤: ٥٠٦.

(٦) وسائل الشيعة: ١٤: ٥٩٦.

(٧) وسائل الشيعة: ١٤: ٤١٩.

لم يقبل الله له صلاة»^(١).

وأمثال هذه الآيات والروايات كثير جداً، ولا يوجد أحدٌ يشكّ في عمومها، وكونها من الخطابات العامة، لا الخطابات المهمة.

ونتيجة هذه المقدمات الأربع: أنّ لفظ (مَنْ) من جملة الألفاظ التي تصلح أن تكون سوراً للموجبة الشرطيّة الكلّيّة، وبالتالي فتى ما وقعت في كلامٍ كان الكلام مفيداً للعموم، كما اتّضح من موارد استعمالها.

وعلى ضوء ذلك يتّضح: أنّ محلّ الشاهد من التوقيع الشريف ليس قضية مهمة، لتكون بقوة الجزئية كما يزعم أعداء المهدوية، بل هو قضية مسورة بلفظ (مَنْ) الشرطيّة، وهي من أدوات العموم، فيكون موجبة كليّة.

والذي يظهر أنّ المستشكل لعدم خبرته بالاصطلاحات المنطقية قد خلط بين القضية الحملية والقضية الشرطيّة، فتوهم أنّ عبارة التوقيع الشريف غير مسورة؛ لعدم اشتغالها على لفظ (كلّ) أو (بعض)^(٢)، والحال أنّ هذه من ألفاظ المسورة الحملية، وما نحن بصدد قضية شرطيّة لا حملية، ولكن يبقى أنّ الجاهل عذره جهله.

الدعوى الثانية: أنّ هنالك من الروايات ما يدلُّ على أنّ التوقيع

(١) وسائل الشيعة: ٢١: ٥٠١.

(٢) قال (ضياء الزيدي) في كتابه قراءة جديدة في رواية السمرّي: ٣١: «وأنت كما ترى إنّ هذه القضية -رواية السمرّي- من القضايا المهمة التي لم تحدّد بسور (فمن ادّعى المشاهدة... فهو كذاب مفتر)، فهي لم تحدّد بكلّ أو بعض أو ما شاكل، فتكون من القضايا المهمة، التي تعمل عمل الجزئية، وهذا لا خلاف ولا شبهة فيه، في أنّ بعض مَنْ ادّعى المشاهدة هو كذاب مفتر، إلّا إنّ هذا في (البعض) لا في (الكلّ).

الشريف قضية جزئية لا كلية ، وسوف نعرض ما تشبّث به أدعياء المهديّة لإثبات ذلك ، وإليك أهمّها :

الرواية الأولى : عن إسماعيل بن جابر ، عن أبي جعفر محمد بن عليّ أنّه قال : « يكون لصاحب هذا الأمر غيبة في بعض هذه الشُّعاب - وأوماً بيده إلى ناحية ذي طوى - حتّى إذا كان قبل خروجه أتى المولى الذي كان معه ، حتّى يلقي بعض أصحابه ، فيقول : كم أنتم هاهنا ؟ فيقولون : نحو من أربعين رجلاً .

فيقول : كيف أنتم لو رأيتم صاحبكم ؟ فيقولون : والله لو ناوى بنا الجبال لناوينّاها معه ، ثمّ يأتيهم من القابلة ويقول : أشيروا إلى رؤسائكم أو خياركم عشرة ، فيشيرون له إليهم ، فينطلق بهم حتّى يلقوا صاحبهم ، ويعدّهم الليلة التي تليها » .

الرواية الثانية : قصة الجزيرة الخضراء ، حيث جاء فيها : « قلت : ياسيدي ، قد روينّا عن مشايخنا أحاديث رويت عن صاحب الأمر عليه السلام أنّه قال لما أمر بالغيبة الكبرى : من رآني بعد غيبتني فقد كذب ، فكيف فيكم من يراه ؟

فقال : صدقت أنّه عليه السلام إنّما قال ذلك في ذلك الزمان لكثرة أعدائه من أهل بيته وغيرهم من فراعنة بني العباس ، حتّى أنّ الشيعة يمنع بعضها بعضاً عن التحدّث بذكره ، وفي هذا الزمان تطاولت المدة وأيس منه الأعداء ، وبلادنا نائية عنهم وعن ظلمهم وعنائهم ، وببركته عليه السلام لا يقدر أحد من الأعداء على الوصول إلينا » ^(١) .

الرواية الثالثة : روايات اليماني . بتقريب : أنّ اليمانيّ يكون قبل الصيحة ويرافق خروجه خروج السفينائيّ ، ومن المعلوم أنّ خروج السفينائيّ يكون



في رجب بينا الصيحة في شهر رمضان ، وبما أنّ الروايات تدلّ على لزوم متابعة اليماني - رغم أنّه يكون قبل الصيحة - فهذا منبّه على عدم صحّة تكذيب جميع من يدّعي المشاهدة قبلها ، وإلاّ للزم تكذيب اليماني ، وهو كما ترى ، فجمعاً بين أخبار اليماني والتوقيع الشريف ينبغي حمله على تكذيب البعض لا الكل^(١).

جواب الدعوى الثانية :

والجواب الإجمالي عن هذه الروايات وأمثالها : أنّها قاصرة عن نقض كلّية التوقيع ، وإليك تفصيل الكلام حولها ، ومنه يتّضح الحال في غيرها .
أما الرواية الأولى : فإنّ غاية ما تدلّ عليه أنّ للإمام عليه السلام في زمن غيبيته مولى يختصّ به ، وهذا لا ننازع فيه ، إلاّ أنّ هذا لا ينقض كلّية التوقيع ؛ لوضوح أنّ التوقيع بصدد الحديث عن الوظيفة العامة للشيعّة في زمن الغيبة ، وأنّها تكذيب مدّعي المشاهدة ، بينما تتحدّث الرواية عمّا يدور بين مولى الإمام عليه السلام والمخلص من أصحابه - الذين لا يتجاوزون الأربعين رجلاً - وكيفية تهيئتهم للنهضة المشرفة ، ولا يوجد في الرواية أدنى إشارة إلى أنّ المولى يتحدّث معهم بصفته مرسلًا من الإمام عليه السلام ، فيبقى احتمال أنّ ذلك يكون بينه وبينهم من غير أن يعرفوا اتصاله بالإمام الحجة عليه السلام .

نعم ، في آخر الرواية أنّهم يشرفون بلقاء الإمام عليه السلام بعد أن أعدوا أنفسهم وعشائرهم إعداداً روحياً لرؤية الإمام عليه السلام والتشرف بنصرته ، وهذا لا تمنع منه ؛ إذ أنّه يكون على مستوى خاص جداً - وهو مستوى النخبة -

(١) جامع الأدلّة : ٢٣ . قراءة جديدة في رواية السمرّي : ٢٤ .

على أن قول الرواية « ويعدمهم الليلة التي تليها » يحتمل أن يكون المقصود به أن ذلك اللقاء يكون قبل الخروج المقدس بليلة ، ولعله لأجل تثبيت قلوبهم والاتفاق معهم على خطة العمل .

وبالجملة : فإن الرواية ناظرة إلى مجموعة خاصة جداً ، وهي الصفوة والنخبة ، بينما التوقيع الشريف ناظر إلى عموم الشيعة ، فلا يتنافيان ، حتى تكون الرواية ناقضة له .

وأما الرواية الثانية : فغاية ما تثبته هو جواز التشرف برؤيته عليه السلام ، ولا ملازمة بين جواز الرؤية وجواز النيابة الخاصة ، فتبقى الرواية على دلالتها على جواز الرؤية ، ويبقى التوقيع على دلالة على تكذيب مدعي النيابة الخاصة .

ولا يتوهم أن الرواية مفسرة للتوقيع الشريف ؛ فإنه لا شاهد عليه ، على أن التعبير عن حكاية الجزيرة الخضراء بالرواية لا يخلو عن مسامحة ظاهرة .

وأما الرواية الثالثة فيلاحظ عليها :

أولاً : أنه لا دليل على كون اليماني الموعود يدعي النيابة الخاصة عن الإمام عليه السلام ، حتى يقال بلزوم تكذيبه إذا التزمنا بعموم التوقيع .

وثانياً : حتى لو سلمنا كونه نائباً خاصاً فهو غير مشمول لعموم التوقيع ، بداهة أن وظيفة الشيعة إنما هي لزوم التكذيب في مرحلة ما قبل تحقق العلامات المحتومات - والتي قد أشار لها التوقيع الشريف من خلال عنواني (السفياني والصيحة) - وبخروج اليماني تكون العلامات قد تحققت ، وبتحققها تنتهي فعالية التوقيع الشريف ، فلا يتنافى مع ما دلّ على لزوم مبايعته .



وإنما قلنا: إنّ (السفياني والصيحة) قد أخذوا على نحو العنوان المشير للعلامات الحتمية؛ لأنّ خروج اليماني لا ينفكّ عن خروج السفياني، وبما أنّ التوقيع قد ألزم بتكذيب مدّعي النيابة في مرحلة ما قبل السفياني فهذا يعني بالضرورة إلزام الشيعة بالتكذيب في مرحلة ما قبل اليماني، ولا يشمل مرحلة ما بعد خروجه، وهي المرحلة التي تلزم فيها مبايعته، ويحرم الالتواء عليه.

وإن أُبيّت عن ذلك، وقلت: «إن مقتضى أخذ عنوان الصيحة في التوقيع يعني لزوم تكذيب مَنْ يدعي النيابة قبل تحقّقها، فيشمل ذلك اليماني المتحقّق قبلها؛ ولذا لا بدّ من رفع اليد عن عموم التوقيع الشريف».

قلت: تنزلنا وسلّمنا معك، ولكنّ هذا لا يقتضي إلغاء عموم التوقيع بتكذيب مدّعي المشاهدة مطلقاً؛ إذ الأدلّة العامة الظاهرة في العموم إنّما تُرفع اليد عن عمومها بمقدار المخصّص فقط، وبما أنّ المخصّص قد اقتضى رفع اليد عن العموم في الفترة الواقعة بين خروج السفياني والصيحة، حتّى لا يلزم تكذيب اليماني، فإنّ العامّ بمقتضى القواعد - يبقى على عمومه في غير الفترة المذكورة، وعليه يلزم تكذيب كلّ مَنْ يدّعي النيابة في غير تلك الفترة، ومنهم: أحمد بن إسماعيل، الذي ما برح يدّعي النيابة منذ سنوات مع أنّ السفياني لم يخرج بعد.

ومما ذكرناه يُعلم الحال في بقيّة النواقض التي ذكروها، كمراسلات الإمام عليه السلام مع الشيخ المفيد عليه السلام، أو منقولات السيّد ابن طاووس عليه السلام؛ فإنّ كلّ ذلك على فرض صحّته لا يتنافى مع مدلول التوقيع الشريف؛ إذ أنّه يدلّ على تكذيب مدّعي النيابة، ومن المعلوم نزاهة الشيخ المفيد والسيّد ابن طاووس رضي الله عنهما عن الادّعاء المذكور.

الشيخ حسين كوراني

حول
رؤية المرء في المنظر



جميع الحقوق محفوظة للمؤلف
الطبعة الأولى
١٤١٧هـ / ١٩٩٧م

* ثالثاً - حول رؤيته عليه السلام:

روى الشيخ الصدوق وغيره أن السمرى آخر السفراء الأربعة عليهم الرحمة والرضوان أخرج إلى الناس توقيعاً (رسالة من صاحب الزمان عجل الله تعالى فرجه) هذا نصّه:

بسم الله الرحمن الرحيم

"يا علي بن محمد السمرى أعظم الله أجر إخوانك فيك فإنك ميت ما بينك وبين ستة أيام، فاجمع أمرك، ولا توصر إلى أحد يقوم مقامك بعد وفاتك، فقد وقعت الغيبة الثانية (في بعض النسخ «الثالثة»)، فلا ظهور إلا بعد إذن الله عز وجل، وذلك بعد طول الأمد، وقسوة القلوب، وامتلاء الأرض جوراً، وسيأتي شيعتي من يدعي المشاهدة، ألا فمن ادعى المشاهدة قبل خروج السفينتين والصيحة فهو كاذب مفتر، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم»^(١).

* والسؤال الذي أحاول هنا الإجابة عنه:

هل يمكننا أن نرى الإمام المنتظر عجل الله فرجه الشريف

(١) كمال الدين وتمام النعمة/ ٥١٦.

في عصر الغيبة الكبرى؟ أم أن ذلك ممتنع نظراً لما جاء في هذا التوقيع؟

* والجواب: لا شك في أن النيابة الخاصة - بمعنى أن يكون شخص على صلة مستمرة به عليه السلام. يعرض الناس مشاكلهم عليه، ويعرضها بدوره على الإمام المنتظر صلوات الله عليه، كما كان الأمر في الغيبة الصغرى - أمر انتهى بانتهاء تلك الغيبة . .

وكل رواية تنفي إمكان الرؤية والمشاهدة في عصر الغيبة الكبرى ينبغي حملها على نفي هذا النوع من المشاهدة المقترنة بنبأ خاصة، وقد صرح بهذا جمع من كبار العلماء رضوان الله عليهم، وتدل نصوصهم بكل وضوح على أن التشرف ببلقائه عليه السلام ممكن، بل صرح أكثرهم بوقوعه. وإليك جانباً من أقوالهم:

١ - السيد المرتضى (٣٥٥ - ٤٣٦ هـ):

قال عليه الرحمة:

« . . إنه غير ممتنع أن يكون الإمام عليه السلام يظهر لبعض أوليائه ممن لا يخشى من جهته شيئاً من أسباب الخوف، فإن هذا ما لا يمكن القطع على ارتفاعه وامتناعه، وإنما يعلم كل واحد من شيعته حال نفسه، ولا سبيل إلى العلم بحال غيره^(١) .

(١) تنزيه الأنبياء/ ٢٣٨ ط - دار الأضواء - بيروت .

✽ وجواباً عن سؤال آخر قال عليه الرحمة :

«أول ما نقوله : إننا غير قاطعين على أن الإمام عليه السلام لا يصل إليه أحد ولا يلقاه بشر، فهذا أمر غير معلوم، ولا سبيل إلى القطع عليه»^(١).

٢ - صاحب كنز الفوائد الشيخ الكراجكي (ت ٤٤٩ هـ) :

قال رحمه الله في معرض بيان الفائدة من وجود الإمام رغم غيبته :

«ولسنا مع ذلك نقطع على أن الإمام عليه السلام لا يعرفه أحد، ولا يصير (يصل) إليه، بل قد يجوز أن يجتمع به طائفة من أوليائه تستر اجتماعها به وتخفيه»^(٢).

✽ وقال أيضاً :

«وإمام الزمان عليه السلام، وإن كان مستترا عنهم بحيث لا يعرفون شخصه، فهو موجود بينهم يشاهد أحوالهم (الفقهاء) ويعلم أخبارهم، فلو انصرفوا عن النقل وضلوا عن الحق لما وسعته التقية، ولأظهره الله سبحانه ومنع منه، إلى أن يبين الحق ويثبت الحجة على الخلق»^(٣).

(١) المصدر السابق/ ٢٣٥، والنجم الثاقب (٤١٤ - ٤١٥).

(٢) كنز الفوائد/ ٣٠٢.

(٣) المصدر السابق/ ٣٠٣، والكراكي من كبار علمائنا، تتلمذ على السيد المرتضى علم الهدى، وتجد له ترجمة وافية في رجال السيد بحر العلوم ج ٣ =

٣ - الشيخ الطوسي (٣٨٥ - ٤٦٠ هـ):

في مقام الإجابة عن السؤال المتقدم قال عليه الرحمة:

«وما ينبغي أن يقال في الجواب هو أننا لا نقطع على استتاره عن جميع أوليائه، بل يجوز أن يظهر لأكثرهم»^(١).

* وفي معرض الحديث عن ظهوره عليه السلام قال رحمه الله:

«إن الأعداء، وإن حالوا بينه وبين الظهور على وجه التصرف والتدبير، فلم يحولوا بينه وبين لقاء من شاء من أوليائه على سبيل الاختصاص، وهو يعتقد طاعته ويوجب اتباع أمره»^(٢).

٤ - السيد ابن طاووس (٥٨٩ - ٦٦٤ هـ):

«وهو السيد رضي الدين علي بن موسى بن جعفر بن محمد، صاحب المقامات المعروفة، والكتب المشهورة في الأدعية والزيارات والمناقب، يقول في رسالة المواسعة والمضايقة: «وسمعت من شخص لا أذكر اسمه عن مواصلة بينه وبين مولانا المهدي صلوات الله عليه. ولو كان يسوغ نقلها

ص ٣٠٢، وفي روضات الجنات ٦/ ٢٠٩.

(١) النجم الثاقب/ ٤١٥، والغيبة/ ٦٨.

(٢) الغيبة/ ٦٧.

لبلغت عدة كراريس، وهي تدل على وجوده المقدس وحياته ومعجزته»^(١).

* ويضيف المحدث النوري بعد نقله كلام السيد ابن طاووس:

«وقال السيد المعظم المذكور - ابن طاووس - طاب ثراه في كتاب «فرج المهموم في معرفة الحلال والحرام من النجوم»:

«وقد أدركت في زمني جماعة يذكرون أنهم شاهدوا المهدي صلوات الله عليه، وكان بينهم أشخاص يحملون منه عليه السلام رقاعاً وعرائض عرضت عليه (أرواحنا له الفداء)، ومن جملة ذلك خبر علمت صدقه، وهو كما يلي:

أخبرني من لم يأذن لي بذكر اسمه، ثم يذكر قصة هذا الشخص وأنه تشرف بلقاء الحجة عليه صلوات الله وسلامه»^(٢).

بل يظهر بوضوح من نصوص متعددة له عليه الرحمة موجودة في هذا الكتاب أن رؤيته عليه السلام والتشرف بلقائه أمر مفروغ منه، ولا مجال للنقاش فيه أبداً.

وأبرز ما في هذا المجال أنه ينقل قصة شخص رأى الإمام عليه السلام، وأرسله الإمام إليه (أي إلى السيد ابن

(١) النجم الثاقب/فارسي/٢٥١.

(٢) المصدر.

طاووس^(١). بل صرح السيد نفسه بسماع صوت الإمام عليه السلام فقال في «مهج الدعوات»:

«وكنّت أنا بسرّ من رأى فسمعت سحراً دعاءه عليه السلام، فحفظت منه (ع) من الدعاء لمن تذكره من الأحياء والأموات: «وابعثهم في عزّنا وملكنا، وسلطاننا ودولتنا». وكان ذلك في ليلة الأربعاء ثالث عشر ذي القعدة سنة ثمان وثلاثين وستمائة^(٢).

وقد تحدث السيد ابن طاووس عليه الرحمة في كتابه «كشف المحجّة» عن إمكانية رؤية الإمام عليه السلام في عدة أماكن تصريحاً وتلويحاً، ثم نقل كلاماً مطولاً يخاطب السيد به ابنه حول الإمام لمنتظر، ومن جملة قول:

«وإن أدركت يا وئدي موافقة توفيقك لكشف الأسرار عليك عرّفتك من حديث المهديّ صلوات الله عليه ما لا يشبه عليك وتستغني بذلك عن الحجج المعقولات وعن الروايات فإنه صلى الله عليه حيّ موجود على التحقيق».

(١) نفس المصدر/ ٢٤٥.

(٢) مهج الدعوات/ ٢٩٦ وتبصرة الولي في آخر القصة ٧٢ وفي النجم الثاقب/ ٢٥٤، أورد النص باختلاف يسير «عزنا وملكنا أو قال سلطاننا ودولتنا، وهناك عدة نصوص ورد أن السيد رحمه الله قال سمع الإمام عليه السلام يدعو بها، أورد بعضها العلامة المجلسي في البحار ج ٥٢/ ٦١ وقد ناقش المحدث صاحب المستدرک في بعضها في النجم الثاقب ٢٥٤، إلا أن النص الوارد هنا مسلم لا ناقش فيه لأن السيد نفسه قد أوردته.

وبعد ذلك بقليل يقول له :

«فاعلم ذلك يقينا واجعله عقيدة، فإن أباك عرفه أبلغ من معرفة ضياء شمس السماء»^(١).

وهذه التصريحات والتلويحات من السيد رحمه الله تؤيد ما يذكر من أنه أكثر علمائنا الأبرار تشرفاً بلقاء بقية الله في الأرضين عليه صلوات الله تعالى . . يليه في ذلك السيد بحر العلوم رحمهما الله تعالى .

٥ - السيد رضي الدين الآوي (ت ٦٥٤ هـ) :

قال عنه المحدث الشيخ عباس القمي عليه الرحمة :

« . . السيد العابد الزاهد الصالح، صاحب المقامات العالية، والكرامات الباهرة، صديق السيد ابن طاووس الذي يعبر عنه السيد في كتبه بالأخ الصالح، وهو الذي ينتهي إليه سند بعض الاستخارات . . »^(٢).

وبعض الاستخارات التي أشار إليها المرحوم القمي هي الاستخارة التي يرويها السيد الآوي عن الإمام صاحب الأمر عجل الله تعالى فرجه، وهي استخارة مشهورة في كتب العلماء يرويها العلامة الحلبي عن والده عن السيد الآوي، ويرويها الشيخ

(١) السيد ابن طاووس/ كشف السحجة ط. ق. / ٧٤.

(٢) الكنى والألقاب/ ج ٣/ ٦.

الشهيد الأول في «الذكرى» عن جملة من مشايخه، عن العلامة الحلّي عن والده عن السيد الآوي^(١).

وللمحدث النوري عليه الرحمة تحقيق حول هذه الإستخارة تجده في الملاحق، كما أن المحدث القمي أورد هذه الإستخارة في «الباقيات الصالحات»^(٢).

ولا شك أن اهتمام هؤلاء الأعلام بهذه الإستخارة ناشىء عن كون السيد الآوي، وهو المعروف في عدالته، قد رأى الإمام عليه السلام في اليقظة، إلا أنني لم أجد تصريحاً بذلك، ولعل منشأ تجنّب العلماء الأعلام عادة التصريح بذلك.

وعلى هذا فنكون هنا أمام شهادة من العلامة الحلّي (٦٤٨ - ٧٢٦ هـ) ووالده ومن الشهيد الأول (٧٣٤ - ٧٨٦) وغيرهم. بإمكان رؤية الحجّة صلوات الله عليه، بل ووقوع ذلك.

٦ - المحدث الإربلي (٦٩٣ هـ):

هو صاحب كتاب «كشف الغمة في معرفة الأئمة»، قال عنه المحدث القمي عليه الرحمة: «من كبار العلماء الإمامية...»^(٣).

(١) النجم الثاقب/ ٢٥٧.

(٢) هامش مفاتيح الجنان ط. ق. / ٥٠٤.

(٣) الكنى والألقاب ٣/ ١٤ وترجمته عليه الرحمة مستفيضة في المصادر، راجع أمل الأمل ق ٢/ ١٩٥ وروضات الجنات ٤/ ٣٤١ وفيه صفة بأنه من «عظماء الإمامية».

قال الإربلي عليه الرحمة:

«وأنا أذكر من ذلك قصتين قرب عهدهما من زماني، وحدثني بهما جماعة من ثقات إخواني». ثم ذكر قصة الهرقلي وقصة السيد باقي بن عطوة، ثم عقب عليهما بقوله:

«والأخبار عنه عليه السلام في هذا الباب كثيرة، وأنه رآه جملة قد انقطعوا في طريق الحجاز وغيرها فخلّصهم وأوصلهم إلى حيث أرادوا. ولولا التطويل لذكرت منها جملة، ولكن هذا القدر الذي قرب عهده من زماني كاف^(١)».

٧ - العلامة الحلي (٦٤٨ - ٧٢٥):

بين قصص اللقاء.. قصة تشرف العلامة الحلي برؤية الإمام المهدي عجل الله تعالى فرجه الشريف.. ويروي هذه القصة العالم الجليل التنكابني في كتابه القيم «قصص العلماء» عن العالم الشيخ اللاهيجي عن أستاذه السيد محمد ابن صاحب «المناهل» وينقل الشيخ اللاهيجي عن أستاذه أنه رأى القصة بخط العلامة الحلي في نسخه كانت له من كتاب «التهذيب» للشيخ الطوسي.. وقد دون العلامة هذه القصة على هامش رواية كان الإمام عليه السلام قد حدّد له مكانها من كتاب «التهذيب»^(٢).

(١) كشف الغمة/ للإربلي/ ٣/ ٢٩٦ و ٣٠١.

(٢) قصص العلماء للتنبكابي/ فارسي/ ٣٥٩ و «مردان علم» «ميدان عمل»:

٨ - المقدس الأردبيلي (ت ٩٩٣ هـ):

وهو عليه الرحمة من أئمة العلماء المحققين، وسادة الزهاد والمتهجدين، وقصة تشرفه بقاء الحجة المنتظر أرواحنا له الفداء، صحيحة السند، كما أن عدداً من كبار العلماء نقلوها ووثقوها، وذلك شهادة منهم بوقوع الرؤية أيضاً.

وقد ذكر المقدس الأردبيلي في كتابه «حديقة الشيعة» أنه جمع بين توقيع السمرري، وقصص اللقاء في كتاب سماه «النصر الجلي على إمامة مولانا علي»^(١).

٩ - صاحب المعالم الشيخ حسن بن الشهيد الثاني عليهما الرحمة (٩٥٩ - ١٠١١ هـ):

أورد المحدث النوري عليه الرحمة نقلاً عن «الدر المنثور» ما يلي:

«سمعت من بعض مشايخنا وغيرهم أنه لما حجّ كان يقول لأصحابه: نرجو من الله سبحانه أن نرى صاحب الأمر عليه

فارسي/ ٣٥٤ وتجد ترجمة الشيخ اللاهيجي في «كنجينة دانشمندان» فارسي ج ٧/ ١٤ كما تجد ترجمة أستاذه في «علماء الشيعة الكبار» فارسي/ ٢٢٣ وترجمة مستفيضة. وقد أورد القصة الشيخ الصافي في منتخب الأثر/ ٤١٧.

(١) حديقة الشيعة/ ٧٥٢ وانظر تحقيقاً حول صحة نسبة هذا الكتاب إلى المحقق الأردبيلي في مستدرک الوسائل ٣/ ٣٩٣ وانظر قصة تشرف المقدس الأردبيلي في «روضات الجنات» ج ١/ ٨٠، وبحر المعارف/ ٣٩٨، والنجم الثاقب/ ٣٣٤.

السلام فإنه يحجّ في كل سنة، فلما وقف بعرفة أمر أصحابه أن يخرجوا من الخيمة ليتفرغ لأدعية عرفة، ويجلسوا خارجها مشغولين بالدعاء. فبينما هو جالس إذ دخل عليه رجل لا يعرفه فسلم وجلس. قال: فبهت منه، ولم أقدر على الكلام، فكلمني بكلام - نقله ولا يحضرني الآن - وقام، فلما قام وخرج خطر ببالي ما كنت رجوته، وقمت مسرعاً فلم أره، وسألت أصحابي فقالوا: ما رأينا أحداً دخل عليك^(١).

وفي هذا النصر تصريح باعتقاد صاحب المعالم بإمكانية رؤية الإمام عليه السلام، وهو - لا غيره - محل الشاهد.

١٠ - المجلسي الأول (والد صاحب البحار) (١٠٠٣ - ١٠٧٠ هـ):

يروى عليه الرحمة دعاء اليماني عمّن رأى الإمام المنتظر ويصرّح بذلك، كما يصرّح به أيضاً ولده العلامة المجلسي رحمهما الله^(٢) وستجد في الفقرة (١٢) التصريح بأنه رأى الإمام المنتظر عليه السلام في الجامع العتيق في أصفهان، بل في بعض

(١) مستدرك الوسائل ج ٣/ ٣٩١ وكتاب «الدر المثور» هو للعالم الجليل الشيخ علي ابن صاحب المعالم رضوان الله تعالى عليهما. تجد ذلك في نفس المصدر/ ٣٩٠.

(٢) البحار ج ٥٢/ ١٧٥ وج ٩٥/ ٢٠٠ وقد رأى بعض العلماء القصة بخط المجلسي الأول ومنهم المحدث صاحب المستدرك وقد صرح بذلك، راجع دار السلام للعراقي/ ٥٦٤ وقصص العلماء للتكايفي/ ٢٣١.

٢٨٠.....التوقيع الأخير في الكتب والمصنفات/ ج ٢
نصوصه ما يدل بوضوح على رؤيته الإمام عليه السلام في سامراء
أيضاً.

١١ - الحر العاملي صاحب «وسائل الشيعة» (١٠٣٣) -
١١٠٤ هـ):

أورد في كتابه «إثبات الهداة» القصة التي يتحدث فيها عن
رؤيته صاحب الأمر - عجل الله تعالى فرجه الشريف - بين النوم
واليقظة، ثم قال بعد إيراد عدة قصص مشابهة: وقد أخبرني
جماعة من ثقة الأصحاب أنهم رأوا صاحب الأمر في اليقظة
وشاهدوا منه معجزات (..) وأخبرهم بعدة مغييات ودعا
لهم (...) وأنجاهم من أخطار مهلكات (...) وكلها من
أوضح المعجزات^(١) وفي مكان آخر - في معرض تعليقه على
قصص اللقاء - يقول:

وقد تواتر عنه عليه السلام مثل هذا في زماننا وما قبله، وما
يظهر من بعض الروايات مما يوهم استحالة ذلك غير صريح مع
احتمال حمله على الأغلبية أو على من يدعي أنه مع المشاهدة
عرفه أو عرفه نفسه، بخلاف ما لو عرفه إياه غيره، أو ظهر له منه
إعجاز، ولا يخفى ما في سدّهم عليهم السلام لذلك الباب من
المصلحة ودفع المفسدة^(٢).

(١) إثبات الهداة بالنصوص والمعجزات/ للحر العاملي/ ج ٣/ ٧١٣.

(٢) نفس المصدر/ ٦٩٩.

١٢ - العلامة المجلسي (الثاني) صاحب البحار (١٠٣٧ - ١١١١ هـ):

يروى رحمه الله قصة حرز اليماني عن والده، كما أورد في «بحار الأنوار» العديد من قصص اللقاء مما يكشف بوضوح عن رأيه في مسألة التشرف بلقاء الإمام المهدي.. ورؤيته عليه السلام.

وبالإضافة إلى ذلك فقد ذكر في شرح الحديث الذي يبين فيه عليه السلام أن انتفاع الناس به في غيبته كالشمس إذا غيبتها عن الأنظار السحاب، ثمانية أوجه منها:

«السادس»: إن الشمس قد تخرج من السحاب وينظر إليها بعض الناس دون الآخرين، فكذلك يمكن أن يظهر عليه السلام في أيام غيبته لبعض الخلق دون بعض^(١).

١٣ - الشيخ أبو الحسن بن معتوق بن عبد الحميد الفتوني البناطي العاملي (ت ١١٤٠ هـ):

وهو جدّ صاحب «الجواهر» وتلميذ المجلسي الأول، وينقل صاحب الجواهر بعض آرائه الفقهية^(٢).

قال المحدث صاحب «المستدرک» ما ترجمته:

(١) البحار ج ٩٣/٥٢ و ٩٤.

(٢) بحار الأنوار ج ١٠٥/٨٦ و ٨٧.

يقول في كتاب «ضيء العالمين» بعد أن ينقل بعض قصص من شاهد الإمام المنتظر عجل الله تعالى فرجه الشريف:

«المنقولات المعتبرة في رؤية صاحب الأمر عليه السلام غير ما ذكر كثير، حتى في هذه الأزمنة القريبة، وقد سمعت من الثقات أن مولانا الأردبيلي رآه عليه السلام في جامع الكوفة، رسأله مسائل، وأن مولانا محمد تقي والد شيخنا رآه عليه السلام في الجامع العتيق بأصفهان»^(١).

١٤ - السيد بحر العلوم (١١٥٥ - ١٢١٢ هـ):

في معرض حديثه عن التوقيعات التي خرجت من الناحية المقدسة إلى الشيخ المفيد - رضوان الله عليه - قال السيد عليه الرحمة والرضوان:

«وقد يشكل أمر هذا التوقيع بوقوعه في الغيبة الكبرى مع جهالة حال المبلغ ودعواه المشاهدة المنفية بعد الغيبة الكبرى، ويمكن دفعه باحتمال حصول العلم بمقتضى القرائن، واشتمال التوقيع على الملاحم والإخبار عن الغيب الذي لا يطلع عليه إلا الله وأوليائه بإظهاره لهم، وأن المشاهدة المنفية أن يشاهد الإمام، ويعلم أنه الحجة عليه السلام حال مشاهدته له، ولم يعلم من المبلغ ادعائه لذلك. وقد يمنع أيضاً امتناعها في شأن

(١) النجم الثاقب ٢٣٣ - ٢٣٤.

الخواص وإن اقتضاه ظاهر النصوص بشهادة الإعتبار ودلالة بعض الآثار»^(١).

وتجد في قصص السيد بحر العلوم - قدس سره - التي نقلت في كثير من المصادر بأسانيد صحيحة تصريحه مراراً بأنه هو قد تشرف بلقائه عليه السلام^(٢).

وقد ذكر المحدث صاحب «المستدرک» عليه الرحمة نقلاً عن «الفوائد الرجالية» قول السيد حول الإجماع ما ترجمته:

«وقد يحصل لبعض حفظة الأسرار من العلماء الأبرار العلم بقول الإمام بعينه بوجه لا ينافي امتناع الرؤية في مدة الغيبة، ولا يتمكن من التصريح بنسبة ذلك القول للإمام، فيظهر ذلك القول في صورة الإجماع جمعاً بين إظهار الحق والنهي عن إفشاء مثل هذا السر»^(٣).

١٥ - المحقق القمي صاحب «القوانين» (١١٥١ - ١٢٣١ هـ):

اشتهر في المصادر المختلفة سؤاله السيد بحر العلوم عن بعض مشاهداته، وكلام السيد معه حول أنه رآه عليه السلام، وتجد ذلك في قصص السيد بأسانيد صحيحة، منها ما أورده التنكابني صاحب «قصص العلماء» عن المولى السلماسي الذي

(١) السيد بحر العلوم/ الفوائد الرجالية ج ٣/ ٣٢٠ و ٣٢١.

(٢) مستدرک الوسائل ج ٣.

(٣) النجم الثاقب/ ٤١٣.

كان حاضراً في مجلس ضم السيد بحر العلوم وصاحب القوانين
وجرى فيه الكلام عن رؤية المولى بقية الله رواحنا فداءه^(١).

١٦ - المحدث النوري صاحب «المستدرک» (١٢٥٤ -
١٣٢٠ هـ):

ألف رحمه الله كتاب «جنة المأوى» وأورد فيه الكثير من
قصص اللقاء.. وقد أدرج هذا الكتاب في الجزء الثاني
والخمسین من بحار الأنوار.. كما أفرد في موسوعته القيمة
«النجم الثاقب» حوالي مائتي صفحة لسرد قصص الذين تشرفوا
بلقاءه عليه السلام، واعتنى بتصحيح أسانيد هذه القصص.. بل
إنه ينقل بعضها عن شاهده عليه صلوات الله وسلامه كما في
قصتي الحاج علي البغدادي والسيد الرشتي، رحمهما الله. وقد
عبر رحمه الله عن رأيه في الأحاديث الواردة التي ظاهرها نفي
إمكانية الرؤية في عصر الغيبة الكبرى، فقال:

«إنها لا تنهض لمعارضة الوجدان القطعي الذي يحصل من
مجموع هذه القصص والحكايات»^(٢).

١٧ - السيد محسن الأمين رحمه الله (١٢٨٤ - ١٣٧٣ هـ):
قال عليه الرحمة:

«وقد جاءت أحاديث دالة على عدم إمكان الرؤية في الغيبة

(١) التكايفي/ قصص العلماء/ ١٧١.

(٢) النجم الثاقب/ ٤١٢.

الكبرى، وحكىته رؤيته عليه السلام عن كثيرين في الغيبة الكبرى، ويمكن الجمع بحمل نفي الرؤية على رؤية من يدعي المشاهدة مع النيابة وإيصال الأخبار من جانبه على مثال السفراء أو بغير ذلك^(١).



هذه أقوال بعض كبار علمائنا الأبرار في مسألة الرؤية، وهي تكاد تغطي الفترة الممتدة من القرن الرابع حتى القرن الرابع عشر الهجري.. وما هي إلا جانب مما يجده المتتبع في هذا المجال، بل يمكن الجزم بالإجماع على إمكان الرؤية ووقوعها. ولم أجد أحداً من العلماء يتبنى القول بعدم إمكان رؤيته عليه السلام، وليس من الصحيح أبداً أن يدرس توقيع السمرى رحمه الله بمعزل عن هذه الحقيقة التي تلتقي عندها كلمات العلماء الأعلام.. فهم رغم علمهم به يصرحون بإمكان اللقاء أو وقوعه كما رأيت؟! وهل السبب في ذلك ردهم لهذا التوقيع، أم الجمع بينه وبين ما صح من قصص الرؤية، أو العلم وجداناً بوقوع الرؤية.

.. وقد تقدّم في كلام السيد بحر العلوم وكذلك في كلام الحر العاملي عليهما الرحمة ما يدل على الثاني.

إلا أن المحدث صاحب «المستدرک» تناول هذا التوقيع

(١) أعيان الشيعة ٧١/٢ ولاحظ ٦٩/٦٧/٦٣.

بالتحقيق، وأفرد الباب الثامن من كتابه الموسوعي «النجم الثاقب» للجمع بين الروايات التي يفهم منها نفي المشاهدة وبين قصص المشاهد الصحيحة السند، وذكر ستة أجوبة، منها:

إن هذا الخبر - توقيع السمري - ضعيف، وما عداه أخبار آحاد ليست نتيجتها إلا الظن، ولا تورث جزمًا ولا يقيناً. . ولذا فلا يمكنها أن تعارض الوجدان القطعي الحاصل من مجموع هذه القصص والحكايات، وإن لم يحصل من كل منها منفرداً. .

إلى أن يقول:

«فكيف يصح إذاً الإعراض عنها لوجود خبر ضعيف»^(١).



بعد هذه الجولة. . مع آراء العلماء الأعلام، عبر القرون. . . أعيد طرح السؤال الذي كنت بصدد الإجابة عليه:

هل يمكننا أن نرى الإمام صاحب الزمان عليه السلام في الغيبة الكبرى؟

وقد أصبحت الإجابة واضحة. . . فلا مجال على الإطلاق لنفي إمكانية التشرف بلقائه عليه صلوات الرحمن. . . ومن حاول نفي ذلك فرأيه شاذ لا يلتفت إليه. .

يبقى أن من الضروري تعزيز الاعتقاد بإمكانية الرؤية

(١) النجم الثاقب/ ٤١٢.

وروقوعها في نفوسنا - بالإضافة إلى الوقوف على آراء العلماء -
بمحاولة فهم دلالة توقيع السمرى عليه الرحمة، بما لا يتنافى مع
قصص النقاء.

فكيف ذلك؟

والجواب على هذا السؤال . . هو الآتي :

أولاً: ينبغي الوقوف من نص توقيع السمرى عند فقرة
وسياًتي شيعتي من يدعي المشاهدة، ألا فمن ادعى قبل خروج
السفياًني والصيحة فهو كاذب مفتر.

والفقرة واضحة الدلالة على أن «من يدعي المشاهدة»
يدعيها أمام الشيعة فهو إذا يحرص أن يكسب دعوته بعداً
اجتماعياً . . ويتصدى لادعاء ذلك أمام جمهور الشيعة . .

هذا هو المعنى الذي ينسجم مع طبيعة العبائر . . وينسجم
أيضاً مع مهمة توقيع يهدف إلى إقفال باب النيابة الخاصة قطعاً
للطريق على كل محاولة قد يقدم عليها بعض المنحرفين،
بتحريك من السلطة، أو بمعزل عنها . .

ولا دليل في هذا التوقيع على تأسيس أصل جديد، يرقى
إلى إثبات منع رؤيته عليه السلام على الإطلاق . .

وعندما تتأمل قصص اللقاء بروية وموضوعية . . تجد أن ما
صح منها - وهو كثير - لا ينطبق عليه عنوان «وسياًتي شيعتي من
يدعي المشاهدة» فأصحاب هذه القصص يتكتمون عليها عادة

وقد يصعب جداً سماعها منهم . . ثم إنهم إذا حدثوا بها حرصوا على أن يكون ذلك في أضيق نطاق . . . ومن السائد أن لا تعرف عنهم إلا بعد وفاتهم . .

ولا ينافي ذلك أن تعرف القصة في حياة صاحبها دون أن يعرف هو . . ولا ينفيه أيضاً أن تعرف ويعرف صاحبها في حياته . . ولكن على نطاق خاص جداً . . كما هو الأمر في غالب القصص . . ونجد في بعضها - ما عدا الغالب - الأمر من الإمام عليه السلام بنشر خبر الرؤية ومضمونه . . . كما ورد في قصة الحاج علي البغدادي الت هي في طليعة القصص سنداً ودلالة . .
والخلاصة :

إن توقيع السمرى لا دلالة له أبداً على نفي مشاهدة الإمام عليه السلام مع التكتّم على ذلك . . ولا على نفي المشاهدة التي تقترب بادعائها أمام عدد قليل من الناس . . لأن من يفعل ذلك لا ينطبق عليه أنه أتى الشيعة يدّعي المشاهدة . .

ثانياً: والقول الفصل هو ما تنبه له المحقق الجليل الشيخ النهاوندي في كتابه الموسوعي القيم «العقري الحسان» حيث قال :

«لا معارضة بين التوقيع الشريف (توقيع السمرى) وأمثال هذه الحكايات حتى يحتاج إلى الجمع، لأن التوقيع الشريف بصدد منع دعوى الظهور، والمشاهدة فيه (التوقيع) بمعنى

الظهور والحضور، كما في الآية المباركة ﴿فمن شهد منكم الشهر فليصمه﴾ لا بمعنى الرؤية ليقع العلماء في حيص بيصر في الجمع بين التوقيع الشريف وهذه الحكايات. والقرينة على المعنى أمران:

الأول: قوله عليه السلام: «فلا ظهور إلا بعد الهرج والمرج، والفتنة والفساد».

والثاني: قوله عليه السلام: ألا فمن ادعى المشاهدة (أي الظهور) قبل خروج السفيناني والصيحة فهو كاذب مفتر، فكلاهما (السفيناني والصيحة) من علامات الظهور. وعلى هذا، لا تعارض أبداً بين التوقيع الشريف وأمثاله مما ورد فيه امتناع المشاهدة وبين هذه الحكايات...»^(١).

ولا يخفى أن كلامه عليه الرحمة في غاية المتانة. . باعتبار أن توقيع السمرى متكفل بإعلان بدء الغيبة التامة والتنبيه على استمرارها حتى وقوع علامتي السفيناني والصيحة، وعليه فالمشاهدة التي ينفىها التوقيع هي المشاهدة التي تتنافى مع الغيبة التامة (أو الثانية) التي هو بصدد إعلان بدئها. .

فالمنفي إذاً أمران:

* الأول: أن يدعى شخص النيابة الخاصة، على غرار ما كان الأمر عليه في الغيبة الصغرى.

(١) النهاوندي/ العبقري الحسان/ فارسي/ باب المسك الأذفر - ١٢٨.

* الثاني: أن يدعي شخص ظهوره عليه السلام، وانتهاء الغيبة الكبرى التي لا تنتهي إلا بالسفياي والصيحة.

وكل المشاهدات التي تثبتها قصص اللقاء، لا تنافي ذلك، لأنها قصص عن رؤية الغائب صلوات الله وسلامه عليه.

والنتيجة العملية في نهاية المطاف، كما يلي:

١ - يجمع العلماء الأعلام على إمكانية رؤية الإمام عليه السلام.

٢ - إذا استثنينا الشيخ الطوسي، والسيد المرتضى.. الذين يتحدثان عن «إمكانية الرؤية» فإن سائر العلماء الأعلام يتحدثون عن وقوع الرؤية.. وينقلون قصص اللقاء.

٣ - إن «توقيع السمري» لا يدل على عدم إمكان الرؤية التي تتضمنها قصص اللقاء.. ولا علاقة له بذلك على الإطلاق، مهما كان تفسير «المشاهدة».

٤ - أن المشاهدة في التوقيع هي نقيض الغيبة.. وردت كذلك في كتاب الله تعالى في قوله عز وجل ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾.

وأمام هذه المعطيات.. فما هو المبرر لنفي إمكانية التشرف برؤية خاتم الأوصياء عليه صلوات الرحمن.. أو الخجل

بقصر اللقاء والتعاطي معها باستخفاف.. ونبذها في دائرة الإهمال.. جنباً إلى جنب مع كل قصص القرآن الكريم.. وسائر مفردات «المغنيات»..

«شنشنة أعرفها من أخزم».. وأخزم هنا.. كل أولئك الذين تنكبوا المنهج العقلي السليم.. الذي هو المنهج الغيبي.. كما مرّ في المقدمة.. وكما ستجد مزيداً من تسليط الضوء عليه في الصفحات الآتية.. إن شاء الله تعالى.

الشيخ حسين كوراني

آداب عصر الغيبة



المركز الإسلامي
بيروت

جميع حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الثانية

١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م

نسخة مزيـدة ومنقحة

٩ - طلب التشرف ببلقائه

يشير البعض مسألة توقيع الإمام (أي رسالته) إلى سفيره الرابع السُّمَرِي رحمته الله، ليستدلوا بها على عدم إمكان رؤيته عليه السلام، في الغيبة الكبرى.

ولكن كبار فقهاءنا وفي طليعتهم المراجع منذ بدء الغيبة الكبرى وإلى الآن يصرحون بإمكان الرؤية أو وقوعها، ولا يرون أن توقيع السمرى يشكل دليلاً على العدم، فهو بصدد نفي المشاهدة التي كانت متاحة للسمرى ك نائب خاص، أي أن التوقيع ينفي المشاهدة التي تستتبع ادعاء النيابة الخاصة.

يؤكد أن هذا هو مَصَبُّ نفي المشاهدة في التوقيع، أن قصص المشاهدة الصحيحة السند - برأي علمائنا - تحسم أمر وقوع المشاهدة وتحققها بما لا يقبل الشك.

أضف إلى ذلك أن كثيراً ممن تشرفوا ببلقائه عليه السلام، هم من العلماء الأعلام، وأجلة الأتقياء.

وللتوسع في ذلك مجال آخر^(١).

* الطريق إلى رؤيته عليه السلام ؟

قال المحدث النوري عليه الرحمة :

«قد علم من تضاعيف تلك الحكايات (يقصد قصص التشرف باللقاء)

(١) أنظر: المؤلف، حول رؤية المهدي. (راجع: «الكتب» في هذا الموقع).

أن المداومة على العبادة، والمواظبة على التضرع والإنابة، في أربعين ليلة الأربعاء في مسجد السهلة، أو ليلة الجمعة فيها (السهلة) أو في مسجد الكوفة، أو الحائر الحسيني على مشرفه السلام، أو أربعين ليلة من أي الليالي في أي محل ومكان، كما في قصة الرمان المنقولة في البحار^(١)، طريق إلى الفوز ببلقائه ﷺ ومشاهدة جماله، وهذا عمل شائع، معروف في المشهدين الشريفين، ولهم في ذلك حكايات كثيرة، ولم نتعرض لذكر أكثرها لعدم وصول كل واحد منها إلينا بطريق يعتمد عليه، إلا أن الظاهر أن العمل من الأعمال المجربة، وعليه العلماء والصلحاء والأنقياء، ولم نعثر لهم على مستند خاص وخبر مخصوص، ولعلمهم عثروا عليه أو استنبطوا ذلك من كثير من الأخبار التي يستظهر منها أن للمداومة على عمل مخصوص من دعاء أو صلاة أو قراءة أو ذكر أو أكل شيء مخصوص أو تركه في أربعين يوماً تأثيراً في الانتقال والترقي من درجة إلى درجة، ومن حالة إلى حالة، بل في النزول كذلك، فيستظهر منها أن في المواظبة عليه في تلك الأيام تأثيراً لإنجاح كل مهم أرادته^(٢).

* في ضوء ما قاله تالله، وعلى أساس ملاحظة مختلف قصص التشرف ببلقائه ﷺ، وبعض ما كتبه العلماء الأعلام بهذا الصدد نجد أن من الأمور التي قد تكون طريقاً إلى التشرف ببلقائه ﷺ، ما يلي :

١ - التقوى والاهتمام الجاد بسفر الآخرة وتهذيب النفس.

(١) المجلسي، البحار ٥٢/ ١٧٧-١٨٠.

(٢) البحار ج ٥٣/ ٣٢٥ من الملحق الوافي الذي كتبه المحدث النوري وفيه تفاصيل كثيرة هامة، وقد تحدث تالله عن عمل الإستجارة بالتفصيل في النجم الثاقب / ٤٨٠ ونجد فيه بعض التفاصيل المذكورة أعلاه.

٢ - المواظبة على أعمال عبادية (غير محددة) لمدة أربعين يوماً.

٣ - عمل الاستجارة ويعني :

أ - زيارة سيد الشهداء عليه السلام أربعين ليلة جمعة (عن قرب).

ب - زيارة مسجد السهلة أربعين ليلة أربعاء.

ج - زيارة مسجد الكوفة - أو أي مسجد آخر - أربعين ليلة جمعة كل ذلك بهدف التشرف ببقائه عليه السلام.

د - التوجه إلى مكان ما في البرية لمدة ٤٠ ليلة، بهدف التعبد لله تعالى وطلب رؤية وليه عليه السلام.

٤ - دعاء العهد الصغير الذي تقدم في فقرة «الدعاء» أنه يدعى به بعد كل فريضة.

وهناك أعمال لرؤيته عليه السلام في المنام فلتطلب من مظانها، كدار السلام، وجنة المأوى الملحقة بالجزء الثالث والخمسين من البحار، والنجم الثاقب، وجميعها للمحدث النوري، صاحب المستدرک رحمته الله.

بَقِيَّةُ الْبَرَكَةِ
حَبْلُ الْوَحْدَانِ فِي الْوَحْدَانِ

الصَّخِيفَةُ الْبَارَكَةُ الْمَهْدِيَّةُ



مجموعة مهيبة من الصلوات والأدعية والزيارات... حول

الإمام القائم المنتظر عليه السلام

الصادرة عن الناحية المقدسة أو الواردة عن سائر المعصومين عليهم السلام

سرشناسه	مجتهدی، سید مرتضی، ۱۲۴۳ -
عنوان رنام پدیدآور:	الصحيفة المباركة المهدية / المؤلف: السيد مرتضى المجتهدی السيستاني
مشخصات نشر	قم: الماس، ۱۳۹۱.
مشخصات ظاهري	ص: ۱۲۵۰.
شابک	978-964-7753-7-46 ۱۸۰۰۰۰ ریال
وضعیت فهرست نویسی	فیبیا
یادداشت	عربی
یادداشت	کتاب حاضر در سال‌های مختلف توسط ناشران متفاوت منتشر شده است.
یادداشت	کتابنامه: ص: ۵۷-۴۹؛ همچنین به صورت زیرنویس.
موضوع	المحدث بن حسن (عج)، امام دوازدهم، ۲۵۵ ق. - زیارتنامه‌ها
موضوع	المحدث بن حسن (عج)، امام دوازدهم، ۲۵۵ ق. - دعاها
موضوع	دعاها
موضوع	زیارتنامه‌ها
رده‌بندی کنگره	۱۳۹۱ ص ۲/م ۲۶۷/۳ BP
رده‌بندی دیویی	۲۹۷/۷۷۲
شماره کتابشناسی ملی	۲۸۲۵۹۰۱



المنشورات الماس

الصحيفة المباركة المهدية

المؤلف: السيد مرتضى المجتهدی السيستاني

الناشر: منشورات الماس

المطبعة: نينوا

الطبعة: الأولى شعبان المعظم ۱۴۳۳ هـ

مع الإضافات

القطع والصفحات: وزيري / ۱۲۵۰

الكمية: ۱۰۰۰ نسخة

السعر: ۱۸۰۰۰ تومان

ردمك: ۹۷۸-۹۶۴-۷۷۵۳-۷-۴۶ - 978 - 964 - 7753 - 7 - 46 ISBN:

مركز التوزيع: منشورات الماس: ۰۰۹۸۹۱۲۲۵۱۰۳۵۸

موقع الإنترنت للمؤلف: WWW.almonji.com

بريد الإلكتروني: info@almonji.com



دعائه أرواحنا فداه في التوقيع

إلى علي بن محمد السمري رضوان الله عليه

... لما حان سفر أبي الحسن السمري من الدنيا، وقرب أجله قيل له: إلى من توصي؟ فأخرج إليهم توقيعاً نسخته:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، يَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ السَّمُرِيِّ، أَعْظَمَ اللَّهُ أَجْرَ إِخْوَانِكَ فِيكَ، فَإِنَّكَ مَيِّتٌ مَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ سِتَّةِ أَيَّامٍ. فاجمع أمرك، ولا توص إلى أحد فيقوم مقامك بعد وفاتك، فقد وقعت الغيبة التامة، فلا ظهور إلا بعد إذن الله تعالى ذكره وذلك بعد طول الأمد، وقسوة القلوب، وامتلاء الأرض جوراً. وسيأتي إلى شيعتي من يدعي المشاهدة، ألا فمن ادّعى المشاهدة قبل خروج السفينائي والصيحة فهو كذاب مفتر، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم. فنسخوا هذا التوقيع وخرجوا، فلما كان اليوم السادس عادوا إليه وهو يجود بنفسه. فقال له بعض الناس: من وصيك من بعدك؟

فقال: لله أمر هو بالغه وقضى، فهذا آخر كلام سمع منه ^٢.

أقول: إن «ال» في «المشاهدة» في قوله صلوات الله عليه «من يدعي المشاهدة»: للعهد الذهني، ولا يصح أن تكون للجنس أو غيره، فمعناه: من يدعي المشاهدة

بعنوان النيابة فهو كذاب مفتر، لأنه مضافاً إلى كذبه في ادّعائه المشاهدة مفترئ
على الإمام عليه السلام في أنه عينه للنيابة الخاصة، ومن ادّعى كذباً المشاهدة فقط ولا غير
فهو كاذب وليس بمفتر.

الْبُرْهَانُ

في الدفاع عن صاحب الزمان

نقد كتاب (مَتَى يَشْرِقُ نُورُكَ أَيُّهَا الْمُنْتَظَرُ؟)



المؤلف / محمد علي حسن

٢٠١٢ - ١٤٣٣ هـ

المطلب الثالث : حول رؤيته في زمن الغيبة الكبرى.

لقد ثبت من طرق كثيرة ونقولات متعددة في كتب أصحابنا الإمامية أنه قد حصل لقاء لأشخاص في زمن الغيبة الكبرى بالإمام المهدي عجل الله تعالى فرجه الشريف . واستشكل المخالف حول توقيع الإمام الحجة عليه السلام الذي ورد عنه.

٣٠٦.....التوقيع الأخير في الكتب والمصنفات/ ج ٢

وفي نصّه (1) : [وسيّأتي شيعتي من يدعي المشاهدة ، ألا فمن ادعى المشاهدة قبل خروج السفيناني والصيحة فهو كاذب مفتر].

وهذه لم يستنبط منها العلماء أن اللقاء بالإمام ممتنع تماماً في زمن الغيبة الكبرى ، فمطابقة للواقع ، لهذه الرواية وجوهٌ عديدة تُحمل عليها ، ومن هذه الوجوه هو حمل ادعاء المشاهدة المقرونة بادعاء السفارة لقريئة تواتر لقاء الكثيرين به ، يقول آية الله العظمى الشيخ لطف الله الصافي الغلباينكاني في كتابه [مجموعة الرسائل] (2) :

[مضافاً إلى أنه لو استظهر من هذا التوقيع حرمان الناس كلهم عن التشرف بلقائه ، ينافي الحكايات المتواترة التي لاشك في صحتها سيما تشرف عدة من أكابر العلماء ، وهذه قريئة على أن المراد من كون من يدعى المشاهدة كذاباً مفترياً ، من يدعيها كما كان متحققاً للسفراء في عصر الغيبة الصغرى فيدعى بها النيابة والسفارة والوساطة بين الناس وبين الإمام عليه الصلاة والسلام والحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى].

واستحسن الشيخ باقر شريف القرشي هذا التوجيه المحتفّ بالقريئة فقال (3) :
[أن من يدعي مشاهدته ونيايته وسفارته عنه على غرار سفرائه في حال الغيبة الصغرى ، فهو كاذب مفتر ، وفيما أحسبت أن هذا التوجيه حسن].

(1) كمال الدين وتمام النعمة ، ص 516.

(2) مجموعة الرسائل ، ج 2 ، ص 212.

(3) حياة الإمام المهدي ، ص 131 .

سُفَرَاءُ



الْأَهْلُ الْمَهْدِيِّ
بَيْنَ الْحَقَائِقِ وَالْأَوَاهِدِ



رُكُودُ
عَلَى أَرْءِ أَحْمَدَ أَمِينٍ وَالْمَدَامِ سَنَدًا لاجْتِمَاعِيَيْنِ
جَوْلَ سَفَرَاءِ الْأَهْلِ الْمَهْدِيِّ



الْشَيْخُ ضِيَاءُ الدِّينِ الْخَزْرَجِيُّ

تَقْدِيمٌ وَتَحْقِيقٌ

مَرْكَزُ الدِّراساتِ الْتَحْصِيَّةِ الْأَهْلِ الْمَهْدِيِّ



اسم الكتاب: سفراء الإمام المهدي (ع) بين الحقائق والأوهام
ردود على آراء أحمد أمين والمدرسة الاجتماعية حول سفراء الإمام المهدي (ع)
تأليف: الشيخ ضياء الدين الخزرجي
تقديم وتحقيق: مركز الدراسات التخصصية في الإمام المهدي (ع)
رقم الإصدار: ٢٧١

الطبعة: الأولى ١٤٤٣هـ
عدد النسخ: طبعة محدودة

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز
العراق- النجف الأشرف

هاتف: ٠٧٨٠٩٧٤٤٤٧٤ - ٠٧٨١٦٧٨٧٢٢٦

www.m-mahdi.com

info@m-mahdi.com

المبحث الخامس:

دراسة ونقد لتوقيع الإمام المهدي عليه السلام
للسمري بانتهاء الغيبة الصغرى

أمّا التوقيع الصادر من الإمام المهدي عليه السلام في إعلانه لسفيره السمري بانتهاء الغيبة الصغرى والسفارة وبدء الغيبة الكبرى، فهو:

روى الطوسي رحمته الله بإسناده عن أبي محمد أحمد بن الحسن المكتّب، قال: كُنْتُ بِمَدِينَةِ السَّلَامِ فِي السَّنَةِ الَّتِي تُوفِّي فِيهَا الشَّيْخُ أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ السَّمُرِيُّ رحمته الله، فَحَضَرْتُهُ قَبْلَ وَفَاتِهِ بِأَيَّامٍ، فَأَخْرَجَ إِلَى النَّاسِ تَوْقِيعًا نُسَخَتْهُ:

«بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، يَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ السَّمُرِيُّ أَعْظَمَ اللَّهُ أَجْرَ إِخْوَانِكَ فِيكَ، فَإِنَّكَ مَيِّتٌ مَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ سِتَّةِ أَيَّامٍ، فَاجْمَعْ أَمْرَكَ وَلَا تُوصِلْ إِلَى أَحَدٍ فَيَقُومَ مَقَامَكَ بَعْدَ وَفَاتِكَ، فَقَدْ وَقَعَتِ الْغَيْبَةُ التَّامَّةُ، فَلَا ظَهْورَ إِلَّا بَعْدَ إِذْنِ اللَّهِ تَعَالَى ذِكْرُهُ، وَذَلِكَ بَعْدَ طُولِ الْأَمَدِ، وَقَسْوَةِ الْقُلُوبِ، وَامْتِلَاءِ الْأَرْضِ جَوْرًا، وَسَيِّئَاتِي شِيعَتِي مَنْ يَدَّعِي الْمَشَاهِدَةَ، أَلَا فَمَنْ ادَّعَى الْمَشَاهِدَةَ قَبْلَ خُرُوجِ السُّفْيَانِيِّ وَالصَّيْحَةِ فَهُوَ كَذَّابٌ مُفْتَرٍ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ».

قَالَ: فَنَسَخْنَا هَذَا التَّوْقِيعَ، وَخَرَجْنَا مِنْ عِنْدِهِ، فَلَمَّا كَانَ الْيَوْمُ السَّادِسُ عُدْنَا إِلَيْهِ وَهُوَ يَجُودُ بِنَفْسِهِ، فَقِيلَ لَهُ: مَنْ وَصِيكَ مِنْ بَعْدِكَ؟ فَقَالَ: اللَّهُ أَمْرٌ هُوَ بِالْعُغْهِ، وَقَصَى، فَهَذَا آخِرُ كَلَامٍ سَمِعَ مِنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَرْضَاهُ^(١).

(١) الغيبة للطوسي (ص ٣٩٥ / ح ٣٦٥)؛ ورواه الصدوق رحمته الله في كمال الدين (ص ٥١٦ / باب ٤٥ / ح ٤٤).

ويقع الكلام هنا في مقامين:
 أولاً: في سند هذا الحديث المشهور المستفيض.
 ثانياً: في دلالة.

أما الكلام في المقام الأول:

فاعلم أن هذا الحديث صحيح عال اصطلاحاً، لأنه مروي عن الإمام المهدي ﷺ بواسطة ثلاثة من الرواة، هم:

- ١ - السمری، سفير الإمام المهدي ﷺ.
- ٢ - الشيخ الصدوق محمد بن علي بن بابويه القمي.
- ٣ - أبو محمد الحسن بن أحمد المكتب.

ونخصّ الكلام في الشخصية الثالثة، لتقدّم الكلام في الشخصين الأولين: قال عناية الله: وقد روى عنه الصدوق مكرراً مترضياً مترجماً، وهذا من أمارات الصحة والوثاقة. ثم ذكرت شواهد له كثيرة^(١). ونشير هنا إلى أمرين:

الأمر الأول: روي في (الغيبة) هكذا: أَخْبَرَنَا جَمَاعَةٌ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ بَابُوِيهِ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو مُحَمَّدٍ أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ الْمَكْتَبِيُّ، قَالَ: كُنْتُ بِمَدِينَةِ أَسْلَامٍ...، الخبر^(٢). وساق مثله ما نقله ابن بابويه في (كمال الدين وتمام النعمة)^(٣). وقد عرفت أن الذي روى عنه ابن بابويه هو الحسن بن أحمد وليس أحمد بن الحسن، والظاهر أن السهو في كتاب الشيخ وقع من النسخ،

(١) راجع: مجمع الرجال (ج ٢ / ص ٩٨، وج ٧ / ص ١٩٠ و ١٩١).

(٢) الغيبة للطوسي (ص ٣٩٥ / ح ٣٦٥).

(٣) كمال الدين (ص ٥١٦ / باب ٤٥ / ح ٤٤).

الباب الرابع: السفير الرابع للإمام المهدي عليه السلام علي بن محمد السمري عليه السلام ٢٧٣

ويؤيد هذا السهو ما رواه النوري الطبرسي في (جنة المأوى) في الفائدة الأولى، وعن (غيبة الطوسي) عن الحسن بن أحمد المكتب^(١). والله العالم.

الأمر الثاني: أن صاحب (المستدرک) مع سعة بابه وكثرة اطلاعه واهتمامه في استقصاء أسماء مشايخ الصدوق كان قد غفل عن هذه الشخصية العظيمة التي روى عنها الصدوق مكرراً مترضياً مترجماً، وأمثال هذه الأمور تبعث على الفحص والتتبع، وتوجب الظفر بما غفل عنه من قبله، فقد روى عناية الله في (مجمع رجاله) هذا الحديث عن كتاب (ربيع الشيعة) لابن طاوس عليه السلام حاكياً عن الحسن بن أحمد المكتب، فتأمل^(٢).

وقد طعن في سند هذا الحديث...

فقالوا: إنه خبر واحد، مرسل، ضعيف، لم يعمل به ناقله - وهو الشيخ في الكتاب المذكور -، وأعرض عنه الأصحاب، فلا يعارض تلك الوقائع والقصاص التي يحصل القطع عن مجموعها، بل من بعضها المتضمن لكرامات ومفاخر لا يمكن صدورها عن غيره عليه السلام.

ويمكن المناقشة في تلك المطاعن وردّها كلّها بأمور:

أولاً: أن كونه خبراً واحداً ليس نقصاً فيه، لما ثبت في الأصول من حجّة الخبر الواحد الثقة، والقول بعدم حجّيته فهو قول شاذ لا يقول به إلا النادر من العلماء.

ثانياً: أن كونه مرسلًا، غير تام، إذ قد رواه الطوسي عليه السلام في (الغيبة)، والصدوق عليه السلام في (إكماله)، وغيرهما، فأين الإرسال؟!

والزمن بحسب العادة مناسب مع وجود الوساطة الواحدة.

(١) جنة المأوى (ص ١٥٩).

(٢) مجمع الرجال (ج ٧ / ص ١٩٠ و ١٩١).

وأما ما ذكره الطبرسي رحمه الله هذا الخبر مرسلًا من دون ذكر السند، فإنه التزم في أول كتابه (الاحتجاج) بأنه لا يذكر فيه سند الأحاديث، إما بسبب موافقتها للإجماع، أو اشتهاؤها بين المخالف والمؤلف، أو موافقتها بحكم العقل^(١).

فظهر أن الحديث المذكور أيضاً كان غنياً عن ذكر السند إما لموافقته للإجماع، أو لاشتهاره، أو كليهما معاً، لأن علماءنا ابتداءً من الصدوق رحمه الله إلى زماننا هذا استندوا إليه واعتمدوا عليه، ولم يناقش فيه أحد أو يتأمل في اعتباره كما لا يخفى على من له أنس وتتبع في كلماتهم ومصنفاتهم، إذن هذه من الروايات القطعية التي لا ريب فيها ولا شبهة تعريضها، قال غفر الله له: «المجمع عليه لا ريب فيه»^(٢).

ثالثاً: أن كونه ضعيفاً لا نُسلم به، وعلى تقدير التسليم فإنه للإثبات التاريخي وإن لم يكن كافياً لإثبات الحكم الشرعي.

رابعاً: وأما إعراض الأصحاب كالطوسي رحمه الله وغيره، فهو تخيل ووهم، لأن الشيخ وغيره اعتبروا إثبات رؤية المهدي ﷺ في غيبته الكبرى هو ممّا لا شك فيه، إلا أنه إنما يصلح دليلاً على إعراضهم لو كانت هناك معارضة ومنافاة بين التوقيع وإثبات الرؤية، وأما مع عدم المعارضة فيمكن أن يكون الطوسي رحمه الله وغيره قد التزموا بكلا الناحيتين من دون تكاذب بينهما، ومعه لا دليل على هذا الإعراض منهم، ولو كان هذا حاصلًا عنهم لما أضرَّ بحجّة الخبر، لما هو الثابت المحقق في علم الأصول بأن إعراض العلماء عن الرواية لا يوجب وهناً في الرواية لا سنداً ولا دلالة^(٣).

(١) الاحتجاج (ج ١ / ص ٤).

(٢) الكافي (ج ١ / ص ٦٨ / باب اختلاف الحديث / ح ١٠).

(٣) تاريخ الغيبة الصغرى (ص ٦٤١ و ٦٤٢).

أما الكلام في المقام الثاني:

فقد تقدّم ذكرنا التوقيع عنه عليه السلام، وقد جاء فيه: «فقد وقعت الغيبة التامة»، وهو تعليل لقوله عليه السلام: «ولا توصي لأحد يقوم مقامك»، ويدلُّ هذا على أن الغيبة الكبرى هي التي انقطعت النيابة والسفارة الخاصة فيها. وأكد ذلك بقوله عليه السلام: «وَسَيَأْتِي لِشِيعَتِي مَنْ يَدَّعِي الْمَشَاهِدَةَ»، ولا شبهة في أن المراد بها هو وقوعها على نحو ما وقع للسفراء الأربعة، وقد صرح بأن كل من ادّعى الأمر بعد السمرى فهو كافر منمّس ضالّ مضلّ.

فالمشاهدة هنا مقيّدة بكونها على نحو البايّة والسفارة الخاصة لا مطلق المشاهدة، وهو من باب ذكر المطلق وإرادة المقيّد، أو ذكر العام وإرادة الخاص، وهذا شائع في العرف واللغة.

فلا تنافي إذن بين التوقيع الشريف ووقوع المشاهدة زمن الغيبة الكبرى لكثير ممّن فاز بشرف رؤيته عليه السلام، قال العلماء: إنَّ هذا الوجه قريب جدّاً، وقد نُقِلَ عن (البحار)^(١) وغيره.

هذا، وقد قيل في الجمع بين وقوع المشاهدة في الغيبة الكبرى والتوقيع الصادر منه عليه السلام وجوه، وهي بعيدة، ولا حاجة للتعرّض لها هنا، وهي مذكورة في (البحار)، فراجعها^(٢).

وقد أكّد الإمام المهدي عليه السلام في توقيعه للسمرى أموراً عديدة، هي:

أولاً: إخباره بموت السمرى في غضون ستّة أيام، وهو من الإخبار بالغيب الذي يمكن تحقّقه للإمام عليه السلام، ولم يشكّ أحد يومئذ في صدق الخبر،

(١) بحار الأنوار (ج ٥٢ / ص ١٥١ / ذيل الحديث ١).

(٢) الفوائد المذكورة في بحار الأنوار (ج ٥٣ / ص ٣١٨ - ٣٢٥) هي من كتاب جنّة المأوى (ص ١٥٩ - ١٦٦)، فتنّه.

٣١٤.....التوقيع الأخير في الكتب والمصنفات/ ج ٢

٢٧٦..... سفراء المهدي ﷺ بين الحقائق والأوهام

فغدا أصحابه بعد ستة أيام، فوجدوه يجود بنفسه، وتحقق كما أخبر عنه الإمام ﷺ.

ثانياً: إيعازه ﷺ بانتهاء السفارة وبداية الغيبة الكبرى بموت السمرى، وأن لا يُوصي بعده لأحد.

ثالثاً: الإغماض عن ذكر تاريخ الظهور، وأن لا ظهور منه ﷺ إلا بإذنه تعالى.

رابعاً: إعرابه عن أمد الغيبة الكبرى بأنه سيكون طويلاً مديداً.
خامساً: إشارته في التوقيع إلى أمور غيبية كقسوة القلوب، وضعف الوازع الإيماني، وعدم الشعور بالمسؤولية، والمشاركة على الانحراف.

سادساً: إخباره ﷺ عن السفيناني والصيحة، وأنه حق لا محيص عنه قبل خروجه وظهوره، وتصديقه ما جاء عن النبي ﷺ في الأمور الغيبية.

سابعاً: إخباره ﷺ عن امتلاء الأرض ظلماً وجوراً، وفقدان العدالة، وغلبة الشهوات وسيطرتها على العالم.

ثامناً: تصريحه ﷺ بأن من ادعى المشاهدة له كرؤية السفراء له، مدعين الباطية عنه ﷺ والسفارة قبل خروج السفيناني والصيحة، فهو مفتر كذاب^(١).

* * *

(١) راجع: تاريخ الغيبة الصغرى (ج ١ / ص ٦٣٤ - ٦٣٩).

الْأَيُّهَا الْمُهَلِّكُونَ

أَجُوبُهَا

الْمُخِجُّ الدِّينِي أَيْتُ اللَّهِ الْعُظْمَى

الْمَيِّتُ الْجَوَانِي النَّبَرِي قُلُوبِي



تَحْقِيقُ وَتَعْلِيقُ

السَّيِّدِ حَيْلِ الْعَذَلِي

شماره کتابشناسی ملی : ۴۵۷۹۹۶۶	عنوان و نام پدیدآور
الانوار المهدویہ / اجویہ جواد التبریزی قدس سرہ؛ تحقیق و تعلیق السید حیدر العذاری.	مشخصات نشر
قم: دارالصلیقة الشهیدہ، ۱۴۳۸ ق. = ۱۳۹۵.	مشخصات ظاہری
۱۷۶ ص.؛ ۲۱/۵×۱۴/۵ س.م.	یادداشت
عربی.	یادداشت
کتابنامہ: ص. ۱۵۹ - ۱۷۲؛ همچنین بہ صورت زیر نویس.	موضوع
محمد بن حسن (عج)، امام دوازدهم، ۲۵۵ق. -- پرسش‌ها و پاسخ‌ها	موضوع
Muhammad ibn	موضوع
Hasan, Imam XII -- Questions and answers	موضوع
مہدویت -- پرسش‌ها و پاسخ‌ها	موضوع
Mahdism-- Questions and answers	موضوع
۴۶۲/۲۹۷:	ردہ بندی دیویی
۱۳۹۵۴/۲۲۴۵۲ الف ۲/ت	ردہ بندی کترہ
تبریزی، جواد، ۱۳۰۵ - ۱۳۸۵.	سرشناسہ
عذاری، سید حیدر، گردآورنده	شناسہ افزودہ
وضعت فهرست نویسی : فیا	



الانوار المہدویہ

اجوبہ آیۃ اللہ العظمی المیرزا جواد التبریزی رحمۃ اللہ علیہ

تحقیق و تعلیق : سید حیدر العذاری

الناشر : دارالصلیقة الشهیدہ

الطبعة: الاولى / ۱۴۳۸ ق / ۱۳۹۶ ش

المطبعة: اصیل عدد النسخ: ۱۰۰۰

ردمک: ۹۷۸-۶۰۰-۶۲۲۶-۴۸-۴



العنوان : مدرس استاذ الفقهاء و

المجتهدین المیرزا جواد التبریزی ره

قم المقدسه : شارع العلم - فرع ۱۷

رقم البناية ۲۵

تليفون المدرس :

۰۰۹۸۲۵-۳۷۷۴۴۲۸۶

تليفون دارالصلیقة الشهیدہ س:

۰۰۹۸۲۵-۳۷۷۴۴۱۵۳

البريد الالكتروني:

tabrizi-maktab-qom@hotmail.com

Tabrizi_live@yahoo.com

السؤال الثالث والعشرون / جاء في التوقيع الشريف من الناحية المقدسة إلى عليّ بن محمد السمرى: «وسياتي من يدعي المشاهدة... فهو كاذب» كيف يتفق هذا مع ما ورد في بحار الأنوار وغيره من الكتب تحت عنوان: (من فاز بقاء الحجة عليه السلام)؟

الجواب: باسمه تعالى؛ المقصود هو تكذيب من ادعى الرؤية والنيابة الخاصة في زمان الغيبة الكبرى^١، والله العالم.

١- أما رؤيته في الغيبة الكبرى دون ادعاء الوصاية أو السفارة أو التبليغ بتكليف ما، فهذا لا مانع منه، وقد حصل لمجموعة من أتقاء الشيعة وعلمائهم، وقد ذكرها علماءنا في مصنفاتهم منهم: الصدوق، والمفيد، وابن طاووس، والعلامة الحلي، والطبرسي، والعلامة المجلسي، والمحدث النوري، والمحدث القمي، والنهاوندي، والسلماسي، وبحر العلوم، وغيرهم.

المختار

من كتاب ملك الامم المهدى عليه السلام

الشيخ محمد الغروي

الجزء الثالث

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف
الطبعة الأولى
١٤١٤ هـ

أسم الكتاب :	المختار من كلمات الإمام المهدي عليه السلام / ج ٣
المؤلف :	الشيخ محمد الشيخ محمد إسماعيل الغروي
القلم والألواح الحساسة :	ليتوكرافي تيزهوش - قم
المطبعة :	مهر - قم
الصف الإلكتروني :	دار المجتبي (عليه السلام)
الكمية :	٣٠٠٠ نسخة
السعر :	

٤١١

من ادعى المشاهدة قبل خروج السفيناني والصيحة فهو كاذب مفتر

من التوقيع الصادر عن الناحية المقدسة لآخر الأبواب المنصوبين بالتنصيص أبي الحسن علي بن محمد السمري طاب ثراه، تقدم ذكره عند «أعظم الله أجر إخوانك فيك»^(١)، رواه المشائخ الصدوق في الإكمال^(٢)، والشيخ الطوسي في الغيبة^(٣) وغيرهما في غيرهما^(٤)، ولربطه بالأول ما يلي برواية الصدوق:

«وسياتي لشيعتي من يدعي المشاهدة، ألا فمن ادعى المشاهدة قبل خروج السفيناني والصيحة فهو كاذب مفتر...»^(٥).

بيان: في نسخة غيبة الطوسي «كذاب مفتر» والفرق يسير، وقد أشبعنا الكلام عنه في غضون مختارات منها ما سبق «لم لا يمكن وكفّه في كفك»^(٦) أليس هذا بكاف لمن خلص وأخلص، وعرف وأطاع، وربما استدل بالتوقيع على لزوم التكذيب لمن ادعى الرؤية.

والجواب أن فيه الدلالة على التكذيب لمن ادعى البابية للمولى حيث

(١) رقمه ٥٧.

(٢) إكمال الدين ٢ / ٥١٦، الباب ٤٥، ح ٤٤.

(٣) الغيبة ٢٤٢ - ٢٤٣.

(٤) الاحتجاج ٢ / ٢٩٧.

(٥) المصادر.

(٦) رقمه ٣٦٢.

قال عليه السلام: «سيأتي لشيعتي من يدعي المشاهدة»، وهل ادّعى السيد محمد مهدي بحر العلوم طاب ثراه أنه من السفراء والأبواب للإمام عليه السلام؟ الجواب: لا، وإنّما كان شديد الإخفاء، نعم حين سئل عنه، وعرض عليه حديث التكذيب فاستمع ماذا يقول النوري في الحكاية العاشرة من جنة المأوى:

حدثني الأخ الصفي المذكور عن المولى السلمي رحمه الله تعالى، قال: كنت حاضراً في محفل إفادته، فسأله رجل عن إمكان رؤية الطلعة الغراء في الغيبة الكبرى، وكان بيده الآلة المعروفة لشرب الدخان المسمّى عند العجم بغليان، فسكت عن جوابه وطأطأ رأسه، وخاطب نفسه بكلام خفي أسمعته فقال ما معناه: (ما أقول في جوابه؟ وقد ضمّني صلوات الله عليه إلى صدره).

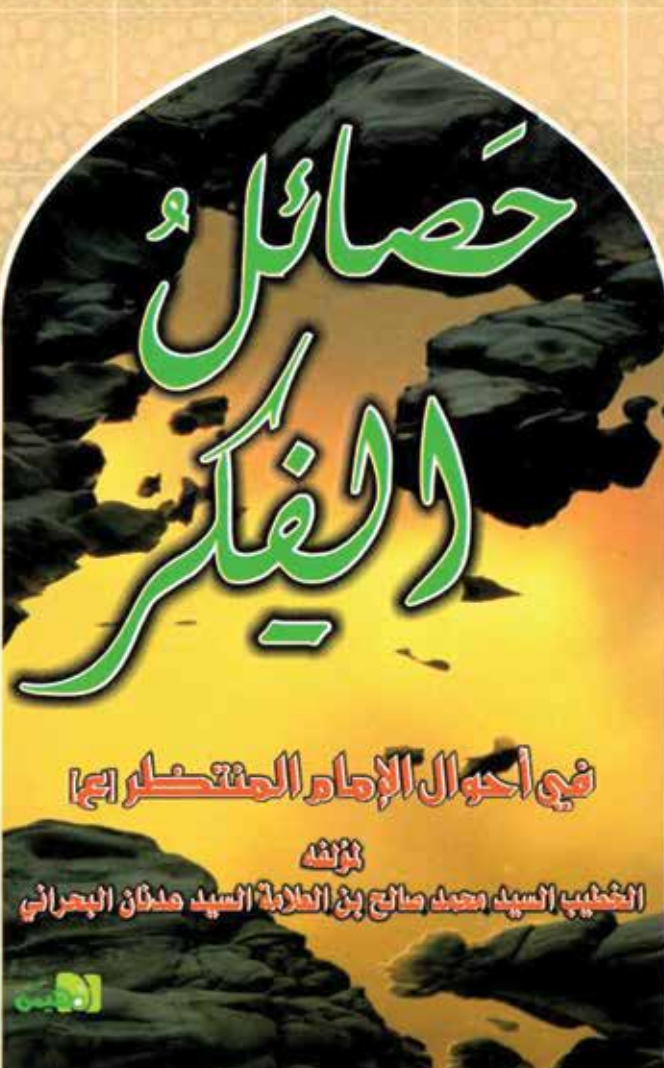
ثم قال في جواب السائل: إنّه قد ورد في أخبار أهل العصمة تكذيب من ادّعى رؤية الحجة عجل الله تعالى فرجه، واقتصر في جوابه من غير إشارة إلى ما أشار إليه^(١).

وقد خرج اللعن والبراءة عن الناحية في جماعة منهم العزاقري والشريعي والنميري والهلالي والبلاي تقدم ذكرهم عند مختارات لا تخفى على من سبر الكتاب، ويأتي مزيد الكلام عند «ولني الكتاب...»^(٢).



(١) جنة المأوى المطبوع مع البحار ٥٣ / ٢٣٦.

(٢) رقمه ٤٦١.



حَـصَـائِلُ الْفِكْرِ

في أحوال الإمام المحدث رحمه الله

ترجمته

الخطيب السيد محمد صالح بن العلامة السيد مدنيان البحراني



حِصَالُ الْفِكَرِ

فِي أَحْوَالِ الْإِمَامِ الْمُنْتَظَرِ (ع)

لْمُؤَلِّفِ

الْمُحَظِّيبِ السَّيِّدِ مُحَمَّدٍ صَالِحِ بْنِ الْعَلَاءِ مِنَ السَّيِّدِ عَزَّ وَجَلَّ (البحراني)

وهو يشتمل على تفصيل احوال الامام المنتظر (ع) في ولادته وغيبته الصغرى من لدن وفاة ابيه حتى انقطاع السفارة في ١٥ شعبان عام ٣٢٩ هـ. و احواله اذا خرج آخر الزمان في وقائعه واحكامه وسيرته ومدة ملكه . ورد ما لعله يلزم بعضها من ايرادات واشكالات مع شيء من النقد والايضاح المنقح .

منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت

(تأويل حديث التوقيع)

(فكرة (١))

وما ورد في توقيع الامام (ع) الاخير للشيخ علي بن محمد السمرى في قوله (... الا فمن ادعى المشاهدة قبل خروج السفيناني والصيحة فهو كذاب مفتر ...) مخالف ظاهرا ما ينقل وينسب لجملة من صلحاء الشيعة وعلمائهم واتقيائهم من الاجتئاع به والتحدث له ونقل الكرامات عنه وحل المشكلات

به كما سيأتي في ضمن الفكر الآتية قريباً لذلك فقد تناوله العلماء على جملة تأويلات .

فذكر السيد مصطفى آل السيد حيدر الكاظمي في كتابه بشارة الاسلام ص ١٦٨ له ثلاث تأويلات (الاول) ان هذا التوقيع خبر واحد مرسل فلا يعارض القضايا الكثيرة التي تلقاها العلماء بالقبول ودونها في كتبهم . مع انه معارض بما رواه الكليني والنعمان والشيخ الطوسي باسنادهم المعتبرة عن الصادق (ع) قال : لا بد لصاحب هذا الامر من غيبة ولا بد له في غيبته من عزلة وما بثلاثين من وحشة اه . وظهره كما صرح به شراح الحديث انه يستأنس بثلاثين من اوليائه في غيبته وهؤلاء الثلاثون لا بد ان يتبادلوا في كل قرن لانه لم يقدر لهم من العمر الطويل ما قدر لسيدهم .

(الثاني) ما ذكره المجلسي انه يحمل على من يدعي المشاهدة مع النيابة وايصال الاخبار من جانبه الى الشيعة على مثال السفراء لثلاثين في الاخبار التي مضت وستأتي فيمن رآه وعلى ذلك حملة السيد احمد بن العزيز الغالي ص ١٩ من كتابه (البهائية) .

(الثالث) ما نقله الشيخ علي بن فاضل المازندراني قال : قلت للسيد شمس الدين بن محمد كيف تدعي يا سيدي انك اجتمعت بالامام وهو يقول في توقيعه الاخير (فمن ادعى المشاهدة قبل خروج السفياي والصيحة فهو كذاب مفتر . . .) قال : انما قال ذلك في ذلك الزمان لكثرة اعدائه من اهل بيته وغيرهم من فراعنة بني العباس حتى ان الشيعة يمنع بعضهم بعضاً عن التحدث بذكره اما هذا الزمان فقد طالّت المدة وايس منه الاعداء وبلادنا نائية عنهم وعن ظلمهم اه .

(الرابع) وهو خبر محمل يحمل الحديث عليه ويتناول به ما حدثنا به العلامة السيد محمد امين الصافي النجفي - وكان اذ ذاك قاضي التمييز في البحرين عام ١٣٧٦هـ . قال :

حضرت يوما بحث الشيخ ميرزا حسين النائيني المتوفى عام ١٣٥٤هـ. فدار البحث حول الحديث المشهور (... فمن ادعى المشاهدة قبل خروج السفينائي والصبيحة فهو كذاب مقتر ...) فقالوا : انه لا يمكن ان يحمل الا على جواز تكذيب من ادعى المشاهدة ورؤية الامام (ع) وان كان صادقا في الواقع سترًا على الامام ورفعًا لمقام جلالته عن التعرض للسخرية والاستهزاء وسدا لباب التوسع في ادعاء الرؤية من رعاي الناس ومنعًا له من الوقوع في السنة المبطلين وإلا فان رؤية الامام ليست محالًا بل ممكنة الوقوع والاوجب تكذيب جملة من العلماء والسادة الاجلاء لا يمكن تواطئهم على الكذب والافتراء. فقال النائيني (رح) : ان احد العلماء قد اعترض هذا الحل في بحث العلامة السيد مهدي بحر العلوم المتوفى عام ١٢١٢هـ. وقال : ان هذا مما لا داعي له فكانه حذف بغير ضرورة وتجاوز بغير شعر وكثر الجدل فيما بينهم فقال السيد للمعترض - وقد عجز عن اقناعه - ما تقول لو أنني ادعيت رؤية الامام فهل تكذبني قال : لا ولكن اجلك عن قول البهتان قال السيد : والله اني لا اقول كذبًا ولكني رأيت الامام (ع) فذل له المعترض واعترف بصحة الحل .



الموسكو

مجلة علمية تخصصية نصف سنوية تصدر عن مركز الدراسات التخصصية في الإمام العهدي

في هذا العدد:

- ☐ رؤية الإمام (ع) في زمن الغيبة - الشيخ كاظم القرد غولي
- ☐ المقومات البنائية للدولة المهدوية المرتقبة والمتطلبات الواقعية - الباحث مرتضى علي الحلي
- ☐ الغيبة المهدوية مصداق للعدالة الإلهية - هيجاء عبد الحسن كريم
- ☐ أسباب استمرار غيبة الإمام (ع) في عصر ازدهار الحكومات الشيعية - نعمة الله سقري هروشاني
- ☐ إشكالية النار وقتل الثراري في العقيدة المهدوية - الشيخ محمد رضا الساعدي
- ☐ تحليل حول أحاديث الغيبة في كتاب (الغيبة) للنعماني - كاظم قاضي زاده
- ☐ الآثار المهدوية من النصف الثاني من القرن الخامس إلى النصف الثاني من القرن السابع الهجري - السيد علي الحسيني - ترجمة ، السيد جلال الموسوي
- ☐ النفس الزكية - السيد مسعود پور سيد آقائي - ترجمة ، محمد علي القاسمي
- ☐ الإمام المهدي (ع) في أحاديث الإمام علي بن الحسين (ع) قراءة تأويلية - حاكم حبيب الكريطي

رؤية الإمام عليه السلام في زمن الغيبة

الشيخ كاظم القره غولي



مطبعة دار الكتب والوثائق
الطبعة الأولى: ١٤٣٩ هـ / ٢٠١٨ م



السنة :

وأما السنة فقد ادّعي أنَّ المكاتبة التي رواها الحسن بن أحمد المكتَّب تدلُّ على ذلك. ولنتقل نصّها أولاً.

قال الشيخ الصدوق رحمته الله في كتاب (كمال الدين وتمام النعمة): حدّثنا أبو محمّد الحسن بن أحمد المكتَّب، قال: كنت بمدينة السلام في السنة التي توفي فيها الشيخ علي بن محمّد السمري (قُدّس سرّه) فحضرت قبل وفاته بأيّام،



فأخرج إلى الناس توقيعاً نسخته: «بسم الله الرحمن الرحيم، يا عليُّ بن محمد السمرى، أعظم الله أجر إخوانك فيك، فإنَّك ميِّت ما بينك وبين ستَّة أيَّام، فاجمع أمرك ولا توص إلى أحدٍ يقوم مقامك بعد وفاتك، فقد وقعت الغيبة التامة، فلا ظهور إلَّا بعد إذن الله (عزَّ وجلَّ)، وذلك بعد طول الأمد، وقسوة القلب، وامتلاء الأرض جوراً، وسيأتي شيعتي من يدَّعي المشاهدة، ألا فمن ادَّعى المشاهدة قبل خروج السفينائي والصيحة فهو كاذب مفتر، ولا حول ولا قوَّة إلَّا بالله العلي العظيم». قال: فنسخنا هذا التوقيع وخرجنا من عنده، فلمَّا كان اليوم السادس عدنا إليه وهو يجود بنفسه، فقليل له: من وصيِّك من بعدك؟ فقال: لله أمر هو بالغه، ومضى ﷺ. فهذا آخر كلام سُمعَ منه.

ووجه الاستدلال أنَّ الرواية وصفت المدَّعي للمشاهدة بأنَّه مفتر كاذب، فلا يُقبَل مقولة القائل إنَّه رأى الإمام ﷺ ولو لم يدَّع السفارة.

والرواية لا تُجدي في المقام نفعاً ولا تصحُّ مستنداً، لوجوه:

الأوَّل: أنَّ فيها قرينة على أنَّ المراد هو ادَّعاء الرؤية مع دعوى السفارة، حيث إنَّ قوله ﷺ: «فمن ادَّعى الرؤية قبل خروج السفينائي والصيحة فهو كذاب مفتر» ورد بعد قوله ﷺ لعليِّ بن محمد السمرى: «فاجمع أمرك ولا توص إلى أحدٍ يقوم مقامك بعد وفاتك فقد وقعت الغيبة التامة».

لكن الإنصاف أنَّ ما ذُكر لا يصلح للقرينة لإطلاق دعوى المشاهدة، إذ لم تُقيَّد باقتران دعوى السفارة، ولا يوجد ما يصلح لتقييدها بدعوى السفارة.

فإن قيل: إنَّ القرينة هي المسبوقية بقوله ﷺ: «ولا توص إلى أحدٍ يقوم مقامك بعد وفاتك»، ثمَّ فرَّع بالفاء بعد عدَّة جمل وصف مدَّعي المشاهدة بأنَّه مفتر كاذب.

قلنا: توجد قرينة أقوى ظهوراً على خلاف ذلك، بل وأقرب من تلك في لفظ الرواية، وهي قوله ﷺ: «فقد وقعت الغيبة التامة» وقوله بعدها مباشرة:



«فلا ظهور إلا بعد إذن الله (عزَّ وجلَّ)»، والتفريع في (فمن) على هاتين الجملتين أقرب من التفريع على الجملة السابقة عليهما.

ولكن قد يقال: إنَّ وصف الغيبة بالتأمّة إضافي بالنسبة إلى الغيبة السابقة، حيث كان بالإمكان الوصول إلى الإمام (عليه السلام) ومعرفة رأيه في الأمور من خلال السفير. فلا تكون الفقرة قرينة على إرادة الغيبة التي يكون مدّعي المشاهدة مفتر كاذب. وكذا فقرة «فلا ظهور إلا بعد إذن الله (عزَّ وجلَّ)»، حيث يمكن أن يقال: إنَّ المنفي وهو الظهور لا ينافي أن يراه أحد الناس في زمان الغيبة. فتنتفي قرينة الفقرتين على إرادة نفي مجرد المشاهدة. ولكن الأصل في القيود المذكورة في الكلام أن لا تكون إضافية ما لم يوجد ما يؤشّر إلى خلافها.

نعم بعد سقوط هذا الظهور بما يأتي من الوجوه أو بعضها يقال: فإذا لم يكن المراد منها ظاهرها فما هو المعنى المراد؟ قيل: يمكن أن يكون المراد المشاهدة مع دعوى السفارة، ويمكن أن يُجعل قرينة على إرادة المشاهدة مع دعوى السفارة أنَّ النيابة الخاصّة أو السفارة تحتاج إلى تعيين من قبل الإمام (عليه السلام)، وهكذا كان في كلّ السفراء، بالنسبة للنائب الأوّل عثمان بن سعيد العمري كان الإمام العسكري (عليه السلام) قد جمع شيعته حين أدركته الوفاة وأخبرهم أنَّ ولده الخلف (عليه السلام) صاحب الأمر، وأنَّ العمري وكيله والسفير بينه وبين شيعته. وحين قرب أجل السفير الأوّل أعلمه الإمام (عليه السلام) بذلك وأمره بالوصيّة إلى محمد بن عثمان الخالاني ولده ليخلفه في النيابة الخاصّة. فلمّا دنا أجله نُعيّت إليه نفسه وأمر بأن يُوصي إلى الحسين بن روح ليكون النائب الخاصّ الثالث، وهكذا كان حين حانت وفاته.

والملاحظ أنَّ في كلّ مرّة يخرج فيها توقيع الإمام للنائب الفعلي يُبيّن له النائب اللاحق، ولم يرد في أيّ منها تكذيب مدّعي المشاهدة إلا في التوقيع الأخير الذي



صدر للسمري، فكانت أهمية هذا التوقيع وهذه الفقرة فيه تكمن في أنه قد سُدَّ باب افتراء النيابة الخاصة وتضليل عامة المؤمنين بذلك.

وهذه الملاحظة وإن لم تصل إلى مستوى القرينة التي تصرف ظهور التوقيع الأخير عما هو ظاهر فيه، لكنّها بضميمة قرائن أخرى قد تُبطل هذا الظهور أو تُبطل حجّيته، بل قد تُوجب حجّيتها في خصوص دعوى السفارة. وإن لم يحصل ذلك فإنّها تجعل المراد الجدّي من هذه الرواية مجملًا، والروايات المجملة لا تكون حجّة في أحد احتمالات ما كان مجملًا.

ويكفي عدم حجّيتها ولا نحتاج إلى حجّيتها في غير ما ادّعي ظهورها فيه. وإنّا قلنا: لا تصل إلى مستوى القرينة، لأنّه يمكن أن يقال: إنَّ الفرق بين ما بعد السفير الرابع وبين بعد من هو قبله أنّه قبل رحيل السفير الرابع كان للناس منفذ يمكن من خلاله الوقوف على حال المدّعين وتمييز المحقّ من المبطل منهم، وذلك بواسطة السفير الموجود بالفعل، كما حصل بالنسبة للشلمغاني وأحمد بن هلال العبرثاني. أمّا الشلمغاني وهو ابن أبي العزاقر فقد كان مستقيمًا ثمّ تغيّّر. ذكر ابن داود أنّ سبب تغيّره هو حسده للحسين بن روح^(٩)، وكذا قال النجاشي فيه. وأمّا العبرثاني فقد وُصِفَ في توقيع الإمام عليه السلام أنّه صوفي متصنّع. وأمّا بعد رحيل السفير الرابع فلا يوجد طريق لمعرفة المبطل. وربّما لوبقيننا والرواية لقييل: إنّهُ لا سبيل إلى رؤيته وفق ظاهرها، ولكن يأتي بعد ذلك بقيّة الوجوه في ردّ الاستدلال بها دون هذا الوجه.

وكيف كان فهذا الوجه لا يمنع من ظهورها في المعنى المزعوم، لكنّه يُسقط حجّية هذا الظهور بالقرائن التي أشرنا إليها وستأتي، فلا تنهض لإثبات ما هي ظاهرة فيه.

الثاني: قد يدعى أنّ الرواية لمّا ذكرت دعوى المشاهدة قبل ظهور السفيناني والصيحة، فهذا يعني أنّ الحكم لا يجري بعد حصول العلامتين والذي يحصل



بعد العلامتين هو ظهوره ﷺ، فينساق إلى الذهن أن المنفّي دعوى ظهوره ﷺ قبل العلامتين، ولم يدّع أحد من العلماء أو الموثوقين أنه قد ظهر الإمام ﷺ، بل مجرد المشاهدة لا بنحو ظهوره بعد طول انتظار لإقامة دولة الحق، فلا أحد منهم ادّعى انتهاء الغيبة الكبرى وانطواء صفحاتها. وقد يدّعم ذلك من خلال قوله ﷺ: «فلا ظهور إلا بعد إذن الله (عز وجل)»، ثم بعدها بقليل قال ﷺ: «وسياتي شيعتي من يدّعي المشاهدة، ألا فمن ادّعى المشاهدة...»، وهذا يجعل احتمال إرادة الظهور من المشاهدة لا يخلو عن قوة.

لكن الانصاف أن ذلك لا يُشكّل قرينة توجب رفع اليد عن ظهور الدليل. نعم بضميمة بعض القرائن الأخرى قد يُشكّل المجموع قرينة، إذ قد تصل هذه الوجوه إذا ضُمّت إلى بعضها إلى مستوى يوجب الاطمئنان بأن الرواية لم يرد منها نفي مجرد المشاهدة في زمن الغيبة.

أمّا هذا التوجيه فلا يخلو من الضعف، لأنّ التحديد بما قبل ظهور السفينائي والصيحة هو وقت الغيبة، وفيه يمكن الافتراء والكذب على الإمام ﷺ من خلال ادّعاء مشاهدته، وأمّا بعد ظهوره فلا مجال لهذه الدعوى ولا محذور بعد كون الإمام ﷺ بين ظهراني الأمة يُرى شخصه ويُسمع حرقه. فلماذا تُوجّه الرواية لهذا المعنى دون ذاك؟

وكيف كان فهذا الوجه قابل للمناقشة، لأنّ الإشكال مبني على مخالفة هذا الوجه لمفهوم القيد (قبل السفينائي والصيحة) وهو غير ثابت لمثله. فيكون القيد كالمقوّم للموضوع، إذ لا يوجد بدونه. وما المحذور في تحديد ظرف الحكم من خلال تحديد موضوعه دون أن يكون الدليل ناظراً إلى انتفاء الحكم عند انتفاء القيد؟

وعليه فإذا استظهرنا بضميمة هذه الفقرة «فلا ظهور إلا بعد إذن الله (عز وجل)» أن المراد هو المشاهدة مع دعوى الظهور فهو، وإلا كان من قبيل طرح احتمال ممكن بعد أن وُجِدَ ما يمنع من الالتزام بظاهاها حيث يمكن أن



يقال: إنَّه حين لم نقبل ظاهرها فهل قُصدَ منها معنى معيَّن أم لا فتكون لغواً؟ ومحذور اللغوية يتنفي بمجرد وجود احتمال ممكن ثبوتاً أن يكون قد أُريد من اللفظ. وهذا الاحتمال ممكن ولو كان مخالفاً للظاهر.

لكن ذلك لا يعني أبداً الجزم بإرادته من اللفظ، اللهم إلا إذا تيقنا أنَّه لا يوجد محتمل آخر، بل لا يمكن إرادة معنى آخر، فيبقى احتمال إرادة المعنى الظاهر وقد نفته القرينة وهذا الاحتمال، فيتعيَّن.

والذي يهْوَن الخطب أننا بصدد نفْي إرادة المعنى الظاهر، ولسنا بصدد ضرورة فهم ما هو المراد بها فعلاً.

الثالث: لو تنزَّلنا عن ظهورها في نفْي السفارة والأمر في تكذيب مدَّعيها فهي جملة، لأنَّصال تلك الفقرة التي هي محلُّ البحث بما يمكن أن يكون قرينة على الخلاف، والقرينة المحتملة إن كانت متَّصلة منعت من انعقاد الظهور، فلا يبقى بعد ذلك مجال لتطبيق كبرى حجَّة الظهور. فلو أنَّ قائلًا قال: (اذهب إلى البحر واستمع إلى حديثه)، وشككت أنَّ المراد بالبحر معناه الحقيقي أو العالم وعبر بالبحر عنه لشبه غزارة علمه بغزارة ماء البحر، فإنَّ مقتضى القواعد هو حمل كلمة البحر على معناها الحقيقي المعهود، إلَّا إذا وردت قرينة على الخلاف. لكن ظاهر المستمع إلى حديثه هو عدم إرادة البحر بهذا المعنى لأنَّه لا يتحدَّث، فلو لم نستظهر من حديثه إرادة الحديث الصادر من البشر، لم نستظهر إرادة التأمل في دلالة العظمة فيه، فإنَّ ذلك يمنع من التمسك بظهور كلمة البحر على مستوى الاستعمال لإثبات إرادة معناه الحقيقي. فاحتفاف الكلام بما يحتمل القرينية على الخلاف يمنع من الظهور في إرادة ما يقتضيه ظهوره الاقتضائي - أي الظهور - لولا محتمل القرينية.

ومع الإجمال تسقط هذه الرواية عن الاعتبار والاحتجاج بها في ذلك القسم منها.



وقد قال الشيخ المجلسي رحمته الله في بيان له بعد نقل الخبر: (لعله محمول على من يدّعي المشاهدة مع النيابة وإيصال الأخبار من جانبه رحمته الله على مثال السفراء^(١)). لكن الإنصاف أنه حين عبّر بمحمول فذلك يوحي بأن هذا الحمل فيه مخالفة للظاهر، خصوصاً وقد بيّن المنشأ لهذا الحمل بقوله: (لئلا ينافي الأخبار التي مضت وستأتي فيمن رآه رحمته الله والله أعلم). وهذا يعني أن هذا التوجيه لم يكن المستند فيه الفهم من الدليل وإنما لجأنا إليه حقيقة شاخصة متواترة إجمالاً متمثلة محمول المشاهدة له رحمته الله في زمن الغيبة.

بل نفس نقل بعض الأكابر من علمائنا لقاءه رحمته الله مع أن مثل هذا الخبر بمرأى منهم يقوّي إمكان حصولها، إذ مع الجزم بتقواهم وتحرزهم عن مخالفة الأخبار، كيف يخالفون ما يمكن أن يكون ظهوراً له في وصف ادّعاء المشاهدة بمجرد دها بالكذب والافتراء؟ على أن ذلك لم يحصل من واحد لنحتمل توهمه أو خطأ فهمه للأخبار.

إن ذلك يُفترض أن يُوجب عناية في نفس المشاهدة وشيء من التدقيق وإعمال النظر، كما يُوجب عناية في جانب النقل للمشاهدة.

الرابع: لو سلّمنا انعقاد ظهور للرواية في كذب المدّعي للمشاهدة وكونه مفترياً، فإنّ حجّة الظهور مشروطة بعدم قيام القرينة على الخلاف، وإذا فرضنا أن القطع قد حصل بإخبار مخبر لخصوصية فيه مثلاً أو لاحتفاف كلامه بقرائن قطعية، فلا يبقى حينها مجال للتعبّد بظهورها، إذ محلّ التعبّد الموارد التي لا يُوجد فيها قطع بالوفاق أو بالخلاف، وحين يأتينا مثل السيد بحر العلوم (قدّس سرّه) أو مثل السيد أحمد بن طاووس رحمته الله حيث نجزم أنه ليس لديه خطأ في قول أو زلل في فعل أو طلب للرئاسة أو حطام الدنيا، لا يبقى أيّ مجال للتعبّد بالرواية، لأنّ دلالتها كان حجة من جهة التعبّد لا من جهة القطع، فأَيّ مجال للتعبّد بالظهور والقطع على خلافه؟



وهذا الكلام جارٍ في الآيات الظاهرة، فمتى قامت القرينة القطعية على خلاف ظاهر الآية سقط ظهورها عن الحجية، خذ لذلك مثلاً قوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَىٰ فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَىٰ وَأَضَلُّ سَبِيلًا﴾ (الإسراء: ٧٢)، فظاهر لفظة (أعمى) الأولى أعمى البصر، ولكن لثبوت القرينة القطعية على الخلاف لم نلتزم بظهور اللفظة بالمعنى الحقيقي وهو عمى البصر، فعمى البصر ليس ملاكاً للعمى وضلال السبيل في الآخرة قطعاً.

وليس اعتمادنا في رفع اليد عن ظهور الكلمة المزبورة في الآية على مثل قوله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارَ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبَ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾ (الحج: ٤٦).

ليقال: إن لفظة (أعمى) يُراد بها أعمى القلب، بل آية سورة الحج استعملت كلمة (العمى) فيها في عمى القلب. لكن ذلك لا يصلح قرينة أو دليلاً على أن لفظة (العمى) كلما وردت في الكتاب أريد بها عمى القلب. فكما قيل: الاستعمال أعم من الحقيقة، وقد استعملت الكلمة في معنى مجازي، وذلك لا يسقط ظهورها - لو كان - في مورد آخر بالمعنى الحقيقي عند عدم قيام قرينة على الخلاف.

الخامس: عدم صحة سند الرواية، فقد رواها الشيخ الصدوق رحمه الله، قال: حدثنا أبو محمد الحسن بن أحمد المكتب، قال: كنت بمدينة السلام في السنة التي توفي فيها الشيخ علي بن محمد السمرى (قدس سره)، فحضرت قبل وفاته بأيام، فأخرج إلى الناس توقيعاً نسخته: «بسم الله الرحمن الرحيم...» الخبير.

والحسن بن أحمد هذا لم ينص على توثيقه. نعم ذكر السيد الخوئي (قدس سره) في معجمه أن الشيخ الصدوق رحمه الله ترخّم عليه. ومجرد الترخّم ولو من مثل الصدوق لا يدل على الوثاقة، نعم فيه دلالة على أن مذهبه حق على طريقة



علمائنا، وإلا لقال مثل: (جازه الله بعمله). ولكن صحّة المذهب ليست دليلاً على الوثاقة.

ويمكن أن يقال: إنّه من مشايخ الصدوق، وهذا يكفي لإثبات وثاقته. لكن ذلك مردود لأكثر من وجه:

١ - إنّه ليس من مشايخ الإجازة، وما وقع الكلام في إمكان الاستناد إليه لإثبات الوثاقة كون الرجل من مشايخ الإجازة لا مجرد الرواية عنه ولو كان الراوي مثل الصدوق. ومن هنا لم يلتزم بأنّ كلّ من روى عنه الصدوق لا بدّ أن يكون ثقة. نعم كانت في قم مشكلة مع من يكثر من النقل عن الضعفاء، لا مجرد أن يروي ولو لمرة واحدة عن ضعيف. وهذا يعني أنّ مجرد نقل الصدوق عنه رواية واحدة لا يُشعر بوثاقته فضلاً عن أن يكون دليلاً عليها. وهذا الرجل لم تُوجد له في الموسوعات الروائية أكثر من روايتين، وقد تكرر نقلها، إحداها الرواية المزبورة، والأخرى نقل فيها الدعاء في زمن الغيبة عن محمد بن همام الثقة عن السفير: «اللهم عرّفني نفسك...»^(١).

فإن قيل: إنّ من ينقل مثل هذا الكنز هل يُشكّ في صدقه؟

قلنا: أوّلاً لو كان ذلك موجباً للوثوق لصار وثوقاً بالنص لا وثوقاً بالراوي، فإنّ الراوي غير الثقة لا يلتزم أحد بأنّه لا يروي أيّ حقّ في كلماته، فكيف نلتزم بذلك في من لم تثبت وثاقته وإن احتملناها واقعاً؟ نعم لا يمكن الاعتماد على خبره. فإنّ جزمنا بخبر عنه أنّه لا بدّ أن يكون صادراً من المعصوم عليه السلام وثقنا بالخبر فقط ولم تثبت وثاقة الراوي.

وثانياً: من قال: إنّ هذه الرواية بدالاتها غير قابلة للمناقشة أو بتعبير آخر هي كنز؟ ولأجل ذلك ترى المجلسي احتمال حملها على دعوى السفارة، وبعض على دعوى الظهور، ممّا يعني أنّ تسليم ظاهرها مشكل. فكيف يُستدلّ بمضمونها على وثاقة راويها؟



وثالثاً: وجود فقرات في رواية ما يُجزم بكونها صادرة من المعصوم عليه السلام لا يعني بالضرورة قبول كل فقراتها. فإن التوهم، بل وتعمد الكذب قد لا يحصل في النص كله. وانتفاء ذلك في البعض من فقراتها لا يستلزم الانتفاء في جميع فقراتها. نعم لو كان النفي مستنداً لوثاقة الراوي فإن الوثاقة هي التي تنفي تعمّد الكذب في كل الفقرات على حدّ سواء.

٢ - لو سلّمنا أنه من مشايخ الإجازة، فإن ذلك غير كافٍ أيضاً في إثبات الوثاقة وإن وقع كلام من بعض الأعلام في ذلك وربّما بنى عليها البعض. لكن كبرى هذه القاعدة غير تامّة.

٣ - إن الواقع الموضوعي التاريخي يُثبت أن قدماء علمائنا كالصدوق والمفيد وغيرهم لم يأخذوا على أنفسهم أن لا يحضروا عند الفقهاء والرواة من بقية المذاهب، ولا كان ديدنهم على الاختصار في مجالس تحمّل الحديث على خصوص الثقة، بل ثبت حضورهم عند من لم تثبت وثاقته.

السادس: لو سلّمنا بانعقاد الظهور، بل بكون الرواية على مستوى النص غير القابل للحمل على معنى آخر ولو بقيام القرينة على الخلاف، فإن صدور الرواية ليس قطعياً، فقد رواها الشيخ الصدوق قال: حدّثنا أبو محمد الحسن بن أحمد المكتّب، قال: كنت بمدينة السلام في السنة التي تُوفي فيها الشيخ عليّ بن محمد السمرى... الخبر.

وعلى فرض صحّتها سنداً فإنّها لا تتحوّل بذلك إلى قطعية الصدور، فيُقبَل مضمونها تعبّداً، والتعبّد بالسند كما هو في الظهور يُقبَل إذا لم تقم القرينة على خلافه. ولا يُعتَبر في القرينة أن تكون قطعية، لكن يُعتَبر أن لا تكون تلك القرينة دلالية. فمثل إعراض المشهور عن الرواية أو مخالفة فتواهم لها تُسقطها عن الحجّية. وكذا وجود رواية مكافئة لها إذا التزمنا بالتساقط حينها. ومثل ذلك مخالفة الكتاب الكريم. وأوضح من ذلك ما لو قامت القرينة القطعية



على خلافها، إذ لو قامت القرينة القطعية على الخلاف، فالعمل بالرواية مستلزم للمحال في نظر المكلف على كل حال - أي وإن كان قطعه في غير محله -، لأنه يستلزم نفي الحكم الثابت بالقطع على خلافها. فلا يتعقل المكلف مع قطعه بالحكم وجود احتمال حكم آخر، إذ يلزم احتمال اجتماع الضدين - إذ الأحكام متضادة فيما بينها -، واحتمال اجتماع الضدين مستحيل كما أن الجزم به مستحيل. فإذا أراد الشارع المقدس أن يتعبد المكلف بسند رواية قام القطع على خلافها، فإن المكلف سوف لن يتحرك عن قطعه ولن يترك العمل بمقتضاه، فيكون جعل الحجية حينئذ لغواً وبلا فائدة. واللغو قبيح، والمولى تعالى منزه عن كل قبيح.

ومع قطعنا بحصول بعض لقاءات مع الإمام (عليه السلام) في زمن الغيبة لا يمكن العمل بمضمون الرواية ولو كانت نصاً في مدلولها.

السابع: أنه لم يثبت وجه للاستحالة ليسوغ لنا أن ننفي وبضرس قاطع رؤية الإمام (عليه السلام) في زمن الغيبة. والذي نجزم به ورود رواية قيل: إنها دالة على ذلك. ولا نستطيع أن نجزم بمؤداها إلا إذا كانت قطعية في جوانبها الثلاثة: (الصدور، والدلالة، والجهة) كما يُعبرون.

أمّا الصدور فيحصل القطع به من خلال التواتر أو بالاحتفاف بقرائن قطعية على الصدور، وهما غير متوفرين جزمًا.

وأما الدلالة فوجود مفردات في الرواية لا نحتمل معها ولو ضعيفاً إرادة معنى آخر، وهو غير متحقق، خصوصاً وقد احتملنا إرادة المشاهدة مع دعوى السفارة كما احتملنا إرادة المشاهدة مع ظهوره (عليه السلام) لا مجرد المشاهدة.

وأما الجهة وهي أن لا تكون صدرت مزاحاً أو تقيّة أو مجرد تلقظ دون إرادة معنى منه، فالمزاح لا سبيل في كلامه (عليه السلام) إليه، خصوصاً والرواية تشير إلى أمر مهم جداً في غاية الحساسية وفي وقت شكّل تحوّلًا في مسيرة أتباع المذهب



الحق. وأما عدم إرادة معنى فكذلك، خصوصاً في المكاتبات، مضافاً إلى ما تقدم من أهمية المطلب وحساسية الوقت. أما التقيّة فهي خلاف الظاهر، ولكننا نحتمل أن الإمام (عليه السلام) يتحدث بطريقة موضوعها يشبه التقيّة من حيث اقتضاء مصلحة مهمّة أن ينفي بضرر قاطع صحّة مدّعي المشاهدة، ليكون أوقع في النفوس كي تجتنب أصحاب مثل هذه الدعاوى، وينقطع الأمل ببقائه (عليه السلام) في غيبته، فيضطروا إلى الاعتماد على الموروث في الفهم وعلى حسن التدبير في المسيرة الحياتية وتطبيقات الأحكام، ولو كان عندهم أي أمل ببقاء الإمام (عليه السلام) فإن ذلك سيمنعهم من الإقدام على اتّخاذ القرار، إذ قرارنا تعتمد على استظهارات عادة، والاستظهارات ظنيّة والأخذ من الإمام (عليه السلام) قطعي. ولما كان أتباع الظنّ محتمل الوقوع في الخطأ، فإنّ الإنسان قد لا يقدم عليه مع توفّر بديل مأمون لا نحتمل فيه الخطأ. وهذا يعني أنّه مع احتمال إيصال مسألتك للإمام (عليه السلام) فإنّك لا تقدم على سلوك سبيل ظني. نعم إذا جزمّت بسدّ طريق تحصيل العلم بالسلوك أو القرار المطابق للمصلحة، فإنّك ستضطرّ إلى العمل ببعض الظنون في بعض الموارد.

والحق أن احتمال التقيّة منفّي هنا، فأی خوف من الإمام (عليه السلام) وهو غائب أن يُخبر بوقوع الغيبة؟

وأما الصدور، فقد تقدّم أنّه ليس موثقاً فضلاً عن أن يكون قطعياً.

وكيف كان، فإنّ عدم قطعية جهة واحدة من الجهات الثلاث في الرواية (الصدور، والدلالة، والجهة) يمنع من أن تكون قطعية. فكيف وكلّ الجهات أو جهتان فيها غير قطعية؟

وإذا لم تكن الرواية قطعية كيف لنا أن نقطع بمضمونها ونجزم أمام الملاء أن كلّ من ادّعى الرؤية فهو كاذب؟ وقد تقدّم أنّه لا توجد دلالة خارج الرواية على الاستحالة. فلا الرواية ناهضة لإثبات الاستحالة، ولا يوجد دالٌّ آخر على



ذلك بنحو البتّ والجزم. فأتى لنا الالتزام بكذب وافتراء مدّعي المشاهدة؟
الثامن: أنّ كلّ ما تقدّم لوحظ فيه إمكان الاستناد إلى الرواية إذا توفّرت فيها
شرائط الحجّة، وتبيّن أنّها غير متوقّرة على شرائط الحجّة.
وهنا نقول: على فرض توفّر شرائط الحجّة، فإنّها لا تثبت في مثل محلّ
الكلام.
لأنّ مجال التّعبد بالظنون الخاصّة هو الفروع أي الأحكام الفرعية دون
الاعتقاد.

صحيح أنّ بعض الفقهاء فرّقوا بين تفاصيل الاعتقاد وأصوله، فقبلوا
التّعبد في التفاصيل دون الأصول، إلّا أنّ ذلك لا معنى له. والسرّ أنّ المطلوب
في الاعتقاد ذات الواقع لا الواقع المحرز ولو بدليل ظنيّ حجّة. والمطلوب
عقد القلب على ما انكشف أنّه واقع بالجزم واليقين. وقيام الحجّة التعبدية
على شيء لا يجعله واقعاً بعد أن لم يكن من الواقع. نعم لو كان المطلوب عقد
القلب على الصورة التي رسم الدليل التعبدية بعض ملامحها مثلاً لا يمكن
التّعبد بذلك الدليل.

لكن الاعتقاد يُراد به أن يكون متعلّقه الواقع الثابت بالجزم واليقين.
والخبر غير القطعي والدلالة غير النصّية (غير الجزمية) والتي لم تحتف بها
قرائن قطعية لا يفيد اليقين بما حكى عنه. والجزم الحاصل إنّما هو بالحكمي
لا بالمحكمي.

مضافاً إلى أنّ المسالك المعروفة في مسألة الحجّة وحقيقتها ثلاثة:

١ - وهو ما ذهب إليه صاحب الكفاية حيث بنى على أنّ المجعول في أدلّة
الحجّة عبارة عن المنجزية والمعدّرية، وهما غير معقولين في الموارد التي لا
يُوجد فيها ما يقبل التنجيز والتعذير عنه، إذ لا حكم فيها ليكون محلاً للتنجيز
والتعذير.

٢ - مسلك جعل الحكم المائل، والذي يعني أنَّ الشارع المقدَّس نتيجةً لقيام الأمانة الحجَّة بحكم يحكم مطابق لمؤداها. فإذا أخبر الثقة مثلاً بوجوب الدعاء عند رؤية الهلال، فإنَّ الشارع - طبق هذا المسلك - سيحكم بوجوب ذلك الدعاء حتَّى وإن لم يكن ما حكاه الثقة ثابتاً في الواقع.

وهذا المسلك على وضوح بطلانه في الفروع، إذ فضلاً عن عدم الدليل على مثل هذا الجعل في موارد الحجج، يلزم منه أن تكون الأحكام الظاهرية غير ثابتة ومتغيِّرة بحسب الأفراد من جهة اختلاف مداليل الأمارات أو اختلاف فهمها. لا يمكن الالتزام به في الاعتقاد، إذ لا تُعقل الأحكام لتأتي الحجج فتحكي عنها فيحكم الشارع بحكم طبق مؤداها. وهذا المحذور الأخير يمكن التخلص منه، ولكن يبقى هذا الوجه بلا دليل يدلُّ عليه، بل الأصل ينفيه.

٣ - مسلك جعل العلمية والذي بنى عليه النائيني رحمته الله، حيث إنَّه واجه مشكلة من جهة أنَّ الحكم في مورد الأمارات الظنيَّة لَمَّا لم يكن معلوماً، فموضوع حكم العقل بقبح العقاب بلا بيان تامُّ وهو عدم البيان - أي عدم العلم -، إذ الدليل الظني ولو كان حجَّة لا يستلزم العلم الوجداني. وهذا يعني عدم توفر السبيل لإبطال حكم العقل، والأحكام العقلية كما هو معروف غير قابلة للتخصيص، وحينئذ يبطل دليل الحجَّة، لأنَّه ينافي حكم العقل. ومن هنا ذهب النائيني إلى أنَّ الشارع حين جعل الحجَّة سلك مسلك رفع موضوع حكم العقل، وبارتفاع الموضوع يرتفع الحكم ويتنفي. أمَّا كيف رفع الموضوع مع أنَّه متحقَّق وجداناً إذ إنَّنا لا نعلم بالحكم؟ يقول الميرزا: إنَّه يُرَفَّع تعبُّداً من خلال تنزيل الظن الذي هو مورد الأمانة أو الخبر منزلة القطع والعلم. فالأمانة الحجَّة تورث العلم التعبُّدي المَجْعُول من الشارع بدليل الحجَّة، فيتحقَّق بذلك البيان، لكنَّه بيان تعبُّدي لا حقيقي، فيتنفي موضوع الحكم العقلي وهو عدم البيان، فتترتب آثار العلم الحقيقي وهي المنجزية والمعدِّرية.



لكن جعل العلم لا يُستفاد من أدلة الحجية، ولا حاجة إلى تقديره ما دام بالإمكان قبول أدلة الحجية دون تقدير جعل العلم، لأن ما بنى النائي على أنه محذور ليس بمحذور، إذ إن الحكم الواقعي وإن لم يكن عليه بيان لكن الحكم الظاهري قد بُيّن، فموضوع البراءة العقلية أو قاعدة قبح العقاب بلا بيان مرتفع، فلا مجال للحكم العقلي. هذا مضافاً إلى التشكيك في حكم العقل هذا، إذ قيل: إن حكم العقل هنا هو الاحتياط ما لم يُرخص الشارع بترك التحفظ تجاه التكليف المشكوك.

إذن لا محذور في التزام أن المَجْعُول هو المنجزية والمُعْذَرَة. ويعود نفس كلامنا السابق وهو عدم وجود حكم في الاعتقاد لتعقل تنجزه علينا. ثم إن جعل العلم كانت الغاية منه إثبات المنجزية والمُعْذَرَة لا شيء آخر.

ويمكن القول: إن ما يُعَيَّن أن المَجْعُول هو المنجزية والمُعْذَرَة في الظنون الخاصة التي قام الدليل على حجتها هو أن الدليل الأساسي في الاستناد إليه لإثبات حجة الظهور وحجة الخبر هو السيرة العقلانية، وهذا يعني أن أصل الحجية شيء بنى عليه العقلاء قبل الشارع المقدس، ثم حين جاء الشارع لم يردع عنها، مما يعني أنه أمضاها وقَبِلَ التعاطي مع مراداته في مقام تشخيصها وفهمها بواسطة الظهور وأخبار الثقة مثلاً.

والعقلاء لا يعرفون جعل الحكم المائل، كما لا يلتفتون إلى قاعدة قبح العقاب بلا بيان ليقال: إن المنجزية لا تُعَقَّل في مورد عدم العلم. فالذي يُجَعَّل في التباني العقلاني هو المنجزية والمُعْذَرَة دون الحكم المائل أو العلم التعبدي.

بل حتى لو استندنا إلى الأدلة الشرعية المثبتة لحجة الخبر وحجة الظهور مثلاً، كآية النبأ والسؤال عن أهل الذكر وغيرهما من الآيات، بل والروايات، ولم نلتفت إلى السيرة العقلانية، فإن من البعيد بمكان أن يكون المَجْعُول فيها غير ما هو المعروف بين العقلاء، والذي هو عبارة عن المنجزية والمُعْذَرَة.

وكيف كان، فالتعَيَّن هو أنَّ المَجْعُول في أدلَّة الحُجَّةِ هو المنجُزِيَّة والمُعذِّرِيَّة دون ما سواهما. وهما لا يُتَعَقَّلان إلَّا في مورد يُتَعَقَّل فيه التنجيز والتعذير، وهذا مختصُّ بالموارد التي فيها أحكام شرعية، والمعتقَد ليس فيه حكم شرعي.

فكيف نبني معتقداً على خبر ضعيف في وقت لا أثر فيه للخبر الصحيح؟

والحاصل: أنَّه لا يسوغ الاعتماد على الخبر المذكور لنفي لقاء أحد بالإمام (عليه السلام) في زمان الغيبة ما دام لم ينهض دليل على الاستحالة. والمفروض عدم وجود هذا الدليل. ولا يفوتنا هنا أنَّ الفقهاء لم يزدروا مقالة أحد من أكابر الأولياء وأعظم الفقهاء قال بأنَّه وُفِّقَ للقاء الإمام (عليه السلام) في زمان الغيبة، وهذه الرواية حاضرة أمامهم، بل من نقل هذه الرواية كصاحب البحار لم يعمل بمضمونها وحملها على معنى آخر ونقل مجموعة من الوقائع التي حدث فيها لقاءات معه (عليه السلام). ممَّا يعني أنَّه لم يفهم وجود أيِّ مجالٍ لردِّ مثل هذه الدعاوى أو لإثبات عدمها.

عندما يصل الفقيه في بحثه عن حكم شرعي إلى دلالة تامة على ذلك الحكم ولا يرى دليلاً معارضاً له ينظر فإن كانت فتوى المشهور على خلاف ما وصل إليه قال: ليس الافتاء وفق الدليل إلَّا جرأة على مخالفة المشهور، وحذراً من تلك الجرأة يتحوَّل إلى الاحتياط في الفتوى. مع أنَّ المشهور قد يكونون نظروا إلى نفس ما نظر إليه من الأدلَّة، لكنَّهم فهموا منها شيئاً آخر غير ما فهمه هو. ومع أنَّ فهمهم لا يعني بالضرورة إدراك الواقع في المسألة، فالمسألة تبقى حدسية. وحتى مثل الشيخ الأنصاري على تضلُّعه في صنعة الإفتاء لا يخالف المشهور ولو تمَّ الدليل على خلاف رأيهم.

ونحن نعرف أنَّ من ذكر منهم أنَّه تشرَّف برؤية الإمام (عليه السلام) يستند إلى الحسن، ومنهم من لا يخطئ في معرفة شخصه ولا يتطرَّق فيه احتمال الكذب، ومع ذلك نجزم بالتوهم، وأيُّ مستند لنا؟ هل هو ما تقدَّم من الرواية التي ذكرنا أنَّ في الاستدلال بها جملة من الإشكالات والمؤاخذات؟

لا شكَّ أنَّ ذلك غير لائق، خصوصاً والذين قالوا: إنَّهم قد تشرَّفوا بخدمة

الإمام عليه السلام ولو لم يُعرف دليلهم فيهم الأعظم والمقدّسون كالسيد مهدي بحر العلوم والسيد ابن طاووس، والقائمة تطول.

إن إخباراً واحداً من أمثال هؤلاء يوصل إلى الجزم، فكيف ننفي أصل الرؤية عن الجميع؟

نحن لا نكر أن سوق الدعاوى كثيرة البضاعة، والدنيا مليئة بالحمقى الذين تروج عندهم هذه السلعة، خصوصاً والنفوس تواقّة لاختزال طريق الاستكمال ونيل الخطوة عند الإمام عليه السلام بمتابعة مدّعي وتصديق مفترٍ يريد أن يستأكل الدنيا بدينه، فبنال ذنبه من خلال بيع غيره لدينهم. ﴿وَلَيْشَسْ مَا شَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ﴾ (البقرة: ١٠٢).

وعلى هذا فنحن لا نقبل دعوى كلّ مدّعي، لكننا في نفس الوقت لا نرى أن باب المشاهدة موصد أمام كلّ الناس بنحو يُجزم بكذب كلّ من يقول: إني قد من الله عليّ وشرفني بالنظر إلى وجهه عليه السلام.

ثمّ إنّه قد يقال بأنّ المشاهدة لا يقتصر دليله على الرواية السابقة التي رواها الصدوق (رضوان الله عليه)، إذ هناك الكثير من الروايات التي يمكن أن يُستظهر منها ذلك، ومنها:

١ - كمال الدين: أبي، عن سعد، عن محمد بن أحمد العلوي، عن أبي هاشم الجعفري، قال: سمعت أبا الحسن العسكري عليه السلام يقول: «الخلف من بعد الحسن ابني، فكيف لكم بالخلف من بعد الخلف؟»، قلت: ولم جعلني الله فداك؟ قال: «لأنكم لا ترون شخصه، ولا يحلّ لكم ذكره باسمه». قلت: فكيف نذكره؟ قال: «قولوا: الحجّة من آل محمد صلوات الله عليه وسلامه»^(١٢).

والرواية إن لم تكن صحيحة فهي حسنة لمحمد بن أحمد العلوي، وقد قال عنه النجاشي: إنّه من شيوخ أصحابنا. وقد ذُكرت أمارات في توثيقه، منها: أنّه يروي عنه الأجلّة. ومنها: عدم استثناء ابن الوليد رواياته عن روايات محمد بن أحمد بن يحيى، وهذا يدلّ على توثيق ابن الوليد له. ومنها: أنّ العلامة صحّح رواية وقع محمد بن أحمد العلوي في طريقها، ومنها: أنّ الصدوق قد وثّقه في (كمال

الدين) حيث قال: حدثنا شريف الدين أبو علي (أبو محمد) الصدوق...، لكن شيئاً من هذه الأمارات لم يسلم من الإشكال. لكن حسنة لا ريب فيه. وعليه فالرواية إن لم تكن صحيحة فهي حسنة.

٢ - كمال الدين: أبي وابن الوليد معاً، عن سعد، عن جعفر بن محمد بن مالك، عن ابن فضال، عن الريان بن الصلت، قال: سألت الرضا عليه السلام عن القائم، فقال عليه السلام: «لا يُرى جسمه، ولا يُسمَّى باسمه»^(١٣).

ولا مشكلة في سند الرواية إلا في جعفر بن محمد بن مالك الذي ضعفه النجاشي، وتوقف فيه العلامة، ولكن وثقه الشيخ الطوسي، ويظهر أنه أطلع على ضعف وجه تضعيف النجاشي له، لأنه قال: إنه ثقة، ويضعفه قوم. فتكون الرواية موثقة لوجود ابن فضال فيها.

٣ - غيبة الطوسي: جعفر بن محمد، عن محمد بن الحسين، عن ابن بزيع، عن الأصم، عن ابن سبابة، عن عمران بن ميثم، عن عباية الأسدي، قال: سمعت أمير المؤمنين عليه السلام يقول: «كيف أنتم إذا بقيتم بلا إمام هدى ولا علم يُرى بيرا بعضكم من بعض؟»^(١٤).

ونظائر هذه الروايات كثيرة.

لكن التأمل يُعطي أنها غير ناهضة لإثبات ذلك، إذ يكفي في صدق أنه عليه السلام لا يُرى شخصه أو جسمه أو أنه لا يُرى عدم تمكُّن السواد الأعظم من الناس رؤيته، بل من قيل: إنه رآه نادر جداً، فلا تُعتبر هذه الروايات من أدلة نفي المشاهدة. هذا مضافاً إلى ما ذكرناه في رد الاستدلال بالرواية السابقة من أنها على فرض ظهورها فليست حجة في مثل المقام، لأنها غير قطعية لا في سندها ولا في دلالتها. نعم ربّما يكون مضمونها مقطوع الصدور من جهة التواتر الذي إن لم يكن معنوياً فهو إجمالي، ولكن تبقى مشكلة الدلالة. ولو تمت الدلالة فهي غير قطعية، فلا تصلح للاستدلال في محل كلامنا.

ولقائل أن يقول: إنَّ ما نُقِلَ من مفردات اللقاء وإن تُسبِّت إلى الأكابر إلا أنَّ



أحداً منهم لم يروها مباشرة، وإنما هي نقولات في صفحات كتب لا تتعدى أخبار
أحاد مسندة أو مرسلة، وهذا يجعلنا نشك فيهما.
قلنا: إن ذلك لو صحَّ فإنه لا يمنع من حصول تواتر إجمالي أن واحدة من هذه
النقولات حاصلة قطعاً.

ولو لم تصل إلى التواتر الإجمالي فهي محتملة الحصول. والخبر الضعيف لا يصحُّ
الاعتماد عليه، ولكن لا يُقطع بعدم صحته. فإذا نظرنا إلى أن البحث ليس في مسألة
فرعية يُراد استنباط حكمها كان لا بدّ من القطع ليُنسب عليها، ومع وجود الاحتمال
المخالف كما هو المفروض كحدّ أدنى في مسألتنا فلا حجّة لما قابل هذا الاحتمال.
نعم لو تمّ سند هذه الرواية - وهو لم يتم -، وسلمت دلالتها بمستوى الظهور
- كما هو ليس ببعيد -، وقلنا بإمكان التبعّد في مثل هذه المسائل، أمكن الاستناد
إليها لنفي الرؤية في زمان الغيبة، والحال أنه لم يتمّ سند الرواية عندنا، ولم نلتزم
بالتبعّد خارج دائرة الفروع.

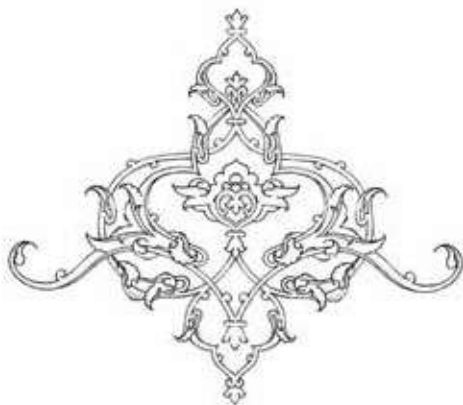
ومع فرض توفر هذه الشروط الثلاثة للعمل بمؤداها لا تنفعها إلا في حدود
عدم ترتيب الأثر على مثل هذه الدعاوى، ولا تُسوِّغ لنا أن نجزم بكذب كلّ من
ادّعى المشاهدة.

فالتبعّد في مورد يجعل الاحتمال المقابل ملغى تبعّداً، وهو ما يعني عدم ترتيب
الأثر على وجوده، أي في مقام العمل وترتيب الأثر تتعامل كأنه غير موجود في
الواقع. ولا يُسوِّغ ذلك الالتزام بعدم وجوده واقعاً، فليس ذلك ضمن مساحة
التبعّد، إذ الاحتمال انكشاف، والانكشافات خاضعة لأسبابها التكوينية غير قابلة
للانفكاك عنها، فلا يمكن للشارع أن يُكلّفنا بذلك، لأنّه يلزم التكلّيف بغير
المقدور.

وهذا هو الذي أردنا الوصول إليه من خلال هذه السطور، فالبتّ والجزم
بعدم الرؤية في زمن الغيبة لا يمكن نفيه، لعدم قابلية ما يُذكر من وجه لإثباته.
سدّدنا الله بالقول الثابت في الدنيا والآخرة، إنّه خير مسؤول.

الهوامش

١. نور الثقلين ٥: ٣٨٦ و ٣٨٧.
٢. نور الثقلين ٥: ٣٨٧.
٣. نور الثقلين ٥: ٣٨٦.
٤. كمال الدين ١: ٣٤٢.
٥. كمال الدين ٢: ٣٤٠ / ح ٢٠.
٦. الغيبة للنعمان: ١٩٣ / باب ١٠ / فصل ٤ / ح ٤٠.
٧. بحار الأنوار ٥١: ٦٤.
٨. كمال الدين ٢: ٣٥٧ / باب ما أخبر به الصادق (عليه السلام) ح ٥.
٩. رجال ابن داود ١: ٢٦٧.
١٠. بحار الأنوار ٥٢: ١٥١.
١١. بحار الأنوار ٩٢: ٢٢٧.
١٢. كمال الدين ٢: ٦٤٨.
١٣. كمال الدين ٢: ٦٤٨.
١٤. الغيبة للطوسي ٣٤١ / الرقم ٢٩١.



نظرات في دعاء العهد

السيد علاء الدين السيد عبد الصاحب الموسوي

دخالة البشر في تعجيل فرج الإمام المنتظر

الشيخ كاظم القره غولي

المختصر من إقامة الحجة على من أنكر ولادة الحجة

الشيخ جاسم الوائلي

آيات في القائم

السيد باسم الصافي

الأبواب والسفراء

موقعهم من العقيدة ودورهم في دولة أهل البيت

الشيخ حسن الكاشاني

السيدة نرجس - شبهات وردود

الشيخ علي الفياض

أخبار المهديين بين النفي والإثبات

السيد زين العابدين المقدس الغريفي

علم الإمام المهدي بوقت ظهوره

مرتضى علي الحلي

مراجعة مصادر كتاب (الغيبة) للشيخ الطوسي

محمد المسعودي - ترجمة : السيد جلال الموسوي

الأبواب والسفراء موقعهم من العقيدة ودورهم في دولة أهل البيت عليه السلام

✍ الشيخ حسن الكاشاني

المعجم

١١

الأبواب والسفراء
موقعهم من العقيدة ودورهم في دولة أهل البيت (عليه السلام)

أدلة انقطاع النيابة الخاصة:

١٧٢



السادس: الروايات الخاصة المصّرحة بانقطاع السفارة الخاصة، نظير التوقيع المروي عن النائب الرابع علي بن محمد السمرري، رواه الشيخ في الغيبة، ورواه الصدوق في كمال الدين قال: حدثني أبو محمد الحسن بن أحمد المكتب، قال: كنت بمدينة السلام في السنة التي توفي فيها الشيخ أبو الحسن علي بن محمد

للمؤمنين

١١

السمري فحضرتة قبل وفاته فأخرج إلى الناس توقيعاً نسخته:

«بسم الله الرحمن الرحيم، يا علي بن محمد السمري، أعظم الله أجر إخوانك فيك، فإنك ميت ما بينك وبين ستة أيام، فاجمع أمرك، ولا توص إلى أحد يقوم مقامك بعد وفاتك، فقد وقعت الغيبة الثانية (التامة)، فلا ظهور إلا بعد إذن الله ﷻ، وذلك بعد طول الأمد، وقسوة القلوب، وامتلاء الأرض جوراً، وسيأتي شيعتي من يدعي المشاهدة، ألا فمن ادّعى المشاهدة قبل خروج السفينائي والصيحة فهو كاذب مفتر، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم... فلما كان اليوم السادس عدنا إليه وهو يجود بنفسه فقيل له من وصيك من بعدك؟ فقال: الله أمر هو بالغه، وقضى. وهذا آخر كلام سمع منه رضي الله عنه وأرضاه»^(١).

وسند التوقيع قطعي، حيث رواه الصدوق عن شيخه الحسن بن أحمد المکتب القمي وهو من كبار مشايخ قم وترضى عليه الصدوق. وهذا مع التشدد الذي كان يبذله الأصحاب حول التوقعات الصادرة لخطورتها، وحساسية الوضع الأمني بخلاف آبائه ﷺ. وقد كان السمري معاصراً لأصحاب الكتب الحديثية فلم يتوسط بينهم وبين السمري كثير من الرواة. وقد تلقته الطائفة بالقبول من المفيد والطوسي والصدوق وابن قولويه، وكلهم معاصرون للسمري أو بفواصل زمني قصير وهم أعمدة المذهب وأعلامها. وهذا ما لا يقبل التزوير.

بل إن ذكر التوقيع مقروناً بقرائن قطعية دلّت على إظهار التوقيع للناس وإعلانهم بذلك، ولم يكن أمراً خفياً لا يطلع عليه سوى المکتب. فلو كان كذباً لم يخف على أتاد المذهب المعاصرين للحدث لاسيما مع التشديدات الأمنية في مثل هذه التوقعات.

الشيخ حسن الكاشاني

١٧٩

١. كمال الدين: ج ٢، ص ٥١٦؛ الغيبة للطوسي: ص ٣٩٥.

المؤيد

١١

ويلاحظ أن الصيحة هي أكبر علامة حتمية للظهور، وهي لا تقبل الدجل، فجعل الصيحة غاية لانقطاع السفارة، يطل كل من يدعي ذلك طول الغيبة الكبرى.

هذا وقد ذكر الشيخ الطوسي في الغيبة عند تعرضه لترجمة وبيان حال النائب الرابع، خمسة روايات لانقطاع السفارة بخمسة طرق^(١).

موقعهم من العقيدة ودورهم في دولة أهل البيت
الأبواب والسفراء

١٨٠

١. الغيبة للشيخ الطوسي: ص ٣٩٣.

لَهُوَ عَزَّ وَجَلَّ

١١

انقطاع السفارة لا يعني انقطاع التشرفات:

مرّ في توقيع النائب الرابع قوله عليه السلام: «وسياتي شيعتي من يدعي المشاهدة، ألا فمن ادعى المشاهدة قبل خروج السفينائي والصيحة فهو كاذب مفتر»، وهذا الكلام عطف على انقطاع السفارة الخاصة، والمراد بالمشاهدة المنفية إنما هي المشاهدة على النحو التي كانت للسمري وغيره من الأبواب، فإن قوله: «فمن ادعى المشاهدة» عطف على انقطاع السفارة وعدم الوصية لأحد بعد. والكلام مُركّز على ادعاء السفارة والارتباط الدائم مع الإمام عليه السلام. وهذا لا ينفي وجود رجال الغيب وأصحاب السرّ الذين يعملون معه في دولته الخفية في غيبته، لكننا بقاءهم بهذه الصفة والارتباط مرهون بعدم إفصاحهم وإعلانهم، فادعاء هذا المقام يناقض مسؤوليتهم، لأنّ السرية وعدم الظهور من مقومات مسؤولياتهم. كما في لقاء موسى بالخضر عليه السلام وسريّة موقع اللقاء بحيث لم يلتفت إليه حتى وصي موسى عليه السلام.

كما لا ينفي حصول التشرفات واللقاءات دون تمثيل وصفة رسمية، فإنّها موجودة في كل عصر وزمان. وقد جرت سنّة المحدثين أنّهم أفردوا باباً في كتبهم لذكر قصص من التقى بالإمام المهدي عليه السلام في الغيبة.

قال العلامة المجلسي بعد ذكر توقيع السمري عليه السلام:

(لعله محمول على من يدعي المشاهدة مع النيابة وإيصال الأخبار من جانبه عليه السلام إلى الشيعة، على مثال السفراء لثلاثين في الأخبار التي مضت وستأتي فيمن رآه عليه السلام والله يعلم)^(١).

إنّ التشرفات في الغيبة الكبرى ليست باختيار الإنسان، بل ولا الرؤية باختيار الإنسان ولا الكلام باختياره، فبقدر ما يؤذن له يراه ويتكلم ويعرفه ويتحرك

المؤمنون

١١

موقعهم من العقيدة ودورهم في دولة أهل البيت

الأبواب والسفراء

نحوه. وهذا كيلا يئأس المؤمنون ولا ينسوا إمامهم، فينشطهم ويذكّرهم بين حين وآخر بقاء ومشاهدة، كما حصل ذلك للعشرات من المؤمنين. التشرفات واللقاءات ومقدار حجيتها والفرق بينها وبين البايعه، هو الفرق بين الممثل الرسمي للدولة والذي يكون على ارتباط دائم ودائب مع الدولة، وبين مواطن عادي اتفق له أن التقى بالملك، وليست له أية صفة رسمية. وهذا من جملة الفوارق بين الغيبة الصغرى والكبرى.

هذه التشرفات تكون منتهات ومذكرات للإمام الغائب والشمس المستور بالسحاب. وارتفاع السحب في موارد نادرة ومحدودة ومن دون تنسيق سابق، عن وجه الشمس لكي يراه البعض فيحكي للآخرين ويكون ذلك تذكيراً للإمام الغائب، ولا يحمل أياً من معاني السفارة والنيابة، ولا تمنع عنه أدلة انقطاع السفارة. أنه مزيد لطف وعناية منه ﷺ لشيعته، فيرتبط بهم وينشطهم بين حين وآخر بقاء ومشاهدة تنقل أخبارها كما نقل من ذلك المئات. بل خصّص المحدثون منذ بداية الغيبة الكبرى باباً في كتبهم الحديثية لذكر من رآه والتقى به من الناس.

ومن هنا لا وقع لما قد يشار من شبهة من قبل بعض المتهجمين، يُنكر ويستغرب تشرف بعض المؤمنين بقاء الإمام ﷺ، وأنه أغاثهم وأنجاهم. يقول: ليس من شأن الإمام إغاثة اللفهان كبعض المؤسسات الخيرية التي تصب عملهم في إعانة المحتاجين. ثم يُشكل ثانياً بأنه لم لا تعم هذه الإغاثة لجميع المحتاجين والفقراء والتائهين؟

وينقض عليه: أنه لم لا يشفي الله تعالى جميع المرضى والمحتاجين، بل يغيث البعض دون الآخرين؟ ولم لم يبرئ النبي عيسى عليه السلام جميع المرضى ولم يحيي جميع الموتى؟ ولم خصّص موسى عليه السلام نزول المن والسلوى وانفجار اثنتي عشرة عيناً

لَهُوَ عَزَّ وَجَلَّ

١١

من الحجرة بطائفة معينة وفي زمان ومكان محدود ولم يعممه للآخرين؟ وهكذا في كل إعجازات الأنبياء والأوصياء.

والحل:

١ - إنه ليس من سنة الله تعالى أن يبطل نظام الأسباب والمسببات في عالم الدنيا، بل أبى أن يجري الأمور إلا بأسبابها. غير أنه قد يفعل من دون الأسباب الظاهرية ليكون برهاناً على نبوة النبي وإمامة الوصي. وهذا لا يقتضي التعميم، بل بمقدار ما تثبت به الحجة ويذكر به الناس، والزائد على ذلك يكون من باب اللطف الزائد غير الواجب عليه.

٢ - إن هنالك حكماً ومصالح في الفعل الإلهي، تقتضي هذه الاختلافات، شأنها شأن سائر أنواع الاختلاف في الفعل الإلهي.

٣ - بل إن تصرفاته تعالى غير منحصرة في العمل الإعجازي، فإن ما يتحقق بالأسباب أيضاً يكون بتدبيره وتقديره وتهيته للأسباب.

٤ - إن هنالك حسابات حكيمة في النظام المحكم الإلهي، تحول دون الفساد المطبق في الأرض. ويكون خليفة الله والإمام هو المعني بذلك من قبل الله تعالى. فهو قد يتصرف في المفاصل المهمة في حياة الإنسان، رعاية للتوازنات في دار الأسباب والمسببات، حتى لا يطبق الفساد على وجه الأرض. وقد ذكر الله تعالى في القرآن قصة الخضر الذي أنجى المساكين من الفقر والمجاعة وحال دون مصادرة سفيتهم من قبل الملك الظالم، وأنجى المجتمع من وجود طاغوت يفرض الكفر على الناس، وسبب في إيصال كنز اليتيمين إليهما ببناء الجدار. فهل كان للخضر مؤسسة خيرية مثلاً ليقوم بهذه التصرفات؟ إنها سذاجة في الطرح، وتخدير للسذج من العوام! بل إن الله تعالى زود الخضر بالعلم اللدني وخول له تنفيذ هذه المهمات، للحفاظ على الصلاح النسبي في الأرض.



الانشطار

مجلة فصلية تعنى بالشأن المهدوي

العدد الخامس - السنة الثانية - ربيع الثاني ١٤٢٧

تصدر عن مركز الدراسات والبحوث المهدوية في الإمام المهدي ع

العلوم واليات التمكيد

المعركة الفاصلة: هرمجدون على الابواب!!

جكيهان العتيبي.. مكدي الحركة التكفيرية



دراسات

إمكان رؤية الإمام المهدي

في الغيبة الكبرى

الشيخ رياض الاسدي



رؤية الإمام الحجة في الغيبة الكبرى وإن اختلفت ألفاظهم مقابل مصاد التوقيع الصادر عن الإمام الذي أوردته السفير الرابع علي بن محمد السمرقي ، الذي يبدو منطوق فقراته الأخيرة بمنع وتكذيب من يدعي المشاهدة ، وهو الذي أشعل النقاش لإثبات ما اتفقوا عليه من جواز الرؤية وإمكانها ، حتى فصلت كلماتهم الحديث عن معنى الرؤية وكيفية تحققها ، بل هناك من يضع شروطاً معينة لتحقيق الرؤية الجائزة غير الممنوعة ، لذا لا بد أن نقف أولاً : عند إمكان الرؤية عموماً وكيف الرد على ما عُدّ معارضاً ومناقشته .

وثانياً : هل الغيبة تعني عدم إمكان الرؤية ؟

وثالثاً : كيفية تحقق الرؤية .

البحث الأول : حول إمكان الرؤية عموماً :

استدل جملة من علمائنا على إمكان رؤية الإمام

من المسائل التي شاع التصور

عنها بخلاف ما ذهب إليه العلماء

هي مسألة رؤية الإمام الحجة في زمن

الغيبة الكبرى ، فالتوقيع الصادر عن الناحية

المقدسة الذي يؤكد منطوقه تكذيب من

يدعي المشاهدة بعد حياة السفير الرابع

للامام الحجة جعل الفكرة السائدة هي

عدم جواز القول برؤيته صلوات الله عليه

في الغيبة الكبرى ، ولكن التحقيق في أقوال

العلماء وآرائهم حول المسألة من جهاتها

المختلفة يؤدي الى نتيجة تخالف الفكرة التي

سادت وشاعت بين الناس .

تكاد كلمات العلماء تتوافق حول مسألة إمكان



في الغيبة الكبرى، فليس الغيبة ولا غيرها مانعاً من رؤيته عليه السلام. قال علم الهدى السيد الشريف المرتضى: «إننا غير قاطعين على أن الإمام لا يصل إليه أحد ولا يلقاه بشر، فهذا أمر غير معلوم ولا سبيل إلى القطع عليه»^(١).

وقال أيضاً: «إنه غير ممتنع أن يكون الإمام عليه السلام يظهر لبعض أوليائه ممن لا يخشى من جهته من أسباب الخوف، فإن هذا ممّا لا يمكن القطع على ارتفاعه وامتناعه، وإنّما يعلم كل واحد من شيعته حال نفسه ولا سبيل له إلى العلم بحال غيره»^(٢).

والظاهر من هذا الاستدلال الذي لا يمنع عقلاً من رؤية الإمام لشيعته أو رؤيتهم له أنه يعالج المشكلة في نفس معنى الغيبة عن الناس، فعبارة «غيبة» تعني عقلاً عدم إمكان الرؤية، إلا أن وجود الإمام لا يمتنع معه إمكان اللقاء به أو رؤيته إن كان غائباً، ولا يبعد عن هذا القول ما صرح به الشيخ الطوسي حيث قال: «الأعداء إن حالوا بينه وبين الظهور على وجه التصرف والتدبير، فلم يحولوا بينه وبين لقاء من شاء من أوليائه على سبيل الاختصاص وهو يعتقد طاعته ويفترض اتباع أوامره ويحكمه في نفسه»^(٣).

وفي نفس المعنى قال أيضاً: «نحن نجوز أن يصل إليه كثير من أوليائه والقائلون بإمامته فينتفعون به»^(٤).

وقال أيضاً: «لا نقطع على استتاره عن جميع أوليائه، بل يجوز أن يبرز لأكثرهم»^(٥).

ويؤكد السيد ابن طاووس تدلّ المقصود بالمشكلة بشكل واضح، فالغيبة وعدم الظهور هي المانع، ولكن إلى أي حد؟

قال رضوان الله عليه: «إذا كان عليه السلام غير ظاهر الآن لجميع شيعته، فلا يمتنع أن يكون كجماعة من الأنبياء والملوك حيث غابوا عن كثير من الأمة

لمصالح دينية أو دنيوية أوجبت ذلك»^(٦).

ويعتبر الأخوند الخراساني مسألة رؤيته في الغيبة الكبرى احتمالاً عقلياً مقبولاً بقوله: «وإن احتمل تشرف بعض الأوحديّ بخدمته ومعرفته أحياناً»^(٧).

وعين المعنى قاله الميرزا النائي: «نعم قد يتفق في زمان الغيبة للأوحديّ التشرف بخدمته وأخذ الحكم منه»^(٨).

ولعله إشارة إلى ما انتشر من لقاء بعض العلماء به عليه السلام، حتى عُرف به من أمثال السيد بحر العلوم، وقبول قوله بالاجماع غير المعروف بين علمائنا، وهو الذي أراد الإشارة إليه المحدث النوري في جنة المأوى^(٩).

أما في كتاب أصول الفقه للشيخ المظفر فالمسألة تأخذ طور الاعتقاد الصحيح على أساس أن الإمام يلطف بالناس فلا يتركهم بالرغم من غيبته؛ قال: «طريقة قاعدة اللطف وهي أن يستكشف عقلاً رأي المعصوم من اتفاق من عداه من العلماء الموجودين في عصره خاصة أو في العصور المتأخرة... إنّا بظهوره نفسه أو بإظهار من يبين الحق في المسألة...»^(١٠).

وقد تناقلت كتب العلماء رأي الرعيل الأول من علمائنا في مسألة الإجماع أن من لطف الإمام عليه السلام بالأمّة وبالعالم أن لا يتركهم يجتمعون على خطأ دون أن يبين لهم ذلك، وهو الذي أراد الشيخ المظفر الإشارة إليه.

وخلصنا من خلال ما نقلناه إلى تأكيد مسألة الرؤية بنحو الاحتمال المقبول عقلاً غير المعارض بالغيبة، فلم تحجب الغيبة الإمام عن شيعته ولا شيعته عنه.

وهناك لون آخر من التأكيد على أن الإمام التقى فعلاً بشيعته والتقوه في قصص كثيرة جداً «إعلم أنّ

دراسات

ضخمة من الأخبار قد يصل عددها إلى عدة مئات، على أن بعضها مروي بطرق معتبرة وقريبة الاسناد، فلا يمكن رفضها بحال^(١٥).

وهذا هو الذي جعل القول برؤية الإمام ﷺ في الغيبة الكبرى مقبولاً بنحو عقلي لمثل صاحب الكفاية والميرزا النائي.

ولعل البعض يستشكل في إمكانية الرؤية على أنها هواجس لم تبلغ الواقع، والجواب على ذلك: القول بأنها كذب متعمد مما يرفضه كثرة الحكايات التي تناقلتها الكتب المعتمدة، وقد نقلنا بعض الأقوال في ذلك، وكذا الكثرة ترد القول بأنها أوهام، أو كونها أحلام يقظة، فالاحتمال مقبول بالواحد أو بالاثنتين عندما ينقلون فكيف بالمئات، وهو نفسه الذي يرد القول باحتمال كونه غير الإمام، فإن كثرة النقل يمنع من القول بالتوهم.

هل يوجد تعارض بين التوقيع وقصص

اللقاء؟

إلا أن التوقيع الصادر عن الناحية المقدسة أشار النقاش حول صحة القول برؤية الإمام ﷺ، فقد روى الشيخ الصدوق وغيره أن السمرى السفيّر الرابع الإمام الحجة ﷺ أخرج للناس توقيعاً للإمام جاء في نصه: «يا عليّ بن محمد السمرى أعظم الله أجر إخوانك فيك فإنك ميت ما بينك وبين ستة أيام، فاجمع أمرك ولا توص إلى أحد يقوم مقامك بعد وفاتك، قد وقعت الغيبة الثانية فلا ظهور إلا بعد إذن الله عز وجل، وذلك بعد طول الأمد وهوسة القلوب وامتلاء الأرض جوراً، وسيأتي من شيعتي من يدعي المشاهدة، ألا فمن ادعى المشاهدة قبل خروج السفيناني والصيحة فهو كاذب مُفتر ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم»^(١٦).

وقد ناقش التوقيع رأيان:

من فاز برؤية الإمام المنتظر المهدي ﷺ في الغيبة الكبرى عصاراً بعد عصر إلى هذا العصر لا يعد ولا يحصى^(١٧).

فمما يستقل بنفسه على جواز وإمكان رؤية الإمام ﷺ لشيعة ورؤيتهم له في الغيبة الكبرى وهو ما تناقلته المصنفات الكثيرة كغيبة النعماني، وغيبة الشيخ الطوسي، والزمام الناصب، وتبصرة الولي فيمن رأى المهدي، وجنة المأوى وغيرها. قال المحدث النوري في التعريف بالباب السابع من كتاب النجم الثاقب الباب السابع: في ذكر حكايات وقصص الذين وصلوا إلى خدمة إمام الزمان ﷺ في الغيبة الكبرى، سواء عرفوه حين تشرفهم بلقائه ﷺ أو عرفوه بعد ذلك بالقرائن القطعية بأنه هو ﷺ^(١٨).

وقال في منتخب الأثر: «واعلم أن ما ذكرناه في هذا الفصل ليس إلا قليلاً من الحكايات والآثار المذكورة في الكتب المعتمدة... مضافاً إلى أن الآثار والحكايات بلغت من الكثرة حداً يمتنع إحصاؤها... هذه الحكايات التي لا ريب في صحة كثير منها لقوة إسنادها وكون ناقليها من الخواص والرجال المعروفين بالصدق والأمانة والعلم والتقوى يحصل له العلم القطعي الضروري بوجوده ﷺ»^(١٩).

وقد أثبت المحدث النوري لناقلي القصص المختلفة بأنهم من العلماء أو من الثقة بعد كل قصة أو حكاية ينقلها^(٢٠) وقد ناقش السيد محمد الصدر في موسوعته مسألة الاعتبار العلمي لكل الحكايات المنقولة فقال: «الطعن في الأخبار الناقلة لمشاهدة الإمام المهدي ﷺ في غيبته الكبرى سندا - أي من ناحية روايتها - والشطب عليها جملة وتفصيلاً قد يميل إليه المفكرون المحدثون، إلا أن هذا مما لا سبيل إلى تصديقه، فإنها طائفة

الأول: اعتبار وجود تعارض بين التوقيع وبين قصص اللقاء.

لذا يحاول الجمع بينهما لأن التعارض غير مستقر، والثاني: ينفي وجود التعارض أصلاً.

الرأي الأول: قال المحدث النوري: إن التوقيع فيه معنى «تكذيب مدعي المشاهدة له» في الغيبة الكبرى^(١٧)، وهو الذي يتعارض مع

قصص وحكايات اللقاء بالإمام عليه السلام التي نقلها وأكدها الكثير من كتبنا^(١٨)

ولأن التعارض غير مستقر.

كما في بحوث علم أصول الفقه. فإنه يمكن الجمع بينهما.

قال

الثانية، ثم أخبره أن هناك من سوف يأتي ويدعي المشاهدة، إذن فنفس ألفاظ التوقيع فيها معنى تكذيب من يدعي المشاهدة مع النيابة الخاصة كما كان عليه الحال في الغيبة الصغرى.

سند التوقيع

إن الطعن في سند التوقيع ورواياته: «أنه خبر واحد مرسل ضعيف لم يعمل به ناقله وهو

الشيخ في كتاب الغيبة، وأعرض عنه الأصحاب فلا يعارض تلك الوقائع

والقصص التي يحصل عن

مجموعها بل من بعضها

المتضمن الكرامات

ومفاخر لا

يمكن

متى

تراءى

ونراك

صدورها

عن غيره عليه السلام قال

في مكيال المكارم.

ج ٧ ص ٧. «بل اتفق لكثير

من الأعلام التشرف بلفائه عليه السلام

وقصصهم مضبوطة في كتب علمائنا

الكرام... وهي بسبب تواترها تفيد العلم

القطعي بالمرام...».

قال السيد محمد الصدر رحمه الله في تاريخ

الغيبة: «أما كونه خبر واحد فهو ليس نقصاً

فيه»^(٢٠).

ففي بحوث علم أصول الفقه قامت الأدلة على

حجية خبر الواحد الثقة، فلم يته الشارع العقلاء

العلامة

المجلسي في

تعليقه على التوقيع:

«لعله محمول على من

يدعي المشاهدة مع النيابة

وإيصال الأخبار من جانبه عليه السلام إلى

الشيعية على مثال السفراء، لئلا ينافي

الأخبار التي مضت، وستأتي فيمن رآه عليه السلام،

والله يعلم»^(١٩).

وقد وافقه على هذا القول جملة من العلماء^(٢٠).

حتى يرفعوا التعارض المذكور، وهو المستفاد من

مقدمة ألفاظ التوقيع، فقد أمر الإمام عليه السلام السمري

أن لا يؤصّي لأحد من بعده وأنه سوف تقع الغيبة

دراسات

عن ذلك.

«وأما كونه خيراً مرسلأ فهو غير صحيح، إذ رواه الشيخ الطوسي^(٢٢١) في الغيبة بهذا السند: أخبرنا جماعة عن أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه، قال: حدثني أبو محمد أحمد بن الحسن المكتب قال: كنت بمدينة السلام في سنة التي توفي بها الشيخ أبو الحسن علي بن محمد السمرري^(٢٢٢)... الخ. وكذلك رواه الشيخ الصدوق^(٢٢٣) في كمال الدين عن أبي محمد المكتب نفسه، فأين الإرسال؟»

والزمن بحسب العادة مناسب مع وجود الوساطة الواحدة.

وأما كون الخبر ضعيفاً فعلى تقدير التسليم به فالخبر يكفي للإثبات التاريخي، وقد استدلل البعض بإعراض الشيخ الطوسي^(٢٢٤) بعد نقله عن العمل به، لأنه يؤمن برؤية الإمام^(ع) في الغيبة الكبرى، وهذا غير صحيح، لأن الشيخ وجملة من علمائنا يعتقدون بكل الأمرين، بالتوقيع الصادر من الناحية المقدسة وبحكايات وقصص اللقاء، وهو الذي سوف نطلع عليه.

قال العلامة السيد بحر العلوم في توجيه التوقيع الصادر عن الناحية المقدسة:

«وقد يشكل أمر هذا التوقيع بوقوعه في الغيبة الكبرى مع جهالة حال المبلغ ودعواه المشاهدة المنفية بعد الغيبة الكبرى، ويمكن دفعه باحتمال حصول العلم بمقتضى القرائن... وإن المشاهدة المنفية أن يشاهد الإمام ويعلم أنه الحجة^(ع) حال مشاهدته له^(٢٢٥).

وإذا لم يعلم ادعاء المشاهدة لذلك فهي رؤية غير منفية، ونقل عنه في مكان آخر: «وربما يحصل لبعض حفظة الأسرار من العلماء الأبرار

العلم يقول الإمام بعينه على وجه لا ينافي امتناع الرؤية في مدة الغيبة، فلا يسعه التصريح بنسبة القول إليه^(ع)، فيبرزه في صورة الإجماع جمعاً بين الأمر بإظهار الحق والنهي عن إذاعة مثله بقول مطلق^(٢٢٦).

وهذه الصورة لا تخالف مفاد التوقيع، لأن الذي رأى لم يُخبر أحداً، فلا يعارضه نهى الإمام^(ع). وقد أضاف المحدث النوري صورة أخرى، فهي إحدى قصص اللقاء بالإمام في الغيبة الكبرى. وهي التي تُعرف بقصة الجزيرة الخضراء. يذكر فيها تعليقاً لأمره بتكذيب مَنْ يدعي المشاهدة، قال: «ما يظهر من قصة الجزيرة الخضراء وتقدم أن زين الدين بن فاضل المازندراني قال للسيد شمس الدين: ياسيدي قد رويتنا عن مشايخنا أحاديث رويت عن صاحب الأمر^(ع) أنه قال لَمَّا أمر بالغيبة الكبرى: من رأي بعد غيبتني فقد كذب، فكيف هيكم من يراه؟ فقال: صدقت، إنه^(ع) إنما قال ذلك في ذلك الزمان لكثرة أعدائه من أهل بيته وغيرهم فراعنة بني العباس، حتى أن الشيعة تمنع بعضها بعضاً عن التحدث بذكره، وفي هذا الزمان تطاولت المدة وأيس منه الاعداء، وبلادنا نائية عنهم وعن ظلمهم وعنادهم...»^(٢٢٧).

الرأي الثاني: ردة القول بالتعارض بين التوقيع وبين قصص اللقاء.

قال في الغيبة الصغرى «الآن الصحيح هو عدم وجود التعارض بينهما بالمقدار الذي يثبت الحق^(٢٢٨) ويمكن افتراض عدة صور لرؤية الإمام^(ع) واللقاء به دون أن تعارض ما حذر منه التوقيع.

الصورة الأولى: «أن الإمام المهدي^(ع) مختفٍ بشخصه عن الناس يراهم ويرونه، ولكنه يعرفهم ولا يعرفونه^(٢٢٩) وهذه الرؤية غير منظور إليها في

التوقيع ولا تعارضه.

الصورة الثانية: أنَّ الموالى يرى المهدي عليه السلام ويعرفه لكنه لا يعرب عن ذلك إلى الأبد^(٢٠) وهذا أيضاً لا تعارض التوقيع، وهو الذي أخبر عنه العلماء أنَّ هناك الأوحدي الذي يرى الإمام عليه السلام ويراه.

الصورة الثالثة: أنَّ الموالى أو العالم يرى الإمام عليه السلام لكنه لا يُخبر عنه بصراحة ويقول أنا رأيته، فالإخبار عنه بالعبارة غير الصريحة ليس فيه ادعاء للمشاهدة الذي نهى التوقيع عنها.

الصورة الرابعة: أنَّ هناك مَنْ يرى الإمام صراحة ويقطع بذلك وينقل ذلك مع القرائن المؤيدة، وهو حال أكثر قصص اللقاء، ولا يكون هذا أيضاً فيه معارضة للتوقيع، لأنه حذر عمن يدعي المشاهدة كذباً وافتراءً، إذ أنَّ فالنتيجة التي نصل إليها أنَّ الرؤية ممكنة في الغيبة الكبرى، وهو الموافق لجملة كبيرة من علمائنا وليس فيه معارضة للتوقيع عن الإمام عليه السلام، بل هو لا يعارض القول بإمكان الرؤية وجوازها.

الهوامش

١. تنزيه الانبياء الشريف المرتضى ١٨٢.
٢. تنزيه الانبياء الشريف المرتضى ١٨٢.
٣. تلخيص الشافي - الطوسي - ٢٢٢٢/٢٢٢٧/٤.
٤. كلمات المحققين: ٥٣٣.
٥. بحار الأنوار: ٣٢٢/٣٥، ٣٢٢ - عن جنة المأوى.
٦. الطرائف: ابن طاووس ٢/١.
٧. كفاية الأصول: ٢٢٩/٢٢.
٨. فوائد الأصول: ١٥٠/٢.
٩. بحار الأنوار: ٣٢١/٣٥ وقد نقل فيه كتاب - جنة المأوى -

للمحدث النوري.

١٠. أصول الفقه - المظفر: ٤٦٢.

١١. النجم الثاقب - المحدث النوري: ٢٩٦/٢.

١٢. نفس المصدر.

١٣. منتخب الاثر - لطف الله الصافي: ٥٦٢ - ٢.

١٤. النجم الثاقب - المحدث النوري: ٤١/٢ - ٣٢٨ وقد نقل

مائة حكاية وعلق على أغلب من نقلوا الحكايات بالتوثيق والاعتبار.

١٥. تاريخ الغيبة الصغرى - السيد محمد صادق الصدر: ٦٢٤.

١٦. كمال الدين - الصدوق: ٥١٦/٢ ح ٤٤ وفي كتاب الغيبة

- الواسي: ٣٩٥ وفي كتاب الاحتجاج: ٢٩٧/٢.

١٧. النجم الثاقب: ٤٠٢/٢.

١٨. بحار الأنوار: ١٥١/٥٣.

١٩. - بحار الأنوار: ١٥١/٥٢.

٢٠. وهو المذكور في الجواب الثاني للمحدث النوري

النجم الثاقب ج ١٠٥ كذا وهو قول العلامة الجهرمي في كتاب

- رعية الإمام المهدي عليه السلام - ٣٦ فقد ناقش أنَّ التوقيع ليس

فيه ما يمنع من اللقاء بالإمام عليه السلام ص ٣٤ وكذا انظر كتاب المنتظر

المنتظرون ص ١٧ ومكيال المكارم ج ٢ ص ٢٥٩/٢٦٠.

٢١. تاريخ الغيبة الصغرى - محمد صادق الصدر: ٦٤٠/١.

٢٢. الغيبة - الشيخ الطوسي: ٣٩٥.

٢٣. كمال الدين - الصدوق: ٥١٦/٢ ح ٤٤.

٢٤. كما في رقم ٢٠.

٢٥. الفوائد الرجالية - السيد بحر العلوم: ٣٢٠/٢ - ٣٢١.

٢٦. جنة المأوى: ٢٢٠.

٢٧. النجم الثاقب - المحدث النوري: ٤٠٥/٢.

٢٨. الغيبة الصغرى - السيد محمد صادق الصدر/

٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٩.

٢٩. الغيبة الصغرى - السيد محمد صادق الصدر/

٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٩.

٣٠. الغيبة الصغرى - السيد محمد صادق الصدر/

٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٩.

الانشطار

مجلة فصلية تعنى بالشأن المهدوي
العدد السابع عشر . السنة الخامسة . جمادى الآخرة ١٤٢٠
تصدر عن مركز الدراسات التخصصية في الإمام المهدي

السلام عليك
أيها
الصديقة
الشهيدة



دراسات



من الآدميين بحدود سلامته ، واحتفاظه بوضعه
الأمني لله واختفاء هويته عن الآخرين؛ فحينئذ
يكون لقاءه بالآخرين أمراً طبيعياً لا يحتاج إلى
برهان ، ولذلك جاء في بعض الأخبار أنه يحضر
الموسم فيراهم ويرونه ولا يعرفونه ، كما رواه
الشيخ الصدوق رحمه الله في كمال الدين بسند
صحيح عال عن محمد بن عثمان العمري - النائب
الثاني للإمام المهدي (ع) - أنه قال : ((والله إن
صاحب هذا الأمر يحضر الموسم كل سنة فيرى
الناس ويعرفهم ويرونه ولا يعرفونه))^(١٧).

وروى النعماني رحمه الله في غيبته بسند
معتبر عن سدير قال : سمعت أبا عبد الله (ع)
يقول : ((إن في صاحب هذا الأمر لشبه من يوسف
فقلت : فكأنك تخبرنا بغيبة أو حيرة؟ فقال :
ما ينكر هذا الخلق معلون أشباه الخنازير من
ذلك؟ إن إخوة يوسف كانوا عقلاء ألباء اسباطاً
أولاد أنبياء دخلوا عليه فكلموه وخاطبوه وتاجروه
ورادوه وكانوا إخوته وهو أخوهم ، لم يعرفوه
حتى عرفهم نفسه ، وقال لهم : أنا يوسف ،
فعرّفوه حينئذ ، فما تنكر هذه الأمة المتحيرة
أن يكون الله جل وعز يريد في وقت من الأوقات
أن يستر حجته عنهم ، لقد كان يوسف إليه ملك
مصر ، وكان بينه وبين أبيه مسيرة ثمانية عشر
يوماً ، فلو أراد أن يعلمه مكانه لقدر على ذلك ،
والله لقد سار يعقوب وولده عند الإشارة تسعة
أيام من بدوهم إلى مصر ، فما تنكر هذه الأمة
أن يكون الله يفعل بحجته ما فعل بيوسف أن
يكون صاحبكم المظلوم المجحود حقّه صاحب
هذا الأمر يتردد بينهم ويمشي في أسواقهم
ويطأ فرشهم ، ولا يعرفونه حتى يأذن الله له

ثانياً: هل يمكن رؤية الامام المهدي (ع)؟

طبق التصور الواقعي الذي يتحدث عن حياة
الامام المهدي (ع) وأنه يعيش حياة لا يكتنفها
الغيب ، ولا تحتاج إلى المعجز وخوارق العادات ،
بل إنه يجري عليه من القضاء ما يجري على غيره

دراسات

وهكذا فإنه ﷺ حرّم على من يراه وتعرف على شخصه الشريف ﷺ أن يعلن ذلك إلى الآخرين لأجل أن يسد المتابعة وقد جاء إعلان التحريم بصيغة مشددة حينما ذكر الإمام ﷺ أنه كذاب مفتر فإن تكذيب ذلك الشخص سوف يردعه عن الإعلان ويمنعه ، فقال ﷺ في التوقيع الذي صدر لثائبه الرابع في الغيبة الصغرى الشيخ علي بن محمد السمرى :

بسم الله الرحمن الرحيم

((يا علي بن محمد السمرى ، أعظم الله أجر إخوانك فيك ، فإنك ميت ما بينك وبين ستة أيام ، فاجمع أمرك ، ولا توص إلى أحد يقوم^(١١) مقامك بعد وفاتك ، فقد وقعت الغيبة الثامنة^(١٢) ، فلا ظهور الا بعد إذن الله تعالى ذكره^(١٣) ، وذلك بعد طول الأمد ، وقسوة القلوب ، وامتلاء الأرض جوراً ، وسيأتي (إلى)^(١٤) شيعتي من يدعي المشاهدة ، ألا فمن ادعى المشاهدة قبل خروج السفيناني والصيحة ، فهو كذاب^(١٥) مفتر ، ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم))^(١٦) .

وقد يلاحظ على هذا التكذيب بأنه تكذيب خلاف الواقع مما يلزم الكذب ويجاب عليه بأجوبة منها : قد يقال بأنه لا مانع من صدور مثل هذا النوع كما صدر من قبل من نبي الله عز وجل يوسف ﷺ عندما خاطب إخوته ((انكُم لَسَارِقُونَ))^(١٧) ، ويحمل على معاني أخرى على نحو التورية فليس هو من نوع الكذب القبيح .

ومنها : أنه حكم وبمنظار الهي واقعي على مدّعي المشاهدة بالكذب وذلك لأن من يدّعي المشاهدة فإنه لم يصل إلى لقائه ﷺ قطعاً لأن

أن يعرفهم نفسه ، كما أذن ليوسف حتى قال له إخوته : إنك لأنت يوسف ؟ قال : أنا يوسف^(١٨) . ولم نجد عند أحد من علماء الشيعة توقفاً في هذا المقدار من إمكان رؤيته ﷺ بل تحقق رؤيته كما في النص المتقدم .

وحيث أن فمن الطبيعي أن تظهر حالة ادعاء الرؤية وتصديقها وتكذيبها باعتبار اختفاء هويته عن شيعته والسلطات على طول تاريخ غيبته الكبرى ؛ كما يحدث عادة عند اختفاء إنسان من أهله ومعارفه ، او عندما يقع إنسان لمطاردة السلطات الأمنية فإننا نجد أن التعقيب والبحث المتواصل سوف يؤدي إلى ظهور حالة من الادعاءات المتناقضة في رؤية ذلك الشخص وأخباره .

ويبدو أن هذه الظاهرة حظيت باهتمام الإمام المهدي ﷺ فلذلك حاول أن يسد هذا الباب من البحث والتعقيب فحرّم الإعلان باسمه الشريف ﷺ في المجالس العامة ، فقد روى الصدوق رحمه الله تعالى في كتابه كمال الدين بإسناده عن علي بن عاصم الكوفي قال : ((خرج في توقيعات صاحب الزمان : ملعون ، ملعون من سماني في محفل من الناس))^(١٩) .

وروى أيضاً عن محمد بن إبراهيم بن إسحاق قال : سمعت أبا علي محمد بن همام يقول : سمعت محمد بن عثمان العمري قدس سره يقول : خرج توقيع بخط أعرفه ((من سماني في جمع من الناس باسمي فعليه لعنة الله))^(٢٠) .

وروي بسند صحيح عن الإمام الصادق ﷺ أنه قال : ((صاحب هذا الأمر رجل لا يسميه باسمه الا كاهن))^(٢١) .

الذين يوفقون لنيل هذا المقام الشريف لهم صفات يمتازون بها عن غيرهم ومن صفاتهم عدم ادعاء المشاهدة^(١١).

ولكن لا يتعارض هذا مع ما روي عن أولئك الصادقين من العباد والعلماء والصالحين الذين وفقوا لرؤيته^(١٢)؟

وقد تعددت الأجوبة على هذا الاستفهام، وباستقراءنا نجدتها تنطلق بتفسير النص الشريف بالطرق المتداولة في علوم الحديث من حيث السند وقواعد الدراية والرجال بالإضافة إلى مناقشة دلالة الرواية من حيث المضمون والمعنى، وأجمع تلك الأجوبة هي التي ذكرها

المرحوم آية الله النوري رحمه الله في كتابه جنة المأوى^(١٣) والنجم الثاقب^(١٤) قال بعد أن ذكر خبر توقيع السمري (رضي الله عنه): وهذا الخبر بظاهره يناهي الحكايات السابقة وغيرها مما هو مذكور في البحار والجواب عنه من وجوه:

الأول: أنه خبر واحد مرسل، غير موجب علماً، فلا يعارض تلك الوقائع والقصص التي يحصل القطع عن مجموعها بل ومن بعضها المتضمن لكرامات ومفاخر لا يمكن صدورها من غيره^(١٥)، فكيف يجوز الاعراض عنها لوجود خبر ضعيف لم يعمل به ناقله، وهو الشيخ في الكتاب المذكور كما يأتي كلامه فيه، فكيف بغيره والعلماء الأعلام تلقوها بالقبول، وذكروها في زبرهم وتصانيفهم، ومعوليين عليها معتنين بها.

الثاني: ما ذكره في البحار بعد ذكر الخبر المزبور ما لفظه: لعله محمول على من يدعي

الثالث: ما يظهر من قصة الجزيرة الخضراء، قال الشيخ الفاضل علي بن فاضل المازندراني: فقلت للسيد شمس الدين محمد وهو العقب السادس من أولاده^(١٦): يا سيدي، قد رويتنا عن مشايخنا أحاديث رويت عن صاحب الأمر^(١٧) أنه قال: لما أمر بالغيبة الكبرى: من رأيي بعد غيبتي فقد كذب، فكيف فيكم من يراه؟ فقال: صدقت إنه^(١٨) إنما قال ذلك في ذلك الزمان لكثرة أعدائه من أهل بيته، وغيرهم من فراعنة بني العباس، حتى أن الشيعة يمنع بعضها بعضاً عن التحدث بذكره، وفي هذا الزمان تطاولت المدة وأيس منه الأعداء، وبلادنا نائية عنهم، وعن ظلمهم وعنائهم.. الحكاية.

وهذا الوجه كما ترى يجري في كثير من بلاد أوليائه^(١٩).

الرابع: ما ذكره العلامة الطباطبائي في رجاله في ترجمة الشيخ المفيد بعد ذكر التوقيعات المشهورة الصادرة منه^(٢٠) في حق ما لفظه: وقد يشكل أمر هذا التوقيع بوقوعه في الغيبة الكبرى، مع جهالة المبلغ، ودعواه المشاهدة المنافية بعد الغيبة الصغرى، ويمكن دفعه باحتمال حصول العلم بمقتضى القرائن، واشتمال التوقيع على الملاحم والإخبار عن الغيب الذي لا يطلع عليه الا الله وأوليأؤه بإظهاره لهم، وأن المشاهدة المنفية أن يشاهد الإمام^(٢١) ويعلم أنه الحجة^(٢٢) حال مشاهدته

دراسات

١٧

سنة

١٨

شهر

يوم

له ، ولم يعلم من المبلغ ادعاءه لذلك .

وقال رحمه الله في فوائده في مسألة الإجماع بعد اشتراط دخول كل من لا نعرفه : وربما يحصل لبعض حفظة الأسرار من العلماء الأبرار بقول الإمام عليه السلام بعينه على وجه لا يناهي امتناع الرؤية في مدة الغيبة ، فلا يسهه التصريح بنسبة القول إليه عليه السلام فيبرزه في صورة الإجماع ، جمعاً بين الأمر بإظهار الحق والنهي عن إذاعة مثله بقول مطلق ، انتهى .

ويمكن أن يكون نظره في هذا الكلام إلى الوجه الآتي .

الخامس ، ما ذكره رحمه الله فيه أيضاً بقوله : وقد يمنع أيضاً امتناعه في شأن الخواص وإن اقتضاه ظاهر النصوص بشهادة الاعتبار ، ودلالة بعض الآثار .

ولعل مرده بالآثار الوقائع المذكورة هنا وفي البحار أو خصوص ما رواه الكليني في الكافي والعماني في غيبته والشيخ في غيبته بأسانيدهم المعتبرة عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال : لا بد لصاحب هذا الأمر من غيبة ، ولا بد له في غيبته من عزلة ، وما بثلاثين من وحشة .

وظاهر الخبر كما صرح بهش راح الأحاديث أنه عليه السلام يستأنس بثلاثين من أوليائه في غيبته ، وقيل : إن المراد أنه على هيئة من سنه ثلاثون أبداً وما في هذا السن وحشة ؛ وهذا المعنى بمكان من البعد والغربة ، وهذه الثلاثون الذين يستأنس بهم الإمام عليه السلام في غيبته لا بد أن يتبادلوا في كل قرن إذ لم يقدر لهم من العمر ما قدر لسيدهم عليه السلام ففي كل عصر يوجد ثلاثون مؤمناً ولياً يتشرفون ببقائه .

وفي خبر علي بن إبراهيم بن مهزيار الأهوازي المروي في إكمال الدين ، وغيبة الشيخ ومسند فاطمة عليها السلام لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري وفي لفظ الأخير أنه قال له الفتى الذي لقيه عند باب الكعبة ، وأوصله إلى الإمام عليه السلام : ما تريد يا أبا الحسن ؟ قال : الإمام المحجوب عن العالم ، قال : ما هو محجوب ولكن حجبه سوء أعمالكم... الخبر .

وفيه إشارة إلى أن من ليس له عمل سوء فلا شيء يحجبه عن إمامه عليه السلام وهو من الأوتاد أو من الأبدال .

وقال المحقق الكاظمي في أقسام الاجماع الذي استخرجه من مطاوي كلمات العلماء ، وفحواوي عباراتهم ، غير الإجماع المصطلح المعروف : وثالثها أن يحصل لأحد من سفراء الإمام الغائب عليه السلام ، وصلى عليه ، العلم بقوله : إما بنقل مثله له سراً ، أو بتوقيع أو مكاتبة ، أو بالسماع منه شفاهاً ، على وجه لا يناهي امتناع الرؤية في زمن الغيبة ، ويحصل ذلك لبعض حملة أسرارهم ، ولا يمكنهم التصريح بما أطلع عليه ، والاعلان بنسبة القول إليه ، والانتكال في إبراز المدعى على غير الاجماع من الأدلة الشرعية ، لفقدائها .

وحينئذ فيجوز له إذا لم يكن مأموراً بالاخفاء ، أو كان مأموراً بالأظهار على وجه الاقتضاء أن يبرزه لغيره في مقام الاحتجاج ، بصورة الاجماع ، خوفاً من الضياع ، وجمعاً بين امتثال الأمر بإظهار الحق بقدر الامكان ، وامتثال النهي عن إذاعة مثله لغير أهله من أبناء الزمان ، ولا ريب في كونه حجة أما لنفسه

إذا كانت**العلة في****استتار****الإمام،****خوفه من****الظالمين،****واتقائه من****المعاندين،****فهذه العلة****زائلة في****أوليائه****وشيعته،****فيجب****أن يكون****ظاهراً لهم**

فلعلمه يقول الإمام (عليه السلام) ، وأما لغيره فلكشفه عن قول الإمام (عليه السلام) أيضاً غاية ما هناك أنه يستكشف قول الإمام (عليه السلام) بطريق غير ثابت ، ولا ضير فيه ، بعد حصول الوصول إلى ما أنيط به حجة الإجماع ، ولصحة هذا الوجه وإمكانه شواهد تدل عليه :

منها كثير من الزيارات والآداب والأعمال المعروفة التي تداولت بين الإمامية ولا مستند لها ظاهراً من أخبارهم ، ولا من كتب قدمائهم الواقفين على آثار الأئمة (عليهم السلام) وأسرارهم ، ولا أمانة تشهد بأن منشأها أخبار مطلقة ، أو وجوه اعتبارية مستحسنة ، هي التي دعتم إلى إنشائها وترتيبها ، والاعتناء لجمعها وتدوينها كما هو الظاهر في جملة منها ، نعم لا تضائق في ورود الأخبار في بعضها .

ومنها : ما رواه والد العلامة وابن طاووس عند السيد الكبير العابد رضي الدين محمد بن محمد الأدي .

ومنها : قصة الجزيرة الخضراء المعروفة المذكورة في البحار ، وتفسير الأئمة (عليهم السلام) وغيرها .

ومنها ما سمعته منه علي بن طاووس في السرداب الشريف .

ومنها ما علم محمد بن علي العلوي الحسيني المصري في الحائر الحسيني وهو بين النوم واليقظة ، وقد أتاه الامام (عليه السلام) مكرراً وعلمه إلى أن تعلمه في خمس ليالي وحفظه ثم دعا به واستجيب دعاؤه ، وهو الدعاء المعروف بالعلوي المصري وغير ذلك .

ولعل هذا هو الأصل أيضاً في كثير من الأقوال المجهولة القائل ، فيكون المطلع على قول الإمام (عليه السلام) لمّا وجدته مخالفاً لما عليه الإمامية أو معظمهم ، ولم يتمكن من إظهاره على وجهه ، وخشي أن يضيع الحق ويذهب عن أهله ؛ جعله قولاً من أقوالهم ، وربما اعتمد وأفتى به من غير تصريح بدليله لعدم قيام الأدلة الظاهرة بإثباته ، ولعله الوجه أيضاً فيما عن بعض المشايخ من اعتبار تلك الأقوال أو تقويتها بحسب الإمكان ، نظراً إلى احتمال كونها قول الامام (عليه السلام) ألقاها بين العلماء ، كيلا يجمعوا على الخطأ ، ولا طريق لإلقائها حينئذ إلا بالوجه المذكور .

وقال السيد المرتضى في كتاب تنزيه الأنبياء في جواب من قال : ((فإذا كان الامام (عليه السلام) غائباً بحيث لا يصل إليه أحد من الخلق ولا ينتفع به ، فما الفرق بين وجوده وعدمه... الخ)) قلنا الجواب أول ما نقوله : إنا غير قاطعين على أن الامام لا يصل إليه أحد ، ولا يلقاه بشر ، هذا أمر غير معلوم ، ولا سبيل إلى القطع عليه... الخ .

وقال أيضاً في جواب من قال : إذا كانت العلة في استتار الإمام ، خوفه من الظالمين ، واتقائه من المعاندين ، فهذه العلة زائلة في أوليائه وشيعته ، فيجب أن يكون ظاهراً لهم :

دراسات

١٧

سيرة

٢٠

سيرة

سيرة

سيرة

سيرة

سيرة

سيرة

سيرة

سيرة

سيرة

سيرة

سيرة

سيرة

سيرة

بعد كلام له -وقلنا أيضاً إنه غير ممتنع أن يكون الإمام يظهر لبعض أوليائه ممن لا يخشى من جهته شيئاً من أسباب الخوف، وإن هذا مما لا يمكن القطع على ارتقاعه وامتناعه، وإنما يعلم كل واحد من شيعته حال نفسه، ولا سبيل إلى العلم بحال غيره.

وله في كتاب المقنع في الغيبة كلام يقرب مما ذكره هناك.

وقال الشيخ الطوسي رضوان الله عليه في كتاب الغيبة في الجواب عن هذا السؤال بعد كلام له: والذي ينبغي أن يجاب عن هذا السؤال الذي ذكرناه عن المخالف أن نقول: إننا أولاً لا نقطع على استتاره عن جميع أوليائه بل يجوز أن يبرز لأكثرهم ولا يعلم كل إنسان إلا حال نفسه، فإن كان ظاهراً له فعلته مزاحة، وإن لم يكن ظاهراً علم أنه لم يظهر له لأمر يرجع إليه، وإن لم يعلمه مفصلاً لتقصير من جهته... الخ.

وتقدم كلمات للسيد علي بن طاووس تناسب المقام خصوصاً قوله مع أنه ﷺ حاضر مع الله جل جلاله على اليقين وإنما غاب من لم يلقيه عنهم، لغيبته عن حضرة المتابعة له، ولرب العالمين.

وفيما نقلنا من كلماتهم وغيرها مما يطول بنقله الكتاب كفاية لرفع الاستبعاد وعدم حملهم الخبر على ظاهره، وصرفه إلى أحد الوجوه التي ذكرناها.

السادس: أن يكون المخفي على الأنام، والمحجوب عنهم، مكانه ﷺ ومستقره الذي يقيم فيه، فلا يصل إليه أحد ولا يعرفه غيره حتى ولده، فلا يتأفي لقاءه ومشاهدته في

الأماكن والمقامات التي قد مر ذكر بعضها، وظهوره عند المضطر المستغيث به، الملتجئ إليه التي انقطعت عنه الأسباب وأغلقت دونه الأبواب.

وفي دعوات السيد الراوندي ومجموع الدعوات للتلعكبري وقبس المصباح للصهرشتي في خبر أبي الوفا، الشيرازي أنه قال له رسول الله ﷺ في النوم: وأما الحجة، فإذا بلغ منك السيف للذبح، وأوماً بيده إلى الخلق، فاستغت به فإنه يغيبك، وهو غيات وكهف لمن استغاث، فقل: يا مولاي يا صاحب الزمان أنا مستغيث بك، وفي لفظ: وأما صاحب الزمان فإذا بلغ منك السيف هنا، ووضع يده على حلقه، فاستغن به فإنه يغيبك.

ومما يؤيد هذا الاحتمال ما رواه الشيخ والنعمان في كتابي الغيبة عن المفضل بن عمر قال: سمعت أبا عبد الله ﷺ يقول: إن صاحب هذا الأمر غيبتين إحداهما تطول، حتى يقول بعضهم مات، ويقول بعضهم قتل، ويقول بعضهم ذهب حتى لا يبقى على أمره من أصحابه إلا نفر يسير، لا يطلع على موضعه أحد من ولده، ولا غيره إلا الذي (يلي) أمره.

وروى الكليني عن إسحاق بن عمار قال أبو عبد الله ﷺ: للقائم غيبتان إحداهما قصيرة والأخرى طويلة: الغيبة الأولى لا يعلم مكانه فيها إلا خاصة شيعته، والأخرى لا يعلم مكانه فيها إلا خاصة مواليه.

ورواه النعماني وفي لفظه بدون الاستثناء في الثاني، ورواه بسند آخر عنه ﷺ قال: للقائم غيبتان إحداهما قصيرة والأخرى طويلة، الأولى

لا يعلم بمكانه إلا خاصة (شيعة) والأخرى لا يعلم مكانه إلا (خاصة) مواليه في دينه. وليس في تلك القصص ما يدل على أن أحداً لقيه ﷺ في مقر سلطنته ومحل إقامته.

ثم لا يخفى على الجائس في خلال ديار الأخبار أنه ﷺ ظهر في الغيبة الصغرى لغير خاصته ومواليه أيضاً، فالذي انفرد به الخواص في الصغرى هو العلم بمستقره، وعرض حوائجهم عليه ﷺ فيه، فهو المنفي عنهم في الكبرى، فحالهم وحال غيرهم فيها كغير الخواص في الصغرى، والله العالم^(٢٢).

وقد نوقشت تلك الأدلة بمناقشات يطول

المقام فيها :

منها : مناقشة الخبر يكون خبر واحد، ولكن لا يضر ذلك في حجته كما هو مثبت في مباحث علم أصول الفقه بحجية خبر الواحد الثقة من حيث الموقف الشرعي.

وكذلك مناقشة سند الحديث حينما وصف بالضعف، ومن الواضح أن الوصف بالضعف نشأ من جهالة الراوي الذي روى عنه الصدوق رحمه الله ذلك الخبر وهو أبو محمد الحسن بن أحمد المكتوب؛ وقد أجيب عليه بوجوه منها: أنه من شيوخ الصدوق رحمه الله وقد ترجم عليه في أكثر من موضع وهو يفيد الوثاقة أو الحسن على أقل تقدير، ولكن هذا الوجه لم يبق بلا مناقشة فقد نوقشت الكبرى وهي أصل وثاقة شيوخ الصدوق، كما نوقشت كبرى الترجيح وأنها لا تفيد الوثاقة ولا تفيد الحسن.

ومن تلك الوجوه ما نراه في تصحيحه أن هذا الخبر يرويه الصدوق عن السمرى بواسطة

واحدة فقط علماً أن الشيخ الصدوق رحمه الله ولد في الغيبة الصغرى وكان له من العمر يوم وفاة السمرى حوالي عشرين سنة، ومن البعيد جداً أن يروي الصدوق رحمه الله توقيعاً للناحية المقدسة عن شخص مجهول وبالخصوص أن التوقيع الشريف تضمن أحداثاً خارقة للعادة من السهل أن تظهر كذب صاحبها إذا كانت مخالفة للواقع.

ويمكننا أن نجيب بنحو آخر وهو: إننا ندرس النص الشريف من خلال الظروف والملاسات التي أحاطت به، بالتوضيح التالي:

أولاً، أن الامام المهدي ﷺ حي موجود يعيش حياة طبيعية وعادية من ولادته وحتى وفاة أبيه الامام الحسن العسكري ﷺ ولكنه وللظروف الأمنية أخفاه عن كثير من الناس ولم يطلع على خبره وشخصه الا القليلين.

ثانياً، إنه ﷺ تصدى لمقام الإمامة بعد أبيه ﷺ وقد باشر بنفسه القدسية وظائفها الإدارية التي كان يباشرها أباه ﷺ بقبض الأموال وصرفها في مواردها والإجابة على الأسئلة وتعيين الوكلاء وما إلى ذلك.

ومن ملازمات هذا التصدي أن يلتقي بالآخرين ويوجههم ويرشدهم كما تحدثنا كثير من روايات الرؤية بذلك يحدود حفظ الحالة السرية وملاحظة الوضع الأمني الذي كان يهتم به جداً ﷺ.

ثالثاً، إنه فتح بشكل محدود باب اللقاء به، وسمح لبعض الشيعة من الاتصال به ولكن ضيق ذلك كلما تباعد زمن الغيبة، فإننا لو أردنا مراجعة جميع الروايات والقصص التي ذكرت

دراسات

١٧

شكر

٢٢

شكر

شكر

في كمال الدين هي: أن رجلاً تفكر في رجل يوصل إليه ما وجب للغريم^(١٧)، وضاق به صدره، فسمع هاتفاً يهتف به: (أوصل ما معك إلى حاجز).

قال: وخرج أبو محمد السروي إلى سر من رأى ومعه مال فخرج إليه ابتداءً: (هليس فينا شك، ولا فيمن يقوم مقامنا شك، وزد ما معك إلى حاجز)^(١٨).

وروى أيضاً في كمال الدين عن أبي العباس أحمد بن الخضر بن أبي صالح الخجندي (الجعدي خ.ل) رضي الله عنه أنه خرج إليه من وطنه ليتبين له ما يعمل عليه.

وكان نسخة التوقيع: (من بحث فقد طلب، ومن طلب فقد دل، ومن دل فقد أشاط، ومن أشاط فقد أشرك قال: فكف عن الطلب ورجع)^(١٩).

وروى الشيخ الطوسي رحمه الله في كتابه (الغيبة) عن محمد بن يعقوب، رفعه عن الزهري، قال: طلبت هذا الأمر طلباً شافاً حتى ذهب لي فيه مال صالح، فوقعت إلى العمري وخدمته ولزمته وسألته بعد ذلك عن صاحب الزمان^(٢٠)، فقال: ليس إلى ذلك وصول، فخفضت... الخ^(٢١).

نجد أن هذه الحالة خفت شيئاً فشيئاً إلى أن ألغيت في أواخر حياة الشيخ الحسين بن روح رضي الله تعالى عنه، وانتهت تماماً في حياة الشيخ السمرري رضي الله تعالى عنه لأن المجتمع الشيعي والفرد الشيعي وصل إلى مرحلة الانسجام الكامل مع الطريقة التي بيّنها الإمام الحجة^(٢٢) بالاتصال بشخصه الشريف

للذين رأوه نسبياً في الغيبة الصغرى فإننا نجد أن رؤيته كانت متيسرة في بداية الغيبة الصغرى أما مباشرة في بيت أبيه أو هي سر من رأى أو في الموسم، وأما بواسطة سفرائه، وقد كانت تخرج منه الرسائل والكتب إلى أصحابه وشيعته؛ ولكن بنظرة استقرائية نجد الخط البياني في تنازل حتى كانت الغيبة الكبرى، يعني أن الباب ضيق بشكل ترتيبي فإن من رآه في بداية الغيبة الصغرى أكثر ممن رام لقاءه في وسط الغيبة وهكذا هم بالنسبة للذين عاشوا في الفترة الأخيرة من الغيبة الصغرى. ويرجع السبب في ذلك إلى أن الغيبة الصغرى تعتبر مرحلة تمهيدية لتهيئة الأجواء والظروف لإيجاد الغيبة الكبرى كما جاء في كثير من الروايات عن النبي والأئمة^(٢٣) أن مهمة الإمام المهدي الرئيسية التي أقرها الله إليها تبدأ بعد انتهاء الغيبة الكبرى وهي الفترة الأطول من تاريخ الإسلام والمسلمين.

رابعاً، وبقرأة دقيقة لطرق الاتصال بين الشيعة والإمام^(٢٤) في طول الغيبة الصغرى نجد أن التوجيه العام الصادر منه كان منصّباً على الرجوع إلى نوابه ووكلائه وعدم السعي للاتصال المباشر به، ولذلك نجده قد أرجع الأموال التي أريد تسليمها له إلى وكلائه لتثبيت هذا الطريق وحصر الاتصال به عن هذا الطريق فقط، وإلغاء طريق الاتصال المباشر شيئاً فشيئاً.

فبعد ما كان يرغب بعض الشيعة بالاتصال بالإمام وإيصال الأموال إليه كما تشير إليه القضايا الكثيرة المنقولة عن تلك المرحلة؛ ومنها ما رواه رئيس المحدثين الشيخ الصدوق

وهي طريقة الوكلاء والنواب.

خامساً: ولو استقرأننا جميع من رآه في عصر الغيبة الصغرى نجد أن نقل قصة الرؤية وتقصيل اللقاء لم يأخذ مأخذاً مهماً في حياة الآخرين، ولم يؤثر على الحياة العامة، بل إننا وبتتبع تفاصيل تلك القصص المنقولة في الكتب المعتبرة لم نجد اهتماماً من الآخرين بسماع تلك القصص إلا بمقدار ما يثبت صحة وجود الإمام المعصوم المغيب عليه السلام، ليس إلا لإقامة الحجة على الخصم ولتقر عيون المؤمنين.

ولم نجد شيئاً آخر استتبع ذلك مثل إعطاء وجهة خاصة، أو مقام خاص لمن رآه، أو العمل بمدعياته، فإن الناس كانوا مستغنيين - في فترة الغيبة الصغرى - عن كل ذلك استغناءً كاملاً وتاماً لأنهم كانوا يؤمنون:

أ: أن الإمام المهدي عليه السلام موجود، وحي، وأنه يعيش معهم كما كان يعيش آبائهم عليهم السلام بشكل طبيعي، وضمن الأوضاع السياسية والاجتماعية العامة.

ب: وكانوا يعتبرون باب لقاء مفتوحاً يمكن لكل طالب مجد في طلبه أن يصل إليه، وقد يكون ذلك بمشقة، أو بسهولة على صور وحالات مختلفة تبعاً لاختلاف الأشخاص والظروف والمصلحة التي يرتئونها المعصوم، ولكن الشيعة عموماً كانوا لا يسعون إلى ذلك، لأنهم كانوا منهيين عن ذلك، بل أكثر منه وهو معرفة الاسم، أو التصريح به كما هو مصرح به في الروايات المتقدمة.

وإذا تتبعنا ما يمكن أن يتصور من دواي تدعو إلى هذا الطلب آنذاك عدة أشياء:

فقد يكون الداعي لمعرفة صحة وجود الإمام المعصوم الحي.

والشيعة في غنى عن ذلك لأنه يعتقد جازماً بذلك.

وقد يكون الداعي أن يوصل إلى الإمام الحقوق الشرعية. والشيعة في غنى عن ذلك أيضاً لأنه عليه السلام قد نصب وكلاء عنه يقومون بهذه المهمة.

وقد يكون الداعي معرفة الموقف السياسي؛ والشيعة في غنى عن ذلك أيضاً لأنه عليه السلام قد نصب نواباً عنه يقومون بهذا الدور.

وقد يكون الداعي معرفة الحلال والحرام وحل الشبهات العقائدية ومعرفة القضايا الفكرية وما إلى ذلك.

والشيعة في غنى عن ذلك أيضاً لأن نوابه عليهم السلام كانوا يقومون بهذا الدور، أو يستعينون أحياناً بتحصيل الجواب منه أما مشافهة أو كتابة، والقضية التالية تشير إلى هذه الحقيقة، ونذكرها على نحو المثال والافلو أردنا استتباع مثلها لاحتجنا إلى مجال مستقل.

روى الصدوق عليه الرحمة في كمال الدين والطوسي في الغيبة عن محمد بن إبراهيم بن إسحاق الطالقاني رضي الله عنه، قال:

كنت عند الشيخ أبي القاسم الحسين بن روح قدس الله روحه، مع جماعة فيهم علي بن عيسى القصري، فقام إليه رجل، فقال له: إني أريد أن أسألك عن شيء.

فقال له: سل عما بدا لك.

فقال الرجل: أخبرني عن الحسين بن علي عليه السلام، أهو ولي الله؟

دراسات

١٧

سورة

٢٤

سورة

سورة

فقال: نعم، قال: أخبرني عن قاتله، أهو عدو الله؟ قال: نعم، قال الرجل: فهل يجوز أن يسلط الله عز وجل عدوه على وليه؟

فقال له أبو القاسم الحسين بن روح قدس الله روحه: أفهم عني ما أقول لك... اعلم أن الله عز وجل لا يخاطب الناس بمشاهدة العيان ولا يشافهمهم بالكلام، ولكنه جل جلاله يبعث إليهم رسلاً من أجناسهم وأصنافهم بشراً مثلهم، ولو بعث إليهم رسلاً من غير صنفهم وصورهم لنفروا عنهم ولم يقبلوا منهم. فلما جاءهم وكانوا من جنسهم يأكلون الطعام ويمشون في الأسواق، قالوا لهم: أنتم بشر مثلنا ولا نقبل منكم حتى تأتوننا بشيء نعجز أن نأتي بمثله إنكم مخصصون دوننا بما لا نقدر عليه فجعل الله عز وجل لهم المعجزات التي يعجز الخلق عنها، فمنهم من جاء بالطوفان بعد الإنذار والإعذار، ففرق جميع من طغى وتمرد، ومنهم من ألقى في الناس فكانت برداً وسلاماً، ومنهم من أخرج من الحجر الصلد ناقة وأجرى ضرعها لبناً، ومنهم من خلق له البحر، وفجر له من الحجر العيون، وجعل له العصا اليابسة ثعباناً تلقف ما يافكون، ومنهم من أبرأ الأكمه والأبرص وأحى الموتى بإذن الله، وأنبأهم بما يأكلون وما يدخرون في بيوتهم، ومنهم من انشق له القمر، وكلمته البهائم مثل البعير والذئب وغير ذلك.

فلما أتوا بمثل ذلك وعجز الخلق عن أمرهم وعن أن يأتوا بمثله كان من تقدير الله عز وجل ولطفه بعباده وحكمته أن جعل أنبياءه ﷺ مع هذه القدرة والمعجزات في حالة غالبين وفي

أخرى مغلوبين، وفي حال قاهرين وفي أخرى مقهورين ولو جعلهم الله عز وجل في جميع أحوالهم غالبين وقاهرين ولم يبتلهم ولم يمتحنهم لآخذهم الناس آلهة من دون الله عز وجل ولما عرف فضل صبرهم على البلاء والمحن والاختبار ولكنه عز وجل جعل أحوالهم في ذلك كأحوال غيرهم ليكونوا في حال المحنة والبلوى صابرين، وفي حال العافية والظهور على الأعداء شاكرين، ويكونوا في جميع أحوالهم متواضعين غير شامخين ولا متجبرين، وليعلم العباد أن لهم ﷻ إلهاً هو خالقهم ومدبرهم فيعبده ويطيعوا رسله، وتكون حجة الله ثابتة على من تجاوز الحد فيهم وادعى لهم الربوبية، أو عاند أو خالف وعصى وجحد بما أتت به الرسل والأنبياء ﷺ ((لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَى مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ)).

قال محمد بن إبراهيم بن إسحاق رضي الله عنه فعدت إلى الشيخ أبي القاسم بن روح قدس الله روحه من الغدو وأنا أقول في نفسي: أترأه ذكر ما ذكر لنا يوم أمس من عند نفسه، فابتدأني فقال لي: يا محمد بن إبراهيم، إن آخر من السماء فتخطفني الطير أو تهوي بي الريح في مكان سحيق أحب إلي من أن أقول في دين الله عز وجل برأيي أو من عند نفسي، بل ذلك عن الأصل ومسموع من الحجة ﷺ^(١٧).

ووجه الاستشهاد هو آخر كلام الشيخ ابن روح فإنه لا يجيب من عنده وإنما هو واسطة نقل بين الإمام وبين من عنده شبهات عقائدية من شيعته.

وقد يكون الداعي هو الحب والشوق لرؤية

الإمام وهذا الداعي لا يقتضي الإعلان، بل مع وجود نهي عن الإعلان يبقى اللقاء سرّاً لا يباح به، ومن ذلك نجد اتّقاء الشيعة وصلحاءها؛ فمع أنهم -من المقطوع به- كانوا يصلون بخدمته، ويوفّقون لرؤيته وبشكل مستمر أحياناً، ولكنهم كانوا يكتُمون أكثر ذلك لأن المصلحة الأُمّية تقتضي إخفاء تلك النعمة الإلهية وإبقاءها في ما وراء الأستار لا يكشف عنها.

بل إن النواب والنواب أنفسهم كانوا يخفّون تلك القضايا حتى على الشيعة خوفاً من الإعلان والشهرة التي تستتبعها المتابعة والبحث مما يعرّض حياة شخص الإمام (عليه السلام) أو حياة مرافقيه للخطر.

مع أن المقطوع به أنهم كانوا على اتصال دائم به، وكانت تخرج التواقيع الشريفة على أيديهم، بل كان يخبرهم (عليه السلام) بقضايا كثيرة لم تقع ليخبروا بها قبل وقوعها لتثبيت الحجة، ويربط بها على قلوب الشيعة.

سادساً، ومن خلال المقدمة الخامسة يتضح أن مسألة مشاهدة الإمام في عصر الغيبة الصغرى وخصوصاً مع تقادم الزمن أي أواخر سنّي الغيبة الصغرى لم تكن ذات طابع عام، ولم تحض باهتمام الناس، فإن يقينهم به (عليه السلام) جعلهم بعيدين عن البحث عنه.

كما جعلت عشاق الإمام (عليه السلام) أكثر حرية في ممارسة حقهم الطبيعي في لقاء محبوبهم (أين.. ومتى..) من دون أن يقفوا تحت وابل الاستفسارات والأسئلة، ومن دون عناء من الآخرين بخصوص هذا الموضوع.

سابعاً، نعم! إن الذي كان يشغل أذهان الناس بشكل عام هو مواقع الوكالة، أو النيابة الخاصة عنه (عليه السلام)، ولو أن طريقة ارتباط الناس قد اتخذت في أواخر حياة الحسين بن روح، وفي حياة علي السمرى رحمه الله، شكلاً جديداً يختلف عن الأسلوب الذي كان في حياة العمرين وقسم من حياة ابن روح؛ فقد كان الاتصال بالإمام (عليه السلام) بواسطة نوابه ووكلاءه بينما خفّت أضواء هذه الظاهرة في حياة الحسين بن روح، وأصبحت حالة الارتباط بالوكلاء الذين يتنوبون عن السفراء أكثر من ارتباطهم بالنواب، بل نجد أن النائب (عليه السلام) كان يرجع أهل كل منطقة إلى الوكلاء الموجودين في تلك المنطقة، وينصح المراجع بعدم العودة خوفاً على الشهرة والذِيار.

بل إن حالة الإرجاع إلى الفقهاء العدول التي كانت موجودة في حياة الأئمة السابقين (عليهم السلام) قد تأكّدت من بدايات الغيبة الصغرى، ويؤكد هذه الحقيقة التوقيع الشريف الذي خرج من الناحية المقدسة إلى إسحاق بن يعقوب والذي رواه عنه الشيخ الكليني رحمه الله والناس على قوله (عليه السلام): ((... وأما الحوادث الواقعة فارجعوا فيها إلى رواة حديثنا فإنهم حجتي عليكم وأنا حجة الله...))^(١٧).

ولذلك فإننا نجد الشيعة استفادوا من هذه الطريقة الشريفة لمعرفة أحكامهم الشرعية، وهذا ما يفسر قلّة التواقيع التي صدرت من الحسين بن روح وازدادت قلّة إلى حدّ كادت تختفي في حياة الشيخ السمرى رضي الله عنه.

دراسات

ثامناً: ومن مجموع تلك المقدمات فلا يمكننا أن نفسر التوقيع الصادر من الناحية المقدسة على يد السمرى المانع للرؤية إشارة الى المشاهدة الشخصية فلم يكن هذا الموضوع يشغل أذهان وأفكار الشيعة، وإنما الممنوع شيء آخر قد أخذ مأخذاً كبيراً من أفكارهم وهو طريق ارتباطهم بإمامهم (ع)، فهل تستمر الحالة كما هي عليه، أو أن هناك تغيير جذري جديد؟ فجاء التوقيع الصادر منه (ع) واضحاً جداً حيث بين انقطاع السفارة وانتهت بعلي بن محمد السمرى وأنه سوف يتوفى ما بينه وبين ستة أيام، (وإنه لم يؤمر بأن يوصي الى أحد بعده في هذا الشأن) (٢٨).

الهوامش

وبهذا سد الطريق على الكذابين والدجالين الذين سوف يدّعون أن لهم طريق اتصال به (ع)، ويشاهدونه وبذلك فهو يلغي الوكالة، والاتصال المستمر، ويسد باب اللقاء به ليحمي شيعته من يدع المدّعين للارتباط، وذلك لأن لنفس الغيبة مجالات نفوذ قد يتمكن منها الدجالون فيغفروا بعض الشيعة.

وقد سطع التوقيع الشريف بنور الإخبار عن الغيب عندما كتب الإمام المهدي (ع) ((وسياتي على شيعتي من يدعي المشاهدة))، فإنه يخبر عن أمر واقع وحادث مستقبلي مما يعطي هذا الإخبار الغيبي قوة زائدة لنفس هذا التوقيع الشريف.

وكان الحل لمشكلة الثغرات الطبيعية الناتجة من واقعة الغيبة هو سد باب (الإدعاء بالارتباط) بأن يقول القائل الكاذب الدجال بأنه (رسول الإمام) أو (وصي الإمام)، أو

١٣٠- الصراط المستقيم (البياضي): ج ٢، ص ٢٣٦ -
كشف الغمة (الأربلي): ج ٢، ص ٢٣٠ - إعلام الوري
(الطبرسي): ص ٤١٧ - ثاقب المناقب (لابن حمزة):
ص ٤٦٤، الطبعة المحققة، وغير ذلك من المصادر
الأخرى.

(١٨) يوسف: ٧٠.

(١٩) وهناك وجوه أخرى أعرضنا عن ذكرها روماً
للاختصار.

(٢٠) راجع جنة المأوى: ص ٢١٨، المطبوع مع
بحار الأنوار: ج ٥٣.

(٢١) ج ٢ ص ٤٠٣ - ٤١٧، ترجمة وتحقيق ياسين
الموسوي.

(٢٢) جنة المأوى: ٣١٨ - ٣٢٥ (المطبوع مع بحار
الأنوار ج ٥٣).

(٢٣) كمال الدين: ٢/ ٤٩٨، ج ٢٣، ونقله عنه
المجلسي في البحار: ٥١: ٣٣٤، ج ٥٨.

(٢٤) كمال الدين: ٢/ ٥٠٩، ج ٣٩، ونقله عنه
المجلسي في البحار: ٥١: ٣٤٠، ج ٦٧، وفي: ٥٣:

١٩٦، ج ٢٢، ورواه الشيخ الطوسي في الغيبة: ٢٢٣، ج
٢٧١، الطبعة المحققة.

(٢٥) الغيبة للطوسي: ٢٧١، ج ٢٣٦، الطبعة
المحققة، وتسام الحكاية منقولة في تبصرة الولي

الحكاية ٦٨، ونقلها المجلسي في البحار: ٥٢: ١٥، ج
١٣، وفي: ٨٣: ٦٠، ج ٢٠.

(٢٦) كمال الدين/ الصدوق: ٥٠٧، الغيبة/
الطوسي: ٣٢٤-٣٢٦، غلل الشرائع/ الصدوق: ٢٤١.

(٢٧) كمال الدين/ الصدوق: ٤٨٤، ورواه الطوسي
في: الغيبة: ٢٩١/ الطبعة المحققة، وللخير مصادر

أخرى.

(٢٨) الغيبة للطوسي: ٣٩٤.

(٧) كمال الدين - الصدوق: ٢/ ٤٤٠، باب ٤٣،

ج ٨، عنه في البحار: ج ٥٢، ص ١٥٢، ج ٤.

(٨) الغيبة للنعماني، باب ١٠ ص ١٦٣-١٦٤، ونقله

عنه المجلسي في البحار: ج ٥٢ ص ١٥٤ ج ٩.

(٩) كمال الدين، الصدوق: ج ٢ ص ٤٨٢، باب

٤٥، ج ١، ونقله عنه المجلسي في البحار: ج ٥١، ص
٣٣، ج ٩.

(١٠) كمال الدين، الصدوق: ج ٢، ص ٤٥، باب

٤٥، ج ٣، ونقله عنه المجلسي في البحار: ج ٥١، ص
٣٣ ج ١٠.

(١١) كمال الدين، الصدوق: ج ٢، ص ٦٤٨، باب

٥٦، ج ١، ونقله عنه المجلسي في البحار: ج ٥١، ص
٣٣، ج ١١.

(١٢) في كمال الدين (يقوم) وفي الغيبة للطوسي

والاحتجاج للطبرسي (فيقوم).

(١٣) في بعض نسخ كمال الدين (الثانية).

(١٤) في بعض نسخ كمال الدين (عز وجل).

(١٥) هذه الزيادة في الاحتجاج، وهي غير موجودة

في الغيبة وكمال الدين.

(١٦) هكذا في الغيبة والاحتجاج وفي كمال الدين

(كاذب).

(١٧) راجع كمال الدين (الصدوق): ج ٢، ص ٥١٦،

ج ٤٤، الغيبة (الطوسي): ص ٣٩٥، الطبعة المحققة -
الاحتجاج (الطبرسي): ج ٢، ص ٢٩٧، جنة المأوى

(النسوري): ص ٣١٨، البحار: ج ٥١، ص ٢٦٠، ج ٣ -

إثبات الهداة (الحر العاملي) ج ٢، ص ٦٩٣، ج ١١٢ -

الخرائج (الراوندي): ج ٣، ص ١١٢٨، الطبعة المحققة.

منتخب الأنوار المضئية (السيد عبد الكريم التلي) ص

الفهرس

٣	بحوث علمية في القضية المهدوية - الشيخ نجم الدين الطبرسي
٥	الفصل السادس: السفارة والنيابة الخاصة في عصر الغيبة
٦	المدخل
٧	المحور الأول: نقل الروايات
٨	المحور الثاني: الشهرة الروائية/ المحور الثالث: فقه الحديث
٩	المحور الأول: نقل الرواية
١١	التحقيق السندي للتوقيع الشريف
١٤	المحور الثاني: الشهرة الروائية/ مصادر الرواية/ أ- كمال الدين للصدوق
١٥	ب - الغيبة للشيخ للطوسي/ ج - الاحتجاج لأبي منصور الطبرسي
١٦	د - تاج الموالي للطرسي/ هـ - إعلام الوري للطبرسي
١٦	و- الخرائج والجرائح للرواندي/ ز- الثاقب في المناقب لعلي بن أبي حمزة الطوسي ...
١٦	ح - كشف الغمة للأربلي/ ط - الصراط المستقيم للبياضي
١٧	ي - منتخب الانوار المضيئة للنيلي/ ك - إثبات الهداة للحر العاملي
١٧	ل - بحار الانوار للمجلسي/ م - معادن الحكمة للفيض الكاشاني
١٧	ن - منتخب الأثر للشيخ لطف الله الصافي/ س - معجم أحاديث المهدي
١٨	النتيجة/ المحور الثالث: فقه الحديث وأجوبة المحدث النوري رحمته الله
١٩	الجواب الأول
٢٠	نقد الجواب الأول/ الجواب الثاني
٢١	الجواب الثالث

٣٨٦	التوقيع الأخير في الكتب والمصنفات/ ج ٢
٢٢	نقد الجواب الثالث
٢٣	الجواب الرابع
٢٥	الجواب الخامس
٢٧	شواهد المحدث النوري رحمته الله
٢٨	الشاهد الأول/ النقد
٢٩	الشاهد الثاني/ النقد
٣١	الشاهد الثالث/ النقد السندي والدلالي
٣٥	كلمات الأعلام حول إمكان اللقاء بالمهدي عليه السلام
٣٧	النتيجة
٣٨	الجواب السادس
٤١	إشكال السيد الخوئي رحمته الله
٤٣	الجواب
٤٤	فائدة
٤٦	الشاهد الأول: قصة المرجع الكبير السيد أبي الحسن الأصفهاني/ الشاهد الثاني ...
٤٧	خلاصة البحث
٤٩	تزييف المهديّة - عبد الهادي الديالي
٥١	الفصل الثاني: بحث في السفارة
٥٧	رؤية الإمام المهدي في زمن الغيبة الكبرى - الشيخ محمد جليل الأذير جاوي ...
٥٩	القسم الثاني: تحقيق حول مسألة المشاهدة
٦٢	المشاهدة في الغيبة الكبرى

الفرق بين الرؤيا والمشاهدة.....	٦٣
ذكر من قال باستحالة الرؤيا.....	٦٨
أدلة النافين لرؤيته بعد الغيبة الكبرى.....	٧٢
ذكر من قال بإمكان الرؤية والمشاهدة.....	٨٨
أدلة القائلين بإمكان الرؤية والمشاهدة.....	٩٣
مقارنة بين القولين.....	١٠١
توضيح رأي المحدث النوري.....	١٠٢
الرد على المحدث النوري.....	١٠٤
المهدي الموعود - مركز المعارف للمناهج والمتون التعليمية.....	١١١
الدرس الخامس عشر: إمكانية رؤية الإمام المهدي في عصر الغيبة الكبرى...١١٣	١١٣
أدلة نفي رؤية الإمام ﷺ في الغيبة الكبرى.....	١١٤
المفاهيم الرئيسية.....	١١٦
سفارة البدعة - العتبة الحسينية: شعبة البحوث والدراسات.....	١١٧
انقطاع السفارة بعد عصر الغيبة الكبرى.....	١١٩
معنى المشاهدة في توقيع السمرى.....	١٢٥
بعض الأدلة والشواهد التي تدل أن المقصود بالمشاهدة هي النيابة والسفارة...١٢٦	١٢٦
أنباء الحجة - الشيخ إبراهيم خازم العاملي.....	١٢٩
مناقشة مضمونية تمهيدية في خبر السمرى.....	١٣١
المطلب الثالث: في إثبات إمكانية المشاهدة.....	١٣٥
سند خبر السمرى.....	١٣٦

٣٨٨.....	التوقيع الأخير في الكتب والمصنفات / ج ٢
١٤٠.....	دلالة خبر السمرى
١٤٢.....	الرأى المختار
١٤٨.....	جملة من أقوال بعض فقهاء الإمامية في إمكانية المشاهدة
١٥٣.....	إقامة الحجة على من أنكر ولادة الحجة - الشيخ جاسم الوائلى
١٥٥.....	التوقيع يكذب أخبار اللقاء قاطبة ومن ثم فلا تصلح دليلاً على الولادة ...
١٥٧.....	روافد مهدوية - الشيخ حسن عبد الهوادر الأحسائي
١٥٩.....	الإشكال الرابع
١٦٣.....	الإجماع التشرى فى بقاء الإمام المهدي عليه السلام - السيد محمود المقدس الغريفي ...
١٦٥.....	الإجماع التشرى فى
١٦٦.....	حقيقة الإجماع التشرى فى
١٨٠.....	رؤية الإمام المهدي بين الإمكان والمنع
٢٠١.....	المهدوية الخاتمة - السيد ضياء الخباز: الجزء الأول
٢٠٣.....	المبحث الثانى: أدلة انقطاع النيابة الخاصة فى زمن الغيبة الكبرى
٢٠٣.....	الدليل الأول: ضرورة المذهب
٢٠٤.....	الدليل الثانى: التوقيع الخارج لعلى بن محمد السمرى
٢٠٥.....	وجه دلالة التوقيع على انقطاع النيابة الخاصة
٢٠٥.....	المقدمة الأولى: أنّ الإمام له نحوان من الظهور
٢٠٥.....	النحو الأول: ظهور عام لجميع الناس / النحو الثانى: ظهور خاص لنوابه
٢٠٦.....	المقدمة الثانية: أنّ الظهور المنفى فى التوقيع هو النحو الثانى
٢٠٦.....	التوفيق بين مفاد التوقيع ورؤية بعض الثقات للإمام

- الجواب الأول: أن المشاهدة بمعنى الرؤية القطعية اليقينية ٢٠٧
- الجواب الثاني: أن التكذيب لا دعاء المشاهدة لا للمشاهدة ٢٠٧
- الجواب الثالث: المراد من المشاهدة هي النيابة الخاصة ٢٠٨
- عودة إلى توقيع السمري ودفع الإشكالات عنه ٢٠٩
- الإشكال الأول: أن الأصحاب أعرضوا عنه / جواب الإشكال ٢٠٩
- قائمة بأسماء الذين رووا توقيع السمري ٢١٠
- كلمات أعلام القرنين الثالث والرابع ٢١٥
- كلمات أعلام القرنين الرابع والخامس ٢١٧
- كلمات أعلام القرن الخامس ٢١٩
- كلمات أعلام القرنين الخامس والسادس ٢٢٠
- كلمات أعلام القرن السادس ٢٢٤
- كلمات أعلام القرن السابع ٢٢٥
- كلمات أعلام القرنين السابع والثامن ٢٢٦
- كلمات أعلام القرنين الثامن والتاسع ٢٢٧
- كلمات أعلام القرن التاسع / العاشر / الحادي عشر ٢٢٨
- كلمات أعلام القرن الحادي عشر ٢٢٩
- كلمات أعلام القرنين الحادي عشر والثاني عشر ٢٣٢
- كلمات أعلام القرن الثاني عشر ٢٣٥
- كلمات أعلام القرنين الثاني والثالث عشر ٢٣٦
- كلمات أعلام القرن الثالث عشر / كلمات أعلام القرنين الثالث والرابع عشر ٢٣٨

٣٩٠.....	التوقيع الأخير في الكتب والمصنفات / ج ٢
٢٤٠.....	كلمات أعلام القرن الرابع عشر
٢٤٣.....	كلمات أعلام القرنين الرابع والخامس عشر
٢٥١.....	الإشكال الثاني: أن التوقيع مطعون في سنده / جواب الإشكال الثاني
٢٥٣.....	الإشكال الثالث: تشابه متن التوقيع
٢٥٤.....	جواب الإشكال الثالث
٢٥٦.....	الإشكال الرابع: أن التوقيع غير مسوّر، وهذا يطعن في كليته
٢٥٧.....	جواب الإشكال الرابع
٢٥٧.....	الدعوى الأولى: محل الشاهد من التوقيع قضية مهمة / جواب الدعوى الأولى
٢٦١.....	الدعوى الثانية: الروايات تدل على أن التوقيع قضية جزئية لا كلية
٢٦٣.....	جواب الدعوى الثانية
٢٦٧.....	حول رؤية المهدي المنتظر - الشيخ حسين الكوراني
٢٦٩.....	ثالثاً: حول رؤيته عليه السلام
٢٩٣.....	آداب عصر الغيبة - الشيخ حسين الكوراني
٢٩٥.....	٩ - طلب التشرف بلقائه
٢٩٩.....	الصحيفة المباركة المهديّة - السيد مرتضى المجهدي السيستاني
٣٠١.....	دعاؤه في التوقيع إلى علي بن محمد السمرى
٣٠١.....	أقول: (أل) في (المشاهدة) للعهد الذهني وليس للجنس أو غيره
٣٠٣.....	البرهان في الدفاع عن صاحب الزمان - محمد علي محسن
٣٠٥.....	المطلب الثالث: حول رؤيته في زمن الغيبة الكبرى
٣٠٧.....	سفراء الإمام المهدي بين الحقائق والأوهام - الشيخ ضياء الدين الخزر جي

السيد محمد السيد حسين الحكيم	٣٩١
المبحث الخامس: دراسة ونقد لتوقيع المهدي للسمرى بانتهاء الغيبة الصغرى.....	٣٠٩
أما الكلام في المقام الأول [سند التوقيع].....	٣١٠
أما الكلام في المقام الثاني [دلالة التوقيع].....	٣١٣
الأنوار المهديّة - أجوبة المرجع الميرزا جواد التبريزي رحمته الله	٣١٥
السؤال (٢٣) كيف يتفق التوقيع مع ما ورد بعنوان (من فاز بقاء الحجة).....	٣١٧
المختار من كلمات الإمام المهدي عليه السلام - الشيخ محمد الغروي	٣١٩
(٤١١) من ادّعى المشاهدة قبل خروج السفيناني والصحية فهو كذاب مفتر.....	٣٢١
حصائل الفكر في أحوال الإمام المنتظر - السيد محمد صالح البحراني	٣٢٣
فكرة (١): تأويل حديث التوقيع	٣٢٥
الموعد (٦) - مركز الدراسات التخصصية في الإمام المهدي عليه السلام	٣٢٩
رؤية الإمام المهدي عليه السلام في زمن الغيبة/ الشيخ كاظم القره غولي	٣٣٠
السنة	٣٣١
والرواية لا تُجدي في المقام نفعاً ولا تصح مستنداً، لوجوه	٣٣٢
الأول: أنّ فيها قرينة على أنّ المراد هو ادّعاء الرؤية مع السفارة	٣٣٢
الثاني: أنّ المشاهدة هنا بمعنى الظهور	٣٣٣
الثالث: القرينة المحتملة تمنع من انعقاد الظهور	٣٣٥
الرابع: القطع بوجود قرينة على الخلاف يمنع انعقاد الظهور	٣٣٧
الخامس: عدم صحة سند الرواية	٣٣٨
السادس: صدور الرواية ليس قطعياً	٣٤٠
السابع: المدعى يثبت بقطعية الجوانب الثلاثة: الصدور والسند والجهة	٣٤١
الثامن: شرائط الحجية لا يمكن لا تثبت في الاعتقاد	٣٤٣

٣٩٢.....	التوقيع الأخير في الكتب والمصنفات / ج ٢
٣٤٣.....	مضافاً إلى أن المسالك المعروفة في مسألة الحجية وحقيقتها ثلاثة
٣٥٠.....	الهوامش
٣٥١.....	الموعد (١١) - مركز الدراسات التخصصية في الإمام المهدي
.....	الأبواب والسفراء موقهم من العقيدة ودورهم في دولة أهل البيت / حسين
٣٥٢.....	الكاشاني
٣٥٣.....	أدلة انقطاع النيابة الخاصة
٣٥٤.....	السادس: الروايات الخاصة المصروفة بانقطاع السفارة
٣٥٧.....	انقطاع السفارة لا يعني انقطاع التشرّفات
٣٦١.....	الانتظار (٥) - مركز الدراسات التخصصية في الإمام المهدي
٣٦٢... ..	إمكان رؤية الإمام المهدي في الغيبة الكبرى / الشيخ رياض الأسدي
٣٦٤.....	هل يوجد تعارض بين التوقيع وقصص اللقاء؟
٣٦٥.....	ناقش التوقيع رأياً: الأول: اعتبر وجود تعارض بين التوقيع وقصص اللقاء
٣٦٥.....	سند التوقيع
٣٦٦.....	الرأي الثاني: رد القول بالتعارض بين التوقيع وبين قصص اللقاء
٣٦٧.....	الهوامش
٣٦٩.....	الانتظار (١٧) - مركز الدراسات التخصصية في الإمام المهدي
٣٧٠.....	دراسة حول رؤية الإمام المهدي / السيد ياسين الموسوي
٣٧١.....	ثانياً: هل يمكن رؤية الإمام المهدي؟
٣٧٧.....	وقد نوقشت تلك الأدلة بمناقشات يطول المقام فيها
٣٨٣.....	الهوامش
٣٨٥.....	الفهرس